

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

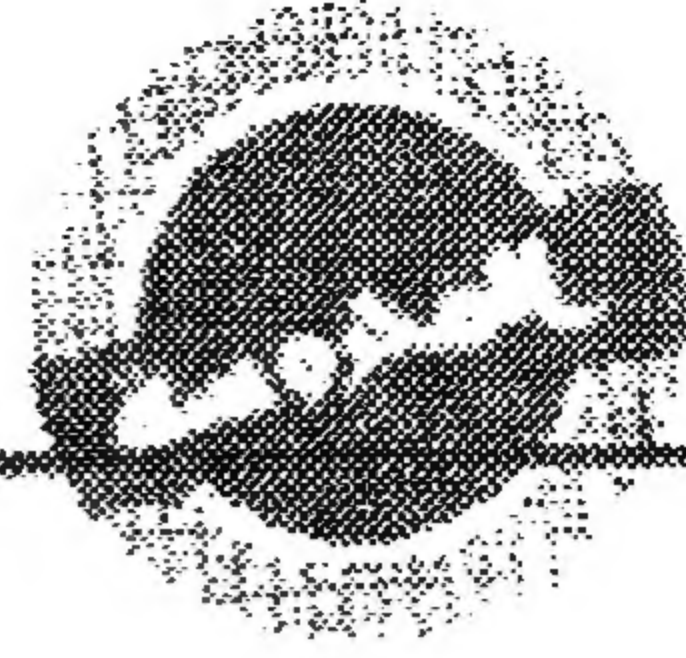
الجات ومصير العرب

(المجلد السادس)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب (المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	المؤلف	العنوان
							تشويق ١٨ قصة ورواية من أعمال إحصان عبد القدوس
			المصور	٢٥٨	٩٥-٠٢-١٠		
			الاهرام	٢٦٠	٩٥-٠٢-١٠		أوراق الجات والمستقبل
			الاهرام	٢٦١	٩٥-٠٢-١١		مصطفى عبدالغنى
							قانون "البراءة" ضد الاختراع !!
			الاهرام	٢٦٤	٩٥-٠٢-١١		المطالبة بالتوجيه باتفاقية الجات لتحقيق الايجابيات وتقليل السلبيات
			الاهرام	٢٦٥	٩٥-٠٢-١٢		سهيلة نظمي
			الاهرام	٢٦٦	٩٥-٠٢-١٢		"الجات" تتيح لمصر قدرة تنافسية فى الاسواق العالمية
			الاهرام المسائى	٢٦٦	٩٥-٠٢-١٢		حسين ثابت
							آثار اتفاقية "الجات" على أسعار المواد التموينية
			الحياة	٢٦٧	٩٥-٠٢-١٢		السعودية تستبعد وجود عراقيل أمام انضمامها إلى اتفاقية "جات"
			العالم اليوم	٢٦٨	٩٥-٠٢-١٤		مصطفى شهاب
			الشعب	٢٧١	٩٥-٠٢-١٤		"الاكواد" يدعو الجامعة العربية لتفعيل المشترك
							خالد احمد
							"الجات" فى الاحتفال بيوم الصيدلى
			الحياة	٢٧٢	٩٥-٠٢-١٤		أمير قطر يوقع مرسوماً بالانضمام إلى منظمة التجارة الدولية
			الاهرام	٢٧٣	٩٥-٠٢-١٥		مؤشرات .. كيف نتخطى تحديات الجات؟
			الاهرام المسائى	٢٧٤	٩٥-٠٢-١٧		اسامة سرايا
							الجات .. هل تؤثر على المنطقة الحرة ببورسعيد
			الاهرام	٢٧٥	٩٥-٠٢-١٧		حامد الالفى
							أوراق الجات والمستقبل !
							مصطفى عبد الغنى

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
٦	الجات ومصير العرب	(
	اللجنة الوزارية للانتاج تحت ابحاث وسليبات الجات	الاهرام	٢٧٦	٩٥-٠٣-١٨
	السعودية تبحث عن استراتيجية اقتصادية موحدة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على الانضمام إلى	مصطفى شهاب	٢٧٧	٩٥-٠٣-٢١
	تنمية سياحة طوافجة الشرق الأوسط والجات	حلمي النمنم	٢٧٩	٩٥-٠٣-٢١
	محاولة اغتيال كاتب !	محفوظ عبد الرحمن	٢٨٢	٩٥-٠٣-٢١
	مؤتمر للاتصالات يناقش انعكاسات "الجات" على الدول العربية	شريف خفاجي	٢٨٥	٩٥-٠٣-٢٢
	١,٤ مليار نموا سنوياً متوقعاً في الصادرات العربية بعد الانضمام لمنظمة التجارة	الاهرام	٢٨٦	٩٥-٠٣-٢٢
	سوق القاهرة في عالم الجات بلادنا الحلوة	الاهالي	٢٨٧	٩٥-٠٣-٢٢
	أوراق الجات والمستقبل !	مصطفى عبد الغنى	٢٨٨	٩٥-٠٣-٢٤
	هل صحيح من المفيد الاحجام حالياً عن الشراء انتظاراً لاسعار الجات المخفضة ؟	الاهرام	٢٨٩	٩٥-٠٣-٢٤
	وثيقة للسياسة التكنولوجية بمصر .. أمل هل يتحقق ؟!	الاهرام المسانى	٢٩٠	٩٥-٠٣-٢٤
	التوكيلات الملاحية ومرحلة جديدة في ظل الجات	حامد الالفى	٢٩١	٩٥-٠٣-٢٥
	مناقشة اتفاقية الجات ومشروع الخطة	وطنى	٢٩٢	٩٥-٠٣-٢٦
	الجات لا تمنع حماية السوق من الإغراق	هانى خيرى	٢٩٤	٩٥-٠٣-٢٦
	إحالة قرار الرئيس مبارك بانضمامها مصر لاتفاقية "الجات" إلى مجلس الشورى	محمود غلاب	٢٩٥	٩٥-٠٣-٢٦
	د. برهام محاضرة عن قانون التأمين و "الجات"	الاهرام	٢٩٦	٩٥-٠٣-٢٧
	اتجاه نحو إعادة النظر في تجارة السلع الزراعية	عرفان رشيد	٢٩٧	٩٥-٠٣-٢٧

مجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب	(
العنوان			
المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ	المصدر
الإمارات : انضمامنا إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملاءمة ذلك لمصالحنا الاقتصادية			
شفيق الاسدي	٢٩٩	٩٥-٠٣-٢٧	الحياة
مصر قدم التزامات محددة فى إطار تطبيق اتفاقية "غات"			
	٢٠١	٩٥-٠٣-٢٧	الحياة
الوحدة الجمركية للدول الأعضاء تدعم موقفها التفاوضى فى إطار "غات"			
	٢٠٣	٩٥-٠٣-٢٨	الحياة
التزام الحكومة باتخاذ إجراءات تجنب الآثار السلبية للجات			
اسامه شرشر	٢٠٤	٩٥-٠٣-٢٩	الاخبار
"الجات" .. أمام مجلس الشعب الشهر القادم وزير الاقتصاد يؤكد أنه لا خيار أمامنا إلا الانضمام للاتفاق			
	٢٠٥	٩٥-٠٣-٢٩	الاهرام المسائى
مناقشة ساخنة قبل المواجهة على اتفاقية "الجات"			
جهاد عبد المنعم	٢٠٦	٩٥-٠٣-٢٩	الوفد
إيجابيات "الجات" وسلبياتها بين مجلس الشعب والشورى			
الاهرام المسائى	٢٠٧	٩٥-٠٣-٢٠	
أوراق الجات والمستقبل			
مصطفى عبد الفنى	٢٠٨	٩٥-٠٣-٢١	الاهرام
الاقتصاد المصرى واتفاقية الجات			
ياسر صبحى	٢٠٩	٩٥-٠٤-٠٢	الاهرام
الفاو تحذر : الدول النامية الضحية الأولى "للجات"			
	٢١٣	٩٥-٠٤-٠٣	العالم اليوم
لا التزامات بتخفيض الجمارك حرصاً على الصناعات الوطنية			
رايد على سعد	٢١٤	٩٥-٠٤-٠٤	الاخبار
فرص جديدة لصادرات الأرز والخضر والفواكة من خلال الجات			
ياسر صبحى	٢١٦	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام
اللجنة المشتركة بمجلس الشعب تناقش الموافقة على الانضمام للجات			
	٢١٧	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام
بالقانون .. قطاع التأمين يستعد للجات			
ابتسام سعد	٢١٨	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام
تطوير الإدارة لزيادة الإنتاج وتحسنه لمواجهة المنافسة			
عبد الجواد على	٢١٩	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام
خبراء الإدارة يحذرون من الآثار السلبية لاتفاقية الجات			
الاهالى	٢٢١	٩٥-٠٤-٠٥	

مجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب (المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
السرقة فى مجال الفكر والتكنولوجيا	اممن هويدى	الاهالى	٢٢٢	٩٥-٠٤-٠٥	
الشعب والشورى .. واتفاقية الجات	احمد الغمري	الاهرام	٢٢٢	٩٥-٠٤-٠٥	
السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة الإغراق	عبد الجواد على	الاهرام	٢٢٤	٩٥-٠٤-٠٥	
دقت ساعة الجات	محمود معوض	الاهرام	٢٢٦	٩٥-٠٤-٠٥	
الاقتصاد المصرى قادر على الاستفادة من مميزات اتفاقية الجات	امال علام	الاهرام	٢٢٨	٩٥-٠٤-٠٥	
كيف نواجه سلبيات اتفاقية الجات ؟	الجمهورية		٢٣٠	٩٥-٠٤-٠٥	
مجلس الشورى يوافق على اتفاقية "الجات "	الاهرام المسائى		٢٣٢	٩٥-٠٤-٠٥	
مجلس الشورى يختتم مناقشاته حول "الجات" اليوم	الاهرام المسائى		٢٣٢	٩٥-٠٤-٠٥	
الاتفاقية ترفع أسعار المواد الغذائية وتعطى مصر مزايا الصادرات المنسوجات	اشرف نبيل	العالم اليوم	٢٢٤	٩٥-٠٤-٠٦	
مجلس الشورى يحذر من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة	صالح شلبى	الاحرار	٢٣٦	٩٥-٠٤-٠٦	
مجلس الشورى يوافق على انضمام مصر للجات	زايد على سعد	الاخبار	٢٣٧	٩٥-٠٤-٠٦	
لا مجال للتعسف فى حقوق الملكية الفكرية والاختراعات	عبد الجواد على	الاهرام	٢٣٩	٩٥-٠٤-٠٦	
اتفاقية الجات والاقتصاد المصرى فى دورة بنقابة العاملين بالصحافة	الاهرام		٢٤١	٩٥-٠٤-٠٦	
أوراق الجات والمستقبل !	مصطفى عبد الفتى	الاهرام	٢٤٢	٩٥-٠٤-٠٧	
انتبهوا أيها السادة: هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السينما فى مصر ؟!	سعيد علام	الوفد	٢٤٣	٩٥-٠٤-٠٨	
كيف نواجه نتائج اتفاقية الجات "٣"	الجمهورية		٢٤٦	٩٥-٠٤-٠٨	

مجلد رقم	العناون	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	الجات ومصر العرب ()			
هل تؤكد اتفاقية الجات نهابة صناعة السينما فى مصر ؟!	سعيد علام	الوفد	٢٤٧	٩٥-٠٤-٠٨
نجاح الاتفاقية مرهون بجهود اتحاد الصناعات والغرف التجارية ورجال الأعمال والمستثمرين	أشرف نبيل	العالم اليوم	٢٤٩	٩٥-٠٤-٠٨
الجات فى مجلس الشورى !	محمد الطويل	اكتوبر	٢٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
مصر واتفاقيات الجات (١) التحديات وداخل المواجهة		السياسى	٢٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
نقطة البداية موعد مع الجات	احمد العطار	الاهرام	٢٥٥	٩٥-٠٤-٠٩
١٥ بحثاً فى ندوة عن "الجات" اليوم	ماجدة عطية	الاهرام	٢٥٦	٩٥-٠٤-٠٩
لا مخاوف من انضمام مصر للجات فى ظل الاصلاح الاقتصادى		الاخبار	٢٥٧	٩٥-٠٤-١٠
الحكومة لن تتخلى عن دورها لحماية الاقتصاد القومى	محمد الشماخ	الاخبار	٢٥٩	٩٥-٠٤-١٠
الاتفاقية فرصة للاقتصاد المصرى .. ومواجهة التحديات العباء الاساسى فى المنافسة الخارجية على	يوسف عبد الرحمن	الجمهورية	٢٦٠	٩٥-٠٤-١٠
تشجيع رؤوس الأموال على إقامة الصناعات التصديرية	ماجدة عطية	الاهرام	٢٦٢	٩٥-٠٤-١٠
جهاز بكل وزارة لمناقشة آثار انضمام مصر للاتفاقية	محمد الشندوبلى	الاهرام المسائى	٢٦٢	٩٥-٠٤-١١
اعادة النظر فى القوانين الاقتصادية للتناسب مع اتفاقية (الجات) ووضع استراتيجية للصناعات	ماجدة عطية	الاهرام	٢٦٤	٩٥-٠٤-١٢
إعادة النظر فى التشريعات القائمة	محمد الشماخ	الاخبار	٢٦٥	٩٥-٠٤-١٢
الجات تنتظر التشريع	طلعت المغربى	الوفد	٢٦٦	٩٥-٠٤-١٢
الامارات تؤكد التزامات جداول التعريفات التى قمتها دول التعاون لانضمامها إلى "جات"	شفيق الاسدى	الحياة	٢٦٧	٩٥-٠٤-١٢
الصين تحت استئناف إنضمامها للجات		الاحرار	٢٦٨	٩٥-٠٤-١٤

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	الجمعية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لاتفاقية الجات	محمد جلال	٢٦٩	٩٥-٠٤-١٤
	مع "الجات" التحديات قادمة .. فماذا أعددتا لمواجهةها ؟	الاهرام المسائي	٢٧٠	٩٥-٠٤-١٤
	الجات .. تعظيم الاستفادة منها وتحجيم سلبياته !	سامي متولى	٢٧٢	٩٥-٠٤-١٤
	أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب غداً	الاهرام المسائي	٢٧٢	٩٥-٠٤-١٥
	آثار الجات على الزراعة تناقشها ندوة الثلاثاء القادم	عبد الوهاب حامد	٢٧٥	٩٥-٠٤-١٥
	مصر واتفاقيات الجات ٢ التحديات ومداخل المواجهة	السياسي	٢٧٦	٩٥-٠٤-١٦
	"الجات" تطارد الفقراء افرقبا تخسر ٢ مليار سنوياً	جريدة مصر	٢٧٧	٩٥-٠٤-١٦
	اتفاقية الجات .. وراثنا المصري	سينوت حليم دوس	٢٨١	٩٥-٠٤-١٧
	مجلس الشعب يوافق على اتفاقية الجات	الاخبار	٢٨٢	٩٥-٠٤-١٧
	مجلس الشعب يوافق على انضمام مصر لاتفاق منظمة التجارة العالمية	الاهرام المسائي	٢٨٤	٩٥-٠٤-١٧
	حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادي	٢٨٧	٩٥-٠٤-١٧
	من شرفة الصحافة الجات .. واللجنة الموعودة	الاهرام الاقتصادي	٤٠٦	٩٥-٠٤-١٧
	من فاتورة الغذاء إلى تنظم الجهاز الحكومي !	الاهرام الاقتصادي	٤٠٨	٩٥-٠٤-١٧
	جودة عبد الخالق	الاهرام الاقتصادي	٤١٨	٩٥-٠٤-١٧
	اتفاقية "الجات" تحقق مصلحة مصر الاقتصادية	الاهرام	٤١٨	٩٥-٠٤-١٧
	مشادة لبن سرورة وفاروق متولى والسبب عبد الناصر	العربي	٤١٩	٩٥-٠٤-١٧
	إلغاء القائمة السلبية وتحفيز الجمارك تدريجياً	محمد العتر	٤٢٠	٩٥-٠٤-١٨

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
٦	الحاج ومصير العرب			
	التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل الجات			
٩٥-٠٤-١٨	٤٢١	الاهرام المسانى		
	٧ وزارات تنافش اليوم الاستفاده من اتفاقية الجات			
٩٥-٠٤-١٨	٤٢٢	الاهرام		
	الانضمام للجات .. مكسب للصناعة بشرط الاستعادة للتعامل معها			
٩٥-٠٤-١٨	٤٢٣	الاهرام		
	تشويه الأعمال الفنية نماذج جديدة من الجريمة الأدبية			
٩٥-٠٤-١٨	٤٢٤	الكواكب		
	صناعة السياحة .. وتأثيرات اتفاقية الجات			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٣	العالم اليوم		
	العالم مهدد بحرب تجارية بعد الجات			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٥	الاهالى		
	التجمع يوافق على اتفاقية الجات بشرط التزام الحكومة بسياسات جادة			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٦	الاهالى		
	عجيبى ! التوقيت الصيفى والجات			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٧	الاهالى		
	قضية للمناقشة الجات ودعم السينما			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٨	الاهالى		
	فريدة نقاش			
	الأسواق المصرية ... وكيفية مواجهة إتفاقية "الجات" ؟!			
٩٥-٠٤-١٩	٤٢٩	الاهرام المسانى		
	محمود الشندويلي			
	تطوير أداء القطاعات الانتاجية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة			
٩٥-٠٤-١٩	٤٤٠	الاهرام		
	عبد الوهاب حامد			
	المناورة فى مواجهة الجات			
٩٥-٠٤-٢٠	٤٤١	صباح الخير		
	لماذا تتضم مصر لمنظمة التجارة العالمية ؟			
٩٥-٠٤-٢٠	٤٤٤	العالم اليوم		
	عصام الدين الأحمدي			
	كيف نحاصر الخسائر .. ونعظم الايجابيات لصالح مصر؟			
٩٥-٠٤-٢١	٤٤٦	المصور		
	ماجد عطية			
	ملاحظات على مائدة التفاوض حول "الجات"			
٩٥-٠٤-٢٢	٤٥٢	العالم اليوم		
	اشرف محمود			
	ترشيح د. سعد نصار لتمثيل وزارة الزراعة فى لجنة الجات			
٩٥-٠٤-٢٢	٤٥٤	الاهرام		

المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	الجاب ومصير العرب			
إبرام إنفاقيات شراكة مع السوق الأوروبي في ظل "الجاب"	السياسى	٤٥٥	٩٥-٠٤-٢٣	
١٩٦,٦ مليون دولار فاتورة سنة أولى جاب	الاحرار	٤٥٦	٩٥-٠٤-٢٣	
استفادة الدول الخليجية والعربية من "جات" رهن بتفعيل القرارات وتوحيد التعرفة الجمركية	الحياة	٤٥٧	٩٥-٠٤-٢٣	
الدول المصدرة للبترول ومنتجاته هي المستفيد الأول	العالم اليوم	٤٥٩	٩٥-٠٤-٢٤	
مزايبا يحققها اتفاق "الجاب" لمصر	العالم اليوم	٤٦١	٩٥-٠٤-٢٤	
.. حتى نستطيع مواجهه انخفاض حصيله الايرادات بـ ١٦٠ مليون دولار سنويا نتيجة اتفاقية الجاب؟	الاهرام	٤٦٢	٩٥-٠٤-٢٤	
ارتفاع الاسعار وآثار الجاب فى اجتماعات غ-١٥ القاهرة	الاهرام	٤٦٤	٩٥-٠٤-٢٤	
تعديلات تشريعية جديدة للاستفادة من اتفاقية الجاب	الاهرام المسائى	٤٦٦	٩٥-٠٤-٢٥	
الجامعة العربية تدرس تأثير "الجاب" على الطيران العربى	الاهرام	٤٦٨	٩٥-٠٤-٢٥	
اشرف الحيدى				
تقارير للمسئولين فى ٧ وزارات لبدء التنفيذ ودعم المنتجين الزراعيين	الاهرام	٤٧٠	٩٥-٠٤-٢٦	
عبد الوهاب حامد				
القطن المصرى يستعيد عرشه فى الاسواق العالمية	المساء	٤٧١	٩٥-٠٤-٢٦	
حسين بهاء الدين				
فى سوق برامج الكمبيوتر.. اللصوص لا يمتنعون	الاخبار	٤٧٣	٩٥-٠٤-٢٧	
نوال مصطفى				
بورسعيد تتضرر من اتفاقية الجاب	الاحرار	٤٧٦	٩٥-٠٤-٢٧	
الخبراء يحذرون من الإغراق التأمينى فى حالة تطبيق الجاب	الاحرار	٤٧٧	٩٥-٠٤-٢٧	
محمد على				
توصيات الأعضاء حول الاتفاقية هامة للقاء ويجب تنفيذها	الاهرام المسائى	٤٧٩	٩٥-٠٤-٢٨	
الخبراء المصريون يبحثون تنفيذ اتفاقية الجاب	الوفد	٤٨١	٩٥-٠٤-٢٨	
محمود الشاذلى				

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	الجات ومصير العرب ...			
	اتفاقية الجات واستراتيجية المواجهة			
٩٥-٠٤-٢٩	٤٨٢	اخبار اليوم		
٩٥-٠٥-٠١	٤٨٤	روزال يوسف		
٩٥-٠٥-٠١	٤٨٧	الاهرام الاقتصادي		
٩٥-٠٥-٠١	٤٨٨	العربي		
٩٥-٠٥-٠٢	٤٨٩	اخرساعة		
٩٥-٠٥-٠٣	٤٩٢	العالم اليوم		
٩٥-٠٥-٠٣	٤٩٤	الاهالي		
٩٥-٠٥-٠٤	٤٩٥	العالم اليوم		
٩٥-٠٥-٠٩	٤٩٩	الجمهورية		
٩٥-٠٥-١٠	٥٠٠	الجمهورية		
٩٥-٠٥-١٠	٥٠١	الاهالي		
٩٥-٠٥-١٠	٥٠٢	الاهرام		
٩٥-٠٥-١٢	٥٠٣	الاخبار		
٩٥-٠٥-١٥	٥٠٤	الاهرام		
٩٥-٠٥-١٥	٥٠٥	الاهرام الاقتصادي		
٩٥-٠٥-١٩	٥٠٦	المصور		

مجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب	(
العنوان			
المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ	المصدر
الجات .. ومعوقات الإنتاج والتصدير			
الاهرام	٥١١	٩٥-٠٥-٢٠	
كيف نواجه تأثير اتفاقية تالجات على أسعار المنتجات الغذائية			
الاهرام الاقتصادي	٥١٢	٩٥-٠٥-٢٢	
رنت ابراهيم			
فضبه للمناقشة ألف سينما أو أكثر			
فريدة النقاش	٥١٢	٩٥-٠٥-٢٤	الاهالي
"رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة"			
عمر عبد الله كامل	٥١٤	٩٥-٠٥-٢٨	العالم اليوم



المصدر :

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

مرة أخرى :

تشويه ١٨ قصة ورواية.. من أعمال إحسان عبدالقدوس

● كشفت المصور - ٩ سبتمبر ١٩٩٤ - عن قيام احدي دور النشر بتشويه بعض روايات إحسان عبد القدوس وتحديدا رواية «أنا حرة» ومجموعة «زوجات ضائعات» بحيث يبدو الأديب الكبير أمام قراء هذه الاعمال وكأنه من دعاة التطرف والتزمت .. وفي العدد التالي مباشرة كشف المصور أن الناشر نفسه قام بالاعتداء علي رواية د . يوسف إبريس «الحرام» ، ثم بعض أعمال عميد الرواية العربية نجيب محفوظ وقتها طلب د . صلاح السحار - مدير النشر بالدار - أن تعطيه فرصة لاصلاح ما تم وقال بالحرف الواحد ما قدرش أقول حاجة ، الغلط ركبتنا من فوقنا لتحتنا ، وقال إنه سيسحب الاعمال المشوهة ويقوم بإعدامها ويطبع النسخ الأصلية وعفا الله عما سلف ، وأن ذلك سيتم في أقرب وقت وأنه سيجمل للمصور النسخ الأولي من الاعمال التي يعاد طباعتها وفي مقدمتها «أنا حرة»

رغم أن ما قام به الناشر يعد جريمة بمعيار قانون حقوق المؤلف ، فإننا فضلنا التريث خاصة أنه وعد كلا من نجلى إحسان ، وهما محمد وأحمد وكذلك أرملة د . يوسف إبريس بما وعد به «المصور» .

ومرت الشهور وجاء معرض الكتاب في يناير الماضي فإذا بالاعمال المشوهة تباع في المعرض ولدى كل الموزعين حتى أن أحمد عبد القدوس ابن الكاتب الكبير حاول استصدار أمر قضائي لضبط هذه الاعمال داخل المعرض ولكن لضيق وقت المعرض لم يتم فلجأ إلى القضاء وتحملت جلسة سوف تنظر يوم ٢٨ مارس وبدلاً من أن يباشر السحار بالتراجع عن جريمته فإذا به يشن حملة على ما نشرته «المصور» ويستغل بذلك أحد المنابر الصحفية التي نجحها ويعلن أن ما قام به مجرد «خطأ لا يد لنا فيه» وأن الاعتداء وقع على رواية «أنا حرة» فقط .. أما أنه خطأ لو جريمة فإن القانون والقضاء هو الذي سيفصل في ذلك - أما أنها «أنا حرة» فقط فهذا مجاف للحقيقة التي بين أيدينا .. فبالإضافة إلى «أنا حرة» «زوجات ضائعات» قام الناشر بتشويه ست قصص داخل مجموعة «أسف لم أعد أستطيع» وقام بتشويه عشر قصص داخل مجموعة «علبة من الصفيح» .. ورواية «الطريق المسدود»

في رواية «الطريق المسدود» أجرى السحار أكثر من ستين تشويها لنصوص العمل .. ففي صفحة ٤٥ يقول إحسان «.. أعصابه الضعيفة التي لم تتعود مقاومة الجمال وأعاد زجاجة الويسكي إلى مكانها قبل أن يفتحها .. ولكن السحار جعلها .. لم تتعود مقاومة الجمال لتدنسه» -



المصدر : القرآن الكريم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

في صفحة ٩٢ يقول المؤلف : «والكل سعداء لكن السحار جعلها والكل يتوهمون أنهم سعداء حتى المقاطع التي نقلها المؤلف عن رواية مرتفعات ويزينج - من ١٠٦ - لم تعجب السحار فقام بحذف بعض

جمل وعبارات منها .

- صفحة ١٦٢

«الحب ليس له إلا

نهایتان «الزواج أو

الانتحار» ولكن الناشر

جعلها الزواج وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام ..»

- صفحة ٢٦٢ «واستسلمت لقلبه وأعطته الشفاء البكر الطاهرة»

أما الناشر فقد جعلها «واستسلمت لفجرها لقلبه» وحذف بقية الجملة.

وينهى المؤلف الرواية بهذه العبارة «سارت لتتضم إلى الموكب

الضخم موكب الحائرات» لكن السحار لم تعجبه هذه النهاية فأنضاف

إليها فقرة جديدة هي « ولكنها أخطأت وغالطت نفسها عندما استهانت

باستقامتها واختلافها عن أمها وشقيقتها » وقبلت أن تخالط الرجال

واستسلمت لأحضانهم وقبلاتهم والذهاب إلى مساكنهم دون رقيب أو

وآزع من ضمير » اعتقاداً منها أنها طاهرة وأنها تستطيع أن تظل

ظاهرة » وأن تقف في طريق الجموح عند لوله .. وإن كان خيراً لها إلا

تتمادى في خداع نفسها » لعل الله أن يهديها إلى سواء السبيل ..» .

أما مجموعة «عليه من صفيح» فتضم عشرين قصة قصيرة امتدت

يد السحار بالتشويه إلى عشر منها » وعلى سبيل المثال قصة «غابة من

السيقان» ينهيها المؤلف بعبارة «وأنا أبحث عن عمل ..» لكن السحار

أضاف إليها «وفي الوقت نفسه أخطر من التمدن المزعم » ومن خطايا

العابثة الفاجرة - أما قصة «عبد الله وقاطمة» فقد أتهاها المؤلف

بعبارة «وعزراً إن كنت قد أطلت عليكم ..» . ولكن السحار أضاف

إليها «ونسى عبد الله أنه ساعد بغيًا على البقاء بإشعال نلر الحب

المحرم في قلبين أثمين ثم باعتدائه على إبراهيم بضربه الذي أقضى إلى

موته » ثم بتشويه وجهه بماء النار - قصة «الحب والعدالة» يضع لها

السحار نهاية يمكن أن تثير فتنة طائفية .. فالمؤلف ينهيها قائلاً «أنا

وهدي مطمئنان إلى أن الحب هو العدل .. وأنت عادل» ولكن السحار لا

يعجبه ذلك فيضيف «وهذا في حقيقة الأمر تلاعب وخداع » لأن المسيحي

الذي يعتقد الاسلام ليتزوج مسلمة ليس مسلماً حقاً لأن إسلامه إسلام

مصلحة » وكذلك المسلمة التي تتنصر لتتزوج إنما تجنى على نفسها

«فتموت» . وتجنى على أهلها بفقدانهم إياها » وتجنى على أولادها

الذين يسلمون غير مسلمين » كل هذا في سبيل حب كاتب وعاطفة

حمقاء ..»

هذا بعض مما ارتكبه السحار في حق إحسان عبد القدوس فقط ..

أما التشويه في باقي أعمال د . يوسف إدريس ونجيب محفوظ فله

حديث آخر !!



الأهرام

المصدر :

١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والمستقبل

قبل فترة كنا قد طرحنا السؤال : كيف يمكن العبور الى المستقبل؟ وكانت الإجابة ضمنية، تؤكد في جزء كبير منها، افتقارنا الى التراكم المعرفي في عصر المعلومات وما صاحبه من احتكار الغرب لهذه المعرفة، وما نحن الآن نعيد طرح السؤال لتتعرف على جانب آخر من الصورة، جانب القصور الذاتي في التعرف على العالم الذي نحيا فيه. والواقع ان هذا الجهل ظل خصلة ملاصقة بنا هذه الفترة الطويلة منذ عام ١٩٤٧، أي منذ بدء فترة الحرب الباردة، واستمرت حتى بعد انتهائها عام ١٩٩٠ بتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط سور برلين وامتدت حتى اليوم، فهذه هي الفترة التي شهدت الصراع العربي الاسرائيلي، ولكيلا يكون كلامنا عاما فسوف نشير الى مثلين اثنين : احدهما، قضية التطبيع الثقافي، هذه القضية التي تطرح اليوم بين المثقفين، وتبين فيها مشاجرات عنيفة تصل الى درجة تبادل الاتهامات، فهذا مؤيد للتطبيع، وذاك معارض، وهذا يراجعنا الى يعرف التطورات الجديدة في العالم، وذاك يتوهم ان لا يعرف ما يحدث في هذه الفترة، وفي تقديري ان سوء الفهم يعود الى جهلنا، كمثقفين، للاستراتيجية الاسرائيلية، وبعيدا عن الموقف السياسي الذي اتخذ لضرورات اخرى، فمن المفترض ان يكون المثقف أكثر وعيا بالموقف الاسرائيلي، والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو : هل يوجد الآن تطابق كامل في المصالح بين اسرائيل والعربية، وبعبارة اخرى هل طرا تغيير جوهري في طبيعة المصالح الاسرائيلية لمصلحة العرب الذين يهرولون الى عقد اتفاق مع اسرائيل على حد قول انوار سعيد، الإجابة، لم يحدث ذلك، فلماذا نعتقد ان انه حدث التغيير؟ ولماذا نتصرف كما يراد لنا؟ ان الذين يؤيدون التطبيع استسلموا، ببساطة، الى الرأي الذي يرى ان اسرائيل تخلت عن استراتيجيتها، وهذا خطأ في فهم الواقع يصل الى الجهل بما يحدث او التقاعس لفهمه. هذا هو المثال الاول، الجهل بما تريد اسرائيل، اما المثال الاخر، الجهل بما يجري حولنا وربما كان اخر مثال لذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) كما يطلق عليها، فرغم ان التوقيع النهائي على الاتفاقية تم في مراكش اول ١٩٩٥، فان جولاتها السابقة كانت تمتد عقب

الحرب الثانية وتبلورت كل هذه السنوات كما تريد الدول الكبرى في حين ان دور الدول النامية في هذه الجولات كان هامشيا، ورغم خطورة هذه الاتفاقية علينا، خاصة في مصر، فاننا نزعج ان المثقفين لم يعرفوا الكثير عنها، خاصة انها تمنح جانباً حساساً من فكرهم متمثلاً في مجال تحرير تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، بما يعنى انه سينتشر بالاتفاقية كل وسائل الثقافة المعاصرة من اغان وموسيقى وبرامج كمبيوتر واجهزة فيديو والكتب الفكرية منها كالترجمة او المانية كالورق والاحبار.. الخ، ومتابعة الندوات او المؤتمرات التي عقدت منذ توبنا انه لم تعقد ندوة او مؤتمر او حتى سمنار من اجل مناقشة العلاقة بين الجات والملكية الفكرية والندوة الوحيدة التي عقدت بالمجلس الاعلى للثقافة جاءت تحت عنوان (الجات والكتاب) غافلين اصحابها ان التأثير يمتد الى كل ظواهر الثقافة. كما اغفل الجميع ضعف التعاون العربي في عصر التكتلات بما يشير الى ان الصراع التقليدي في عصر الحرب الباردة استبدل الآن بالصراع بين الشمال الحضاري والجنوب المتخلف.

في هذا المناخ الذي يحيطه الجهل بما يحدث حولنا يظل السؤال قائماً : كيف نعبر الى المستقبل؟

د. مصطفى عبد الغنى



المصدر : **الأهرام** راص

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١ مارس ١٩٩٥**

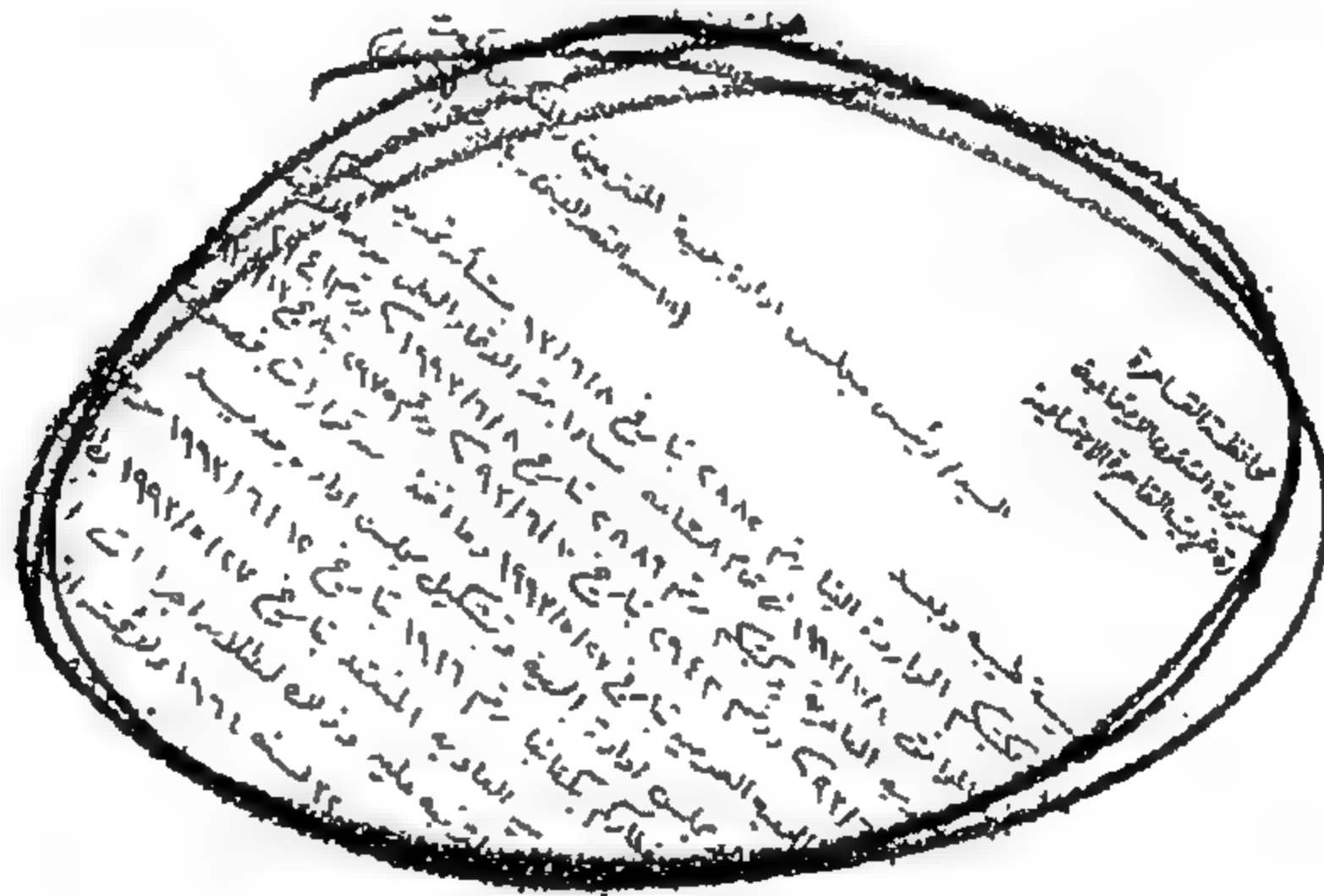
قانون « البراءة »

الاختراع !!



- مصر تطبق قانون براءات الاختراع منذ ٤٦ عاماً.. رغم وجود مشروع قانون جديد لها
- مطلوب إقامة هيئة لتسويق الابتكارات وإدارات للمتابعة بالمصانع والشركات المصرية

فسياب التنسيق بين مكتب براءات الاختراع وجهاز تنمية الابتكار يمسرقل تطوير الابتكارات!



بطلان إجراءات انعقاد الجمعية العمومية للمخترعين والمبتكرين كما يقول خطاب الشئون الاجتماعية



المصدر : **الأهرام**

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥ **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

تحقيق: سيد صالح

لتحديد ما إذا كانت الفكرة جديدة أم لا، وحساب جدواها الاقتصادية، وبعد استكمال هذه الشروط يتم استدعاء المبتكر لناقشته وتوجيهه ثم تساعد المبتكر في تصميم النموذج الأولي للابتكار. لكن تبقى عدة مشكلات أساسية لا تستطيع إيجاد حلول لها.. أولاها التصنيع لعدم توافر خطوط إنتاج خاصة لتصنيع هذه الابتكارات كذلك مشكلة التمويل.. فميزانية جهاز الابتكار بالأكاديمية مثلا ٤٢ ألف جنيه.. لا تكفي لفحص أي ابتكار.

ملحوظة: مكتب براءات الاختراع يعمل منفصلا عن جهاز تنمية الابتكار.. ويقتصر دور الأول على الجانب النظري فقط.. وتكون النتيجة منح البراءات لاختراعات غير قابلة للاستقلال أو التطبيق الصناعي.. وقد يكون بها أخطاء في التصميم.. كذلك ليس هناك إطار مشترك للتنسيق بينهما.

● الدكتور يوسف مرسى حسين مستشار رئيس أكاديمية البحث العلمي والخبير باليونسكو والأمم المتحدة يؤكد: أن براءات الاختراع في العالم الثالث لا تزيد على ٦٪ من معدلاتها عالميا، منها ١٪ براءات صناعية.. وينفق العالم الثالث نحو ١٠٪ من حجم الاتفاق على إنتاج التكنولوجيا في العالم من بحوث ودراسات علمية، ونصيب العالم الثالث أيضا ١٢٪ من القوي البشرية.. ويضيف أن اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة أعدت عدة دراسات علمية أكدت فيها ضرورة توافر سياسات الروابط القائمة بين مراكز البحث العلمي والتطبيق وهي غير موجودة بالعالم النامي.. فنحن في مصر نحتاج إلى سياسات تنقسم إلى عدة أنواع منها رسم سياسات عليا من الدولة على أعلى مستوياتها، وسياسات أخرى للتنسيق بين أطراف العملية العلمية وهم المشتغلون بالبحوث، وممولو البحوث العلمية، والمستفيدون من نتائجها، بالإضافة إلى سياسات لخلق المناخ الملائم لتطبيقات

□ وكيف يمكن تسوية هذه الاختراعات ؟
- يجيب : في كافة الدول الأوروبية إدارات للتصميم والتطوير بالمصانع في الخارج.. أما في مصر فلا توجد مثل هذه الإدارات وبالتالي فإن للمصانع تكون منفصلة تماما عن البحوث العلمية، والابتكارات الجديدة مما يجعلها في واد والدراسات في واد آخر.. ويقوم المكتب الأوروبي الذي يضم ١٢ دولة أوروبية وله مكاتب في عدة دول منها لاهاي وميونخ والنمسا بحماية البراءات التي يمنحها المكتب وتخضع لسيطرتة في ١٢ دولة بأعضاء بالمكتب.

وفي مصر أيضا نعتمد على التخطيط للوجه، وتتلقى المصانع أوامر لها بالإنتاج، ولا علاقة لها بالتسويق، وليس لدينا إدارات للتسويق، أو سياسات تسويقية.. كما أنني أطالب بضرورة التفريق بين التصميم والفكرة العلمية، وأستطيع منح البراءة حتى لو لم يكن هناك إمكانية لتنفيذها في مصر الآن وقد يكون ذلك لظروف التكاليف، أو عدم توافر خطوط إنتاجها.. ومن هنا فإنني أطلب المخترعين أيضا بضرورة البحث عن جهة لتسويق ابتكاراتهم.

وفي رحلة البحث عن الحقيقة - سألنا الدكتور محمد عز الدين الطوخى وكيل الوزارة والمشرف على جهاز تنمية الابتكار والاختراع بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عن دور جهاز تنمية الابتكار قال : إن دورنا هو بحث تنمية الابتكارات، وفحص كل فكرة تقدم لنا، من أي مبتكر سواء كان مواطنا عاديا، أو جامعا أو جهة بحثية أخرى. وبعد استكمال كافة المستندات المطلوبة تحول الفكرة إلى قسم الفاحصين الفنيين في مجالات مختلفة

بينما تصدر اليابان والولايات المتحدة ٢٠٠ ألف براءة اختراع سنويا لمختلف دول العالم للاستفادة منها في العديد من المجالات من إجمالي مليون براءة.. تخزن مصر ١١ مليون براءة اختراع في أكاديمية البحث العلمي داخل الأراج لا تجد طريقها للتطبيق.. لأننا مازلنا نطبق القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩.. والذي قضى على صدوره أكثر من ٤٦ عاما.. ولأن هذا القانون مازال متهما ويشوبه الكثير من أوجه النقص والقصور في العديد من مواده فإن الدعوة إلى تعديل هذا القانون وإقرار تشريع القانون الجديد لبراءات الاختراع مع تجاوز القصور في القانون القديم تبدو أكثر إلحاحا لحماية بحق الملكية للبراءة والذي تفره كل القوانين الدولية.

ومن هنا - فإن الحلقة المفتوحة بين البحث العلمي والتطبيق تدعونا إلى إقامة هيئة لتسويق الابتكارات وإقامة إدارات للمتابعة للاختراعات في المصانع والشركات حتى لا تصبح للمصانع في واد والاختراعات في واد آخر..

هذه الحقائق - يؤكد المهندس فتوح عبد الجليل رئيس الإدارة المركزية ورئيس مكتب براءات الاختراع بقوله: إن مصر لديها الآن أكثر من ١١ مليون براءة اختراع تم تسجيلها على أسطوانات ميكرو فيلم وميكرو فيش وأقراص كمبيوتر سيديوم، لتسهيل عمليات الفحص وضمان عناصر الابتكارية، والجدة، والقابلية للتطوير. لكن المشكلة تكمن في أن براءات الاختراع في مصر مازالت تخضع للقانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ والذي قضى على صدوره أكثر من ٤٦ عاما، وبالتالي فإن هناك تطورات اقتصادية وتكنولوجية تحتاج إلى تغيير بعض البنود التي تقابلها في القانون، فهناك اختراعات جديدة لا يحميها القانون وهناك مجالات أخرى أيضا مثل السلالات النباتية والكيميائية، ولا تزيد في هذا القانون أيضا مدة الحماية على ١٠ سنوات، كما أننا نحمي طريقة التركيب فقط ولا نحمي المنتج. وعندما سألته عن المستندات المطلوبة للحصول على براءة اختراع وأسباب تأخر الحصول عليها، أكد المهندس فتوح عبد الجليل أن مكتب البراءات يطلب في معظم الأحيان بيانات شخصية ووصفا مختصرا وآخر كاملا، وورسوما للاختراع وعناصر الحماية الجديدة المطلوب حمايتها.. والقوانين الدولية تحدد فترة منح البراءة بـ ١٨ شهرا منها ٢ شهر لاستكمال البراءة.. وفترة للإعلان عن القبول وقد يرجع التأخير في منحها إلى عدم استكمال الأوراق المطلوبة وطول فترة الفحص الفني للابتكار.



من نصديق ١٩

لا يزال الصراع قائما داخل جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية حول من يمارس مهام رئيس مجلس الإدارة.. وهناك العديد من المذكرات باكااديمية البحث العلمي تؤكد رئاسة أشخاص وتنفيها لآخرين.. وإيصالات مختلفة لتحصيل الرسوم.. وعدة نسخ من أختام الجمعية.. فمن نصديق.. ولصلحة من استمرار الصراع؟

البحث العلمي.. وأخرى لاستغلال كافة برامج المعونات والسياسات بالدول المانحة لخدمة القضايا العلمية في الدول النامية، فالقضية ليست تزايد عدد البراءات، وإنما توفير المناخ اللازم لربط نتائج البحوث بالتصنيع، وتوفير الأموال اللازمة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة، وتطوير التعليم العالي، والتدريب الرفيع المستوى للعاملين، وخلق مدارس علمية ومؤسسات قوية تستطيع الاستغلال الأمثل على المستوى المحلي، وبناء القوى البشرية على أعلى المستويات واقتحام مجال الصناعات الثقيلة لتوفير خطوط الانتاج الضرورية لتصنيع الابتكارات العلمية الجديدة واستغلالها اقتصاديا.

حملنا أوراق القضية للدكتور على حبش رئيس اكااديمية البحث العلمي الذي أكد ان التكنولوجيا تسجل اما كفكرة أو كمنتج.. وفي ظل القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩ فإننا لا نسجل المنتج وإنما نسجل طريقة الانتاج.. وهذه المشاكل تم تلافيها في القانون الذي تم اعداده مؤخرا، ولم يناقشه مجلس الشعب حتى الآن.. حتى يقضى بتسجيل المنتج، وطريقة الانتاج وهو ما يتلأم مع اتفاقية الجات التي وقعت عليه مصر مؤخرا.. وفي الخارج مكتب براءات الاختراع منفصل تماما عن جهاز الابتكار.. ولا يمكن تطبيق كل البراءات.. لكن المطلوب هو اجراء تصارب نصف صناعية، والتقييم الفني والصناعي والبيئي والاقتصادي للبراءات والابتكارات..

ولدينا في مصر أيضا ٣١٨ مؤسسة علمية ٧١٪ منها بالجامعات المصرية، و٨٠٪ من المنتجات الجديدة في العالم الثالث تقوم بها وحدات بحث وتطوير بالشركات الصناعية.. وتبقى القضية الاساسية لدينا هي ضلالة الاتفاق على البحث العلمي وعدم التنسيق بين الشركات والجهات العلمية والبحثية المختلفة، وكذلك عدم توافر الاعلام العلمي والتسويق لاختلاف الابتكارات الجديدة.

ويضيف ان الشركات المصرية تعاني ضعفا علميا، وماليا، فهي لا تعتمد على البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي لتنمية انتاجها لكنها تنفصل تماما عنها.. كما ان معظم المشروعات الناجحة في مصر تمولها الاكاديمية، بالتعاون مع الشركات والقطاعات الانتاجية المختلفة.

● ويؤكد احمد الشايب رئيس مجلس ادارة جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية ان القانون الجديد لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والذي تم الانتهاء من اعداده مؤخرا، يتضمن مواد معينة تصل الى ٣٦ مادة تم اقتباسها في القانون الجديد، فلم يكن القانون القديم (١٣٢ لعام ١٩٤٩) والذي يجري العمل به الآن يسجل السلالات النباتية والحيوانية والمركبات الدوائية.. ومدة حماية المجالات الأخرى ١٥ عاما.. والبراءة الإضافية (براءة التحسين) غير محددة برأى خبيرين الماني وانجليزي والمجموعة الأمريكية.. والفحص الموضوعي لم يكن موجودا حيث كان يتم بصورة شكلية.. وفي القانون القديم أيضا.. لا يتم التأكد من توافر عناصر الحماية القابلة للتطبيق الصناعي، ويتم الحجز على البراءة ورمها بينما يؤكد القانون الياباني ان البراءة ليست موضوع حجز أو رهن أما موضوع الحجز والرهن فهو رخصة الاستغلال أو البراءة، ولأى وزير حق نزع ملكية أى براءة تهم وزارته وهو ما يمثل أجحافا لحق الملكية للمخترع.. وفي حالة الاعتداء على البراءة يعاقب المعتدي بغرامة ٢٠٠ جنيته والسجن لمدة عام وفي حالة السرقة للمرة الثانية يضاعف العقاب في القانون الدولي، أما في القانون المصري فيتم عقاب المعتدي وفقا لقانون الفش

والقوانين لعام ١٩٣٩.. وفي نفس القانون أيضا فإن العامل عندما يتحرك الشركة الأولى التي يعمل بها، وينتقل إلى شركة جديدة فإن براءاته تؤول ملكيتها إلى الشركة القديمة لمدة عام.. وفي القانون الجديد تطول المدة إلى ٢ سنوات.. كذلك فإنه لا يشترط قابلية البراءة للتطبيق الهناعي وإنما قابليتها للاستغلال فقط!!

يضيف أحمد الشايب: لقد تقدمت بمذكرة إلى الدكتور فينيس كامل جودة وزيرة الدولة لشئون البحث العلمي في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ بشأن اللوات المعيبة في القانون ١٣٢ لعام ١٩٤٩، ومشروع القانون المعد حاليا باكااديمية البحث العلمي وقصوره عن القوانين الدولية حيث أبقى أيضا على ٣٥ مادة ترفضها هذه القوانين، وكذلك مذكرة إلى الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء تتضمن عيوب قانون براءات الاختراع، والتعديلات المطلوبة لسيرة كافة القوانين الدولية في هذا المجال لحماية براءات الاختراع وضمان استمرار عمليات التطوير، لكن أحدا لم يتحرك حتى الآن ومازالت هذه المقترحات في طي النسيان وكان القانون الجديد ضد براءات الاختراع □



المصدر :
.....

11 مارس 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

المطالبة بالتوعية باتفاقية الجات لتحقيق الايجابيات وتقليل السلبيات

الاسكندرية - من سهيلة نظمي:

أوصت الندوة العلمية لدور الجمعيات الأهلية على مشارف القرن القادم، والتي عقدت بكلية الآداب جامعة الاسكندرية تحت رعاية المستشار اسماعيل الجوسقي المحافظ بضرورة الكشف عن المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر وخاصة في مجال السياحة وكيفية الانتفاع بها في السوق العالمية

كما أوصت بضرورة حماية المستهلك في مراقبة المعروض من الواردات غير المستوفية لشروط الصحة العامة وحماية البيئة والحد من مسببات التلوث.

وأكدت الندوة التي عقدت برئاسة الدكتور فتحى ابوعيانة عميد الكلية على ضرورة اعداد التركيب المحصولي ليشمل اكبر عائد للفلاح تصديرا وعرضا في السوق المحلية مع اعداد دراسة واقعية عن أنشطة الخدمات.

وأكدت الندوة على ضرورة حل الجمعيات التي ليس لها نشاط مع دمج الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد في جمعيات كبيرة تحقيقا لفائدة اكبر من أنشطتها



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

«الجات» تتيح لمصر قدرة تنافسية في الأسواق العالمية

الاسكندرية - حسين ثابت :

أكد الدكتور رجاء مخاريطه المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية سلامة موقف مصر من عدم خفض قيمة الجنيه المصري وأشار إلى الهزة التي تعرض لها سعر الدولار الأمريكي نتيجة مساندته للمكسيك واقراضها ٢٠ مليار دولار للخروج من أزمتها الاقتصادية وأكد أن اتفاقية الجات ستتيح لمصر مجالات تنافسية في

مجال انتاج وتصدير المحاصيل الزراعية والزيتية على المدى البعيد جاء ذلك خلال الندوة التي شهدتها الدكتور رجاء مخاريطه بجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية مساء أمس الأول برئاسة محمد رجب رئيس الجمعية وشهدتها عدد كبير من رجال الأعمال وأساتذة الجامعة المتخصصين. وأكد د.مخاريطه أن التصدير هو المدخل الرئيس لتحقيق النمو الاقتصادي والإصلاح في مصر وأضاف أن وزارة الاقتصاد المصرية شكلت لجنة من المتخصصين لاعداد

ترجمة لاتفاقيات الجات التي يبلغ حجمها ٢٦ ألف صفحة لتكون في متناول المهتمين بها وأكد أن مصر التزمت بوضع معايير لكافة قطاعات الخدمات بها وفقا لجداول التزاماتها وبما يحقق جلب الخبرة الأجنبية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كمعيار للسماح لدخول الشركات الأجنبية العالمية للسوق المصرية في مجال الخدمات طبقا للقوانين والتشريعات المصرية. وأكد أن اتفاقية الجات لن تكون سارية المفعول الا بعد اقرارها من مجلس الشعب كما سيتم

مناقشتها في مجلس الشورى. وأكد أن مصر سمحت للمصارف العالمية بفتح فروع لها في مصر لتنشيط الاستثمارات وفقا للنظام المصري وتحت رقابة البنك المركزي المصري. وأكد د. مخاريطه أن هناك دراسات لتنشيط الصادرات المصرية الأولى بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية بتكلفة نصف مليون دولار والثانية يمولها البنك الدولي لرفع المعاناة عن القطاع الخاص المصري.



المصدر : ١١ شهر ابريل ١٩٩٥

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٥

□ في ندوة تبدأ غدا :

آثار اتفاقية «الجات» على أسعار المواد التموينية

الاجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث سلبيات للاتفاقيات على السلع المصرية بالإضافة الى توفيرها بالاسعار المناسبة واضاف ان الندوة تناقش اثر اتفاقية الجات على اسعار المواد الغذائية .

واشار الى ان الندوة تناقش تأثير السوق الشرق اوسطية على التجارة الداخلية في مصر وما يجب ان يتم اتخاذه من اجراءات لتنظيمها وتلافى حدوث اية اثار سلبية على السوق المحلية ويحضر الندوة بعض الوزراء المعنيين بالسوق المحلية والمحافظين ولفيف من رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد واساتذة الجامعات ومراكز البحوث

محمد خراجة

صرح بذلك الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية وقال ان الندوة تناقش تأثير الاتفاقيات الدولية على التجارة الداخلية واتخاذ

تنظم وزارة التموين والتجارة الداخلية ندوة عن تنظيم وتنمية التجارة الداخلية وتأثير الاتفاقيات الدولية على السوق المحلية وذلك غدا وليلة يومين .



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السعودية تستبعد وجود عراقيل أمام انضمامها الى اتفاقية 'غات'

□ الرياض - من مصطفى شهاب

■ استبعد الدكتور جبارة الصريصري وكيل وزارة المال السعودية وجود أي معوقات أمام انضمام المملكة العربية السعودية الى اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة العامة (غات). وأشار في تصريحات الى «الحياة» مساء أول من أمس اثر لقاء عقده مع رجال اعمال سعوديين في مجلس الغرف التجارية السعودية، الى ان المسألة مرتبطة باستكمال بعض الاجراءات وفق الأنظمة المتبعة لدى «غات».

وذكر الصريصري الذي يتولى الملف السعودي لدى «غات» انه اجتمع مع ممثلي القطاع الخاص السعودي لاطلاعهم على «ما تم في موضوع انضمام المملكة (الى «غات») بعد تقديمها تقريراً عن سياساتها التجارية». وأوضح في هذا الصدد ان التقرير ينص ويثبت ان للمملكة سياسة تجارية حرة واقتصاداً حراً وان السياسات والاجراءات التي تنتهجها في المجالين الاقتصادي والتجاري تتوافق والأنظمة والاجراءات المتبعة لدى «غات».

وقال ان السعودية تتلقى في الوقت الراهن استفسارات عما ورد في تقريرها من عدد من الدول الاعضاء في المنظمة، وان كل ما ورد من اسئلة حتى الآن هي اسئلة ذات طابع فني. وتوقع ان يتم في الاسابيع

القليلة المقبلة استكمال وصول الاسئلة من بقية الدول. وأفاد ان السعودية ستورد عليها لاحقاً تمهيداً لبدء جولات التفاوض مع الدول الرئيسية الاعضاء في «غات».

وأفاد وكيل وزارة المال السعودي ان تاجيل سفير كندا لدى المنظمة زيارته للسعودية مرتبط باكتمال الاسئلة. ومعلوم ان كندا التي ترأس فريق العمل التفاوضي الخاص بالعضوية كانت أعلنت استعداد السفير للتوجه الى السعودية منذ نحو عام للمساعدة على قبول عضويتها في «غات» في مبادرة تعكس تأييد كندا للتوجه السعودي.

وفي هذا الصدد اعرب الصريصري عن اعتقاده ان زيارة الوفد الكندي ستكون ذات جدوى فور اكتمال الاسئلة التي تلقاها السعودية من الدول الاعضاء. وأعرب عن اعتقاده أيضاً ان انضمام بلاده الى «غات» سيكون ميسراً، مشيراً الى انخفاض الرسوم الجمركية في السعودية بالمقارنة مع الاعضاء الأخرى. وقال ان هذه الرسوم اقل من الرسوم الجمركية لدى الدول الأخرى، كما ان السعودية لا تفرض أي قيود على التجارة.

وذكر ان السعودية ستوقع اعلان مراكش الخاص بتشكيل منظمة التجارة الدولية بعد انضمامها الى «غات» وفق ما هو متبع، مشيراً الى ان السعودية عضو مراقب فيها الآن.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

طلب الافراج عن 350 مليون دولار مجمدة

«الأكو» يدعو الجامعة العربية لتفعيل العمل المشترك وتعظيم فوائد «البجاة» لصناعة الطيران العربية



المصدر : المصالح السياسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

□ عمان - خالد أحمد :

وجه الاتحاد العربي للنقل الجوي «الأكو» رسالة إلى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية في جامعة الدول العربية شرح فيها المعلومات التي طلبتها الجامعة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية «الجات» وتناولت الرسالة مجموعة من المحاور، وقد حصلت «العالم اليوم» على الرسالة التي تضمنت الاستفسارة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التي تتيحها الاتفاقية.

وقد استثنى قطاع النقل الجوي بشكل عام من تطبيق أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومن أحكام الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات وذلك بصدر ملحق خاص به يتضمن الحقوق التي تدخل ضمن اتفاقية التجارة بالخدمات، وهي الصيانة والتصليح، بيع وتسويق خدمات النقل الجوي، نظم الحجز الآلي.

وتناولت الاتفاقية قطاعين لهما علاقة بالنقل الجوي بخاصة في البلدان النامية، وهما البند المتعلق باحتكار الخدمات المحيطة بالنقل الجوي وتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية عليها، والبند المتعلق بتحويل الأرصدة. كما تضمنت الاتفاقية استثناء حقوق النقل والتشغيل والسعة والتعريفات وغيرها، وهذا الاستثناء قد أبقى مظلة واقية على منح حقوق النقل حيث أن هذه الحقوق لن تصبح عرضة لمفهوم التبادل الحر لتجارة الخدمات إلا أن أحكام الاتفاقية تنص على إعادة النظر مرة كل خمس سنوات في شمول هذه الاتفاقية لقطاعات الخدمات ومنها قطاع النقل الجوي. وبالتالي فإنه بحلول عام 2000 يمكن إعادة النظر بشمول لتبادل التجاري الحر للحقوق السلبية أو لبعض منها.

وتنفسح فترة السنوات الخمس المقبلة لمؤسسات شركات النقل الجوي الفرصة

تعيد هيكلتها نفسها لتصبح ر قدرة على المنافسة وبالتالي ر قدرة على التعايش مع نظام لتجارة الخدمات ومع الواقع

الاقتصادي الدولي الجديد الذي سينشأ.

استفادة الدول

المنظمة للجات

من المزايا التي توفرها الاتفاقيات ومن الاستفادة في قطاع النقل الجوي في الوقت الحاضر محدودة جداً خاصة أن الحقوق الثلاثة التي جرى ضمها إلى اتفاقية التجارة بالخدمات تتمتع بتغطية حماية متنوعة الأشكال في العالم العربي. وبالتالي لو كان الوضع معكوساً، ولو كانت المؤسسات التي تعمل في هذه الحقوق الثلاث ذات قدرة تنافسية عالية من دون أي دعم حكومي لكان من الممكن أن تضغط الدول العربية المنضمة إلى الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة في دول أخرى لكي يزال عنها الدعم الحكومي وبالتالي تصبح للمؤسسات العربية قدرة أكبر على المنافسة.. إلا أن هذا لا يلغي أن بعض قواعد الصيانة والتصليح الموجودة في العالم العربي تتمتع بمواصفات تنافسية عالية وهي تدر ربحاً على مالكيها كانوا شركات طيران أو مؤسسات حكومية أخرى، مما يجعل قدرة هذه القواعد

التنافسية أكبر في ظل إزالة الحماية والدعم عن مؤسسات مشابهة في بلدان أخرى.

أما فيما يتعلق بنظم الحجز الآلي، فيسبب غياب نظام حجز آلي عربي، تصبح عملية الاستفادة من تحرير دخول الأسواق من قبل نظم الحجز الآلي باتجاه واحد أي لمصلحة أصحاب النظم وهو جميعاً في البلدان المتقدمة. إلا أن مواجهة هذا التطور يمكن أن تكون على النمط الذي قام به الاتحاد العربي للنقل الجوي من خلال

المشروع المشترك القائم حالياً بين عشر شركات طيران عربية وأحد النظم الدولية الكبرى الأمر الذي جعل قدرة هذه الشركات العربية على منافسة النظم الأخرى في أسواقها عالية جداً. وفيما يتعلق بتحرير عمليات البيع والتسويق، فإن هذا البند ليس بجديد على عالم النقل الجوي وبالتالي فإن التعامل معه لا يوجب استحداث استراتيجية، إلا أن الأمر الجدير بالانتباه في هذا المجال هو التطورات التي تحصل في العالم من دخول شركات طيران بتحالقات تسويقية وربط ذلك بانتشار نظم الحجز الآلي مما يتخطى بشكل عملي الأساس الذي ارتكزت عليه منح حريات النقل. إن معالجة هذا التحدي لا

يمكن أن تتم إلا بصياغة تحالفات بين شركات الطيران العربية من جهة وبينها وبين الغير من جهة أخرى لتستطيع تقديم تغطية تسويقية شاملة للمسافرين ولتتمكن من منافسة الغير. والاتحاد العربي للنقل الجوي قد بدأ بخطوات عملية للتعامل مع هذا الأمر بشكل عملي ومدروس علماً بأن العديد من أعضائه قد دخل فعلاً في عمليات تحالفات تسويقية ناجحة.

كما أن الآثار السلبية لأي اتفاقية تجارة حرة تكمن في اختلال المستوى التنافسي لمؤسسات وشركات الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات. ولذا فإن الحد من هذه الآثار لا يأخذ إلا طريقة واحدة وهو تعظيم القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات العربية. إن تعظيم القدرة التنافسية هذا له متطلبات عديدة أكثرها بسبب اتخاذ قرار فيه على المستوى السياسي.

تفعيل الاتفاقيات

العربية الجماعية

خلال ما يقرب من النصف قرن على إنشاء جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، صدر العديد من القرارات التي يمكن أن



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

تصبح أدوات فعالة في جعل
المؤسسات الاقتصادية العربية
تستفيد من اقتصاديات الحجم.
وفي مجال النقل الجوي نذكر على
سبيل المثال اتفاقية مهمة انجزت
ضمن إطار جامعة الدول
العربية وهي اتفاقية « منع
الازدواج الضريبي » ويمكن
بواسطة تفعيل هذه الأداة ان
نخفف عبئا مهما تعاني منه
شركات الطيران العربية وبالتالي
نساهم في تخفيض تكاليفها
وتعظيم قدرتها التنافسية. من
ناحية أخرى تعاملت جامعة
الدول العربية في مجال الارصدة
المجمدة في البلدان العربية
لصالح شركات الطيران العربية
ويفوق حجم هذه الارصدة
حاليا حوالى 350 مليون دولار
أكثر من نصفها يعود لشركات
طيران عربية ترى هذه المداخل
تتناقص يوما بعد يوم وتفقدها
قيمتها، اضافة إلى حرمان
شركات الطيران العربية صاحبة
هذه الارصدة من امكانية
استثمارها وادخالها ضمن
مداخلها الفعلية. كما يمكن
إعادة النظر بإعلان مراكش
الصادر سنة 1974، وتشذيب
الآليات لمؤسسات النقل الجوي
العربية في استثمار طاقات
السعة لديها وتنشيط الحركة.



المصدر : الشهر سنة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

«الجات» في الاحتفال

بـيوم الصيدلي

تحتفل نقابة الصيادلة في الثاني والثالث من أبريل القادم بيوم الصيدلي الخامس عشر، ويتظم هذا العام تحت عنوان مستقبل الصناعة الدوائية في مصر في القرن الحادي والعشرين. ويناقش في الاحتفال عدد من الموضوعات المهمة منها الصناعة الدوائية في بعض البلاد العربية وتأثير اتفاقية التجارة العالمية «الجات» عليها. ويتضمن اليوم الثاني للاحتفال ثلاث ندوات عن تطوير الأداء الصيدلي في المستشفيات، وصيدلة المجتمع ودورها في المرحلة المستقبلية، وأبحاث التحاليل الطبية.

يشارك في الاحتفال نقباء الصيادلة في الدول العربية والأفريقية وعميد كلية صيدلة باريس ورئيس جمعية صيادلة المستشفيات بالاتحاد الأوروبي، ورئيس جمعية صيادلة المجتمع في بلجيكا.



المصدر : الحاسة الشدية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

أمير قطر يوقع مرسوماً بالانضمام إلى منظمة التجارة الدولية

● الدوحة - رويتر - وقع أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مرسوماً بانضمام بلاده إلى منظمة التجارة الدولية لتسهيل روابط البحرين مع التكتلات التجارية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي. وقالت الصحف المحلية أمس إن الشيخ خليفة أصدر مرسوماً بالانضمام إلى المنظمة الجديدة والاتفاقات المرتبطة بها. وكانت قطر انضمت عام ١٩٩٤ إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي حلت محلها منظمة التجارة الدولية بعد توقيع اتفاق تحرير التجارة العالمية في المغرب العام الماضي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤشرات

كيف نتخطى تحديات المجات؟

تهدف اتفاقية المجات الى تحرير التجارة العالمية. ولا يتعارض تحرير التجارة العربية البينية مع هذه الروحانية. ان التجارة العربية البينية تشكل بين ٧ و ٨٪ من مجمل التجارة الخارجية لوجود معوقات جمركية وغير جمركية وببيروقراطية وادارية وسياسية، فاذا ما ازيلت المعوقات التي لا تتوافق مع الاتفاقية، فلابد وان يزداد حجم التجارة بين الدول العربية. ان اقامة سوق عربية مشتركة، يساهم المال العربي في بناء حركتها الاستثمارية وتقوم على تنظيم استغلال كافة الموارد الاقتصادية والاستعانة بمبدأ الميزة النسبية في كافة مجالات الانتاج والتصنيع، تسهم بانشاء شركات عربية كبرى وبما يصب في تنمية الوضع الاقتصادي العربي وبناء مستقبل عربي موحد. فالاسواق المشتركة ليست عملية اقتصادية او تجارية او رقمية، انما هي ايضا سياسة بالنسبة للمستقبل المشترك بين الدول. فاذا وجدت لدى الدول العربية هذه الارادة، فانه من الممكن اقامة هذه السوق.

ومن الدراسات المهمة التي رصدت تأثير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة واثارها على الاقتصادات العربية تلك للدكتور برهان الدجاني امين عام اتحاد الغرف العربية والتي اكد فيها انه من الاهمية بمكان بدء الدول العربية، التي لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية، تحضير بيانات الجداول الوطنية والاجراءات المصاحبة التي تؤهلها للانضمام بالشكل الذي يتماشى مع الاتفاقية ويبقى السؤال المهم الذي يتداول به حاليا هو متى الانضمام وليس مسألة الانضمام او عدمه.

ويؤدي الانضمام الى الاتفاقية الى امكانية الاستفادة من تخفيضات التعرفة، وازالة القيود غير الجمركية والدعم، والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحوافز التقنية للتجارة، والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل لغض المنازعات التجارية واللجوء الى منظمة التجارة العالمية في حال تعرضها لممارسات الاغراق.

ان الدول العربية المنضمة الى الاتفاقية تستطيع الاستفادة من بند اجازة اقامة تكتل عربي مما يمنحها فرص الحصول على امتيازات تتمتع هي بها دون ان تمنحها لاي دولة اخرى خارج هذا التكتل ويعزز من قوتها التفاوضية.

والدول العربية تتمتع بكافة الامكانيات لقيامها بعمل مشترك، فالتجارة الجغرافية يقلل من تكلفة النقل والمواصلات ويساهم في سرعة وصول الصادرات، ووجود المبادرة الفردية المتجسدة في الشركات التجارية، ورجال الاعمال والبينة التحثية لتمويل التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة ونظام ضمان الثمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري كلها تعمل في صالح الدول العربية. ولا بد من الاستفادة من عامل اللغة الذي يجمع بين كافة الدول العربية. ولا بد للبلاد العربية ان تعي خطر السوق الشرق اوسطية التي يدور البحث حول انشائها وتضم الدول العربية واسرائيل وتركيا وايران، وهي مطب يجر البلاد العربية لمخاطر جمة. □

أسامة سرايا



المصدر : الأهرام المصماني

١٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات .. هل تؤثر على المنطقة الحرّة ببورسعيد

منذ أن اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي وهي ترحب بالاستثمار الأجنبي وتقدم له العديد من المزايا والحوافز من خلال قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي وتم إنشاء العديد من المناطق الحرّة من أهمها وأقدمها المنطقة الحرّة ببورسعيد. ومع اقرار اتفاقية الجات والبدء في تنفيذها أثارت عدة تساؤلات حول مدى تأثير الاتفاقية على أنشطة المنطقة الحرّة ببورسعيد خاصة أن بتوحيها تضمنت موضوع حرية الاستثمارات الأجنبية. وللإجابة عن هذه التساؤلات يقول محمد محمد علي إبراهيم الأستاذ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا إن المناطق الحرّة هي أحد الأشكال التي تمكنت من خلالها الشركات متعددة الجنسية من توسيع نطاقاتها الإنتاجية، والمنطقة الحرّة تعرف بأنها منطقة جغرافية تتبع دولة ما ولكن الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بها لا تخضع لنظم والقوانين النقدية والضريبية والتجارية للاقتصاد المحلي الموجودة فيه، وقد اتخذت المنطقة الحرّة الشكل الإنتاجي وفي هذه الحالة قلب عليها طابع الصناعات التجميعية التي تنتج مكوناتها في البلاد الأم التابع لها الشركات المتعددة الجنسية ويتم تجميعها وتغليفها في المنطقة الحرّة ثم يعاد تصديرها إلى الدولة الأم أو إلى السوق العالمية.

ويضيف المهندس مجدي محمد حسين أحد المستثمرين أن إلغاء شرط المكون المحلي للصناعات التجميعية وإلغاء شرط تحقيق أهداف تصديرية للمشروعات الاستثمارية حتى تستفيد بالمزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية.. من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من جهة، كما سيلفحس على الأموال المعقودة على بناء صناعة وطنية مغذية متوسطة أو صغيرة توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية الكبيرة من جهة أخرى بل أكثر من ذلك أنه في ظل تحرير الاستثمار لن تكون هناك إمكانية لتكرار تجربة النور الأسبوية لأن عصر الصناعات كثيفة العمالة قد انتهى، واتجهت الصناعات إلى ظهور ما يعرف بالصناعات كثيفة المعرفة كل هذا سيقطل من فرص اجتذاب رؤوس الأموال بالمنطقة الحرّة الصناعية في بورسعيد، فإذا علمنا أن ٥٢٪ من رؤوس أموال المشروعات المنشأة في تلك المنطقة في الفترة من ٨٧ - ٩٢ يملكها مصريون، و ٢١٪ منها يملكها العرب، لعلمنا مدى الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدث نتيجة لتحرير الاستثمار..

إلا أنه يمكن رغم ذلك إثبات إيجابي ينتج من الموقع الفريد للمدينة الحرّة ببورسعيد، الذي يمكن أن يجذب بعض رؤوس الأموال المتجهة للاستثمار في الترانزيت، كما تجذب الاستثمارات التي لم يعد ملائمة استمرارها في الدول المتقدمة صناعياً، بسبب ثنى معدلات أرباحها هناك أو لحافاتها لقوانين البيئة..

وأشار محمد محمد علي إبراهيم الأستاذ بالأكاديمية العربية إلى أن الأثر النهائي لاتفاقية الجات على المنطقة الحرّة سيكون سلبياً واقترح الاهتمام بالتجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس وتدعيم المركز التنافسي للقناة في مواجهة البدائل للزعم تنفيذها، وتشجيع تجارة الترانزيت وتحفيز الاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بها جتبا إلى جذب مع الصناعات التي تخدم قطاع النقل البحري وذلك بهدف امتصاص البطالة الناجمة عن كساد تجارة السلع المستوردة، وجذب الصناعات المكثفة للمعرفة بهدف فتح أفق جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخيراً رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات حتى يتمكن من الصمود في مواجهة المنافسة الأجنبية..

بورسعيد - حامد الألفي

إلا أن المنطقة الحرّة في بورسعيد قلب عليها طابع تخزين البضائع الجاهزة التي نافست الإنتاج المحلي، إلا أنه في السنوات الأخيرة أخذت المنطقة الحرّة ببورسعيد تتجه نحو التصنيع بدلا من التخزين حيث تمت الموافقة على ٢٢ مشروعا في الفترة من ٨٧ إلى ١٩٩٢ معظمها مشروعات صناعية مكثفة العمالة تستهدف التصدير إلى الخارج.

والواقع أن بورسعيد هي أول منطقة عامة تنشأ في مصر في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي ويبلغ إجمالي مساحتها نحو مائة فدان تم شغل ٩٢٪ منها في المشروعات الصناعية والتخزينية.. وأضاف أنه قد تمت الموافقة على إقامة عدة مناطق ببورسعيد يجري تنفيذها وهي المنطقة متعددة الأغراض بشرق التفريعة على مساحة ١٢ ألف فدان ومنطقة حرّة صناعية عند الكيلو ٦ جنوب بورسعيد على مساحة ٢٤ فداناً وأما منطقة حرّة صناعية على مساحة ٤ ملايين متر مربع في مثلث التفريعة تخدم أغراض الميناء والسفن وستقوم عليها منطقة صناعية بحرية متكاملة..

وتعبر من أنشط المناطق الحرّة المصرية سواء من حيث حجم الإنتاج أو الاستثمارات أو الصادرات أو الإيرادات المحقة..

ولم يندثر أثر اتفاقية الجات على المنطقة الحرّة في بورسعيد يقول أحمد عيد الفتاح للصناعات رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية أنه سينتج عن تحرير التجارة السلعية أثاراً متضادة من أولها متعلق بتخفيض الجمارك على السلع المستوردة الذي سيؤدي إلى فقدان المنطقة الحرّة لميزاتها التنموية في تجارة السلع المستوردة مما سيضيق للبطالة بين المشتغلين بهذا النشاط لثانها أن اتفاقية الجات ستؤدي إلى انقراض التجارة العالمية وهذا سيكون له أثر إيجابي على تجارة الترانزيت.. ويتوقف الأثر النهائي لهذين الأثرين المتضادين على إمكانية قناة السويس في الصمود أمام المخططات الخارجية التي تهدف إلى إبعاد بدائل لها.. ولا شك أن تحرير الخدمات سيلقي بظلال كفة على المنطقة الحرّة في بورسعيد إذ أنه سيخلق جوا من المنافسة اللاعنتكافية بين شركات الخدمات الدولية العملاقة في مجال النقل والتأمين والبنوك والمقاولات والشركات المحلية في تلك المجالات.



المصدر : المجلد العدد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

آوراق

الجات والمستقبل

٢ - الجات وتوابعها :

لم تكن قد مضت عدة دقائق على موافقة دول العالم على الاتفاقية، ومع ذلك، فإن وكالات الأنباء نقلت قول بيل كلينتون بأن هذه الاتفاقية ستعزز وضع أمريكا في زعامة الاقتصاد العالمي.. ومن الخطأ فهم أن هذا الاعتراف السريع كان ابن لحظته فقط، أو التعبير عن (لا وعي) الأمريكيين أو (عيبهم)، وإنما يعود العمل لذلك إلى قبل نصف قرن من اعتراف كلينتون في منتصف ديسمبر ١٩٩٤.

وقبل أن نصل إلى صور التطور الثقافي و (الهيمنة) الفكرية المعرفية يجب أن نتأمل قليلاً عند أربعينيات هذا القرن أو - على وجه التحديد - إلى منتصفه، فمن المؤكد أن هذا الانحياز الذي يتحدث عنه رئيس الولايات المتحدة لم يكن وليد نشأة بعض المنظمات أو تكريس بعض الأنظمة لتحقيق هدف سريع، وإنما هو وليد تخطيط و «نتاج» محكم استمر في تطوره الدؤوب إلى اليوم..

ومن المهم أن نذكر أن هذا التخطيط وإن بدا على المستوى الاقتصادي، فإنه كان يستهدف السيطرة الشاملة بكل أدوات المعرفة التي كان تراكمها منذ هذا الوقت يفضي إلى واقع جديد، وبذلك، فإن بداية العمل منذ منتصف الأربعينيات حتى اليوم ضد الدول النامية - أو الأقل نمواً - وبلاذنا منها - كان يعني تدشين مرحلة (الاستعمار الجديد) للسيطرة، وبشكل أدق، لدمج الدول الكبرى في الاقتصاد العالمي الذي كان يعمل للسيطرة عليه منذ هذا الوقت.

وهو ما يحتاج لتوضيح أكثر فيما كتبه الحلفاء يتهبأون للخروج من الحرب العالمية الثانية، حتى كانت الولايات المتحدة تسعى لتأكيد دورها (الامبريالي) الجديد، ونعرف أن مؤتمر برينتون ووترز الذي أقيم في ١-٢٢ يوليو ١٩٤٤ جاء بدعوة أمريكية، وفي هذا المؤتمر بدأت قصة المنظمات الدولية التي توسلت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام خطة السيطرة على الدول الأخرى، ففي هذا المؤتمر تمت صياغة اتفاقية صندوق النقد والبنك الدولي، وبعد هذه الفترة يقليل لم انشاء

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، قامت في البداية في الظاهر كهيئة مؤقتة للتجارة. إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي ستسعى الولايات المتحدة للسيطرة بها على العالم كله، لاسيما مع تعاظم ثورة الاعلام فيما بعد..

أقر المؤتمر البنك الدولي للاعمار والتنمية في يوليو ١٩٤٤ وأنشئ صندوق البنك الدولي عام ١٩٤٥ كما عقدت بدايات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) منذ عام ١٩٤٦.

كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ لا يختلف عن أهداف الدول الاستعمارية التي دخلت فترة المحاق واضطرت للتخلي عن مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية، وإنما اختلفت الوسائل فقط، ورصد هذه الأدوات يرى أن أمريكا سعت لتجنيب أرجلها في (المعسكر الاستعماري) بتقوية، مستفيدة من شعارات الثورة الأمريكية قبل حقبة بعيدة، وبخولها الحرب إلى جانب الحلفاء وتمكينهم من احراز النصر على القوى المضادة.

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية من المناخ الجديد، وراحت تضيف إلى الدعايات المركزة (ميكائيزم) الأداء واستشارتها بالاستفادة من الأوضاع السياسية والاقتصادية لصالحها، فقد سعت 'تكييف' اقتصاديات البلدان النامية لتتحول إلى اقتصاديات سوق تابعة. ومع انفجار أزمة المديونية العالمية أصبح الصندوق أداة لاعتصار التوابع المالية لحساب المركز الرأسمالي الدائن ثم أداة لتيسير آلية إعادة تكييف التوابع مع إعادة جدولة الديون وإعادة الأقرض، كما لاحظ البعض، وهو ما يقترب بنا أكثر من اتفاقية (الجات)...

د. مصطفى عبد الغنى



المصدر : **الاصحاح**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٤ مارس ١٩٩٥**

اللجنة الوزارية للانتاج تبحث

ايجابيات وسلبيات الجات

تعقد اللجنة الوزارية للانتاج اجتماعا بعد غد الاثنين برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط حيث تناقش التوصيات التي اعدتها مختلف الوزارات بشأن التعامل مع الجوانب الايجابية والسلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات». كما تبحث اللجنة الدراسة التي اعتمدها وزارة البترول حول استخدام الغاز الطبيعي في المشروعات الانتاجية بمحافظات الصعيد. وتناقش سياسة التوسع الزراعي الافقي واستخدامات المياه الجوفية في هذا المجال.



الحياة الهندية

المصدر :

٢١ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلقات

الأولوية لإقامة مدينة صناعية جديدة وتدعيم الصناعات والصادرات

السعودية تبحث عن استراتيجية اقتصادية موحدة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على الانضمام إلى 'غات'

□ الرياض -
من مصطفى شهاب:

■ هيمنت المخاوف من الانعكاسات المترتبة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية «غات» والسعي إلى إيجاد استراتيجية صناعية جديدة وهموم التراخيص الصناعية على اللقاء العام الثاني للصناعيين السعوديين والذي عقده اللجنة الصناعية بغرفة تجارة الرياض الأحد الماضي وشارك فيه مبارك الخضرة وكيل وزارة الصناعة والكهرباء لشؤون الصناعة وعبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة تجارة الرياض.

واحتلت مطالب الصناعيين بضرورة إيجاد آلية أفضل لمواجهة الحرائق التي تتعرض لها المصانع وتحول دون الائتلاف الكامل للمصنع حيزاً كبيراً من الحوار. وبدأ أن أصحاب المصانع قلقون من الأداء الحالي في التعامل مع الحرائق. وطالب بعض المتحدثين بضرورة انشاء شركة بمشاركة الخبرة الأجنبية تتولى مواجهة الحرائق في شكل سريع وفعال. في حين دعا الخضرة أصحاب المصانع الكبيرة إلى شراء سيارات ومعدات اطفاء خاصة بهم لقامين مواجهة سريعة للحرائق قبل وصول رجال الدفاع المدني، في حين طالب المؤسسات والمصانع الصغيرة التعاون في ما بينها لإنشاء أجهزة خاصة بمواجهة الحرائق.

وقال الخضرة إن الموضوع قيد البحث بين وزارة الصناعة والكهرباء والدفاع المدني السعودي لتحقيق وسائل أفضل لمواجهة مخاطر الحرائق.

إلى ذلك أعرب بعض المتحدثين عن تخوفه من أن يؤدي انضمام

السعودية إلى «غات» إلى تراجع الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية للقطاع الخاص. وكشف أحد المتحدثين أن رجال الأعمال السعوديين طالبوا جبارة العريعرى وكيل وزارة المال السعودي الذي يتولى ملف السعودية أمام «غات» في اللقاء الذي عقده معهم في مجلس الغرف السعودية قبل أكثر من أسبوع، إيجاد آلية مؤسسية يمكن للقطاع الخاص أن يشارك من خلالها في بلورة موقف القطاع في العلاقات التبادلية للسعودية مع شركائها الأساسيين.

وطالب المتحدث وزارة الصناعة بتبني هذا الطلب وقال إن زوال الدعم المباشر للصناعات يجعل من الضروري التعجيل بإعادة دراسة النظم وأشكال الدعم حتى لا تتعارض مع الاتفاقية.

من جانبه سعى الخضرة وكيل وزارة الصناعة إلى التخفيف من آثار تقليص الدعم للمشاريع الصناعية في ظل «غات». وقال إن الاتفاقية تعطي للصناعات الناشئة بعض مميزات الحماية والدعم غير المباشر. وهو الأسلوب الذي تتبعه المملكة العربية السعودية أساساً في دعم الصناعات المحلية.

وقال إن الاتفاقية تعطي كل دولة فترة للتفاوض في شأن تعريف الصناعات الناشئة، وأضاف أن إلغاء الحواجز والرسوم سيترك أثراً محدوداً ولفترة قصيرة على الصناعات السعودية، وتوقع أن تؤدي في المدى البعيد إلى انطلاقة أفضل.

واعتبر الخضرة الغرف التجارية السعودية أفضل الكيانات المؤسسية القادرة على مواجهة نتائج الاتفاقية، مشيراً أن خيار الغرف أفضل الخيارات نظراً إلى قسوة القطاع الخاص على التحرك السريع. ودعا بعض المتحاورين إلى تطوير

استراتيجية صناعية جديدة في إشارة إلى أن الصناعة السعودية ما زالت تدار وفق الفلسفة الأولى لمراحل الانطلاقة.

ورأى أحد المتحدثين أن تغير القواعد الاستثمارية في المجال الصناعي وأثره على الصناعات ذات الميزة النسبية يتطلب العمل على تقوية بعض الصناعات وتطوير الإمكانيات القائمة وابتكار أخرى جديدة.

وطالب المتحدث بإقامة ندوة متخصصة بالتخطيط الصناعي تستهدف تجارب بعض الدول في هذا المجال، في حين دعا الجريسي المستثمرين السعوديين إلى العمل على استقطاب الاستثمارات إلى داخل السعودية ووقف رحيل الأموال بحثاً عن استثمارات في الخارج. وقال إننا نعاني من استنزاف كبيرة للثروة السعودية للاستثمار الخارجي وطالب الحكومة السعودية بمزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

ورأى علي الشهري صاحب مصانع الشرق للبلاستيك ضرورة تبني استراتيجية صناعية سعودية واضحة. وأكد على ضرورة أن تحظى هذه الصناعة بالميزة النسبية التي تؤهلها للمنافسة.

ودعا في هذا الصدد إلى تشكيل هيئة عليا للصناعات والعمل على استثمار المواد الخام المحلية، خصوصاً في القطاع البتروكيماوي لإنتاج صناعات نهائية للاستعاضة بتصديرها عن تصدير المواد الخام الأولية.

وتساءل أحد المتحدثين عن السر وراء اقناع وزارة الصناعة عن التراخيص لبعض الصناعات بحجة الاكتفاء الذاتي منها. وقال إن المسألة لا تعود كون هذه الصناعات حكرًا على جهات معينة أو أشخاص معينين. ونهب أحدهم إلى حد توجيه



المصدر : الحياة اللندنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

الالتزام إلى مسؤولين في وزارة الصناعة والكهرباء بوقف أي تراخيص جديدة لصناعات يملكونها. وقال إن هذه السياسة دفعت بالكثيرين إلى التوجه باستثماراتهم إلى خارج البلاد، مشيراً إلى منطقة جبل علي في دبي التي أخذت تشكل المتنفس لرجال الأعمال السعوديين الذين يحال بينهم والاستثمار في صناعات يرفض الترخيص بها بعض المتنفذين في الوزارة.

إلا أن مبارك الخضرة وكيل الوزارة رد على ذلك بأن الوزارة وضعت ضوابط لإصدار التراخيص الصناعية وأن ما يتم من رفض لهذا الترخيص أو ذاك يعود إلى عدم تكامل دراسات الجدوى الاقتصادية والضوابط المطلوبة للتخصيص الجديد. وأشار في هذا الصدد إلى أن الوزارة تجري تعديلات على هذه الضوابط لخدمة القطاع الصناعي. وأشار إلى أن الوزارة تحاول عادة لدى رفض ترخيص ما توجيه صاحبه إلى فرص بديلة أكثر جدوى اقتصادياً من المشروع الذي تقدم به.

وأيد أحد المتحدثين رأي الوكيل الخضرة. وقال إن السوق تشهد تضخماً في الكثير من الصناعات في الوقت الذي تشهد فيه مصاعب في تصدير الفائض. وطالب بتشكيل لجنة في الوزارة لاقتناع الراغبين في الاستثمار بعدم جدوى تكرار بعض المشاريع القائم وتوجيه استثماره لفرصة أخرى.

وكان عبدالله المعلمي رئيس اللجنة الصناعية في غرفة تجارة الرياض الذي أدار الحوارات، ذكر في كلمة له أن اللجنة تجري دراسات لإنشاء مدينة صناعية جديدة ومصرف صناعي، فضلاً عن درس سبل الاستفادة من قنوات تمويل الصادرات والبحث في سبل دعم المستثمر الناشئ.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

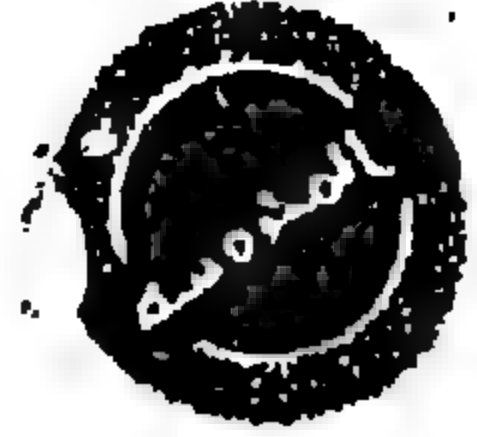


سيد تش

تنفيذ سيناء لمواجهة الشرق الأوسطية والجارات

تضمنت اتفاقيات الجارات والتي تم توقيعها بموافقة ١٧ دولة العديد من ضوابط الاستثمار المرتبطة بالتجارة، ومن أجل الاسراع لمسايرة التطور الخطير الذي يحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يحتاج الى تغيير شامل، ان نبدا في مصر بالقطاعات التي لها مركز تنافس بالمقارنة بالدول الاخرى وهو قطاع السياحة خاصة سيناء الواقعة على الحدود مع السوق الشرق اوسطية القائمة بين الاردن واسرائيل وفلسطين. فالمرحلة القادمة التي تعكس السلام في دول المنطقة ستؤدي الى حتمية التعاون المشترك بين الاردن واسرائيل وفلسطين وخلق واقع اقتصادي كما يؤكد ضرورة التعاون من خلال شمال وجنوب سيناء باعتبار شمال سيناء والتي تقع على ساحل البحر الابيض وتنتهي حدودها برفح المصرية بجوار غزة وفلسطين والتي سوف تشهد تنمية في مختلف المجالات وسوف يقطن بها اكثر من مليون نسمة من عرب فلسطين سوف يكون التحرك التلقائي لهم للقضاء اجازاتهم بالمنطقة من العريش حتى رفح.

في دراسة اعدها السيد عبدالحميد فرغلي العضو المنتخب للنشاط السياحي بالشرقة القابضة يرشح المنطقة من العريش حتى رفح المصرية لتكون منطقة حرة، وتخطط لاقامة المشروعات السياحية والصناعات المناسبة خاصة وان كافة مقومات التجارة العالمية قائمة بتلك المنطقة من موانئ ومطارات، ويرى فرغلي ان تقوم هيئة التنمية السياحية بالتعاون مع محافظة شمال سيناء والوزارات الاخرى المعنية بالدراسة ووضع التخطيط العلمي للمنطقة بين العريش ورفح المصرية.



المصدر: - لا هـ ١٢١ لا قصده

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥ / ١ / ٤

وتوصى الدراسة بضرورة فتح مطار النقب للطيران ليخدم كل من مصر واسرائيل حيث انه كان في الماضي المطار الرئيسي الذي ينتقل السائحون لتلك المنطقة وسوف يؤدي الى تشغيل المشروعات الفندقية والسياحية خاصة بين طابا ونويبع والتي لا تخدمها اية مطارات في المرحلة الحالية، والاسراع في ربط جنوب سيناء بشمال سيناء بفتح طريق الحدود الذي يمر بجوار الحدود المصرية الاسرائيلية من طابا حتى رفح وبذلك يكون قد تم ربط جنوب سيناء بشمال سيناء وتم ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر وبالتالي، التنمية المتكاملة لمحافظة جنوب سيناء وشمال سيناء وربطها بدول المنطقة والتعاون لاقامة ميناء بالقرب من طابا قريب من مطار النقب في مواجهة مطار النقب يمكن ان يكون تجاريا سياحيا او سياحيا فقط لتقصير المسافة التي تقطعها العبارات للوصول الى العقبة من ميناء نويبع الحالي وبالتالي تنشيط السياحة العربية لخدمة كل من مصر والاردن وفلسطين واسرائيل، وبالتالي تاتي الاستراتيجية الخاصة بالتعاون الفني بفتح الطرق والمطارات والموانئ في المرتبة الاولى من التعاون الفني والذي يؤكد نجاح التعاون الاقتصادي مختلف مجالاته بما فيها السياحة وكذلك يؤدي الى تنمية ناجحة



المصدر: اللا. ١٢١ لا فتصاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥ / ١ / ٢

لذلك المنطقة الحيوية. فيمكن التعاون في مجالات الكهرباء ومحطات
تحلية المياه والزراعة والصيد بين البلدين وذلك على ضوء ما تحدده
الجهات المسئولة والمختصة بهذه المجالات.

وتمثل محافظة جنوب سيناء وخليج العقبة والذي يمثل مستقبل مصر
السياحي وما زال يحتري على الكثير من المواقع التي تحتاج الى تنمية على
المستوى العالمي وفتح استثمارات ضخمة يراعى فيها الابتعاد عن المضاربات.
يمكن ان يكون موضوع التعاون المشترك من خلال تكوين الشركات الاستثمارية
من دول المنطقة ويشترط الانتقصر داخل مصر فقط. إننا نعتد الى مواقع الدول
الآخري لتحقيق الهدف من التعاون ونقل الخبرة.

ويجب ان تتضمن خطة التنمية السياحية والتعاون للمناطق السياحية الاربعة
الواقعة على خليج العقبة والسويس وقناة السويس وبحيراتها والبحر الابيض
المتوسط وان تحدد اهدافها للسنوات القادمة كالآتي

١. تنمية مناطق كبيرة قادرة على المنافسة للمستوى العالمي للسياحة على
امتداد خليج العقبة وكذلك بمحاذاة قناة السويس وشواطئ البحر الابيض
المتوسط من السويس حتى رفح. مع ضرورة وجود التخطيط الكامل لهذه
المناطق ومنح تملك المواقع الهامة لاقامة مشروعات هزيلة ضعيفة لا تقوى
على المنافسة للدول التي سبقتنا في هذا النوع من السياحة.

٢. نشر فري سياحية لقضاء الاجارات على خليج السويس والبحيرات المرة



المصدر: الإحصاء الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ / ١ / ١٩٩٥

وشرائط شمال سيناء وقناة السويس لجذب دول المنطقة والمصريين لقضاء اجازاتهم بهما خاصة بعد ان تحولت معظم المصايف التقليدية الى مناطق سكنية وفقدت اهميتها ولم تصبح هي المفضلة مع وجود فرص للتمليك للشاليهات والفيلات والشفق والادارة نيابة عن الملاك.

٢. توفير الخدمات التي يحتاج اليها السياح القادمون من دول المنطقة ومن المصريين والاجانب المقيمين بمصر لقضاء يوم او عطلة نهاية الاسبوع بالنسبة للسياحة الداخلية القادمة من القاهرة والدلتا ومنطقة قناة السويس.

٤. وضع برامج للسياحة الدينية والثقافية بجوار السياحة الترفيهية للزوار من المصريين والاجانب للتعرف على المزارات الهامة مع توضيح الطرق المؤدية اليها والاكثار من علامات الارشاد بالطرق المؤدية اليها والى الوردان والراحات المختلفة والتي لم تنل حظها من الاعلام السياحي.



المصدر: -الاحلام- ٢١ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ / ١ / ١٩٩٥

وسوف تسهم رحلات الشارتر مساهمة كبيرة في نقل الحركة السياحية من مختلف دول العالم الى سيناء ومحافظه جنوب سيناء مزودة بمطارات لهبوط الطائرات بشرم الشيخ وكاترين والطور وابو رديس وجارى تطوير مطار شرم الشيخ والطور مع ضرورة اعادة افتتاح مطار النقب اكبر مطارات سيناء واعملها واستعمال مطار نويبع كمطار مدنى لاهمية موقعه وقربه للدول العربية والاجنبية بعد الموقع المميز لمدينة نويبع بعد افتتاح الميناء وتشغيل طريق الوسط، وسوف تخدم مطار النقب الحركة السياحية لدول المنطقة.

ونرى ان توجه الاستثمارات السياحية الى منطقة خليج العقبة في المرحلة الاولى، حتى يتم استكمال تنميته وتسويقه عالميا ولاقتدويمواردها المحدودة في الانتشار بالمناطق الثلاث الاخرى وبذلك تكون غير قادرين على وجود تنمية مدروسة لسيناء، اما لو بدانا بخليج العقبة وتم استكمال استثماراته السياحية ونجحنا في تسويقه عالميا تنتقل للمنطقة الثانية وهي سانت كاترين ووسط سيناء ثم المنطقة بين رمانة ورفح ثم المنطقة بين عيون موسى حتى رمانة وبذلك تكون لمصر استراتيجية مدروسة للتنمية السياحية لاتؤدى الى ضياع وتبديد مواردها المحدودة.

وفي حالة السماح للمغرب والاجانب بالاستثمار في سيناء يجب اصدار القوانين المنظمة والتي يجب ان تنص على ان لا تباع الاراضى وانما يتم تأجيرها للاستغلال لمدة خمسين عاما او مائة عام حسب استراتيجية الموقع واهميته وهذا النظام يتبع في اكثر الدول تقدما



المصدر : **الأهرام**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدءاً من «الجات»

كتبت - صفاء جمال الدين:

بدأت أمس منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها لتحل محل السكرتارية العامة للجات، وذلك بصفة رسمية.

وصرح كمال الدين على رزق وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجاري بأن بيتر سيزرلاند السكرتير العام بدءاً للجات «منظمة التعريف والتجارة العالمية» سيرأس المنظمة

الجديدة حتى أول مارس ١٩٩٥ إلى حين اختيار مرشح آخر.

وقد تقبست مجموعة جديدة من الدول للانضمام للمنظمة ومن المتوقع الموافقة على انضمام عدد آخر من الدول إلى المنظمة الجديدة وبالتالي ترسيخ عضويتها التي تبلغ حالياً ١٢٥ دولة.

وأضاف إن الفترة القادمة ستشهد قيام العديد من دول الجات السابقة باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة التي تكفل وضع نتائج جولة أوروغواي، موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تقييدية تعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقيات. كذلك سوف ينشأ نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية

والوكالات الاقتصادية المتخصصة الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يحقق وجود ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمي وهي التجارة والنقد والتحويل.

وأشار رئيس التمثيل التجاري إلى أن الفترة القادمة من العام الجديد ستشهد مناقشة موضوعات مهمة من خلال

منظمة التجارة الدولية منها موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة، وذلك في إطار توصيات مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في البرازيل في مايو الماضي فضلاً عن مناقشة موضوعات العمالة وحل مشاكل البطالة التي تهدد كلا من العالم النامي والمتقدم على السواء.

ومن المتوقع أن يزداد انشاء هذه المنظمة إلى تنشيط الاقتصاد العالمي والتأثير ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح افاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة.

ومن ناحية أخرى قال رئيس التمثيل التجاري إن العام الحالي سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي والتي من المتوقع أن تستمر لمدة ١٨ شهرا وتسفر عن اتفاق تعاون اقتصادي وفني، والذي يتوقع أن يحقق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة لمصر. وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي.



المصدر : الأناضول

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

مؤتمر للاتصالات، يناقش انعكاسات « الجات » على الدول العربية

كتب شريف خفاجي :

يعقد في الفترة من ٢ الى ٦ أبريل القادم بالقاهرة المؤتمر العربي للاتصالات الدولية .. تنظمه جامعة الدول العربية بالتنسيق مع هيئة الاتصالات تحت رعاية المهندس سليمان متولي وزير النقل . صرح بهذا المهندس محمد سليم رئيس هيئة الاتصالات ، وقال ان المؤتمر سيناقش عدة قضايا هامة في مجال الاتصالات بين الدول العربية على رأسها الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية « الجات » وانعكاساتها على الدول العربية ، كما سيناقش تطوير أجهزة الاتصالات ومستلزماتها وإعادة هيكلة قطاعات الاتصالات على مستوى الدول العربية لمواجهة ثورة التقدم في عالم الاتصالات الدولية .



الأمم المتحدة

المصدر :

٢٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١.٤ مليار دولار نهسوا سنويا متوقفا في الصادرات العربية بعد الانضمام لمنظمة التجارة كتبت - حنان حلوى :

بدأ العد التنازلي، فخلال السنوات العشر القادمة سيبدأ أعضاء منظمة تحرير التجارة العالمية - WTO في تنفيذ الاجراءات الخاصة بتحرير التجارة التي أعدت لثناء الاتفاقية العامة للتجارة للتعريف الجمركية «جات»

وينظر العديد من الدول بالمنطقة الى منظمة التجارة العالمية على أنها تهديد أكثر من كونها فرصة غير أن التأثير الكلي للمنظمة لم تتم دراسته بعد ولعل هناك شيئا واحدا واضحا وهو أن تحرير التجارة يعنى زيادة المنافسة وزيادة المنافسة تعنى أنه لابد أن تهيء الإقتصاديات للنمو والبقاء.

ستلزم الحكومات دوراً أساسيا في خلق الظروف الصحيحة ليعملوا بها وقد تم اعطاء الدول النامية بما في ذلك دول الشرق الاوسط الاعضاء بالمنظمة فترة ١٠ سنوات لتهيء نفسها لتغيرات المقارنة لفترة تتراوح ما بين ٥ الى ٦ سنوات أعطيت للدول المتقدمة. وتستوجب كل تلك التغيرات اصلاحات مؤسسية تقوم بها دول الشرق الاوسط لللاحقة الاصلاحات التي تتم بالاجزاء الاخرى من العالم وعلى سبيل المثال التغيرات التي ستحدث في اسواق التصدير مثلا سيكون لها تأثير على أحداث تغيرات في الاسواق الداخلية

بالمنطقة وتشير التوقعات إلى أنه سيحدث نموا في الصادرات بمنطقة الشرق الاوسط ما بين ٨٠٠ مليون إلى ١.٤٠٠ مليار دولار أو ارتفاع نسبتته ١٪ كنتيجة للتخفيضات في التعريفات الجمركية بأسواق التصدير. والمسؤال الآن هل الدخول في اسواق تصدير اكبر سيعوض خسارة للعامة التفضيلية التي استفاد منها كثير من المصدرين الاقليميين حتى الآن وبالرغم من ذلك لم يتضح بعد مدى التأثير الذي سيحدثه خفض الدعم على الاسعار وتشير التوقعات المبدئية للمحللين الاقتصاديين أن هذا التأثير لم يكون جوهريا كما كان متوقفا وانتهت الدراسة التي قدمت خلال مؤتمر البنك الدولي حول دورة ارجواي والبلدان النامية الذي عقد في واشنطن. ان فواتير للواردات الزراعية لبلدان البحر المتوسط لن ترتفع اطلاقا نتيجة للاصلاحات وقال عبد الرحمن شعباني ان اشارات توقعات المؤتمر الذي عقد بالقاهرة بخصوص هذا الموضوع اوضحت ان زيادات سعر الواردات سيتراوح ما بين ٥ الى ٣٠٪ خلال فترة السنوات العشر وسيحدد نجاح أو فشل الصفقة التي تقدمها منظمة تحرير التجارة العالمية فترة للصناعات المحلية على التقليل من المنافسة الشعبية واستعداد الحكومات لخلق الظروف للناسبة لهذه العملية ويقول المحللون الاقتصاديون بالبنك الدولي ان العالم العربي والشرق الاوسط لا يزالان محسورين في الوضع الراهن.

وهناك إمكانية لم تطرق بعد وهي التجارة العربية البينية فحوالي ١٠٪ فقط من كل التجارة العربية مع شركاء اقليميين

ويطالب المحللون للحكومات بخلق نكل تجارى اقليمى وستعتمد النتيجة النهائية ايضا على ما إذا وفي الغرب برع بهم ومنظمة التجارة العالمية لديها كل السلطات القانونية لارغام الدول الاعضاء على الالتزام بالاتفاقية ولكن هذه السلطات لم تستخدم بعد □



المصدر : الزعماس

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٦٥

بلادنا الحلوة

سوق القاهرة في عالم الجات

بمناسبة افتتاح سوق القاهرة الدولي قال د. يوسف والي
إننا نتطلع من خلال الدورة الثامنة والعشرين لسوق القاهرة
الدولية لتقديم إجابة مبكرة.. للسؤال المطروح حول آثار اتفاقية
الجات الجديدة على مكانة المنتجات المصرية المختلفة في
الأسواق الدولية.. ولتفكك معروضاتنا الوطنية الزراعية
والصناعية.. من إنتاج القطاعين الخاص والعام ما تحقق من
طفرة حقيقية في مستوى جودة هذه السلع... وتميزها
بمستويات سعرية معتدلة.. بعيداً عن أي صورة من صور
الدعم الحكومي



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والمستقبل!

٣ - نزعة (برجماتية)

وقبل ان نتسهب اكثر عند (الجات) لابد من ملاحظة هامة هنا... وهي ملاحظة تتحدد في موقف الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو موقف يتحدد من اقدامها لفترة بعد الاتفاق عليها عام ١٩٤٧ على التبرؤ من كثير من اجتماعاتها او قراراتها، لقد راحت مع الدول الكبرى - تضرب عرض الحائط بكل ما اتفق عليه عام ٤٧، خاصة في مسألة اقتصادية مثل دعم مسألة التبادل التجاري الدولي، (حسب تقديرات الجات عن التجارة الدولية خلال العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦، يلاحظ ان معدل التبادل التجاري قد انخفض)، وهو ما يفسر لنا تعدد المؤتمرات الدولية في السنوات الاخيرة لهذا الهدف دون الوصول الى نتائج ايجابية.. وهذا الموقف تابع - بوجه خاص - من نزعة (برجماتية) ذاتية خالصة لأمريكا لاتحركها الا مصالحها فقط، وعندما تتعرض هذه المصالح سواء كانت اقتصادية او ثقافية - لخطر، فانها تتحرك على الفور، وعلى المستوى الثقافي لوحظ انه قد عقدت اتفاقيات ثقافية كثيرة بين الدول، ومضت عليها سنوات تصل الى اكثر من نصف قرن، ومع ذلك، لم تشارك فيها او توقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلاحظ شاهد عيان - عبد الرؤوف الريدي - الذي قضى سنوات كثيرة ممثلاً لمصر في الولايات المتحدة ان واشنطن لم تكن لتهتم بكثير من الاتفاقيات التي تحدث حولها، فالاتفاقيات (برن) التي تحافظ على الملكية الفكرية وقعت عليها دول كثيرة منها مصر ووافقت عليها أمريكا بعد ذلك بسنوات عام (١٩٨٩) في وقت هددت فيها مصالحها الثقافية، فمع ظهور الفيديو اكتشف كثير من المنتجين الأمريكيين ان القرصنة تستخدم انتاجهم، بعد ذلك، بدأت الرحلات الأمريكية تطوف العالم للحصول على الحقوق الأمريكية (الشرعية). وحين اضيف الى الفيديو حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ كانت الولايات المتحدة من اولى الدول التي سعت الى (توجيه) مفاوضات الجات، وخاصة في مجال (الصناعات الثقافية).

واللافت للنظر بشدة هنا ان كانت اولى الدول المتقدمة التي تنتهك حقوق (الملكية الفكرية) في شتى ميادينها، حتى اذا ما تعلق الامر بها، تحول بسرعة من (الجاني) الى (المجنى عليه) وارقت في الوقت نفسه، مسموح بالاتفاقيات الدولية التي تضع فيها ما بضمن حقوقها..

في اول الامر لجات امريكا الى مسمى (بالقائمة السوداء) لتضع فيها اسم من ينتهك صناعيتها الثقافية، وخصصت لها درجات (ا، ب، ج..)، وحين كانت تحس ان الامر زاد، وكاد يقلت العنان منها، فانها كانت تلجأ الى الاتفاقيات الدولية لتتمكن بها من السيطرة على الدول الاخرى، وهي في الغالب دول (نامية) لواقبل نموها كما يطلق على الدول النامية ومنها مصر.

وفي هذا المجال لا يجب اغفال وسيلتين لجات امريكا اليهما للسيطرة على دول (الجنوب) او (الشرق) للظلم مهيمنة على نتاج الصناعة والثقافة..

● وهو حديث ستوقف عنده اكثر الاسبوع القادم..

د. مصطفى عبد الغنى

□ وزير الصناعة يرد:

هل صديحي
من المفيد الاحكام
حاليا عن الشراء
انتظارا لأسعار
الجات المنخفضة؟

□ افتراض
انخفاض الأسعار في
ظل اتفاقية الجات
ينبع من عوامل
حقيقية تتمثل في ان
الاتفاقية سوف تحدد
مستوى معين
للتعريف الجمركية
في بعض السلع أقل
مما هو مطبق بالفعل
الآن، كما انها تمنع
اغلاق الباب أمام أية
سلع منافسة واردة
من الخارج.. لكن
توقع الاستفادة من هذا
الافتراض سريعا أمر



ایراہیم فوزی

سابق لاوانه.. لماذا؟
 □ لأننا في مصر
 بدأنا بالفعل اقرار
 معاملة جديدة
 لمستويات التعرّفة
 الجمركية.. ولكنها لم
 تصل بعد الى الحد
 الذي نقرره الجات..
 كما اننا لا نستطيع
 الآن وضع حواجز

حمائية للتفرقة بين السلع المحلية والأجنبية في المواصفات مثلا.. اننا نسير فعلا في اتجاه الجات.. ولكننا نحافظ على البعد الاجتماعي.. ونطبق ما نشعر انه في مقدور الشعب المصري.. ولا يضر بالصناعة الوطنية.. وتقضى اتفاقية الجات بمنح مهلة ١٠ سنوات لكل دولة.. ومن بينها مصر.. يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا.. حتى تدخل تدريجيا في مرحلة التطبيق الفعلي للجات.. وهذا ما نعمل في ظلّه الآن..



المصدر : الإحصاء السنوي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

■ مع تزايد عدد براءات الاختراع:

وثيقة للسياسة التكنولوجية بمصر.. أمل هل يتحقق؟!

في عالم اليوم تعتمد التنمية بدرجة كبيرة جدا على التكنولوجيا والقدرة على اختيار المناسب منها لاحتياجات الدولة. ذلك لأننا أصبحنا نعيش تطورا مذهلا في العلم والتكنولوجيا وأصبح العالم يواجه اختراعا جديدا كل دقيقتين، وهناك الآن ما يزيد على ٣٠ مليون براءة اختراع مسجلة وتزيد سنويا بمقدار مليون براءة وإذا افترضنا أن ١ إلى ٢ / فقط من هذه المراءات يجد طريقه للتطبيق. فإن هذا يعطى فكرة عن حجم التكنولوجيات المتاحة والتي بالحث سوف تزايد مع تضاعف الأبحاث في مجال العلم والتكنولوجيا كل ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد عقدت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ندوة علمية أمس حول نظم المعلومات حيث أكد الدكتور على حبيش رئيس الأكاديمية أن الأكاديمية ستقوم خلال المرحلة القادمة من واقع مسؤوليتها القومية بدفع عجلة التنمية في الدولة بمشاركة

علماء ومفكرى مصر في وضع وثيقة للسياسة التكنولوجية القومية لمصر والتي ستمثلز تنفيذها الاعتماد على الاستخدام الأمثل للمعلومات العلمية والتكنولوجية وكذلك التنسيق بين الأنشطة الوطنية المتنوعة للخدمات العلمية والتكنولوجية واقتراح سبل دعم المكتبات الوطنية وتنسيق استيراد النوزيات العلمية بما يحقق ترشيد اسفيرادها والاستفادة منها. ولتحقيق هذه الأهداف كما يقول الدكتور عصمت عز رئيس لجنة المعلومات بالأكاديمية البحث العلمي قامت الأكاديمية بإنشاء العديد من الأجهزة التي تقوم على تطوير خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية من حيث توفير المعلومات ومعالجتها وتوصيلها إلى مستخدميها بالسرعة والكفاءة المطلوبة. ولعل من أهم هذه الأجهزة الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية وما ينبعها من مراكز المعلومات القطاعية. وكذلك لجنة المعلومات العلمية والتي تقوم بالتنسيق بين كافة الجهود الوطنية المتدولة في هذا المجال والربط بين مختلف الأجهزة العاملة بما يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة واقتراح سبل تطوير الأداء على المستوى القومي.



المصدر : المصنوع المستأجر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٥ مارس ١٩٩٥

التوكيلات الملاحية ومرحلة جديدة في ظل الجبل

البرية مما سيفير من الخريطة الجغرافية للتجارة العالمية وسيفير من الأهمية الاستراتيجية للكثير من الطرق البحرية ونتيجة للتطور في أسلوب نقل البضائع ظهر ناقل جديد يتولى المسؤولية كاملة لتوصيل البضائع من الباب للباب وبدأ هذا الناقل ينمو ويتوسع في الخدمات والتسهيلات التي يقدمها والسؤال الآن هل يمكن للتوكيلات الملاحية القيام بهذا الدور؟

يقول أفتيم عيسى رئيس شعبة النقل البحري من المؤكد أن التوكيلات الملاحية ستقابل تنافساً مع شركات كثيرة وفي الغالب سيكون المستوى الإجمالي للنشاط الاقتصادي الوطني ويوجه خاص التجارة الدولية وفي البداية راجداً - مما يجعل الربحية متدنية وفي المقابل ستكون هناك ضرورة للوفاء بمتطلبات مالية كبيرة قيل أن تصبح التوكيلات قادرة على مباشرة أعمالها وهذه المتطلبات ستكون في صورة ائداعات وضمانات مصرفية وبنية أساسية جديدة تتفق مع نوع النشاط واستغلال أو

أنواع البضائع والسياسات ونقل الرسائل والحاويات من الباب إلى الباب وإن كان لنا تحفظ فسيكون بالتأكيد على نقل الرسائل والحاويات لأن متطلبات ومقومات القيام بنقل الحاويات من الباب للباب مازالت في مصر في مراحلها الأولى ولم تأخذ بعد البعد العالمي.. ولكي نستطيع الوقوف على جدوى استمرار التوكيلات الملاحية في تنفيذ هذه المهام لابد من معرفة التطورات التي حدثت في النقل البحري باتباع أسلوب التمرية.. حيث تأثرت اقتصاديات الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بالفجوة التي ظهرت بين الإنتاج والاستهلاك ولذلك واجهت الشركات الملاحية السئولة عن النقل البحري مشكلة الاتساع الكبير في حجم التجارة العالمية والموانئ القديمة التي لا تستوعب ذلك الحجم بالإضافة إلى البطء في عمليات التداول مما أدى إلى ارتفاع أسعارها..

فاتجه العالم إلى استخدام الوحدات المجهزة كوسيلة اقتصادية متطورة من وسائل النقل، وكان استخدام الحاويات بجميع مقاساتها وأشكالها سبباً في تطور جذري في صناعة السفن وهنسة الموانئ وظهور معدات حديثة للتداول.. وأصبحت الحاويات أفضل وسيلة لنقل البضائع العامة وتساهلت الشركات العملاقة في إخال خدمات أفضل لعملائها مثل النقل الدولي متعدد الوسائط الذي يتولى توصيل البضائع من الباب للباب في الوقت المحدد باستخدام تكنولوجيا متقدمة في الإدارة بإدخال علم اللوجيستيات وتكنولوجيا تبادل المعلومات إلكترونياً حيث يحقق التبادل الإلكتروني للبيانات تقليل تكلفة الأعمال الورقية وتقليل وقت الدورة المستندية وتحسين العلاقات بين الشركاء وتحسين مستوى التخطيط والتنبؤ وتحقيق الدقة وتحقيق السرعة وارتفاع كفاءة الأداء باستخدام عمالة أقل وارتفاع كفاءة خدمة العملاء بالأداء الموثوق والخدمة الأحسن.. وظهور استراتيجيات انعدام المخزون وسهولة متابعة البضائع!!

وأضاف فهمي أبو حشيش الخبير الملاحى والسياسى أن التطورات التي حدثت في تكنولوجيا النقل أدت إلى زيادة عمليات نقل وتوزيع البضائع إلى أقصى حد مع تخفيض البضائع المخزونة أى أقل قدر ممكن وتقصير مدة وصول البضائع إلى يد المرسل إليه النهائي.. لن نظام التمرية قد فتح آفاقاً جديدة لحركة تدفق التجارة الخارجية ، وأصبح في الامكان اختصار الطرق البحرية الطويلة عن طريق الجسر

أصبحت اتفاقية الجات حقيقة واقعة وستتحرر التجارة العالمية من قيود كثيرة ومنها تجارة الخدمات التي ستشمل خدمات النقل بجميع أشكاله وصوره (برى بحرى .. جوى) مما سيؤثر بالطبع على المهام الحالية للتوكيلات الملاحية.. فهل من دور يمكن للتوكيلات الملاحية القيام به طبقاً لهذه المتغيرات؟

يقول الريان سامى زكى عوض الحاضر بالأكاديمية العربية للنقل البحري يتضح أن علينا في مصر أن نواجه تحرير تجارة الخدمات في مجال النقل وعلينا أن نأخذ بيمداً التحول التدريجي لآليات السوق يعنى ذلك أن التوكيلات الملاحية طبقاً لاتفاقيات الجات ستواجه صعوبات جمة وربما لا تستطيع القيام بمهامها الحالية والصمود أمام تيار الخدمات المنافسة للدول المتقدمة لأن الدولة ، أن كانت ملتزمة حالياً بعد مظلة الحماية على نشاط التوكيلات الملاحية إلا أنها في نفس الوقت ستكون ملتزمة أمام المجتمع العالمى بالتحرير التدريجي على أداء الأجانب لتقديم الخدمات وبالتالي ستكون المنافسة حرة في السوق والبقاء للأفضل كما ستلتزم الدولة طبقاً لاتفاقية الجات - بعدم تعميق الفارق بين المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية - وأضاف لا يفوتنا بأن أحد بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نص على تطبيق شرط «الدولة الأولى بالرعاية» وهناك حالياً اتفاقيات عربية سارية المفعول كاتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية ، واتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجاري والاتفاقية للوحدة لاستثمار رؤوس الأموال للعربية في الدول العربية .. معنى هذا أن جميع الدول الموقعة على اتفاقية الجات سوف تتمتع بجميع مميزات هذه الاتفاقيات والمطلوب بالنسبة للتوكيلات الملاحية دراسة التأثيرات الإيجابية والسلبية مع وضع الحسابات الدقيقة للربح والخسارة والبحث عن دور جديد يتفق مع هذه المتغيرات كما يتفق مع التطور الهائل في النقل الدولي.. ولذا لابد من التعرض لمهمة التوكيلات الملاحية الحالية ويقول رجب الشناوى أحد خبراء الملاحة أن مهمة التوكيلات الملاحية الحالية هي الوكيل الوحيد لجميع السفن الأجنبية بالموانئ المصرية وتقوم بمهام ربط البضائع على السفن الأجنبية لمختلف دول العالم وتقوم بأعمال السياحة في الدخول والخارج وحجز تذاكر طيران وسفن لجميع دول العالم ويتعامل السمسار البحرى والقيام بأعمال التخليص الجمركى لجميع



ويقول الريان سامي زكي عوض انه يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية بالغاء المجالات غير المنتجة وتحديد مجالات عمل تتفق مع المهام الجديدة وزيادة رأس المال بطرح أسهم لامكانية الغاء بالمهام الجديدة وأنشاء نقابات نقل وطنية فعالة وإقامة علاقات منتظمة مع العملاء المنافسين المتعاقدين وشركات التأمين والبنوك والجمارك وتحسين المهارات الادارية واتخاذ اجراءات جديدة للتعيين والترقية والبدا في تدريب الموظفين على جميع المستويات وتبسيط الأعمال الروتينية في المكاتب وكذلك اعطاء عناية اكبر بعمليات التسويق واعادة دراسة التعريفات الحالية بالتوكيلات بحيث تكون تعريفات تنافسية وحقوق المتعاقدين من الباطن في أضيق الحدود.. والتخطيط لاستثمار أو تلك أو استغلال وسائل النقل وصيانتها وإقامة بعض الطرق والوصلات البرية والبحرية الأساسية والأخذ بنظام التجهيز الالكتروني للبيانات والتبادل الالكتروني للبيانات وطلب المعونة الفنية من الجهات المالية طبقا لاتفاقية الجات..

وأضاف ان توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية الجات يدعونا الى التحرك للاستعداد لمواجهة أنظمة التجارة العالمية المتوقعة ان تسفر عنها بنود الاتفاقية والتوكيلات للملاحية هي إحدى الخدمات التي ستتأثر بذلك نتيجة للتطورات في صناعة النقل البحري والمنافسة من التنظيمات المشابهة.. لذلك يجب على التوكيلات الملاحية انتهاز سياسة تشغيلية تولى للتغيرات الجديدة من خلال تنويع الأنشطة ودخولها مجالات مستحدثة!!

بور سعيد/ حامد الألفي

ماذا بعد التشغيل؟
وأضاف أن الأمر سيطلب قيام التوكيلات بالتخليص على البضائع لتجتاز كلا من الجمارك في اللواتي ومستودعات التخزين الداخلية ومناطق المطارات والحدود الدولية والأمر سيكون معقدا في بدايته نظرا لتغير أنماط المستندات التي يتعامل معها التوكيل حاليا مثل المستندات الجمركية واجراءات التخليص وهيكل التعريفات وبواعث ارتكاب المخالفات ودرجة العقوبة الخاصة بها والممارسات السلوكية للمستورلين الجمركيين وما الى ذلك.. كل هذه التعقيدات الادارية ستؤدي في البداية الى قضاء وقت كبير في اتمام اجراءات التخليص الجمركية و حدوث تأخيرات ليس لها أي داع لسرعة التدفق المادي للبضائع ووجود منازعات مستمرة مع الجمارك تؤدي الى زيادة التكلفة كذلك فرض غرامات جمركية تعسفية أو ادخال زيادات غير معلنة عنها في التعريفات، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن عدم الاهتمام بتدريب الموظفين حتى الدرجة المتوسطة في ادارة التخليص الجمركي بالتوكيلات سوف تسفر عن أخطاء ترتكب في استيفاء المستندات الجمركية وقد يؤدي هذا بدوره الى بطء التخليص على البضائع والى فرض غرامات وكلامها لا يخدمان مصلحة تحقيق نقل البضائع بكفاءة مما سيجوثر على النمو الاقتصادي الوطني في النهاية!! وقد يتبادر للذهن من الوهلة الأولى لتلك القيود أن الأمر سيكون من الصعوبة للدرجة التي تمنع التوكيلات الملاحية من الاقدام على تلك الخطوة! وفي الحقيقة هل تمتلك التوكيلات خبرات ادارية يمكنها القيام بالدور الجديد؟

تأجير (سفن - سيارات - لنقل الحاويات ومعدات تداول) ويعتقد أن التوكيلات الملاحية ستكون قادرة على تحمل هذه المخاطر المحسوبة في بداية التشغيل ولكن



المصدر: وطني

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٥/٢/٢٦

مناقشة اتفاقية الجات

ومشروع الخطة

تعد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ثلاثة اجتماعات اعتباراً من اليوم برئاسة الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة ..

وتناقش اللجنة في هذه الاجتماعات اتفاقية الجات ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ١٩٩٦/٩٥

ويشهد اجتماعات اللجنة السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .



المصدر : **السياسى المصرى**

٢٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

في ندوة هامة .. الخبراء يؤكدون :

السلوك التنمى لحماية السوق من الإفراق

كتب هانى خيرى :

أكد الدكتور أحمد جويل وزير
التنمية والتجارة الداخلية في ندوة
تنمية وتنظيم التجارة الداخلية أنه
تم الانتهاء من إعداد قانون منع
الاحتكار وتم تقديمه لمجلس الشعب
ومن أهم أهدافه محاربة ظاهرة
الاحتكار وأشار إلى أن الوزارة تبذل
أقصى جهودها حتى يصل الدعم

الذى يبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه إلى
الشعب المصرى .

في حين أن محمود محمد محمود
وزير الاقتصاد يؤكد على أهمية
المنافسة بين المنتج المحلى والمستورد
وكما تزايد حجم التجارة الخارجية في
مصر حيث بلغ ٤٨ مليار جنيه أى
بنسبة ٢٢ ٪ من حجم الانتاج المحلى .
وأشار إبراهيم فوزى وزير

الصناعة إلى ضرورة رفع مستويات
الجودة في المنتجات المحلية حتى يتم
خلق اسواق عالمية جديدة .

وقال حمدي متولى الوكيل المفوض
أن الجات لها تأثير مباشر على التجارة
الداخلية والانتاج المحلى والذى يحتاج
إلى الحماية حيث يعتبر من أهم
القضايا التى تحظى باهتمام بالغ
وتخوف في نفس الوقت من الآثار التى

يمكن أن تترتب على تحرير الواردات
ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية
والمنافسة المحتملة من الواردات
الأجنبية من حيث الجودة والأسعار
كما أن الأمر لا ينبغي أن يفسر أن هذه
الأدوات الحمائية هي الأسلوب
الأفضل للتعامل في ظل سياسية التحرير
الاقتصادى الذى تتبعه الدولة ولكن
الأمر يتطلب الاستعداد للمنافسة
بتطوير الانتاج المحلى من حيث الجودة
وأكد معذوق محمد المصرى رئيس
الشركة المصرية للتجارة والتسويق أن
الدولة لابد أن تتبنى سياسات جديدة
لمعاونة الانتاج الوطنى على المنافسة من
خلال تخفيف الاعباء المالية الملقاه على
عائقة مثل الرسوم الجمركية على
المعدات ومدخلات الانتاج والضرائب
الباهظة وأسعار الاراضى المرتفعة
وأسعار الفائدة على ائتمان وتمويل
التجارة وتبسيط اجراءات الاستثمار
والتصدير مما يؤدى إلى تخفيض
التكلفة والأسعار المحلية والتصديرية

وتحمل اعباء التطوير التكنولوجى
التواصل مع مشاركة الدولة في تحمل
بعض تكاليف التدريب وشبكات
المعلومات ولوائح ضمانات ائتمان
التصديرية في الصناعة .

أكد كمال أن الجات تولف تنبع عددا من
العوامل التى تساعد على حماية السوق
المصرية من السلع التى تلحق ضرار
بالمستهلك اذا لم تتوافر لها المواصفات
القياسية الصحيحة كما تنبىح لها
حماية للصناعات الناشئة



المصدر : **السوفيس**

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

إحالة قرار الرئيس مبارك بانضمام مصر لاتفاقية « الجات » الى مجلس الشورى

كتب - محمود غلاب وجهاد عبد المنعم :

المذكورة إلى أن التزام مصر نحو الاتفاقية بعدم زيادة الرسوم الجمركية المطبقة منذ فبراير عام ٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠ ٪ ، على أن يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات ما بين خمس أو عشر سنوات ، على أن يظل الرسم الجمركي السائد عام ٩٤ طوال السنوات القادمة دون أن يمنع ذلك خفض الرسوم عن هذه المعدلات إذا كان يحقق مصلحة مصر .

كما تلزم مصر بعدم تغيير القواعد الحالية في مجال تجارة الخدمات أو فتح باب المنافسة لموردى الخدمة الأجانب في قطاعات البنوك والتأمين وسوق المال والانشاءات والخدمات السياحية والنقل البحرى .

الزراعية مقابل ٦ سنوات للدول المتقدمة . وإزالة نظام الحصص على المنسوجات والملابس على ثلاث مراحل تنتهى بعد عشر سنوات وتقرير مزايا للدول النامية المنتجة للقطن والدول الصغيرة في التصدير . ولم تتضمن الاتفاقية أية التزامات محددة على أى دولة في تجارة الخدمات وخاصة الخدمات المالية والنقل والاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات .

وتضمنت الاتفاقية الالتزام بنظم فض المنازعات الذى لم يكن ملزماً وذلك من أجل حماية الدول الصغيرة من الاجراءات الانفرادية والضغط الثنائية . وأشارت

احال الرئيس حسنى مبارك قراراً بانضمام مصر الى اتفاقية الجات الى مجلس الشورى . تعقد اليوم اللجنة الاقتصادية بالمجلس اجتماعاً لمناقشة بنود الاتفاقية التى وردت الى اللجنة من محمود محمد وزير الاقتصاد . تعد اللجنة تقريراً عن الاتفاقية ويناقشه المجلس في جلساته خلال شهر ابريل القادم . يرفع المجلس تقريراً برأيه في الاتفاقية الى الرئيس حسنى مبارك ، ورئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء .

كشفت المذكرة الايضاحية لاتفاقية الجات منح الدول النامية فرصة عشر سنوات لخفض الرسوم الجمركية والدعم على السلع



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ - ٢٠ - ١٩٩٥

د. برهام يلقى محاضرة عن قانون التأمين و«الجات»

يلقي الدكتور برهام عطا الله رئيس
مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين
محاضرة بالجمعية المصرية للاقتصاد



د. برهام عطا الله

السياسي
«الأربعاء»
القادم وتناول
المحاضرة
موضوع
الرقابة على
شركات
التأمين في ظل
القانون الجديد
وقواعد
الجات..



تقرير لفاو عن تأثير غات على الزراعة في العالم :

اتجاه نحو إعادة النظر في تجارة السلع الزراعية

□ روما - من عرفان رشيد :

أصدرت لجنة متخصصة بدراسة مشاكل تجارة السلع الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أمس تقريراً عن المشاكل التي تعاني منها التجارة في هذا المجال، وذلك في ضوء ما تقرّر على أساس اتفاقية «غات»، وجاء في الدراسة، أن هذه الاتفاقية لن توقف التدهور المتواصل في التجارة العالمية بالسلع الزراعية، أو تحسن من أوضاع عدد كبير من البلدان التي تعاني من العجز الغذائي وذات الدخل المتدني.

أشرف على إعداد التقرير خبراء في مجال السلع الزراعية استفادوا من المعلومات التي جمعت في مختلف بلدان العالم. وجاء فيه «أن بلدان العالم يمكن أن تعاني من آثار زيادة أسعار استيراد السلع في الوقت الذي تنكشف فيه درجات الأفضلية لدخول تلك السلع إلى عدد كبير من أسواق الدول المتقدمة». ومعلوم، حسب بيان صحافي صدر عن منظمة الأغذية والزراعة، أن اتفاقية «غات» تدعو إلى خفضات كبيرة في معدل التعريفات مما يؤثر في صورة كبيرة في درجة الأفضلية.

وتتضمن الاتفاقية نظاماً عن السياسة الزراعية الدولية التي يتوقع أن تجمع بين الدعم البسيط في الحجم التجاري وبين الزيادة المتواضعة في الأسعار التجارية.

واستناداً إلى تقرير اللجنة المتخصصة المتبقة من منظمة الأغذية والزراعة فإن التجارة الزراعية العالمية ستستفيد من دعم جولة مفاوضات أوروغواي لاتفاقية «غات» بنسبة ٩ في المئة فقط، وذلك لسبب رئيسي هو ارتفاع الأسعار.

يذكر أن إحدى الفوائد المتوقعة في ضوء جولة مفاوضات أوروغواي، هي حصول استقرار في أسعار السلع المرتفعة نتيجة انفتاح عدد أكبر من البلدان في اتجاه الأسعار العالمية. غير أن النتائج التي أوردها تقرير منظمة الأغذية والزراعة لا تؤيد ذلك. إذ أن النموذج الذي أعدته المنظمة في ما يخص تحرير التجارة يكاد لا يؤثر، على ما يبدو، في استقرار أسعار الحبوب. لذلك سيؤدي الأمر إلى إحداث صدمات بسبب حالات العجز غير المتوقعة في الإنتاج التي سيمتصها عدد كبير من الأسواق التي تخدم بدورها من الآثار على الأسعار العالمية.

ويشير التقرير إلى أن المكاسب التي ستجنيها البلدان النامية من خلال صادراتها الزراعية ربما تماشت مع الزيادة في القوائم الحسابية لواردها، غير أن الفجوة بين قيمة الواردات والصادرات ستتعمق في صورة جوهرية بالنسبة إلى الشرق الأدنى. أما في ما يتعلق بأفريقيا، فمن المتوقع أن تتحول الصورة القائمة من فائض بسيط إلى عجز بسيط.

وفي رأي جيسس غرينفيلد، رئيس الشعبة المعنية بالسياسة الزراعية وتوقعاتها في «فاو» هناك دائماً رابحون وخاسرون ضمن هذه التطورات. فالميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاند تحقق مكاسب تجارية،

بينما تسجل أوروبا خسارة. أما أفريقيا فستكون عمومًا في الوضع الأسوأ في الحساب التجاري إذا لم توسع إنتاجها للأغذية وتنوع محاصيلها التصديرية وتزيد تجارتها للسلع الزراعية بين دول القارة ذاتها. ويشدد التقرير على أهمية تحسين البلدان الأفريقية نوعية المنتجات. إذ قد يفتح ذلك أمامها فرصاً تسويقية جديدة. خصوصاً المنتجات البستانية.

ويتوقع أن تكون أميركا الشمالية على رأس الأطراف المستفيدة بين البلدان المتقدمة، إذ ارتفع فيها صافي الصادرات من ١٥.١ بليون دولار إلى ٢٢.٢ بليون دولار.

واستناداً إلى التقرير، فإن التغيير الرئيسي الذي سيطر في أوروبا الغربية يتمثل في الزيادة الحادة لصافي الواردات من السلع الزراعية الرئيسية من صافي الواردات التي بلغت في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ ٥.٥ بليون دولار لتصل إلى صافي الواردات بمقدار ١٥.٢ بليون دولار بحلول السنة ٢٠٠٠، بما في ذلك الزيادة الجوهرية بفضل جولة مفاوضات أوروغواي. وستكون صادرات أوروبا الغربية من الحبوب والزيوت النباتية والحبوب والسكر بنسبة أقل، في حين يتوقع أن يتنامى حجم الواردات من الحبوب والدهون والزيوت وبعض اللحوم والمنتجات الاستوائية.

وفي ما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية وما يعرف ببلدان الاتحاد السوفياتي السابق، تشير التوقعات إلى احتمال حصول زيادة حادة في قائمة الواردات من السلع الزراعية الرئيسية. أما صادراتها فستكون بنسبة أقل أيضاً. كما سيتقلص العجز في الواردات من ٨.٦ بليون دولار إلى ٥.٨ بليون دولار. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى التوقعات بالنسبة إلى الاستهلاك من الحبوب والحبوب وبعض اللحوم.

وعن أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، يفيد التقرير بأن منظمة الأغذية والزراعة تتوقع زيادة جوهرية في حجم الواردات خصوصاً ما يتعلق بالواردات الضخمة من القمح والرز والدهون والزيوت ولحم البقر ومنتجات الألبان إضافة إلى السكر. غير أن الجانب الأكثر تشجيعاً في إطار التوقعات المتعلقة بهذه المنطقة هو تحقيق مكاسب في مجال التصدير الذي يتوقع أن ينمو في صورة كبيرة بحلول السنة ٢٠٠٠.

واستناداً إلى تقرير المنظمة فإن الشرق الأدنى ربما ظل المستورد الصافي الكبير للمنتجات الزراعية رغم أن أسعار الوحدات السلعية ستكون أعلى في صورة ملحوظة. ويشير التقرير إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية يجب أن تمنح كل بلدان هذه المنطقة الفرصة لانتقال الأسعار العالية إلى الفلاحين وما ينطوي عليه ذلك من حوافز لتحسين الإنتاج.



المصدر : الحياة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

وفي ضوء التغييرات المتوقعة على مستوى العالم من خلال جولة مفاوضات أوروغواي التجارية، يوصي التقرير بأن تُجرى بعض المناطق في العالم عملية إعادة النظر لسياساتها الزراعية حيثما كانت هناك ضرورة لذلك. وتشمل التوصيات قضايا الأمن الغذائي وسياسات تعزيز التغذية واستراتيجياتها بما في ذلك سياسات أسعار الاستهلاك بالنسبة إلى الأغذية وسياسات أسعار الإنتاج، وكذلك السياسات التي من شأنها الحيلولة دون حصول حال عدم استقرار في الأسعار، إضافة إلى السياسات المتعلقة بالاجراءات التجارية بين المناطق والبلدان وفق الامتيازات المطبقة. كذلك يوصي تقرير المنظمة بتطوير برنامج المساعدات المستهدفة التي يمكن تنفيذها بتكاليف متدنية من موارد موازنتها. كما يشير إلى أن مختلف البلدان بحاجة إلى أن تقوم بدقة مدى ما يمكن أن تتطلبه الاجراءات المعتمدة لديها من خطرات بحيث تعكس آثار الضغط على الأسعار الداخلية لسلعها ومنتجاتها. ويشدد التقرير أيضاً على أن تلك البلدان بحاجة إلى استخدام الموارد المالية التي بحوزتها من أجل زيادة انتاجها الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي.



المصدر : الحياة اللندنية

٢٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإمارات : انضمامنا إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملاءمة ذلك لمصالحنا الاقتصادية

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

يزال ضعيفاً، حتى الآن سواء بصفة عضو مؤسس أو عضو عادي. وأضافت أن «المسؤولين في الإمارات يشعرون بأنه يتعذر على الدولة القبول بالمطالب الأميركية، وأنه إذا لم تتغير هذه المطالب فإنه سيتعذر على الإمارات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية».

وكان رون براون وزير التجارة الأميركي زار أبو ظبي الشهر الماضي في إطار جولة في عدد من الدول الخليجية والشرق الأوسطية. وقد أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الإمارات في مجال حماية الملكية الصناعية والفكرية.

وقال غباش إن اللجنة الوزارية راجعت جدول الالتزامات المتعلقة بانضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية والملاحظات التي وردت من بعض الدول خصوصاً الولايات المتحدة.

وأكد أن الاتصالات مستمرة مع دول مجلس التعاون لتحديد موقف موحد من هذه المسألة.

وتشدد دول مجلس التعاون على ضرورة التوصل إلى تعرفه جمركية موحدة لمواجهة التكتلات الإقليمية والدولية وتعزيز موقفها التفاوضي من مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وتعتقد لهذا الغرض ندوة موسعة في الإمارات عن الموقف

الحياة، أن اللجنة الوزارية أجرت تقويماً لتفانج الاتصالات التي قامت بها الإمارات مع الدول الأخرى لتحديد موقفها من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وأبرزها الولايات المتحدة التي أبدت اعتراضات على جداول تحدد موقف الإمارات من الانضمام.

وأفاد أن الاعتراضات الأميركية تتعلق بجدول التعريفات الجمركية التي حددتها الإمارات، وحماية شركات الخدمات الوطنية خصوصاً في القطاع المالي والمصرفي.

وتخشى الدوائر الاقتصادية والتجارية في الإمارات من التهديد الذي تشكله المؤسسات المالية والخدمات العالمية العملاقة في حال فتح الأبواب أمامها لدخول سوق الإمارات.

وأوضح غباش أن الفرصة متاحة أمام جميع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية قبل نهاية آذار (مارس) الجاري بصفة دول مؤسسة للمنظمة، كما يمكنها الانضمام إليها بعد نهاية الشهر الجاري لتكون ذات عضوية عادية.

غير أن عدم انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية بصفة مؤسس أصبح مؤكداً. وقالت مصادر اقتصادية لـ «الحياة» أن احتمال انضمام الإمارات إلى المنظمة ككل، لا

أكدت دولة الإمارات أن انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية المنبثقة من اتفاقية «غات» يخضع لدى ملاءمة ذلك لمصالحها الوطنية وتعهداتها والتزاماتها التجارية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتجري دولة الإمارات اتصالات مع الدول التجارية الكبرى ودول مجلس التعاون والدول المعنية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لتحديد موقفها النهائي في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

ونذكر سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن لجنة وزارية تضم إلى جانبه وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون المال والصناعة ومحافظ مصرف الإمارات المركزي ووكيلي وزارتي الاقتصاد والتجارة والمال والصناعة وعدداً آخر من المسؤولين عقدت اجتماعاً أمس في مقر مصرف الإمارات المركزي لتحديد موقف الإمارات من الانضمام إلى المنظمة.

وكشف في تصريحات خاصة إلى



الحياة اللندنية

المصدر :

٢٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخليجي من «غات» ومنظمة التجارة الدولية.

يتكرر أن أربع دول خليجية، هي الإمارات والكويت والبحرين وقطر، انضمت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات). وقدمت السعودية طلباً للانضمام وتدرس سلطنة عمان الانضمام إلى الاتفاقية، وتدرس الإمارات والبحرين الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

وكانت لجنة التعاون التجاري كلفت الامانة العامة اعداد مذكرة في شأن التمثيل التجاري المشترك لدى «غات» ومنظمة التجارة الدولية لعرضها على لجنة «غات» التي تضم جميع دول المجلس.

وتشدد مصادر اقتصادية على أن انضمام الإمارات إلى المنظمة يجب أن يحقق مصالحها الاقتصادية الوطنية ويحافظ على مكتسباتها الاقتصادية والتجارية وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون في إطار التنسيق الشامل مع هذه الدول.

وتوقع وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن تعقد اللجنة الوزارية الخاصة بـ «غات» اجتماعاً الأسبوع المقبل لمزيد من الدراسة وتقويم الاتصالات مع الدول الأخرى في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.



المصدر : الحياة اللندنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

مصر تقدم التزامات محددة في اطار تطبيق اتفاقية «غات»

□ القاهرة - «الحياة»

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود محمد محمود أن مصر ملتزمة لدى تطبيقها اتفاقية «غات» تثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها بحيث تتجاوز الرسوم المطبقة في شباط (فبراير) ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠ في المئة، وخفض جزء من هذه الزيادة على فترات تراوح بين خمس وعشر سنوات، وبحيث يظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي المعتمد عام ١٩٩٤ على مدى السنوات المقبلة.

جاء ذلك أثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حامي رئيس المجلس وحضور الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى. وقال محمود إن مصر قدمت جدولا بالتزامات محددة في مجال تجارة الخدمات يقضي بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الأجانب في مجالات محدودة وفي قطاعات معينة هي المصارف والتأمين وسوق المال والإنشاءات والخدمات السياحية والنقل البحري

مؤكد أن مصر لم تخرج في تلك الالتزامات عن برنامج الإصلاح الاقتصادي أو عن أي من القوانين السارية المعدلة في مجالات العمل والهجرة وإقامة الشركات والاستثمار أو تلك الأجانب للعقارات والمباني. وأضاف أن الاتفاقية الدولية أعطت بالنسبة إلى حقوق الملكية الفكرية للدول النامية في مجال براءات الاختراع، الحق في تأجيل تطبيق أحكام تلك الحقوق لفترات انتقالية تمتد خمس سنوات وبالنسبة إلى الصناعات الكيماوية والدوائية فترة عشر سنوات. وأشار إلى أن الملكية الفكرية تشمل حقوق التأليف والنسخ وتعرض للأفلام وأشرطة الفيديو والموسيقى والكتب والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع والتصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية. وعن اتفاق التجارة بالمنسوجات والملابس أوضح أنه يستهدف إزالة نظام الحصص الذي استمر من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في «غات» وأنه ستتم إزالة هذا النظام على ثلاث مراحل تنتهي بعد عشر سنوات. وتكر محمود أن الاتفاق في مجال

الزراعة تضمن عدم اعتماد الدول النامية الالتزامات نفسها للدول المتقدمة سواء في مجال خفض الرسوم الجمركية أو الدعم، كما منح الدول النامية فترة أطول تصل إلى عشر سنوات، في حين منحت الدول المتقدمة ست سنوات مع مساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

من جهته أكد أبو عامر أن مصر من البلاد الراغبة في التعاون الدولي وإبرام الاتفاقات الدولية، موضحاً أن لاتفاقية «غات» الكثير من الفوائد للاقتصاد المصري وأن المناقشة ستوضح الإيجابيات والسلبيات لهذه الاتفاقية.

وطالب محمد فريد خميس رئيس «اتحاد الصناعات المصرية» بالأسراع في اقرار اتفاق المشاركة مع السوق الأوروبية المشتركة لفتح مجال جديد للسلع المصرية في الدول الأوروبية والعمل على إقامة مناطق حرة في مثلث رفح أسوة بالمنطقة الحرة المزعم انشاؤها بين فلسطين واسرائيل التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة وزير التجارة الأميركي للبلدين أخيراً والاهتمام بدعم الصناعة المحلية على رغم توقيع اتفاقية «غات» التي قصي الصناعات المحلية.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ مارس ١٩٩٥

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي : تدعم موقفها التفافضي في اطار غات

□ الشارقة - والحياة :

أكد الشيخ لاهم بن سلطان القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن دول المجلس تعمل بجد للتوصل إلى اتفاقية جمركية موحدة.

وقال في ندوة تعقد في الشارقة عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) وتأثيرها في الخدمات المصرفية والمالية، أن الاتحاد الجمركي يعطي دول المجلس دفقا تفاوضيا مع التكتلات التجارية الأخرى ويعزز مواقفها من الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية المنبثقة من «غات».

وأضاف أنه سيكون لاتفاقية «غات» وإنشاء منظمة التجارة الدولية انعكاسات مهمة على مستقبل التعاون الدولي في مجال التجارة، مشيرا إلى أن أربع دول في المجلس التعاون وقّعت الاتفاقية، هي البحرين والكويت والإمارات وقطر وأنه يتوقع انضمام السعودية وسلطنة عمان.

ونذكر القاسمي أن تأثير اتفاقية أوروغواي سيكون ضئيلا على دول مجلس التعاون نظرا إلى نظامها التجاري الحر وتطبيقها رسوما جمركية مخفضة على الواردات.

وأضاف أن الاتفاقية ستفتح مجالات جديدة أمام صادرات الدول الأعضاء، مشيرًا إلى أن الدول المتعاقدة ستكون لديها مرونة تحديد المجالات التي يسمح بالعمل فيها بموجب الاتفاقية. كما أن هناك

فرصة للتفاوض في شأن هذه النقطة لأن موضوع التجارة سيختلف عن قطاع الخدمات، وقد يؤدي إلى تغيير القوانين الخاصة بحماية الوكيل في دول المجلس، مما يستوجب التنسيق بين الدول الأعضاء.

وأوضح أنه لن يكون بإمكان دول المجلس التفاوض كمجموعة في إطار اتفاقية منظمة التجارة الدولية إذا لم تصل إلى مرحلة الوحدة الجمركية.

من جهته، دعا عبدالله الخريز رئيس جمعية مصارف الإمارات أمام الندوة إلى تنسيق مواقف دول مجلس التعاون أمام اتفاقية «غات» نظرا إلى أهميتها على صعيد التجارة الدولية، وانعكاساتها على الأوضاع التجارية والاقتصادية في دول المجلس.

وأكد الخريز أن هذا التنسيق يجب أن يؤدي إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، وفي إطار السعي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة لمواجهة التكتلات العالمية.

وتحدث في الندوة مستشار التجارة والخدمات في منظمة التجارة الدولية في جنيف عن تطورات ومراحل اتفاقية «غات» والفرص التي توفرها لدول مجلس التعاون. وقال إن دولة الإمارات ودول مجلس التعاون ربما توصلت إلى استنتاج مفاده أن التجارة الثنائية لم تعد تعنى بأغراض السياسات التجارية، على رغم أن تصدير النفط والغاز يتم على أساس اتفاقات ثنائية، مؤكدا أن

الإنجازات التي حققتها دول المجلس في تطوير الصناعة وقطاعات الخدمات جعلت من المنطقي أن تقوم هذه الدول بتوسيع منظور السياسات التجارية لتصبح جزءا من الأطار الأوسع للأنظمة والقوانين التجارية التي تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

وأضاف أن الاتفاقية تتيح لدول مجلس التعاون تحقيق المزيد من المكاسب في الأسواق العالمية خصوصا في مجال تصدير المنتجات والخدمات وتمكنها من التأثير في السياسة الاقتصادية الدولية.

وعن تأثيرات اتفاقية «غات» قال الدكتور عبدالله الخلا من الإمارات العامة لمجلس التعاون أنه يجب تكيف القوانين والأنظمة المتعلقة بممارسة الأنشطة المالية والمصرفية في دول المجلس للتصدي للمنافسة والتحديات التي ستواجه المؤسسات الوطنية في أسواقها المحلية والدولية.

وعما الخلا إلى تطوير وتنمية الكفاءات والمهارات الفنية والإدارية الوطنية والاستفادة من أساليب التقنية الحديثة في العمليات المالية والمصرفية، إضافة إلى التنسيق بين دول المجلس وتوجيه مواجهتها من القضايا والتحسينات المهمة التي ستواجهها مستقبلا نتيجة التحسينات المهمة التي ستواجهها المالية والمصرفية التي تنص عليها اتفاقية أوروغواي خصوصا في المفاوضات التي ستجريها الدول الأعضاء مستقبلا.



الأخبار

المصدر :

٢٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعضاء مجلس الشعب يتهمون الحكومة بالفشل في مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

الأمريكي قد كلف مؤخرا أحد خبراء الاقتصاد
لإعداد دراسة حول السوق المصرية وما قد
يطرأ عليه من متغيرات نتيجة الانضمام
للاتفاقية. وأكد الوزير أن الاقتصاد المصري
يواجه حاليا عددا من التحديات المهمة موضحا
أنه لم يعد خيار أمام مصر سوى الانضمام
إلى اتفاقية الجات ولكن بعد قضاء فترة
السماح المقررة. وأوضح أنه من حق مجلس
الشعب رفض هذه الاتفاقية أو قبولها ولا يملك
حق وضع أو اقتراح أية تعديلات عليها مشيرا
إلى أن ٨٧ دولة قد وقعت على الاتفاقية حتى الآن.

وطالب أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور
مصطفى السعيد بضرورة تشكيل كتل اقتصادية عربية
وفتح أسواق جديدة في الدول العربية وتشجيع التعاون
الاقتصادي والتبادل التجاري بينها.



د. محمود محمد محمود

كتب أسامة شرشر وصالح شلبي:

شن أعضاء مجلس الشعب أمس هجوما عنيفا
على سياسات الحكومة واتهموها بالفشل في
وضع خطة عملية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية
الجات والاستفادة من المميزات التي توفرها
للدول النامية.

وأعربوا عن مخاوفهم من فشل الحكومة في
محااربة الاغراق الذي سيتعرض له السوق
المصري بسبب الأساليب والطرق التي تتبعها
الدول الكبرى لدعم منتجاتها التي تقوم بتصديرها
للدول الموقعة على الاتفاقية.

وقد كشف الدكتور محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية - أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب
النقاب عن قيام الحكومة الأمريكية بإعداد دراسات حول
اتفاقية الجات لتقديمها للحكومة المصرية وقال إن الكونجرس



المصدر : الحارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٥

وزير الاقتصاد في اللجنة التزام الحكومة باتخاذ اجراءات تجنب الآثار السلبية للجات الاقتصادية لمجلس الشعب : التزام الحكومة باتخاذ اجراءات تجنب الآثار السلبية للجات

أكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التزام الحكومة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلافي الآثار السلبية لاتفاقية الجات الجديدة وقال ان خطة التنمية الجديدة وضمت الاتفاقية موضع الاعتبار . جاء هذا في اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب امس برئاسة د . مصطفى السعيد الذي شاهده عدد من ممثلي الهيئات الحكومية ورئيسا اتحاد الصناعات والغرف التجارية ود . امين مبارك رئيس لجنة الصناعة بالمجلس .

وقال الوزير ردا على تساؤلات الاعضاء ان خفض الجمارك في إطار اتفاقية الجات لن يؤثر على موارد الدولة ولن يؤدي الى فرض ضرائب جديدة . وقال ان الاتفاقية تتضمن مجموعة من الاجراءات لحفاظ الدول الاعضاء على مصالحها لحماية موازين مدفوعاتها وحماية انتاجها المحلي وقيمتها الاخلاقية .

كما أكد الوزير ان اتفاقية الجات تتضمن مبادئ عامة ولا تعتمد التزاما بفتح الباب امام المنافسة الاجنبية مع

المنتجين المحليين . وأكد الوزير ان الاتفاقية لاتمنع اتخاذ قيود جمركية لوكية عند الانحراق او وجود واردات تضر بالانتاج المحلي . كما لاتمنع التبادل الاقليمي او الاشتراك في الكتلات الاقتصادية . وقال ردا على تساؤل حول اثار عدم التصديق على الاتفاقية انه لن يحدد مصر وسيحرمها من المزايا وستفسر من سلبياتها مشيرا الى انه بالانضمام الى الاتفاقية او بدونها يجب على مصر زيادة انتاجها بالعودة المناسبة وفتح

اسواق خارجية . وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات انه ليس في صالح مصر عدم الانضمام لهذه الاتفاقية بأي شكل . كما طالب بوضع خطة متكاملة للتعامل مع اثار هذه الاتفاقية والتزاماتها .

وكان الاعضاء قد حضروا في كلماتهم من خطبة عدم وضع خطة مسبقة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات وتواصل اللجنة مناقشتها اليوم .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

بعد موافقة اللجنة الاقتصادية:

«الحاجات» .. أمام مجلس الشعب الشهر القادم وزير الاقتصاد يؤكد أنه لا خيار أمام الانضمام للاتفاقية

علم المصدر البرلماني «الأهرام المسائي» أن مجلس الشعب سوف يبدأ مناقشاته لتقرير اللجنة الاقتصادية حول انضمام مصر لاتفاقية الجات في جلساته التي تبدأ بعد منتصف أبريل القادم.

وكانت اللجنة الاقتصادية قد وافقت أمس في اجتماعها برئاسة الدكتور مصطفى السعيد على اتفاقية الجات، وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة أكد خلالها الأعضاء ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة شاملة لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ الاتفاقية وضرورة العمل على الاستفادة من إيجابياتها.

وأشار الأعضاء إلى عجز الدول العربية عن إقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة الأسواق العالمية، وقد طرح الأعضاء مجموعة من التساؤلات الحائرة في هذا الاجتماع حول آثار هذه الاتفاقية سواء الإيجابية أو السلبية وكيفية دعم الآثار الإيجابية، والحد من السلبية.

كما تسأل الأعضاء عن مدى عدم المرافقة على هذه الاتفاقية وعن خطة الحكومة في المرحلة القادمة

وتسأل النائب محمد خليل حافظ عن كيفية حماية الإنتاج الوطني من صناعات المنسوجات، والأثاث والأحذية والأدوات الكهربائية في ظل الأغراق؟

كما تسأل من الصادرات المعدنية قبل

هذه الاتفاقية مطابقة للمواصفات العالمية؟ أم لا؟

وطالب بالعمل على توفير المعلومات والبيانات الكافية.

وأوضح النائب حلمي نصر أن هذه الاتفاقية جاءت مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول من الاقتصاد المركزي إلى اليات السوق مشيراً إلى أن الأسس في إحدى سبلات هذه الاتفاقية وتسأل النائب فهمي حمودة ما هي الأضرار التي تلحق بنا في حالة عدم انضمامنا للاتفاقية؟

بينما تسأل النائب عبد الوهاب قوطة عن الخطوات التي وضعتها الحكومة لمواجهة هذه الاتفاقية خاصة سلباتها؟



محمود محمد محمود

وطالب بخفض تكاليف الإنتاج وتخفيف الأعباء التي تتعرض لها الصناعة المصرية.

وأكد السيد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن الفاوض المصري في هذه الاتفاقية نجح إلى حد كبير في الحصول على مزايا تكاد تبطل الآثار السلبية مشيراً إلى أن اتفاقية

الجات لها آثار إيجابية كثيرة .

وطالب الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الحكومة بأن تهتم بالبحث العلمي والابتعاث وبراءات الاختراع في مجال الصناعة.

وأوضح النائب ممدوح ثابت مكي أنه يجب أن يفهم الجميع أن دعم الصناعة الوطنية لا يتعارض مع هذه الاتفاقية مشيراً إلى ضرورة الإسراع في إصدار قانون منع الاحتكار والأغراق.

وفي تعليقه على مناقشات وتساؤلات الأعضاء أكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات من الخارج مشيراً إلى عدم وجود خيار أمام مصر سوى الانضمام لهذه الاتفاقية .

وأشار إلى تأثير السلبى للاتفاقية في الاقتصاد المصري في حالة رفضها.

وأضاف وزير الاقتصاد أن مجلس الشعب له الحق في رفض الاتفاقية أو قبولها كما في مشيراً إلى أن ٨٧ دولة صدقت على الاتفاقية حتى الآن منها أمريكا وإن عسده الدول التي لها حق الانضمام ١٠٦ دول

وأوضح للأعضاء أن هناك مزايا للاقتصاد المصري من هذه الاتفاقية قبل حق تعديل الرسوم الجمركية والحصول على تعويض في حالة حدوث أضرار بالمنتجات الزراعية.

وأشار وزير الاقتصاد إلى أن أمريكا أرسلت دراسة إلى مصر تقضي من سلبات وإيجابيات الاتفاقية، كما تعهد بأعداد خطة عن كيفية مواجهة الآثار السلبية وتقديمها إلى مجلس الشعب.

وأكد الوزير أنه لا تخوف على المنتجات الدوائية من هذه الاتفاقية.

مناقشات ساخنة قبل الموافقة على اتفاقية « الجسات »

كتب - محمود غلاب وجهاد عبد المنعم :



د. فتحي سرور

صدقت على الاتفاقية حتى الان منها امريكا وعدد الدول التي لها حق الانضمام ١٠٦ دول . وأشار الى أن الأضرار التي تلحق بالاقتصاد المصري نتيجة تطبيق الاتفاقية لا محالة منها . كما توجد مزايا للدول النامية مثل الحق في التفاوض لتعديل الرسوم الجمركية ، والحصول على تعويض في حالة إلحاق الضرر بالمنتجات الزراعية . وأشار الوزير الى وجود آثار سلبية في مجالات الدواء والأختراع والصيدة . بسبب المنافسة الكبيرة بين الدول في هذه المجالات . وأوضح أن الخطورة تكمن في اختراعات الأدوية الحديثة فقط . بعد أن حددت هيئة الصحة العالمية ٢٧٩ دواء أساسياً لصحة الإنسان . وتمت إضافتها الى الملكية العامة .

هاجم امس أعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ، سياسة الحكومة . وأكدوا عدم قبليها بوضع خطة مسبقة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجسات ، وكيفية الاستفادة من ايجليياتها قبل الانضمام اليها ، أشار الأعضاء الى وجود خلط بين التزامات مصر أمام صندوق النقد الدولي في ضوء عمليات الإصلاح الاقتصادي ، والتزاماتها في اتفاقية ، الجسات ، . كما أشاروا الى عجز الدول العربية عن إقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة الأسواق العالمية . وطلبوا الحكومة بالسعى الى تكوين كتل عربي لفتح أسواق جديدة في العالم العربي والأفريقي للمنتجات المصرية . كما طلبوا بإصلاح العلاقة بين الاستيراد والتصدير قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق اتفاقية الجسات . حذر الأعضاء من فرض ضرائب جديدة نتيجة خفض الرسوم الجمركية بعد تطبيق الاتفاقية ، وأغرب الأعضاء عن تخوفهم من فشل مصر في محاربة الاغراق بسبب الحيل التي تتبعها الدول الكبرى في دعم المنتجات التي تقوم بتصديرها للدول الموقعة على الاتفاقية ومنها مصر . وطلبوا بأن تشترط مصر التزام الدول الكبرى بعدم دعم السلع التصديرية ، وأن تكون السلعة المخفضة نتيجة لانخفاض التكلفة . وطلب الأعضاء من الحكومة تقديم خطة الى مجلس الشعب عن كيفية عملية الإنتاج المصري من الاغراق ، وأشاروا الى وجود عدة سلع حالياً مهددة بسبب الاغراق منها الاثاث وصناعة الأحذية والكهرباء ، كما طلبوا بياناً بعدد الصناعات التي طبقت نظام الجودة العالمي ، لتحديد السلع التي تخرج من المنافسة . وأوضح الأعضاء أن اتفاقية الجسات تمس حياة المصريين جميعاً ، وتوقعوا الاستفادة منها على المدى الطويل ، وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد في تعقيب على الأعضاء بأن الاقتصاد المصري يواجه تحديات من الخارج . وأكد عدم وجود خيار أمام مصر سوى الانضمام لاتفاقية الجسات . وأشار الى تأثير سلبية الاتفاقية على الاقتصاد المصري في حالة رفضها ، والاستفادة من الإيجليات . وأكد وزير الاقتصاد أن لمجلس الشعب حق رفض الاتفاقية او الموافقة عليها كما هي . ولا يملك التعديل فيها . وقال أن ٨٧ دولة



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إيجابيات «الجات» وسلباتها بين مجلس الشعب والشورى وزير الاقتصاد: زيادة الانتاج والصادرات وفرص العمل أهداف رئيسية للاقتصاد القومي

باتفاق الملكية الفكرية مشبها الى وجود ٢٧٩ صنفا من الدواء انتهت مدة حمايتها وأصبح حق استغلالها مجانيا أمام الجميع ولا يبقى منها سوى ١١ صنفا وأن مصر حصلت على مدة عشر سنوات بالتخلل من الالتزام بحمايتها.

وأضاف وزير الاقتصاد أن ما جاء في هذه الاتفاقية بشأن الرسوم الجمركية او تجارة الخدمات يتماشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن القواعد القانونية الواردة في هذه الاتفاقية انضمت إليها مصر من قبل مشبها الى أن الآثار السلبية لهذه الاتفاقية ستتم سواء انضمت مصر لها أو لم تنضم.

وقال: ان الاستفادة من الجوانب الايجابية لن تحصل مصر على أى منها إلا بالاتضمام إليها.

وأوضح الوزير أنه لم تتم إزالة الدعم وإنما تم التوصل الى خفضه بنسبة ٣٦٪ على ٦ سنوات بالنسبة لدعم التصدير و ٢٠٪ على ٦ سنوات بالنسبة لدعم الداخلى مشبها الى أنه تم التوصل الى قرار وزارى يلتزم به وزراء الدول الأعضاء بايجاد آلية لتعويض الدول النامية المستوردة ومنها مصر.

وأكد السيد محمود محمد محمود أن عدم انضمام أى دولة بما فيها مصر لهذه الاتفاقية يعنى الغياب عن المنبر الشرعى للدفاع عن مصالحنا وحقوقنا فى المستقبل بما فى ذلك الحرمان من اللجوء إلى تسوية منازعاتنا.

وعدم الانضمام يعطى الحق للدول الأخرى فى فرض رسوم جمركية مرتفعة على صادراتنا على خلاف ما تتمتع به الدول الأعضاء من تخفيضات جمركية.

وأضاف وزير الاقتصاد أن الغياب عن الأسواق العالمية والمنافسة والاحتكار فى السوق المحلية فقط يترتب عليه أضرار للفدرات والطاقت التصديرية.

وأشار إلى أن الأمر يتطلب تضامير الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال من القطاعين العام والخاص من أجل تعظيم إيجابيات هذه الاتفاقية.

وتلقى السلبات من أجل انطلاقة جديدة للصادرات المصرية التى من شأنها استيعاب المزيد من العمالة.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشعب فى جلساته برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس حول اتفاقية الجات وذلك فى النصف الثانى من شهر أبريل.

وأكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة أن تقرير اللجنة سوف يتضمن جميع الإيجابيات وطرق دعمها وكذلك السلبات الخاصة بهذه الاتفاقية ووسائل وطرق الحد منها فى إطار رؤية الحكومة التى قدمتها للجنة فى هذا الشأن.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشعب مع هذا التقرير تقرير مجلس الشورى حول هذه الاتفاقية أيضا وذلك بعد انتهاء مجلس الشورى من مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ورأى الى مجلس الشعب لمعرفة رأى أعضاء مجلس الشورى فى هذا الاتفاقية.

يناقش مجلسا الشعب والشورى خلال شهر أبريل المقبل تقريرى لجنتي الشؤون الاقتصادية بشأن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على الوثيقة الختامية للتضمنة نتائج جولة أورو جوى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشورى خلال جلساته التى تبدأ بعد غد السبت برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس هذا الموضوع.

وشرح الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بأن تقرير اللجنة الخاصة باتفاقية الجات يطالب بضرورة الانضمام بالتصديق كأحد الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة والانطلاق الاقتصادى.

وضرورة أن تعمل الحكومة على الاستفادة الكاملة من جميع المزايا التى تتيحها الاتفاقية الجديدة مثل حقها فى حماية الانتاج العالمى والعمل على بذل مختلف الجهود لحماية حقوق المصريين فى نطاق الاتفاق الخاص بحماية الملكية الفكرية.

أوضح الدكتور رشاد موسى أن هذه الاتفاقية تتطلب أعداد المهارات البشرية التى تشرف على تنفيذ وبذل المزيد من الجهود سواء من الحكومة أو القطاع الخاص للارتقاء بمستوى السلع والخدمات حتى تكون مطابقة للمواصفات القياسية العالمية، وأن يتم إنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات المصرية.

ومن ناحية أخرى دأرت مناقشات ساخنة يومى الثلاثاء والأربعاء الماضيين فى لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة حول اتفاقية الجات.

وتقدم أعضاء اللجنة، وبصفة خاصة عبدالوهاب قوطة ومحمد خليل حافظ بمجموعة من التساؤلات الحادة واللائعة.

وقام السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالرد على هذه التساؤلات ونظرا لضيق الوقت أرسل وزير الاقتصاد عددا من المذكرات للرد على تساؤلات الأعضاء خاصة النائب محمد فاضل حافظ التى تتعلق بالأساليب الخاصة بحماية الانتاج للحلى أمام الواردات وطرق معالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار الواردات ونقص الإيرادات بالميزانية نتيجة خفض الرسوم الجمركية.

ويتفرد «الأهرام المسائي» بنشر ردود السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هذه التساؤلات وغيرها حيث أكد أن مصر لم تلتزم بتخفيض أى من الرسوم الجمركية فى إطار اتفاقية الجات ومن ثم فلن تتأثر حصيلة الرسوم وأن مصر تستعد منذ فترة لاستكمال إقامة نظام مكافحة الدعم ومكافحة الإغراق وذلك لحماية الانتاج للحلى من الواردات، وبالنسبة للمنسوجات والملابس، فلن يتم إخضاع إنتاجنا وصادراتنا للمنافسة الأجنبية فورا وإنما تدريجيا خلال عشر سنوات يتم خلالها إزالة جزء من القيود المفروضة على بعض بنود صادراتنا.

وأوضح وزير الاقتصاد أن أسعار المواد الدوائية لن تتأثر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠١٠ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والمستقبل

٤- نزعة انتقامية

وما زال الحديث عن مستقبل الجات ممتدا.. حين ننظر في نصوص الاتفاقية، فأمريكا مازالت تؤثر النزعة (البرجماتية) واليات الانتقام من خلال توظيف الهيئات الدولية، وهو ما يظهر - أكثر ما يظهر - في مجالين اثنين : المجال الأول: أنها تحاول اليوم توظيف التنظيمات الدولية الثلاثة من أجل السيطرة على مفاوضات العالم . وعلى هذا النحو، فإن الاتفاقية التي وقع الاتفاق النهائي لها في نهاية عام ١٩٩٤ كانت غير الاتفاقية التي وقع ميثاقها الأول في عام ١٩٤٧ قبل ذلك..

لقد كانت التجارة بشكلها العام هي الإطار الرئيسي لاتفاقية الإربعينات، أما اتفاقية التسعينات، فقد أضيف إلى ذلك (الحقوق الفكرية) وحين نتصفح هذا الجزء في الاتفاقية، نكتشف أنه من الضخامة بالشكل الذي لا يمكن اغفاله، كما كتب بصيغ قانونية من الصعوبة، بحيث يمكن القول أنها تحقق أهداف الغرب وأساليبه الجديدة في السيطرة على العالم، إن جدول مشتملات (الحقوق الفكرية) في الاتفاقية تعدد مايلي: ١- حقوق الطاعة والحقوق المرتبطة بها، ٢- العلاقة التجارية، ٣- المؤشرات الجغرافية، ٤- التصميمات الصناعية، ٥- براءة الاختراع، ٦- تصميمات المعلومات من الدوائر المتكاملة، ٧- حماية المعلومات السرية، ٨- السيطرة على الممارسات التي تعين التناقض في مجال التراخيص التعاقدية.

وتشير الاتفاقية في الصفحة التالية إلى البند الأخير من حقوق الملكية الفكرية.

الحال الأول إذن، هو محاولة توظيف المنظمات الدولية لمصالحها الخاصة، و تطور شكل التوظيف ليأخذ الشكل الأكثر حسما لصالح الولايات المتحدة مع تطور الوقت، وزيادة (القرصنة) أو (الافادة) من منتجاتها دون الاستفادة من ذلك، و جدد لهذا عبيدا من المجالات التي تدخل في إطار الملكية الفكرية بفنائه العربي.. أما المجال الآخر، فهو أن أمريكا توصلت من خلال الجولات الأخيرة من (الجات) إلى إجراءات عنيفة في (تطبيق حقوق الملكية الفكرية) من أهمها إجراءات انتقامية أو قوة ردع عنيفة، وعلى ذلك فقد أضيف إلى أسلوب الضغط

الرسمي أسلوب جديد (دولي) تستطيع به السيطرة خلال منظمة دولية على المجتمع كله (هل نتذكر دور الأمم المتحدة في حرب الخليج، كيف استطاعت الولايات المتحدة باستخدام الأمم المتحدة خداع الرأي العام أوروبيا وبناء على ذلك، نستطيع أن نقرر أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة استخدام هذه المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها، والجات آخر مثال لاستخدام (ميكانيزم) معين للسيطرة العالمية.

أن هذا الردع الانتقامي يشير - في بساطة - إلى أنه يمكن السماح بالردع الانتقامي في أي مجال ضد أية دولة تحاول الافادة من الحضارة الغربية وإدواتها دون العودة إلى أصحابها، وهذا الردع الذي تقوم به منظمة الجات (أمريكا) يمكن أن يكون في أي مجال آخر في صناعة النسيج أو الملابس.. الخ.

ويشكل أدق، فإن الذي يحاول أن يجاوز حدوده في (الملكية الفكرية) سوف يجاز - على المستوى الفردي - بالسجن أو الغرامات المالية أو أي مجال آخر غير ذي علاقة بالملكية الفكرية.. مثل الاحذية، كما تريد، حينئذ، في الصحف الأمريكية..

● ولكن أين نحن ؟ وماذا تفعل مؤسساتنا الثقافية ؟ وهذا ما سنراه الأسبوع القادم

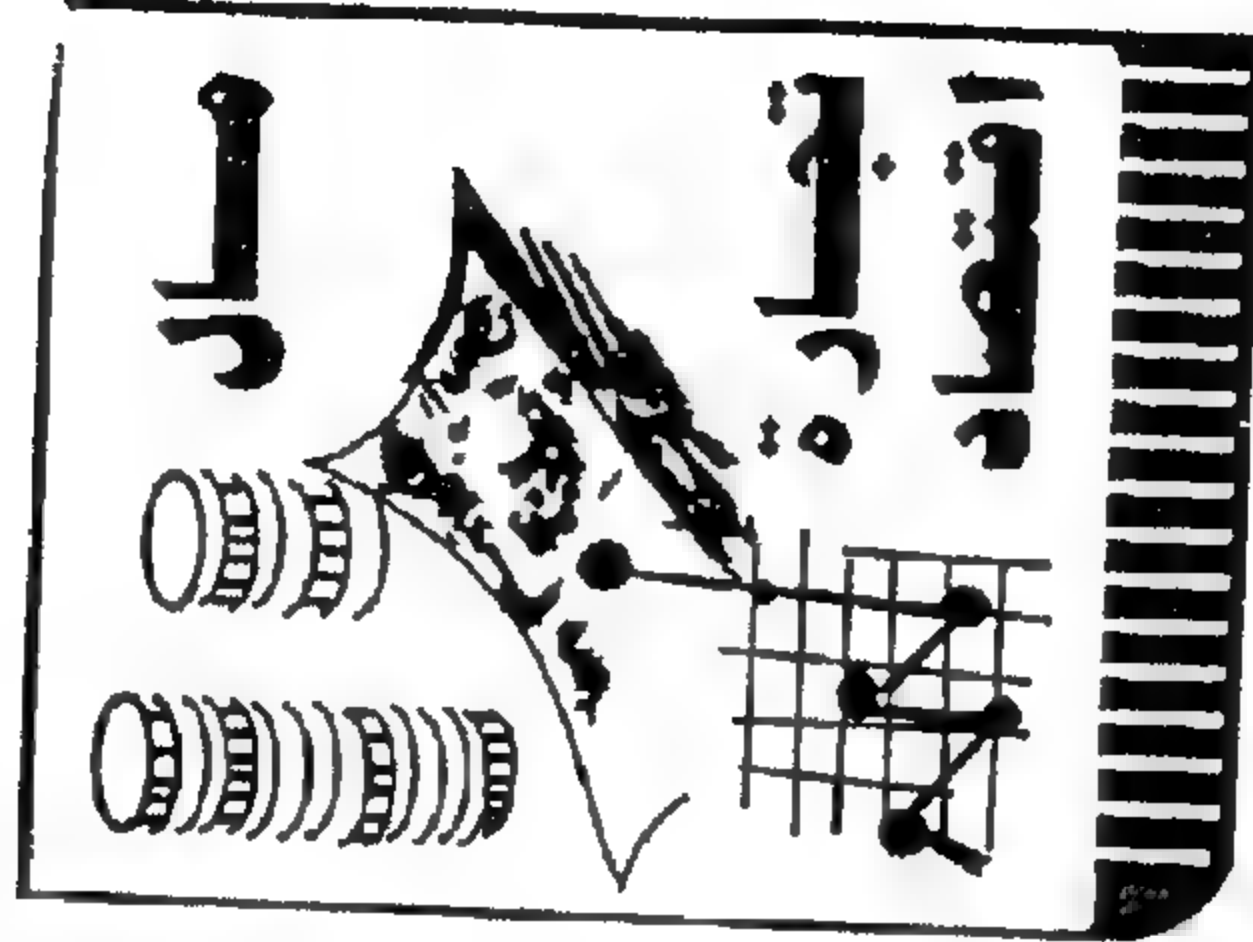
د. مصطفى عبد الغنى



المصدر: ...

التاريخ: ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاتفاقيات التجارية المصرية والعالمية

المصريون ان هذه الاتفاقيات تمثل تحديا هاما لمصر في ظل زيادة المنافسة التجارية بين الدول ويرى البعض الآخر ان تلك الاتفاقيات لا تمثل خطورة في حد ذاتها من خلال بنودها ولكن الخطورة الحقيقية تكمن في كيفية الاستعداد الداخلي وتهينة القدرة الانتاجية للمنافسة في السوق المصرية والأسواق الخارجية.

يناقش مجلس الشورى هذا الاسبوع اتفاقية منظمة التجارة العالمية - والتي حلت محل اتفاقية الجات في جولة أورجواي - تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب للموافقة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتعد هذه الاتفاقية نقطة تحول كبيرة في تاريخ تنظيم العلاقات التجارية العالمية ويرى الخبراء

الخبراء يؤكدون

الموافقة على الاتفاقية أمر حتمي للاستفادة من مزاياها وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية



د. فتحي محمد على

أحمد رشاد موسى

د. حامد السايح

الاتفاقية لن تضيف التزامات جديدة على مصر وتوفر حماية كبيرة للإنتاج المحلي من الممارسات غير المشروعة

أما التخوف من موقف الجات من الدعم فإن ذلك ليس له أساس قوى أيضا فهناك بنود في الاتفاقية لتعويض الدول المتضررة من زيادة أسعار السلع الزراعية بشكل معين وهذا ينطبق أيضا على تحرير الخدمات والحرية الفكرية ويجب التأكيد على أنه أمامنا فترة انتقالية تصل لعشر سنوات نستطيع فيها أن ندخل مجال المنافسة العالمية بثقة ونجاح.

ويرى الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو توسيع نطاق وحجم التجارة الدولية كأداة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بين الدول الأعضاء في الاتفاقية. كذلك فإن حق الدولة أن تقبل الاتفاقية أو ترفضها ولكن ليس هناك مجال لتعديلها أو التحلل من الالتزامات تجاهها. ويؤكد أن الاتفاقية تتضمن مزايا عديدة بالنسبة لمصر إذ تمكنها ومع الالتزام التام لشروط هذه الاتفاقية من حماية صناعاتها الوطنية ودعمها ودعم صادراتها وحماية أسواقها المحلية من الاغراق والغش التجاري وجميع أنواع الانحرافات التي أصبحت تمارس إلى حد ما في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة.

تحقيق : آمال علام ياسر صبحي

١١ مليارا سنويا في حين أن صادراتنا لم تتعد الـ ٣ مليارات جنيه.

ويضيف الدكتور حامد السايح: إن الجات تفتح أمامنا الباب للتصدير دون قيود أو حصص وهذا معناه الاندماج في المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة. ويجب الاعتراف بأن المستهلك المصري هو المستفيد، فإن تحسين جودة السلع سيكون أمرا حتميا لأننا لن ندخل السوق العالمية إلا بالجودة وبذلك يتحسن الإنتاج المحلي ويكون أمام المستهلك فرصة الاختيار ولن يكون هناك احتكار بمعناه الحقيقي ويجب ألا نخاف بأي شكل من اتفاقية الجات لأننا يمكننا أن نأخذ ما يكفي من إجراءات لمنع الغش والافراق ومع إنشاء آلية التحكيم يمكن لنا أن نأخذ حقنا بسهولة.

ويوضح الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق وعضو مجلس الشورى أنه عقب الحرب العالمية الثانية وعندما شرع المنتصرون في الحرب في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتم إنشاء ٢ منظمات أو اليات لهذا الغرض وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي حل محلها الآن بعد جولة أورجواي منظمة التجارة العالمية وذلك لضبط إيقاع الاقتصاد العالمي. وكما يقول الدكتور حامد السايح فإن جولة أورجواي راعت مسئوليات النمو الاقتصادي بين الدول فبينما ألزمت الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال فترة تتراوح بين سنة و ٥ سنوات أعطت فرصة للدول النامية للتنفيذ تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات وهذه فترة تسمح بتوفيق الأوضاع وفرصة لتحقيق الحماية للصناعة المحلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ويشير الدكتور حامد السايح إلى أن الموافقة على اتفاقية «الجات» لا تعتبر شيئا جديدا فمصر قد اتبعت برنامجا للإصلاح الاقتصادي سبقت فيه اتفاقية الجات للتحرير والعمل بآليات السوق والدليل على ذلك صدور قرار تحرير الاستيراد بالكامل وتحرير التعامل بالنقد الأجنبي، كذلك تم الاتجاه إلى تحرير الخدمات قبل جولة أورجواي فقد سمحنا للبنوك المشتركة بمزاولة نشاطها في مصر ثم السماح للفروع الأجنبية للعمل كذلك شركات التأمين في المناطق الحرة وشركات السياحة.

ولكن هناك بعض الالتزامات التي يجب أن تقع على مصر وهي لا تمثل مشكلة حقيقية ومنها الملكية الفكرية وإزالة الدعم ولكن أمامنا الفترة الانتقالية التي يمكن لنا أن نرتب أوراقنا لمواجهةها والاستفادة منها

ويؤكد الدكتور السايح بمعنى أن الموافقة على الاتفاقية أمر واجب مع إجراءات التحرير الاقتصادي المصري والاتفاقية تتماشى مع سياسة مصر الاقتصادية هذا بالإضافة إلى أن مصر يمكنها الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن أن تستفيد من ناحية التصدير. وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصري. فتحرير التجارة يعني إزالة العقبات أمام الصادرات المصرية وغيرها دون التزام من جانبنا في شيء مما يساعد على إصلاح الميزان التجاري فقد وصلت وارداتنا إلى



الأمم المتحدة

المصدر :

٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويشير الدكتور أحمد موسى إلى أن الاتفاقية تعود بفائدة كبيرة على مصر من الممكن أن تصل إلى مليارات الجنيهات فهناك أسواق لبعض الدول لا تحترم القوانين والقواعد الدولية ومن بينها الدول العربية المجاورة كذلك فإن جداول الالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات تضمنت نصوصاً تحمي السوق المصرية خاصة أن مصر كانت قد سمحت للشركات السياحية والبنوك الأجنبية للعمل في مصر منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وإن المنافسة بين تلك الشركات والمصارف ومثيلاتها في مصر أدى إلى تطور في كفاءة الأداء في المصارف المصرية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

ويضيف أن الاتفاقية الجديدة لم تحمل مصر أعباء جديدة ذات أهمية لأن ما التزمت به مصر طبقاً لاتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق والبنك الدوليين يفرق في كثير من الحالات ما تضمنته والتزمت به مصر طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ويوضح الدكتور أحمد رشاد موسى أن المسؤولية أصبحت داخلية للتوسع في

التجارة الدولية عن طريق إنتاج سلع جيدة بأسعار قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية أو الخارجية وتعطي الاتفاقية الفرصة لمصر في تحقيق ذلك من خلال الفترة الانتقالية الطويلة وفرص دعم الصادرات والإنتاج المحلي ودعم العمالة وتوفير قدر من الحماية الداخلية ويشير إلى أن السوق المحلية لم تعد تستوعب كل الإنتاج والمنفذ الأساسي هو التصدير والمشكلة الكبرى أن أغلب رجال الأعمال المصريين غير قادرين على التصدير وغير مستوعبين لظروف الأسواق الدولية رغم وجود منتجات مصرية نجحت في غزو الأسواق العالمية جميعها.

ويقول أنه بدون الاتفاقية كان يمكن أن تتعرض مصر لاجراءات تعسفية من دولة واحدة كبرى أو من أي من الدول الأعضاء في الاتفاقية دون الحصول على حقوقها ومن المعروف أن حجم تجارة الدول الأعضاء في الاتفاقية يصل إلى ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية مؤكداً أن الاتفاقية الجديدة تسمح بفرصة لن تتكرر لزيادة الصادرات المصرية.

ويتمنى ألا تضيق هذه الفرصة حتى لا تصبح مصر بلد الفرص الضائعة.

يقول الدكتور فتحي محمد على عضو مجلس الشورى وأمين لجنة النشاط التجاري والصناعي بالحزب الوطني: إن اتفاقية الجات وتعدد التكتلات الاقتصادية أمر واقعي يجب أن نعمل من خلاله.

يذكر أن لنا لن نعمل في إطار النظام الاقتصادي العالمي وهذا بالتأكيد في صالح الاقتصاد المصري . ومن هنا فإن الموافقة على اتفاقية الجات أمر ضروري مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس هناك أجبار على متخذ القرار المصري ولكن في رأيي أن هذه الاتفاقية تمثل تحدياً حقيقياً لمصر ولا بد أن تقبل هذا التحدي مادامنا نعتد بشكل كبير على الخارج مشيراً إلى أن مؤهلنا للدخول للقرن القادم هو العلم والتكنولوجيا وسوف يساعد على تطويرها وتدعيمها الموافقة على الجات، وذلك يتطلب إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد القومي حتى يمكن مواجهة التحديات التي ستقابلنا في تنفيذ هذه الاتفاقية، وخاصة أن هناك فترات انتقالية تتراوح بين ٢ و ١٠ سنوات لتنفيذ أحكامها وفي هذا الإطار يجب أن توضع استراتيجية قومية للفترة القادمة تركز على عدة محاور وهي: ضرورة تغيير مفهوم الوحدة الانتاجية في مصر من منظور داخلي محلي إلى منظور كلي أو عالمي من خلال تغيير طرق وأساليب الإنتاج والتوزيع ومطابقة المنتجات للمواصفات العالمية ويستلزم ذلك إعادة الهيكلة الداخلية والخارجية لقطاع الصناعة عن طريق ترشيده وتحديد أنشطة الشركات والقيام بعمليات اندماج للكيانات الصغيرة لخفض تكلفة الإنتاج ورفع جودة المنتجات وضرورة العمل على إنشاء مشروعات كبيرة تتواءم لها مفومات الصناعة العالمية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين بإنشاء هذه المشروعات الكبرى مثل صناعة الإلكترونيات وإنشاء مشروعات مشتركة متعددة الجنسية وكذلك جذب الشركات الصناعية في العالم لإنشاء مشروعات لصانعيها في مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها.



المصدر : : المصدر : : المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : : التاريخ : : التاريخ :
الأمم المتحدة تفتح ملف آثار اتفاقية التجارة العالمية على
العرب والعالم الثالث

الفاو تحذر: الدول النامية الضحية الأولى «للجات»

□ 14 مليار دولار فاتورة غذاء
افريقيا عام 2000.. والغرب هو
الرابع الأكبر

بينما ستكون دول الغرب المتقدم - باستثناء
أوروبا - هي الرابع الأول.
ومن المقرر أن تجتمع خلال الأيام لجنة
السلع في منظمة «الفاو» لبحث نتائج هذا
التقرير الذي توقع أن تسوء أحوال الدول
الفقيرة - وفي مقدمتها بلدان القارة الأفريقية
- والتي تعتمد في غذائها على استيراد كميات
كبيرة من الخارج بينما تتضاعف أرباح
أمريكا الشمالية وأستراليا مع التزايد
المستمر لصادراتها من السلع الزراعية.
كذلك أكد تقرير الفاو الذي أذيع الأسبوع

□ روما - خاص
□ جنيف - العالم اليوم:

تفتح الأمم المتحدة في اجتماعين منفصلين
هذا الأسبوع، ملف آثار اتفاقية التجارة
العالمية «الجات» على اقتصاديات العالم
الثالث والدول العربية بعد التقرير الأخير
المتشائم لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة
للأمم المتحدة «الفاو» والذي حذر من أن
الدول النامية ستكون الضحية الأولى
لاتفاقيات الجات بعد تطبيقها في يوليو القادم



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الماضي أن اتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة في حجم تجارة السلع الزراعية بنسبة 9٪ لكن هذه الزيادة سوف تقيد الدول المتقدمة أكثر مما تقيد الدول الفقيرة في العالم ويقدر التقرير الزيادة في حجم واردات دول افريقيا من السلع الزراعية من 8.4 مليار دولار منذ خمس سنوات إلى 14 مليار دولار عام 2000 وأن 15٪ من هذه الزيادة نتيجة لاتفاقية الجات، كما ينتظر أن تزيد فاتورة واردات الدول النامية من الاغذية بينما تتناقص فرصة تمتعها بالافضلية في دخول

كثير من أسواق الدول المتقدمة. ويشير التقرير أيضا إلى أن أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا سوف تحقق أرباحا تجارية بينما تخسر أوروبا، أما تجارة افريقيا بشكل عام فسوف تتراجع كثيرا مالم توسع انتاجها للأغذية وتنوع محاصيل التصدير وتزيد التجارة البينية الاقليمية فيها. ومن المنتظر أن تصدر قائمة السلع التي ستحقق زيادة كبيرة في التجارة العالمية نتيجة لاتفاقية الجات الأخيرة: الزيوت والتي يمكن أن تصل الصادرات منها إلى 38 مليون

طن عام 2000 أي بنسبة 3.2٪ كما يزيد حجم التجارة في اللحوم بنسبة 2٪ سنويا لتصل إلى 18.7 مليون طن عام 2000.

وترى منظمة الاغذية والزراعة أن بعض الدول في حاجة إلى مراجعة سياساتها الغذائية على ضوء نتائج هذا التقرير.

وقالت المنظمة إن الكثير من الدول النامية في حاجة إلى السعي وراء الامكانيات التي تمكنها من زيادة انتاج الاغذية وتحقيق الأمن الغذائي. في السياق نفسه، تبدأ بعد غد ندوة مهمة حول تقييم آثار جولة الأورجواي على

الاقتصاد العربي، مع الاجتماع بشكل خاص بوضع لبنان. وتعقد الدورة التي تستمر 3 أيام بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية في إطار برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» للمساعدة التقنية. وتشكل هذه الندوة التي تنظم بدعم مالي من مجلس الأمم المتحدة الانمائي حلقة أخرى من سلسلة الأنشطة التي قام بها الأونكتاد في المنطقة العربية مثل ليبيا والسودان والمغرب.. وينتظر أن تعقد ندوات مماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسوريا والجزائر.



المصدر: الصحافة

التاريخ: ١٩٩٥/٤/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشورى يناقش انضمام مصر لاتفاقية الجات وزير الاقتصاد: لا التزامات بتخفيض الجمارك حرما

على الصناعات الوطنية الاعضاء: استخدام كل الوسائل لحماية السلع من الاغراق

تابع الجلسة :

زايد على سعد

محمد عبد الحافظ

الجات لم تفرض علينا

ثم القى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا اكد فيه ان مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يكن مفروضا علينا ولكن جاء من منطلق تاريخ مصر ودورها الريادى، وقال ان الانضمام للاتفاقية يختلف بالنسبة للدول وفقا لعضويتها السابقة في الجات من عدمه .. وبالنسبة لمصر فهي تدخل بين الدول ذات الحق في العضوية الاميلة.

كما اكد الوزير ان الاتفاقية لم تلزم مصر باى تخفيض في الجمارك في حين تستفيد مصر من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة في الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض ٢٢٪ .. وقال ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جولة اورجواي لا يمثل التزاما يفتح باب المنافسة الاجنبية مع المنتجين المحليين على مصراعيه كما يتصور البعض .. واضاف ان الاتفاق اعطى لكل دولة الحق في ان تحدد بناء على مفاوضاتها مع الدول الاخرى القطاعات التي تقبل فيها التحرير وشروط دخول مورد الخدمة الاجنبى للعمل في السوق الوطنى . وأشار إلى أن القطاعات التي

تم فتح باب المنافسة فيها في مصر هي الخدمات المالية ، بنوك ، وتأمين ، سوق مال ، والسياحة والنقل البحرى والانشاءات والمقاولات ، وهي قطاعات مفتوحة . اصلا ، ومصر ليس عليها

الالتزامات في مجال النقل الجوى . وذكر الوزير ان الاتفاقية تضمنت جهازا لغض المنازعات وهذا في صالح الدول النامية التي قد تتضرر من بعض الاجراءات التي قد تتخذها الدول الصناعية الكبيرة،

بدأ مجلس الشورى امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشة اتفاقية الجات .. القى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا اكد فيه ان هناك ايجابيات كثيرة ستعود على مصر من مشاركتها في اتفاقية الجات ، واننا لن نخفض الجمارك حماية لمصناعاتنا الوطنية .. وان لمصر حق المطالبة بتعويض يعالج اى اثار سلبية من زيادة اسعار السلع الغذائية المستوردة التي سيتم رفع الدعم عنها .

وطالب الاعضاء بتبسيط اجراءات التصدير . وأشاروا إلى أن مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار كانت تضيق عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية التي وردت في الجات .. وطالبوا بدراسة الاسواق العالمية وفتح اسواق جديدة امام منتجاتنا .

تفاصيل الجلسة

وفي بداية الجلسة عرض الدكتور احمد رشاد موسى رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس تقرير اللجنة حول الموافقة على انضمام مصر للجات والوثيقة الختامية لنتائج جولة اورجواي وجداول التزامات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات . وطالب التقرير بالجوء قورا إلى جهاز لغض المنازعات عند حدوث اى مشاكل نتيجة الاغراق او الغش التجارى .. واكد على ضرورة الاستمرار في تحقيق الانضباط في الاسواق الداخلية وحماية المستهلك .. وضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات وتشجيع انشاء المشروعات الدولية المشتركة .

واكد الوزير ان الاتفاقية لا تمنع مصر من حماية انتاجها المحلي حتى عن طريق تعديل رسوم الجمارك .. واستخدام كافة الوسائل من خلال نصوص اتفاقات مكافحة الاغواق والدعم والاجراءات الوقائية امام الواردات .. وقال ان لمصر الحق في طلب تعويض يعالج اثار اى زيادة تطرا على اسعار السلع الغذائية المستوردة . كما اننا لنا الحق في دعم صادراتنا ولا نتعرض لاي قيود . وقال ان بند الحماية الفكرية في صالح صناعة الدواء والاقلام والكتاب المصرى .

كل الخير

وفي بداية المناقشات قال الدكتور حامد السايح ان الاتفاقية ليس بها التزامات مجففة لمصر . بل ان الجات فيها كل الخير لمصر ..

واكد ان مكاسبنا من الجات تتركز في صناعة المنسوجات والمنشآت الزراعية التي ستفتح لها الاسواق العالمية .. ودعا إلى خفض الجمارك على مستلزمات الانتاج لاعطاء الفرصة لمنتجاتنا للمنافسة في السعر .

وقال فكرى مكرم عبيد اننا مازلنا دولة نامية ، وبالتالي فإن الجمارك هي افضل وسيلة لحماية منتجاتنا ، حيث ان جميع صناعاتنا وليدة تحتاج إلى الحماية ، بكل الوسائل .



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٥

وعقب وزير الاقتصاد اننا نستخدم
جميع وسائل الحماية لمنتجاتنا .. وانه
يتم حاليا تدريب جهاز متكامل لرصد
اي محاولات للاغراق او للسلع
المدعومة التي ترد إلينا .. وأشار إلى
اننا نحصى صناعاتنا من المنسوجات
حيث ان استيراد المنسوجات محظور
حتى عام ٢٠٠٥
وقال الدكتور خلاف عبد الجابر
خلاف انه لا بد من اصلاح هيكل
الانتاج .. وذكر ان اسعار السلع
الزراعية المستوردة ستزيد وهذا
يستوجب زيادة انتاجنا الزراعي ..
واكد ان مصر ستحصل على ٤ مليارات
. ولاز كانت فائدة عليها بسبب عدم
تمتعها بالحماية الفكرية التي وفرتها
نما الجات .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أبريل ١٩٩٥

فرص جديدة لصادرات الأرز والخضر والفواكه من خلال البات

دراسة اقتصادية تؤكد:

كتب - ياسر صبحي:

تتيح اتفاقية البات الخاصة بالزراعة التي تم الاتفاق عليها من خلال جولة أوروجواي الأخيرة فرصاً جديدة للمصادر الزراعية المصرية للدخول في الأسواق العالمية والتوسع فيها. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تصحيح أساليب تجارة المنتجات الزراعية بما يتماشى مع البات السوق وتحقيق العدالة والانصاف في التبادل التجاري.

وقد قامت كل دولة من الأعضاء في الاتفاقية بتقديم التزامات في مجال تخفيض وسائل الحماية تدرجياً وفتح الأسواق مع مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية و احتياجاتها عن طريق تسهيل شروط دخول منتجاتها إلى الأسواق.

وفي دراسة قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي يرأسه الدكتور طاهر حلمي ويشرف على إدارته الدكتور رجاء مخاريطة، أكدت الدراسة وجود فرص كبيرة لزيادة صادرات مصر من القطن والأرز والفواكه والخضراوات نتيجة التزامات الدول في تحرير أسواقها. وتتميز الاتفاقية بالتزام الدول بتغيير نظام الحصص إلى نظام التعريف الجمركية وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية تدرجياً. وسوف يساعد ذلك على خلق فرص لفتح أسواق جديدة مع إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً وانخفاض الدعم خاصة في دول الاتحاد الأوربي. كما ينتظر أن تستفيد الدول النامية خاصة إذا قامت هي بدورها بتحرير قطاع الزراعة لديها.

وحول التزامات الدول نشير الدراسة إلى أنه في مجال القطن سوف تقوم الولايات المتحدة بدءاً من هذا العام بتخفيض نسب الجمارك بمعدل ١٥٪ على مدى ست سنوات حتى تصل من ٣٦,٩ أكتلو جرام القطن الصافي إلى ٣١,٤ أكتلو. كما ستفرض هذه الرسوم على حصة تتزايد في كل عام من ٥١,٩ طن حتى تصل إلى ٨٦,٦ طن في نهاية السنوات الست. وأعلنت كوريا عن تخفيض رسومها على القطن من ١٠٪ إلى ٢٪ فقط. وتايلاند بمقدار ٥٠٪.

لتصل إلى ٤,٥٪. والتزمت ماليزيا و هونغ كونج بالانقياء على سياساتهما الحالية بعدم وجود رسوم جمركية على القطن.

وفي مجال الأرز ستخفض الولايات المتحدة ورسومها بمقدار ٣٦٪ على ٦ سنوات متساوية تبدأ من هذا العام. وسوف تخفض ميزانيتها الخاصة بدعم الصادرات من الأرز كما تحدد سقفًا لكميات المصدرة من الأرز الدعم بحيث تقف نسبة الصادرات المدعومة من الأرز الأمريكي عند ٢١٪ من سنوات الأساس ٨٦-١٩٩٠. وتخفيض الرسوم بمقدار ٣٦٪ من رسم نفس سنوات الأساس. والتزمت اليابان بتحديد حصة من الأرز المستورد بمقدار ٣٧٩ ألف طن لسنة ٩٥ ثم تزداد هذه الحصة تدرجياً إلى ٧٥٨ ألف طن لسنة ٢٠٠٠. ويقوم الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم بمقدار ٣٦٪ على الأرز من الرسوم التي تفرض حالياً. كما التزمت كوريا بتحديد حصة من الأرز المستورد بمقدار ٥٠ ألف طن هذا العام على أن تضاعف هذه الحصة عام ١٩٩٩ ثم تضاعف الحصة الجديدة عام ٢٠٠٤. أما كبرى الدول المصدرة للأرز في آسيا فلن تستطيع أن تزيد الدعم الذي تقدمه حالياً لمنتجاتها من الأرز.

وفيما يتعلق بالفواكه تقوم الولايات المتحدة بتخفيض رسومها على الواردات من الفواكه ومنتجاتها بالتساوي على مدى ٦ سنوات بدءاً من هذا العام بحيث تكون ١٥٪ على الفواكه من الفواكه وعلى عصير الليمون الأخضر ٣٦٪ على عصير الليمون الأخضر وعلى عصير الليمون الأصفر ٥٥٪ على زيت البرتقال والليمون الأصفر والجريب فروت كما ستقوم الاتحاد الأوربي بتخفيض الكمية المدعومة والاعتمادات المخصصة لذلك في



د. رجاء مخاريطة

الميزانية. وبحلول عام ٢٠٠٠ ستكون أقصى كمية يسمح بدفعها من الفواكه والخضراوات المازجة بما في ذلك الفواكه المصنعة. كذلك يخفض الاتحاد الأوربي الرسوم المفروضة على عصير البرتقال العادي من ١٩٪ إلى ١٢,١٪. وتخفيض اليابان رسومها على البرتقال من ٤٠٪ إلى ٣٢٪ في موسم ومن ٢٠٪ إلى ١٦٪ في خارج موسم. وتلغى التمييز على الجريب فروت إلى ١٠٪. أما سويسرا فسوف تلغى رسومها في عام ٢٠٠٠ على عصير الجريب فروت المجمد. وتخفيض تايلاند رسومها بمقدار ٥٠٪ على البرتقال الطور والجريب فروت.

كما تشير الدراسة إلى تخفيض الولايات المتحدة رسومها على الخضراوات والفواكه بمقدار ١٥٪ بنسب متساوية كل عام طوال السنوات الست بداية من هذا العام ثم تقوم الولايات المتحدة بتحديد سقف لكميات الصادرات المدعومة وتخفيض كذلك الميزانية الخاصة بدعم الصادرات للفواكه المحفوظة على أن يلغى الدعم تماماً بحلول عام ٢٠٠٠. وسوف يخفض الاتحاد الأوربي الكمية المدعومة من الصادرات وكذلك ميزانية الدعم. ففي عام ٢٠٠٠ ستصبح كمية الصادرات المدعومة من الفواكه والخضراوات لا تتعدى ٩٠٦ آلاف طن ولا تتعدى ١٥٨,٦ طن من الفواكه والخضراوات المصنعة. وسوف تتخضع تلك التخفيضات ٥٠٪ على اللوز المقشور وعين الجمل والتفاح من شهر يناير إلى مارس من كل عام وكذلك نقل الرسوم بمقدار ٢٠٪ على الأسبرجس الطازج وعين الجمل المقشر والعنب الطازج والتفاح من شهر أغسطس حتى شهر ديسمبر. أما اليابان فسوف تخفض الرسوم على التفاح المعلي من ١٤,٤٪ إلى ٨٪ كما تخفض الرسوم على الذرة المجمدة من ١٢,٥٪ إلى ٧,٥٪. وسوف ترفع كوريا حظر الواردات على التفاح الطازج وعلى عصير الكوريا عصائر التفاح في هذا العام ثم ترفع حظر الواردات من العنب وعصير التفاح في ١٩٩٦. وتقوم الفلبين بتخفيض رسومها على البطاطس والثوم والعنب الطازج والكمثرى من ٢٥٪ إلى ١٥٪. وعلى البصل المستورد من ٥٠٪ إلى ١٥٪.



المصدر :
البرام

التاريخ :
٤ إبريل ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة المشتركة بمجلس الشعب تناقش الموافقة على الانضمام للجات كيف تؤثر الاتفاقية على الصادرات الزراعية المصرية وسوق التأمين؟

والموقعة في مراكش بالمغرب في إبريل الماضي.
وتعرض الصفحة الاقتصادية اليوم لتأثيرات اتفاقية
الجات على الصادرات الزراعية المصرية وشركات التأمين
الوطنية حيث أكتت دراسة اقتصادية أن الجات ستتيح
فرصاً تصديرية أكبر للصادرات الزراعية المصرية بعد
تخفيف القيود الجمركية في دول غرب أوروبا وأمريكا
بينما أكد خبراء التأمين ضرورة استعداد شركات التأمين
المصرية لمواجهة المنافسة الأجنبية في سوق التأمين وفي
هذا الإطار سيتم تعديل قانون التأمين المصري كي يواكب
هذه المتغيرات الجديدة.

يناقش مجلس الشعب اليوم الموافقة على انضمام
مصر إلى منظمة التجارة العالمية (الجات).
وتعقد اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية
ومكاتب لجان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة
والزراعة والري والعلاقات الخارجية اجتماعاً صباح
اليوم لبحث قرار رئيس الجمهورية الخاص بالموافقة على
انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي
تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة
أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجداول
تعهدات مصر في إجمالي تجارة السلع والخدمات



الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ إبريل ١٩٩٥

«الجات» أمام الشورى:

تطوير الإدارة لزيادة الإنتاج وتحسينه لمواجهة المنافسة

كتب الجلسة:

عبد الجواد على

وزير الاقتصاد على توضيحه الذي كشف عن أن اتفاقية الجات تعتبر مهمة لنا خاصة أن مصر ظلت طوال ٨ سنوات تسعى للانضمام إلى اتفاقية الجات الأصلية، ومما لاشك فيه أنه من مصلحة الاقتصاد القومي الانضمام إلى اتفاقية التحرير الاقتصادي لكي تتمكن من الحصول على حقتها في سوق التجارة والتكنولوجيا العالمية وبهذا نستطيع تحقيق تقدم تكنولوجي ونمو اقتصادي كبير جدا مع العلم بأن التصحر الصناعي سيدفع الإنتاج الصناعي إلى تحسين وتطوير الجودة وهذا سيكون بالقطع في صالح المستهلك، لأنه مائت المستهلك ان يكون مجبرا على شراء سلع رديئة بسبب الاحتكار!

وقال فكري مكرم عبيد: نحن بلد نام، وهذا النمو يستدعي حماية حتى يشب عن الطوق، وهذه الحماية تتمثل في الحماية الجمركية للصناعة الوطنية، فهل هذا الحق تكفله لنا الاتفاقية... وهل تعطينا الاتفاقية حق مواجهة سياسة الإغراق السلعي الوافد وكيف يكون ذلك حتى نطمئن على حماية اقتصادنا!

وأجاب محمود محمد محمود: وزير الاقتصاد ليس من شك في أن الاتفاقية تقدم لنا حق حماية الصناعات الوطنية من الإغراق، ووسائل الحماية كثيرة ومتعددة ونحن كبولة نامة نستفيد من المعاملة الخاصة للدول النامية في الاتفاقية.

وقال الدكتور خلاف عبد الجابر خلافاً اعتقد أن هذه الاتفاقية تدفع الدول النامية لحسن استغلال مواردها واجادة الإنتاج، وهذا كله لصالح المستهلك في هذه الدول، وكذلك لصالح نمو الاقتصاد الوطني واننى سعيد بان تحصل عشرون شركة مصرية على شهادة «الايزو» التي تفتح الأسواق الخارجية أمام هذه الشركات في مجال التصدير.

التي وضعناها في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن حقنا استخدام وسائل الحماية ضد الإغراق وتخفيض الدعم وفرض القيود والحصص على الواردات النسيجية، أما السلع الزراعية فإنها لن تتأثر إلا بمقدار يقارح بين ٢ - ٤٪، وإذا زابت الاسعار على ذلك يكون لنا الحق في طلب التعويض المناسب طبقا لدرجة تأثرنا.

وقال وزير الاقتصاد: إن الجات تساعد على اصلاح الخلل في الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زيادة الرقعة الزراعية بما يتيح زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

وأشار الوزير إلى أن الاتفاقية تمنح لنا فرصة حماية حقوقنا في الملكية الفكرية والثقافية، لأن هذه الملكية يتم التعدي عليها من خلال سرقة الكتب والمؤلفات للمفكرين المصريين، وبراءات الاختراعات.

ثم دارت مناقشة تحدث فيها طاهر المصري فقال: انصبر ان هذه الاتفاقية تمس السيادة الوطنية، وان عرضها بهذا الشكل يعد مخالفا للدستور.

وقال محمد رجب هذه الاحالة ليس فيها أي مخالفة للدستور بل ان الاحالة جاءت مطابقة لنص الدستور تماما.

وقال الدكتور محمد زكي ابو عامر - وزير شئون مجلس الشورى: هذه المعاهدة ليست لها علاقة أو مساس بالسيادة الوطنية فلا هي من معاهدات الصلح أو التي لها مساس بالسيادة الوطنية، وقد أحالها رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى لأخذ الرأي عليها قبل مجلس الشعب طبقا للدستور لأن رئيس الجمهورية يستمد سلطته من الدستور ولا أعتقد أن هناك جدوى من مناقشة مثل هذه الموضوعات.

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمي: ان نص الدستور واضح في هذا الشأن ولا مجال لتحميل الأمر أكثر مما يحتمل وقد أحال البنا السيد رئيس الجمهورية هذه الاتفاقية لمناقشتها، فله الشكر كل الشكر على ذلك.

تحسين الإنتاج

وقال الدكتور حامد السايح: اشكر

الحكومة:

حقنا مكفول لحماية إنتاجنا من الإغراق

بموضوعية وعلمية وهدوء تناول أعضاء مجلس الشورى أمسي برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشة التقرير القيم الذي أعدته لجنة الشئون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد رشاد موسى، حول انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع والخدمات المعروفة باسم «الجات»، وقد كان حرص الحكومة، ممثلا في وزير الاقتصاد، شديدا على توضيح الجوانب الايجابية في هذه الاتفاقية التي يمكن ان تستفيد منها مصر وكيفية تخاشي جوانبها السلبية، وأكد الأعضاء خلال مناقشتهم أن مصر قادرة على مواجهة المنافسة في أسواق التجارة وهذا يمكن تحقيقه بتطوير الإدارة والتخلص من القيود البيروقراطية.

وبعد ان استعرض الدكتور أحمد رشاد موسى تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية حول اتفاقية الجات، قال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية: ان اتفاقية الجات الجديدة لا تفرض شيئا على الدول الموقعة عليها، بل هي تفتح الباب للتفاهم بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وما هي إلا هيكل تنظيمي للتجارة العالمية لتقييم النشاط التجاري للدول وتنظيم هذا النشاط.

وأضاف الوزير قائلا: ان الحكومة شكلت لجانا على أعلى مستوى لدراسة اتفاقيات الجات وتأثيرها على مصر، وقد تبين أنها لا تمنع مصر من حماية إنتاجها الوطني فلن يتم تخفيض الرسوم الجمركية



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٥

وقالت أمينة رزق: اطالب بان يتم النص على حق الفنانين المصريين في الأداء العلني أسوة بالفنانين في الخارج.

وعقب محمد عبد الشافي قائلا: لم تحصل على شهادة «الايزو» إلا ١٢ شركة مصرية فقط وليس عشرين كما قال الزميل خلاف.

وقال الدكتور ابراهيم فوزي - وزير الصناعة: للعلم فإن شهادة «الايزو» تعطى عن تطور النظم الادارية داخل الشركات وليس عن الانتاج، فالانتاج له مواصفات خاصة، وقد حصلت على شهادة «الايزو» ٣ آلاف شركة المانية والفا شركة أمريكية!!

وقال الدكتور صبرى الشبراوى:

لا بد ان تكون لنا خريطة محددة للسلع التي سنصدرها، لان الحرب القادمة هي حرب اقتصادية، واذا لم نعد انفسنا للمواجهة فلن نستطيع غزو هذه الاسواق وستغزونا الصناعات العالمية وتقضى على صناعتنا النامية. علينا ان نبدا من الآن دراسة الاسواق العالمية وننوق المستهلكين فيها لتقديم سلع

تنواءم مع حاجة المستهلك في كل سوق.

وقال محمد شوقي النجار: ارجو ان يكون هناك شرح اوسع لهذه الاتفاقية حتى يتمكن بسطاء الناس من فهمها ويقننوا مدى الميزات والسلبيات التي تشملها للاستفادة من هذه الميزات وتحاشي هذه السلبيات. وتسبعل: لماذا هناك تعميم على هذه الاتفاقية؟ اننى أخشى ان يكون هذا لصالح الدول الكبرى على حساب الدول الفقيرة والنامية؟ نريد ان تهيب الدولة لنا كل الأسباب التي تساعد الفلاحين والعمال على زيادة الانتاج وتجويده لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير الى الاسواق العالمية لكي نكون بحق جديرين بالاستفادة من ميزات اتفاقية الجات.



الأمم المتحدة

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء الإدارة يحذرون من الآثار السلبية لاتفاقية الجات

انتقد خبراء الإدارة وأساتذة الجامعات أسلوب الإدارة الحكومية في التعامل مع قضايا العلم والتكنولوجيا. وحذروا من خطورة فتح الأسواق أمام الدول الغربية في ظل اتفاقية الجات مما يهدد بزيادة معدلات البطالة وفتح أسواق جديدة للدول الغربية على حساب الدول النامية وقالوا في ندوة الإدارة العربية الواقع والمتوقع، إن الإدارة العربية في مازق لم تشهده من قبل ولن يحدث تقدم إلا بمعالجة قضايا أساسية مثل الأمن والاستقرار وإعادة تطوير التعليم لسد الفجوة بين التعليم المتوسط والجامعي وانتقدوا موقف الحكومة المصرية في التوقيع على اتفاقية الجات دون الإعلان من حصص الاستيراد والتصدير. وأوضحوا أن تطور الإدارة العربية مرتبط بمشاركة الشعوب في اتخاذ القرار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أبريل ١٩٩٥

المصدر :

الأخبار

تأملات

السرقه في

مجال الفكر والتكنولوجيا

كان من أهم العقبات التي أخرت توقيع اتفاقية "جات" وكادت تشعل الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين موضوع حماية الملكية الفكرية الذي يضع حداً لانتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية في مجال الطباعة والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع خاصة لبرامج الكمبيوتر والاسطوانات الموسيقية والأفلام وغيرها من الملكية الفكرية وإسرائيل باع طويل في هذا المجال، خاصة في الصناعات الحربية فهيكل الطائرة "كايفر" مثلاً هو هيكل ميراج ٥ الفرنسية، سرقت تصميماتها المخابرات الإسرائيلية من مهندس سويسري يعمل في فرع لشركة داسوتى سويسرا، ومحركها هو محرك الطائرة فانثوم ٤ الأمريكية، والدبابة المركبة مزودة ، بمحرك أمريكي من طراز تيليدن كونسال أما الصاروخ شفرير جورجو فهو صورة طبق الأصل من الصاروخ الفرنسي ماترا ، وقنبلة تدمير مدارج الطائرات التي استخدمتها عام ١٩٦٧ من إنتاج شركة ما ترا أيضاً . وسرقت إسرائيل ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصب من معمل ابولو بيسلفانيا بعلم الرئيس ليندون جونسون كما ذكرت الواشنطن بوست في ١٩٦٨/٣/٢ . كما سرقت ٢٠٠ طن يورانيوم طبيعي كانت محمولة على الباخرة شيرزبروك المتجهة من انقويرب إلى جنوا وغيرت المخابرات الإسرائيلية سيرها لتذهب إلى حيفا، وتهتم الدول الآن بسرقه التكنولوجيا من بعضها

البعض بعصبات قطاع عام، كما تستخدم الشركات في السرقة عصابات قطاع خاص بعضها تمت خصصته من القطاع العام. وكذلك الحال مع الأفكار التي يتم السطو عليها في المجالات الأدبية والعلمية، وهي سرقات قديمة وأسهل من سرقة التكنولوجيا لأن اللص هنا - قد يكون ضابطاً كبيراً أو دكتوراً أو حامل ماجستير - ما عليه إلا أن يسقط اسم صاحب الفكرة أو الكتاب الذي نقل عنه فيبدو أمام الجميع أنه صاحب الفكرة المسروقة، والانتشار المؤسف لهذه العادة السيئة دفع "دار المجد" السعودية للنشر إلى إصدار موسوعة فريدة يتوقع أن تثير - على رأي جريدة "الحياة" التي أوردت الخبر - اهتماماً في الأوساط الفكرية تجمع فيها السرقات الأدبية والعلمية مساهمة منها في إعادة الحقوق إلى أصحابها الذين يتعرض إنتاجهم الفكري للسرقه وقد أفتى بعض أصحاب العلم بشرعية قطع يد السارق في هذا المجال ولو قم ذلك لأصبح أغلب أصحاب الفكر بيد واحدة ولانتشرت مودة السترات بكم واحد وأقول هذا وأنا واقع كفريسة من بعض اللصوص المحترفين ولكن أشهد بأنهم ظرفاء.

أمين هويدى



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **ابريل ١٩٩٥** هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب والشورى .. واتفاقية الجات

كتب - أحمد الغمري:

تعهد محمود محمد وزير الاقتصاد أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عند مناقشتها لاتفاقية الجات بإعداد الدراسات الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات.

وقال: ان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت لمصر دراسة علمية تتضمن سلبيةات وإيجابيات الاتفاقية على الاقتصاد المصري، ويتم حاليا دراسة التقرير الأمريكي. وقال انه طلب من فهم ريان تصورا وأضحوا حول اثر الاتفاقية على النقل الجوي لكنه لم يقدم أى التزام واضح حتى الآن..

وتحفظ الدكتور عبيد حجازي، الذي حضر ممثلا لرئيس مصر للطيران قائلا: ان اتفاقية الجات سوف تتسبب في إفلاس ٧٠٪ من شركات الطيران الوطنية بالعالم الثالث، وان الحل الوحيد لمعالجة هذه الاتفاقية الاقتصادية هو خلق كتل إقليمية عربية لتتلافى الخسائر..

وقد عبر أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد عن الخلط الواضح بين التزامات مصر أمام صندوق النقد الدولي وبين هذه الاتفاقية..

وطالب الأعضاء بإصلاح العلاقة بين التصدير والاستيراد قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق الاتفاقية، وحذروا من فرض ضرائب جديدة نتيجة تخفيض الرسوم..

وللشورى أيضا كلمته

ومن ناحية أخرى، فقد أحالت الحكومة مشروع الاتفاقية الى مجلس الشورى حيث جرت مناقشة واسعة في لها اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية برئاسة احمد رشاد موسى، أكد خلاله الدكتور جابر خلاف أن التحدي الأكبر الآن هو للفلاح المصري الذي يحيا الآن حياة الفوضى في ظل التحرير لأن الفلاح سيفرض عليه زراعة سلع معينة قد يكون لزراعتها تأثير سلبي على أزمة الغذاء في مصر.

وقال محمد فريد خميس: انه أن الأوان أن تحدث فعلا تنمية اقتصادية حقيقية كنا نتمناها، وعلى مصر أن تستفيد بكل حقوقها ومميزاتها الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية المتوقعة.

واقترح إقامة مدن صناعية حرة في منطقتي رفح والعريش. وأكد الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة ان هناك ميزات كبيرة بالفعل في الجات قد تصل الى حد الاعفاء الكامل، لكن المشكلة قد تكون في الإنتاج الزراعي.

وقال ان هناك ميزة في الاتفاقية وهي ان الدول التي لديها عجز في ميزان المدفوعات من حقها أن تطلب خصما على الواردات..

أما الدكتور حامد السايح فأكد ان استمرار الاعتماد على العالم سيكون شرا وببلا على مصر، خاصة في المواد الغذائية وفي مقدمتها القمح.



التاريخ :

السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة العراق

الحكومة: وضعنا خطة قومية لدعم

الصادرات المصرية

كتب الجلسة:
عبد الجواد علي

وقال جمال حافظ رمضان: اننى اطالب بتخفيض الجمارك على السلع المصدرة لتشجيع الصادرات، والحد من تهريب السلع الاستهلاكية الى الاسواق المصرية لحماية الصناعة المحلية وطالب بالاهتمام بالصناعات الجلدية وتطوير الدباغ لمواجهة طلبات التصدير المتزايدة على الجلود والمصنوعات الجلدية المصرية والا فان مصر ستفقد الميزة النسبية التى تتمتع بها فى مجال الجلود والمصنوعات الجلدية التى تصدرها الى الخارج.

دعم الصادرات

وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد: نحن مهتمون بالصناعات الجلدية واقمنا مشروعاً حضارياً لتحديث المدايع ونقلها الى مكان آخر أكثر تطوراً وتقدماً، وكذلك نهتم بتطوير السلخانات للحد من الفاقد في الجلود أثناء الذبح، وبذلك الاستثمار القومي خصص ٣٠ مليون جنيه و ٧٠ مليون جنيه من البنوك الأخرى لدعم الصادرات الجلدية لأننا مقتنعون بأن هذه الصناعات واعدة والمستقبل لها قوى جدا.

وقال الدكتور عبد العظيم رمضان:
إن اتفاقية الجات تعنى أننا دخلنا

وفي بداية المناقشة قال فتحي محمد علي: ان «الجات» ضرورة لا يجب انفصال مصر عنها، وطالب بإنشاء جهاز قومي لمتابعة تطبيق اتفاقية «الجات» وطالب بخفض تكلفة الإنتاج ورفع معدلات الجودة بإنشاء مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية، وتطوير التعليم ليوافق الثورة التكنولوجية وتدعيم مراكز البحوث لتطوير الإنتاج المصري.

وقال يوسف صبرى ابوطالبه ان
الخلل فى الميزان التجارى هو عدوان
على الاقتصاد، وهذه نقطة ضعف
يجب علاجها فوراً، وهذا يتحقق
بزيادة الانتاج وتجويده والاستفادة
من التكنولوجيا الحديثة التى
تساعد على تطوير الانتاج المصرى
كما وكيفا.

واصل مجلس الشورى في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشاته حول اتفاقية «الجات» وانضمام مصر إليها، وقد تركزت المناقشات حول أهمية دخول مصر عصر «الجات» للاقتصادى وعدم التخلف عنه مع وضع الضوابط والقواعد التى تحقق للاقتصاد المصرى الاستفادة من المميزات التى تحققها هذه الاتفاقية وتلافى السلبيات التى تنشأ عن تطبيقها، وهذا الأمر يقتضى التركيز على زيادة الإنتاج وتجويده لمواجهة الاغراق السلى الداخلى والمنافسة فى الاسواق العالمية من حيث السعر والكيف والكم، وان يواكب تحقيق هذا الهدف تطوير كامل وشامل للتعليم وتحديثه بحيث يهتم بالعلوم التكنولوجية الحديثة لا «الزمنة» لمواجهة متطلبات التحديث الزراعى والصناعى، أن يكون هناك جهاز قومى متخصص للإشراف على تطبيق اتفاقية «الجات» وان تقوم الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة هذا التكتل الاقتصادى العالمى والتعامل معه بنزىة خاصة وان موارد العالم العربى بشريا واقتصاديا قادرة على الحفاظ على الأمن الاقتصادى العربى اذا ماتم استخدامها بأسلوب علمى وبشكل يكون أكثر تأثيرا وفعالية فى حركة التجارة العالمية، وأكدت الحكومة على ردها على المناقشات - ان من حق الدول النامية، ومصر من بينها، ان تضع من الضوابط مآثرا مناسبة لحماية صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية كما انه من حقها ايضا المطالبة



الإثنين ١٩٩٥

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخطر ما يهدد الاقتصاد الوطني، وطالب بالحد من سياسة الإغراق والغش التجاري حماية للصناعة الوطنية من الانهيار.

وقال محمد زكي السويدي: في ظل اتفاقية «الجات» فإن البقاء يكون للأصلح والأجود، وعلينا أن نركز في هذا المجال حتى يكون إنتاجنا قادرا على المنافسة ومواجهة الإغراق.

وقال بركات الطحاوي: نحن نستطيع أن نواجه أي سلبيات في اتفاقية «الجات» بما لدينا من قدرات اقتصادية وبشرية عالية، ويتحقق هذا من خلال حسن تنظيم استغلال هذه القدرات الكبيرة لمصر.

مواجهة التحدي

وقال فتحي نعمت الله: إن قطاع الغزل والنسيج كصناعة رائدة في مصر يحتاج إلى حماية كبرى من الإغراق في ظل اتفاقية «الجات». وأن يكون التركيز في صادرات الغزل والنسيج بالعمل على فتح أسواق جديدة، وطالب بضرورة إصلاح الهياكل المالية والإدارية وتحديث وتطوير معدات الإنتاج في شركات الغزل والنسيج بضمان إنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية ومع ذلك فأنى أوافق على الانضمام إلى هذه الاتفاقية لنؤكد قدرتنا على مواجهة التحدي في المجال الاقتصادي.

وقال محمد مأمون عبدالفتاح مندوب الحكومة: من حق الدول النامية وضع قيود على الواردات لمدة خمس سنوات في ظل اتفاقية الجات لحماية صناعاتها الوطنية، وبعد ذلك يكون من حق الدول النامية أن تطالب بتعويضات إذا ما أضيرت من هذه الاتفاقية، ونحن لن نفتح بابنا للاستيراد على مصراعيه بدون ضوابط، فقد وضعنا نظاما لحماية الإنتاج المحلي ضد الواردات التي ترد بأسعار مدعومة في دول المنشأ.

وقال كامل تونى الضبيع: إن إيجابيات هذه الاتفاقية أهم من سلبياتها، وهي لا تمثل خطورة، طالما أعدنا المناخ المناسب للاستفادة من إيجابياتها، وعلينا أن نضع سياسة للاستفادة من العلماء والخبراء المصريين بالخارج وإعطاء التسهيلات التي تساعد على العودة إلى الوطن للمشاركة في بناء نهضتنا الاقتصادية وأن يتم إنشاء مدينة لهؤلاء العلماء لحمايتهم من أي أخطار للحفاظ عليهم كثروة قومية لا تقدر بثمن، ولن يكلف الأمر الدول أعباء كبيرة. ويختتم مجلس الشورى جلساته صباح اليوم.

غاية بدون حماية، وعلينا أن ندرك الموقف الذي نحن فيه وخطورة الوحوش المتربصة في هذه الغاية الاقتصادية حتى لا تفتقر سينا هذه الوحوش الصناعية المتقدمة، مع ملاحظة أن كثيرا من الدول النامية في جنوب شرق آسيا قد بدأت صناعاتها تغزو أسواق الدول الصناعية العريقة مثل إنجلترا وفرنسا وأمريكا وألمانيا وغيرها، فهل نحن أقل من دول شرق آسيا كفاءة وقدرة خاصة أننا من الدول الرائدة صناعيا منذ عهد محمد علي حيث كانت مصر وقتها بلدا صناعيا راقيا ومن أوائل الدول الصناعية في العالم... وطالب بالتركيز في الإنتاج على الاهتمام بجودة الإنتاج لتكون صناعاتنا قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية في ظل ما يسمى بعصر «الجات».

وقال محمد رجب من غير المعقول أن تنعزل مصر عن العالم ولا تدخل في اتفاقية «الجات» فمصر بئقها الحضاري والتاريخي والاقتصادي قادرة على النخول في سوق المنافسة، ونحن ندرك أن هناك الكثير من المشاكل التي ستصافقنا وعلينا أن نسعى لتعظيم الإيجابيات والتغلب على السلبيات. وعلينا بوعينا أن نسعى لتحقيق فرص أفضل لصادراتنا في الأسواق العالمية بشرط أن تكون صادراتنا ملبية لمطالب المستهلكين في هذه الأسواق.

وقال عبدالحميد عميرة: هذه الاتفاقية شر لا بد منه وظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، ولكن لا يمكن أن ننحزل عن العالم، وعلينا أن نستفيد من الميزات المتوافرة فيها وتجنب السلبيات، وأنشئ المسئولين العرب أن يعملوا على قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التوجهات العالمية الجديدة في الاقتصاد الدولي. وطالب بوضع خطة قومية لزيادة الإنتاج الزراعي من القمح للحد من الاستيراد، لأنه



المصدر : **الأمس واليوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أبريل ١٩٩٥

وقت ساعة الجات

وعبيد...
قأول مرة ترى اتفاقية تحمل في جوفها ٢٨ اتفاقية
لايستطيع أحد حصر بنوعها أو مواردها ناهيك عن
ملاحقها وجدول السلع والخدمات والالتزامات المصرية
إزاء هذه الاتفاقية التي يصعب استيعاب ما بين السطور
داخلها وخارجها..
كيف يراها المواطن العادي في مصر الذي سوف يدفع
ثمن قاتورة الحياة إذا لم تعد الدولة نفسها لمرحلة ما بعد
الجات.. وهي تعني ببساطة أن تعد الدولة خطتين خلال
السنوات العشر الجاتية القادمة.. خطة هجومية وهي
التصدير.. وخطة دفاعية وهي تحسين الإنتاج ورفع درجة
جويته لمواجهة الهجمات الاستيرادية الحرة والمردة..
وإذا لم تنجح الحكومة خلال السنوات العشر القادمة، في
تحويل هذه الخطط إلى واقع وسوف يصعب هذه المرة
التزوير في الأرقام فإن على الشعب أن يعد نفسه لقاتورة
قائمة غداء مرتفعة الأسعار، وسوف تختل الموازين
وتتدهور المحاصيل والموارد والبشر.. الخ..
أيضا فإن محور المنافسة سوف يتركز في الفلوس
والتكنولوجيا فمن لديه فلوس أكثر وتكنولوجيا أكثر
سوف يكسب كل الجولات.. وهنا يتحتم أن نفهم التحدي
في مصر على أنه سيكون مضاعفا لأن الجوارنا وعلى
الحدود جارا مسنودا لايعرف حرمة الجيران سوف يكون
من حقه باعتباره عضوا في الجات أن ينزل براسماله
والتكنولوجيا للعالية التي يملكها ليكسر أنف اقتصادنا
على الأقل.. قساعده الأسواق الدولية التي تدبر عجلة
الحياة والموت والدمار للشعوب الفقيرة..
أئن التحدي الأكبر سوف يكون لحكومات ما بعد الجات
التي ستكون مسئولة عن اجراء تغيير جذري في فلسفة
البيروقراطية المصرية التي هي تعتبر من أشد العوائق
أمام الاستثمار الذي لم تنجح الحكومات الحالية حتى
الآن في الاتفاق على سياسة موحدة له.. وترك للسوق
المصرية مفتوحة وعلى مصراعها لبعض المضاريات
والعمليات الخاصة جدا والاحتكارية جدا..
فالحكومات الحالية انتهت مهمتها بنجاح في تنفيذ
برنامج للإصلاح المالي.. لكن حتى الآن لم تحدث تنمية
حقيقية اقتصادية واجتماعية بدليل أننا طبقا للاتفاقية

يصدر مجلس الشعب المصري في جلساته القادمة على
اغرب اتفاقية دولية من نوعها لتنظيم وتقييد الحياة
والموت للشعوب.. وهي التي اسمها أصحابها اتفاقية
«الجات» وبعد التصديق الذي لامحالة واقع تصبح هذه
الاتفاقية سارية المفعول.. لتبدأ مسيرة التنفيذ التي
رسمها وسترها أغنياء العالم على جبين الشعوب
الفقيرة المغلوبة على أمرها..

وإذا كان دستور ما يسمى بالنظام الدولي الخفي
الجديد قد اشترط رغم علمه بالحقيقة تصديق
البرلمانات الوطنية على إعتبار أنها تمثل
الشعوب، فإن ذلك يدعونا اليوم.. وقبل
بدء العد التنازلي للتصديق.. إلى
الدعوة إلى «توبة صحبان برلمانية»
تحركها المسئولية التاريخية لكل
نائب سوف يصر على اتفاقية
الموت أو الحياة لابنائهم من
بعده.. ناهيك عن المسئوليات
الجديدة للدولة في مواجهة
تحديات «الجات»..

على الأعضاء أن يعوا أن
المسألة هذه المرة تختلف عما
تعهدوا عليه من استقبال
البيانات والنصوص والمواد
والبيانات على أنها مجرد كلام قد
ينفذ أو لاينفذ.. فلغة الأغنياء في
العالم لاتعرف الكلام.. هي فقط تهدف وفي
عبارة بسيطة إلى اعدام الفقير الجاهل الذي

لايجيد سوى الانجاب، والذي
لايعرف كيف يحافظ على موارده..
فضلا عن أنه لايستثمرها ولايوظفها
لصالحه.. وبالتالي فإنه عاجز عن
رفع معيشة أبنائه دون الاعتماد على
الآخرين..

محمود معوض

هذه هي مواصفات البشر الذين
سوف يصدر ضدهم حكم الاعدام.. كما نصت عليه روح
هذه الاتفاقية فهي قد اختارت لهم الطريق الذي يوصلهم
إلى حبل المشنقة ليقوم كل واحد منهم بشنق نفسه بنفسه
أمام العالم أجمع.. لكن ليس معنى ذلك.. وللأمانة.. أن
الدول الغنية قد أغلقت أمام الفقير منافذ الحياة.. لكنها
فقط تعلم جيدا أن طريقه وعز في الحصول على شهادة
الكفاءة الدولية..

ولاول مرة تعترف الدول الغنية بالشهادات.. فهي تطلب
من كل دولة فقيرة شهادة فقر مكتوب فيها أن يخل
المواطن التابع لها لايزيد على ألف دولار.. وذلك كي يتم
منحه فترة سماح مدتها ١٠ سنوات كي يعيد تنظيم
نفسه.. وهاهي الدول النامية الفقيرة.. ومن بينها مصر..
تفرح بالفقر الذي يفتح أمامها باب المعونات والمساعدات
حتى تقف على قدميها.. لكنها سوف تكون القرصة
الآخيرة التي سوف ينقسم العالم بعدها إلى أسياد



الأسبوع

المصدر :

١٩٩٥ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. قد تم تصنيفنا في عداد الدول الفقيرة التي سوف تحصل على ١٠ سنوات سهلة لدخول المجتمع الدولي الجاني .. كي ننفذ الى الاقتصاد العالمي ونصبح أعضاء أسوياء فيه..

على أعضاء مجلس الشعب أن يعوا أننا لانطلب منهم الرفض أو التأييد فهما خارج هذه الدائرة.. ونحن لانؤيد الخروج على الاجماع الدولي الذي يحقق العزلة للقائلة في عالم اصبح قرية كونية واحدة.. ولكننا نطلب منهم الا يصدقوا على هذه الاتفاقية قبل أن يتم مايلي:

على الحكومة أن تعلن أمام المجلس عن الالتزامات المفروضة على الشعب عند تطبيق هذه الاتفاقية والتي ابلغت بها الحكومة المصرية منظمة الجات للتجارة العالمية.

ماهي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتهيئة الاقتصاد المصري لما بعد ٢٠٠٤ اي بعد فترة السماح. ما هو الدور المنتظر من الحكومة لدعم الصناعة المحلية خاصة التي يقوم بها القطاع الخاص؟

وللانصاف فان هناك متغيرات لابد أن نضعها في اعتبارنا ونحن نواجه الفكر الجاني العالمي الجديد الذي يستهدف اضعاف الحكومات المحلية

في الدول النامية.

أن هذا النظام العالمي قد قام بسحب السجادة من الحكومات المحلية لحساب حكومة مركزية خفية تحت عباءة الأمم المتحدة.. وذلك من خلال ادواتها .. وهي منظمة التجارة العالمية، الجات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير.. فالؤكد أنه في ظل هذا المخطط الدولي فان الحكومات المحلية لم تعد تستطيع أن تمارس الوظائف التقليدية بنفس الكفاءة التي كانت عليها منذ ٤٠ عاما..

الى جانب ذلك وفي الاطار المخطط فقد هيات الأمم المتحدة المناخ لتحقيق اهدافها.. فاصبحت تدعم الدول التي تهتم بقضايا السكان والبيئة والفقير.. بهدف التهيئة لاستقرار العلاقات الدولية على أساس جديد يخدم مصالح الدول الكبرى ويساعد على الامتصاص المستمر لقدرات الدول النامية .. فهو مجرد تنظيم للنزيف الانساني في هذه الدول..

وذلك هو ما حدا ببعض المتشائمين .. وأنا لست منهم.. الى العودة الى ما جرى في القرن السادس عشر حيث كانت هناك حقوق ثلاثة تنظم علاقة القوى بالضعيف على مستوى الدول .

(١) حق الفتح العسكري

(٢) حق الاسترقاق

(٣) حق الاستعمار..

فما يجري اليوم.. من وجهة نظر المتشائمين.. هو اعادة صياغة لما كان يجري في القرن السادس عشر.. لكننا بالقطع لابد أن نتفاعل لأننا لانشك في قدرات الانسان المصري بشرط توافر القيادة القوية القادرة على استثمار هذه القدرات.. ولعلنا لا نكون مبالغاً ان مصدر الانزعاج من الفكر الجاني هو عدم الثقة في تنفيذ التزاماتنا الدولية في التحول لمجتمع ما بعد الجات والتي تهيئ المناخ لانقاذ الانتاج الصناعي الذي تخلف كثيرا عما كان عليه في الستينات..

ولذا فاننى اعتقد في اطار هذه التهيئة أن نعيد النظر في اختيار الحكومات .. وتاهيل المواطن المصري للجدارة التنموية وانتخاب مؤسسات سياسية تعبر عن الشعوب قادرة على ضبط حركة المجتمع نحو الإصلاح الحقيقي.. انصور مثلا أن تكون مواصفات الوزير في السنوات العشر القادمة أن يكون صاحب قرار وأن يكون مؤهلا للوزارة بخبرته وكفائه العلمية والعملية وأن تكون لديه القدرة على أن يسمع رأى الآخرين والقدرة على متابعة كل مايجرى في الداخل والخارج..

ايضا أننا في حاجة الى برلمان يتسع دوره لممارسة دور رقابى صارم.. نشهد فيه استجوابات تنتهى الى سحب الثقة من الوزير الذي يجرم في حق التنمية وتؤدي سياساته الى غرق سفينة الاقتصاد في بحار الظلمات.. فتلك هي الفرصة الأخيرة للشعب بعدها تصدر شهادة ميلاد أو شهادة وفاة .. اذن لابد أن يتصاعد المسئولية الوزارية والحكومية والوظيفية بحيث يتحقق الانضباط الاقتصادي في ظل تحرير اقتصادى واضح وليس قوضى ينهب منها الحابل والنابل..

لابد أن تنتهى عهد الوعود الحكومية الزائفة .. لم يعد مقبولا أن تصدر توجيهات عليا بالإصلاح لاتنفذ .. أما لأنها لاتقبل التنفيذ .. أو لأن الحكومة عاجزة عن التنفيذ .. مرحلة الجات تتطلب ثورة حقيقية في كل أفراد المجتمع يقويها في البداية قادة جدد قادرين على التحدى وفي النهاية فان الباقى من الزمن هو عشر سنوات.. وبعدها نكون اول لانكون..



المصدر : الماسرا

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٩٥

د. يسرى مصطفى للأهرام:

الاقتصاد المصرى قادر على الاستفادة من مميزات اتفاقية الجات

الانضمام الى اتفاقية الجات بات موضوعا يطرح نفسه على الراى العام المصرى حيث بدأت المجالس النيابية فى مناقشة جداول التزام مصر فى جولة أورجواى تمهيدا للموافقة على الانضمام للاتفاقية
البعض يهول من الآثار السلبية للانضمام للاتفاقية على الاقتصاد المصرى بينما يهون البعض الآخر من هذه الآثار. ولكن أين الحقيقة بعيدا عن التهويل او التهويل؟! وماهى الآثار الحقيقية لانضمام مصر لاتفاقية الجات؟

مصر سبقت نتائج جولة أورجواى فى تحرير التجارة والخدمات

الاجنبية ومكاتب تمثيل لبنوك اجنبية، كل ذلك وفقا للشروط التى يحددها وزير الاقتصاد وفقا لاحتياجات السوق المصرية والمنافع التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام اتاحة الفرصة للحصول على التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالشطة وتجارة الخدمات على أساس تجارى وكذلك الاستفادة من القوانين والنظم التى تطبقها الدول الأخرى فى تنظيم أنشطة الخدمات حيث تضمنت الاتفاقية شرط الشفافية هذا فضلا عن اتاحة الفرصة لزيادة الصادرات المصرية فى مجال الخدمات والتى تشكل ٧٥٪ من حصة الصادرات بالنقد الاجنبى هذا وقد طالبت مصر مع غيرها من الدول النامية بفتح اسواق الدول الأخرى أمام صادرات الخدمات التى تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل صادرات الأيدي العاملة.

ويضيف الدكتور يسرى مصطفى هذه هى بعض التزامات مصر المحددة وهناك التزامات عامة لكل الدول ومنها على سبيل المثال مايتعلق باتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية حيث ترتب عليه رفع مستويات الحماية وامتدادها بالنسبة لحقوق الملكية الصناعية لتشمل المنتج

أجرت الحديث:

أمال علام

الحصص تدريجيا وهذا معناه زيادة الصادرات المصرية. وفيما يتعلق بتجارة المنسوجات والملابس فقد تضمنت الاتفاقية الغاء ٥١٪ من الحصص تدريجيا خلال السنوات العشر القادمة اعتبارا من ١٩٩٥ والغاء النسب الباقية عام ٢٠٠٥، مع زيادة معدل النمو فى الحصص الحالية وتقسيد مصر من معدل الحصص أكثر من غيرها من الدول حيث تعتبر مصدرا صغيرا فى هذه المجموعة طبقا للمعايير الموضوعه. وفيما يتعلق بالتزامات مصر المحددة فى مجال تحرير أنشطة الخدمات فالواقع ان مصر هى التى

حددت هذه الأنشطة وهى التى حددت أيضا الشروط والقواعد التى يتم فى إطارها التحرير والواقع العملى ان الأنشطة الخدمية التى تم الالتزام بتحريرها كان قد تم تحريرها فعلا منذ عدة سنوات والجديد فقط ان هذه الالتزامات لايمكن الرجوع عنها إلا بإجراءات معينة وهو مايدوى الى الاستقرار والثقة وبالتالي تشجيع الاستثمار فى هذه المجالات.

ومن أمثلة أنشطة الخدمات التى التزمت مصر بتحريرها نشاط المصارف والواقع ان هذا النشاط كان محررا منذ عام ١٩٧٤ فقد كان من المسموح به الوجود التجارى لبنوك مشتركة وفروع للبنوك

الصفحة الاقتصادية تحاول البحث عن حقيقة الجات مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق واحد الذين لعبوا دورا بارزا فى مفاوضات جولة أورجواى الثالثة التى شاركت مصر فيها. وقبل حديثه عن أهداف الجات وجدول التزامات مصر وأثرها على الاقتصاد المصرى أوضح نقطة غاية فى الأهمية حيث قال محذرا اذا كان التهويل من سلبيات نتائج جولة أورجواى سيؤدى بنا الى حفر الهمة لمواجهة الأوضاع المقبلة فإن ذلك مطلوب ولكن اذا كان هذا التهويل سيؤدى بنا الى الياس والاستسلام والأصابة بشلل الخوف فهذا خطأ يجب ألا نقرهه وستدفع ثمنه غالبا

ويؤكد الدكتور يسرى مصطفى ان نتائج جولة أورجواى هى فى صالح من يحسن استخدام ما أسفرت عنه من اتفاقيات فهناك التزامات التزمت بها مصر يقابلها بالتاكيد منافع لأقتصادنا القومى.

وهذه هى طبيعة العمل فى الجات فلا توجد دولة تأخذ منافع مطلقة او التزامات مطلقة والتزامات مصر تتعلق أولا بتحرير تجارة السلع وهى التزامات محددة وفى هذا المجال فقد التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية أى عدم زيادتها على حد معين اعلى من الحدود الحالية والمنافع التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام هى الاستفادة من التخفيضات للرسوم الجمركية التى التزمت بها الدول المختلفة كذلك الاستفادة من تحويل القيود غير الجمركية مثل الغاء



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٥ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتفاقات نظاما لتسوية المنازعات ولاية دولة عضو ان تشكو حينما يصيبها ضرر بسبب مخالفة دولة أخرى عضو لالتزاماتها في المنظمة الدولية للتجارة.

■ وضع قواعد ومبادئ للتجارة الدولية مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يعنى المساواة في المعاملة لجميع السلع المستوردة من الدول الاعضاء في المنظمة ومبدأ المعاملة الوطنية الذي يعنى ان التمييز بين السلع المحلية والمستوردة يتم عن طريق فرض رسوم جمركية فقط ومبدأ عدم استخدام القيود الكمية مثل الحصص الا في حالات استثنائية وفترات مؤقتة.

الجات لاتعارض مع الحماية الوطنية

ويرى الدكتور يسرى مصطفى ان اتفاقية الجات لاتعارض مع حماية الانتاج المحلى حيث تبيح استخدام الرسوم الجمركية المناسبة اى غير الحاضرة، والتي تفرض على السلع المستوردة فقط لحماية الانتاج المحلى كما اسفرت جولات المفاوضات عن اتفاقات لضمان المنافسة العادلة والتجارة الدولية وذلك مثل اتفاقية التمثين الجمركى ومواجهة الدعم والاغراق الخ ويشير الى ان اهم ادوات الحماية للانتاج المحلى هو سعر الصرف الحقيقى الفعال المحدد عن طريق قوى السوق حيث انه في حالة تحديد سعر صرف بقرار ادارى يقترب عليه تقييم الجنيه المصرى باكثر من قيمته الحقيقية فإن هذا يعنى دعم الواردات وتمكين السلع المستوردة من منافسة الانتاج المحلى وفي نفس الوقت يمثل حافزا سلبيا للصناعات. وفي رأى الدكتور يسرى مصطفى ان المفاوضات اذا كانت قد انتهت رسميا فإنه ولاشك ستحدث اختلافات فى الرؤى فى تفسير او كيفية تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات مما يحتم استمرار تعاون الدول النامية والعمل على حل مثل هذه الموضوعات فى ضوء ماورد بالاعلان الوزارى الذى صدر في عاصمة اورجواى فى بداية الجولة والذي تضمن ضرورة المعاملة التفضيلية للدول النامية كما تضمن عدم اتخاذ اى اجراء يضر التنمية فى هذه الدول النامية

نفسه الى جانب طريقة الصنع كما تضمن الاتفاق الاجراءات اللازمة لضمان الحصول على هذه الحقوق وتجدر الاشارة الى ان هذا الاتفاق سوف يحقق مزايا لمصر فى مجال حقوق الملكية الادبية والفنية حيث ان مصر دولة مصدرة للأعمال الادبية والمؤلفات والكتب وأفلام السينما ولكن فى الوقت نفسه سوف تكون هناك تكلفة اكبر وصعوبة اكبر فى نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية وقد تضمنت الاتفاقية معاملة تفضيلية للدول النامية من حيث التدرج فى التطبيق ومدة الفترة الانتقالية كما تضمنت بعض المزايا للدول النامية مثل اعفاء صادراتها من تطبيق الدولة المتقدمة لاجراءات وقائية ضدها اذا كانت لاتمثل اكثر من ٣٪ من اجمالى واردات هذه الدولة المتقدمة كذلك الدولة النامية التى يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار ممكن لها ان تدعم الصادرات دون ان تفرض عليها الدولة المتقدمة اجراءات تعويضية.

الاتفاقية فى صالحنا

وهنا نقول والكلام للدكتور يسرى ان جولة اورجواى فى صالحنا اذا استخدمنا نتائجها بكفاءة وذلك بان نستعد لمواجهة المواقف الجديدة خاصة وان كل الاتفاقات تتضمن فترات انتقالية ويجب التركيز فى هذه المرحلة على عدة نقاط منها: ■ فى تخطيطنا للأنشطة الاقتصادية المختلفة نركز على الميزة التنافسية والأهمية القصوى للمعلومات بالإضافة الى أهمية التقدم التكنولوجى ودعم البحث العلمى

ويشير الدكتور يسرى مصطفى الى الاهتمام بالبيئة وان منظمة التجارة العالمية شكلت لجنة مستمرة تسمى بلجنة التجارة والبيئة لاعادة اتفاقية فى هذا المجال خلال ٥ سنوات

اهداف الجات

ويلخص وزير الاقتصاد السابق اهداف الجات فى عدة محاور هي: ■ تحرير تجارة السلع، والتحرير ليعنى لتسليم الانقلاط، انما التوازن اى ايجاد توازن بين حماية الناتج المحلى واستمرار وزيادة التجارة الدولية. ■ تسوية المنازعات حيث تتضمن



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ أبريل

كيف نواجه سبلات اتفاقية الجات؟ ١

يمكن ان تكون لها قدرة تنافسية في الاسواق الخارجية .

● سوف تؤدي اجراءات الجات الى فتح باب المنافسة في سوق المنسوجات والملابس مما يؤثر على اسعار صادراتها وايضا على نطاق السوق الخارجى المتاح امام الصادرات المصرية بالاضافة الى امتداد الاثر الى السوق المحلى بسبب فتح باب المنافسة مع دول تتمتع بمزايا نسبية في تلك الصناعة ، مما يجعل له انعكاسات اقتصادية واجتماعية .

● يؤدي الغاء الدعم على بعض الصناعات الى تقلص او انكماش بعضها وبالتالي ستتخلف او حتى تنتهي صادراتها ، وفي المقابل فان بعض الصناعات القائمة والتي تتمتع محليا بميزة نسبية وفى ضوء المنافسة الكاملة والغاء الدعم فانها ستشهد توسعا وزيادة فى نشاطها الانتاجى ويمكن لها دخول مجال التصدير وفى نفس الوقت فان بعض الصناعات ستتخلف من الحصول على مستلزمات الانتاج بأسعار عالمية منخفضة فى ظل تحرير التجارة العالمية وبالتالي سيتحلق لها ميزة تخفيض التكاليف الانتاجية وتحسين مستوى الجودة ومن ثم إمكانية زيادة الصادرات .

● مع توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية بعناصرها الرئيسية الثلاثة (براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) فان العالم سيشهد تعظيما محددا لسوق جديدة هي سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية ، وتحتاج مصر الى هذه السوق بصورة ملحة لما لها من



حسنى العيسوي
باحث أول
بوزارة الاقتصاد

للمشروعات التابعة لقطاع الاعمال .. وهو ما يتطلب وقتا اطول نسبيا لاجداث التغيير المطلوب بما يحقق التكيف مع اتفاقية الجات . وفى ضوء هذه الملامح مقارنة بالاتفاقيات الفرعية ومواد اتفاقية الجات .. يمكن رصد الآثار المتوقعة للاتفاقية على مصر فيما يلى :

● فى ضوء ماكنى به من الغاء الدعم او الاعانات للمنتجين الزراعيين ، فان اسعار السلع الغذائية سترتفع ، وعلى ذلك فانه فى المدى القريب ستزيد قيمة ما تدفعه مصر لاستيراد القمح من الخارج . ولكن فى المدى الطويل يمكن ان يعاد النظر فى التركيب المحصولى محليا لزيادة انتاج القمح وازدادة مساحات زراعية مستصلحة جديدة . كما انه بسبب الغاء الدعم للسلع الزراعية فان صادرات السلع الزراعية المصرية

بعد تصديق مجلس الوزراء على اتفاقية الجات .. لم يعد هناك مفر من المواجهة العلمية الواعية للعمل على الاستفادة من مميزات الاتفاقية ، وتجنب او على الأقل التخفيف من آثارها الضارة بالاقتصاد المصرى وغيره من المجالات الحيوية الأخرى .. وأول خطوة فى هذه المواجهة ضرورة تحديد الملامح السلبية لاقتصادنا فى ظل الاسس الجديدة للاتفاقية

ومن هذه الملامح .. هى ان الصادرات السلعية المصرية محدودة وضعيفة ، وهى فى حاجة للتنشيط والنمو بينما تحاول الجات ان توفر ذلك بفتح الاسواق وازالة الحواجز وتشجيع المنافسة الحرة ، كما ان مصر دولة مستوردة للمواد الغذائية ، وبعد القمح من اكبر وارداتها الاساسية وهو فى نفس الوقت مركز سياسات تحرير السلع الزراعية ..

وليجاد ان سياسات الإصلاح الاقتصادى مازالت فى مراحلها الأولى ، والهياكل الاقتصادية تعاني من الاختلالات ، ولا تتمتع الصادرات بالقدرة على المنافسة ، وهى فى حاجة الى الاعانة والحماية .. ولذلك يتوقع انتعاش وعدم الاتساجام بين الاقتصاد المصرى واتفاقية الجات فى المنظور القريب ..

ويكمل ذلك ان معظم المشروعات تعمل فى ظل أنواع من الحماية غير الحواجز الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ، وكذلك الدعم الذى يقدم فى اشكال مختلفة وخاصة



المصدر :

المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ إبريل ١٩٩٥

نشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام
وشرائط الكاسيت في الدول العربية
ودول المهجر . وفي المقابل فإن تلك
الحماية التي تتمتع بها حقوق
الملكية الفكرية الأجنبية يمكن أن
تؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج
مثل المنتجات الصيدلانية والدواء
والحاسبات والأجهزة الإلكترونية
بسبب ارتفاع تكاليف نقل
التكنولوجيا حيث سيكون هناك تشدد
في حماية حقوق براءات الاختراع .
● تشمل اتفاقية التجارة في
الخدمات قطاعات البنوك والتأمين
والمصارف وسوق المال . ويمكن
اعتبار الالتزامات المصرية في تلك
المجالات في إطار اتفاقية الجات
بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية
للخول إلى مصر ويمكن أن تؤدي
إلى نفاذ الصادرات المصرية الخاصة
بالخدمات إلى الأسواق العالمية
وخاصة الأسواق العربية والأفريقية
وخاصة في بعض القطاعات
المتنوعة مثل الطب والخدمات
الاستشارية وشركات المقاولات .
كما أن المكاتب الاستشارية الأجنبية
التي تعمل في مصر ستستعين
بالموظفين والكادر المحلى
وسيتنم تدريبهم وكسابهم الخبرة
وهذا يعد مكسبا بالغ الأهمية حيث
يستفيد المصريون من التكنولوجيا
المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب
بالإضافة إلى تدريب الخبراء
المحلى على استخدامها بجانب أنها
توفر فرص عمل للمصريين .
وفي المقابل فإن المصارف
المصرية ستواجه منافسة شديدة
على الساحة الدولية وذلك لضعف
أصولها مقارنة بالمصارف الدولية
العلاقة بكل ثقلها المالى والتنظيمى



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥ أبريل

مجلس الشورى يوافق على اتفاقية «الجات» الأعضاء يطالبون بوضع استراتيجيات شاملة لحماية الانتاج في ختام مناقشاته اليوم:

يختم مجلس الشورى مساء اليوم، الأربعاء، برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليم مناقشاته لاتفاقية الجات ومن المقرر أن يحيل رئيس المجلس الموافقة على الاتفاقية إلى مجلس الشعب.

وكان السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد قد أعلن أمس أمام المجلس أن الحكومة انتهت من إعداد مشروع قانون منع الاحتكار والافراق وسيتم إحالته إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره خلال دورته الحالية.

وقال : أنه تم تخصيص ١٠٠ مليون جنيه لدعم صناعة الجلود مشيراً إلى أنه يجري حالياً دراسة نقل الدباغ من قلب القاهرة وأنه يجري أيضاً حصر السلطات حفاظاً على صناعة الجلود تجنباً للفاقد بسبب الطريقة البدائية

المتبعة في حفظ صناعة الجلود.

وتركزت المناقشات التي جرت أمس على ضرورة وضع ضوابط لصحافية للمنتج المحلي والعاء الجمارك على مستلزمات الانتاج وانتاج سلع مصرية بمواصفات قياسية ووضع اليات جديدة لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية.

وأكد الأعضاء أن مصر سوف تستفيد من ضمانات الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وطلبوا بحملة قومية لتوعية الشعب بأثار الاتفاقية مؤكدين خطورة التهافت أو الامتثال، ومن ناحية أخرى علم الحزب البرلماني بالامرام المسائي، أن مجلس الشورى سيرفع الليلة جلساته إلى موعد يتم تحديده فيما بعد. وصرح مصدر قانوني بأن عضوية الأعضاء الخارجيين في التجديد النصفى مستمرة

حتى يوم ٢٢ يونية القادم حيث يعقد المجلس الجديد أولى جلساته الاجرائية يوم ٢٤ يونية وأن المجلس الحالي من حق العودة إلى الائتقاد طبقاً للدستور واللائحة الداخلية.

في أي وقت تقتضيه الضرورة حتى يوم ٢٢ يونيه.

وعلم الحزب أيضاً أنه من المنتظر أن يعقد المجلس للائتقاد لدراسة مشروع قانون الإسكان في مرحلتها الأولى فضلاً عن بعض مشروعات القوانين التي من المنتظر أن يحيلها رئيس الجمهورية.

يذكر أن انتخابات التجديد النصفى للمجلس تتم طبقاً للدستور واللائحة الداخلية للمجلس خلال ٦٠ يوماً من فخر الدورة البرلمانية للمجلس - أي اعتباراً من ٢٦ أبريل الحالي.



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ أبريل ١٩٩٥

مجلس الشورى يختتم مناقشته حول «الحاكت» اليوم الأعضاء يطالبون بزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية

في مناقشتهم لاتفاقية «الجات» أكد أعضاء مجلس الشورى في الجلسة التي عقدت أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي ضرورة الاهتمام بتفضية التصدير في ظل اتفاقية «الجات» والعمل على الفصل بين شركات الانتاج والتصدير. وأشاد الأعضاء بالدور الذي قام به المفاوض المصري في الإعداد لهذه الاتفاقية مطالبين بضرورة الإسراع في إنشاء السوق العربية المشتركة. وأكد الدكتور فتحي محمد على : أن انضمام مصر لهذه الاتفاقية ضرورية ملحة حتى لا تنزل مصر عن التجارة الدولية وحتى تتمكن المنتجات المصرية من دخول الأسواق العالمية.

وطالب السيد يوسف صبرى أبو طالب بعلاج الخلل في الميزان التجارى وإنشاء مجلس من التخصمين المتابعة آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصرى.

وقال النائب كامل توفى الضبيح : أن هذه الاتفاقية لا تمثل خطورة في حد ذاتها ولكن المطلوب تهيئة المناخ للاستعداد لهذه الاتفاقية.

وأكد النائب محمد رجب أن اسام مصر في ظل هذه الاتفاقية فرصة كبيرة لتصدير المنتجات المصرية مطالباً بدراسة الأسواق المحلية والإقليمية ومعركة احتياجاتها من هذه المنتجات.

وطالب بالفصل بين شركات الانتاج وشركات التصدير بحيث تخصص شركات التصدير للخارج فقط دون استخدام أو طرح منتجاتها في الأسواق المحلية.

وقال النائب عبد الحميد عميرة : أن المفاوض المصرى في هذه الاتفاقية كان له دور بارز في صالح الاقتصاد القومى مؤكداً ضرورة الإسراع في إنشاء السوق العربية المشتركة.

وقال : إننى أناشد كافة ملوك ورؤساء الدول العربية الإسراع في وضع هذه السوق موضع التنفيذ حتى تكون لدى الدول العربية القدرة في مواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية -

وأوضح النائب زكى السنهيدى ضرورة الاهتمام بجودة الانتاج المحلى حتى يكون له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مشيراً الى أهمية التطوير فى الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا المحلية اليها.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على المناقشات مشيراً الى أن اتفاقية الجات ليست خيراً كاملاً أو شراً كاملاً.

وقال أن مصر سوف تستفيد من بند الحماية الفكرية الذى توفره الاتفاقية وبخاصة في مجال انتاج الأقلام والكتاب.

وأكد أن الاتفاقية تعطى دفعة لمصر لزيادة انتاجها من الحاصلات الزراعية مشيراً الى أهمية تغيير أسلوب الانتاج لتخفيض التكلفة وزيادة الكفاءة.



المصدر : الصالح اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أبريل ١٩٩٥

مناقشات برلمانية لإقرار اتفاقية الجات (1-2)

الاتفاقية ترفع أسعار المواد الغذائية وتعطى مصر مزايا لصادرات المنسوجات

□ كتب - أشرف نبيل

في حضور الخبراء والمتخصصين تقوم اللجان الاقتصادية في مجلسي الشعب والشورى بدراسة تطبيقات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة قبل أن يصدق عليها البرلمان المصري كاحدى الاتفاقيات الدولية التي يشترط الدستور موافقة المجالس النيابية عليها للعمل بها.

وتتضمن الاتفاقية سبعة بنود رئيسية تجرى دراستها ومعرفة الآثار الايجابية فيها لتعظيمها، ومحاولة تقليل اية آثار سلبية على القطاعات الرئيسية للإنتاج والخدمات، والمنسوجات والملابس القيود الفنية على التجارة، بالتجارة في المنتجات الزراعية وأجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والخاصة بالتجارة في الخدمات والاتفاقية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وأخيرا اليه قض المنازعات.

بالنسبة للدول المتقدمة، و 24٪ بالنسبة للدول النامية. هذا على أن يتم هذا التخفيض خلال 6 سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة، وخلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية.

دعم الصادرات

الزمت الاتفاقية الدول الاعضاء بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنحو 36٪ من متوسط الدعم خلال الفترة من 1986 حتى 1990، على أن يتم ذلك خلال السنوات الست التالية لبدء تنفيذ الاتفاقية كما نصت على تخفيض الدعم الجزئي للصادرات إلى 21٪ خلال الفترة المذكورة، هذا بالنسبة

وتضع اللجنة المالية الاقتصادية بمجلس الشورى برئاسة د. أحمد رشاد مرسى مجموعة من التوصيات التي ترى لو أن الحكومة أخذت بها عند تنفيذ الاتفاقيات سوف يزيد هذا من ايجابياتها وتحجم من سلبياتها.

هذا ومن المقرر أن يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية بعد مناقشتها خلال جلساته القادمة برئاسة د. أحمد فتحي سرور.

المنتجات الزراعية

حرصت الاتفاقية على ازالة القيود الجمركية التي تخضع لها المنتجات الزراعية والمفروضة في اسواق الدول الاعضاء، بطريقة تدريجية، بنسب متفاوتة تبلغ 36٪



المصدر : العالم اليوم

1990

التاريخ :

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات

- 1 - اتفق الاعضاء على ازالة الحصص المفروضة على تجارة هذه المنتجات تدريجياً حتى تصل إلى 51٪ من هذه الحصص في عام 2005، أما الحصص الباقية فتجرى ازالها بعد نهاية الاتفاق المرحلي.
- 2 - زيادة معدلات نمو واردات الدول المستوردة والمحددة في الاتفاقية الدولية للالياف، بنسبة تزيد على الحصص الحالية وبمعدلات 16٪، 25٪، 27٪ خلال مراحل ثلاث.
- 3 - اما بالنسبة لطريقة معاملة الدول الصغيرة لهذه المنتجات من الدول المستوردة، سواء بالنسبة لحجم الصادرات أو الحصص المقررة أو معدلات النمو، طبقاً للاتفاقيات التي تعقد بين الدول المصدرة والدول المستوردة فتكون طبقاً لما يتفق عليه في الاتفاقيات الثنائية بين الاطراف. أما بالنسبة لمصر فنلاحظ ما يأتي:

مزايا مصر

سوف تتمتع مصر بالمزايا التفضيلية الواردة في الاتفاق الخاص بالدول صغيرة الحجم، الامر الذي يتيح لها فرصة زيادة صادراتها من هذه المنتجات بمعدلات تزيد على معدلات الدول النامية الاخرى. وقد تمكن المفاوض المصري من الحصول على المزايا الآتية بالنسبة لمصر باعتبارها من

الدول المصدرة للمنسوجات والملابس حيث تم استبعاد القطن الشعر من قائمة السلع التي تخضع للقيود الجمركية في اسواق الدول الاعضاء في الاتفاقية الجديدة.

كما تم احتساب الحصص ومعدلات النمو بها من جانب الدول المستوردة على اساس اتفاقيات ثنائية تعقد بين مصر وهذه الدول وليس على اساس جماعي، الامر الذي يمكن مصر من الحصول على حصة في هذه الدول وتصدير هذه الحصة بالكامل.

واذا اخذنا في الاعتبار الاتفاقيات التي حققتها مصر مع المنظمات الدولية المعنية بشأن برنامج الاصلاح الاقتصادي، امكن القول انه لا توجد في الحقيقة اى التزامات جديدة في اطار الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس، والذي تضمنته اتفاقية المنظمة الدولية للتجارة، فضلاً عما سبق، فلابد ان نذكر ان الاتفاقية الجديدة تسمح للدول النامية عموماً بالتدخل من التزاماتها مؤقتاً خاصة بالنسبة للسلع محل التبادل، وذلك عند اقامة او تنمية صناعة وطنية، بشرط ان يكون هذا التدخل لفترة محددة، كما انه يمكنها من فرض حصص مؤقتة لسلع او اكثر مع الالتزام بالغاء هذه الحصص تدريجياً، ويلاحظ ان استخدام رخصة التدخل المشار اليها يستلزم وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة.

للدول المتقدمة. اما بالنسبة للدول النامية فينخفض الدعم المباشر بنسبة 24٪ والدعم الجزئي بنسبة 14٪، وذلك خلال العشر سنوات التالية لبدء الاتفاقية.

اما بالنسبة للدول الاقل نمواً، وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنوياً، فقد استثنتها الاتفاقية من شرط حظر الدعم المشار اليه سلفاً، سواء بالنسبة لدعم انتاج او تصدير السلع الزراعية والصناعية.

اما بالنسبة لمصر فإن الاتفاق الخاص بتجارة السلع الزراعية قد يؤدي إلى رفع أسعار بعض السلع المستوردة، نتيجة تخفيض الدعم في دولة المنشأ.

ومن الجدير بالذكر ان المفاوض المصري قد تمكن من الحصول على الاعتراف من الدول الاطراف، بضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء، الامر الذي اسفر عن صدور اعلان في شكل برنامج محدد، لتعويض هذه الدول، عما قد يصيبها من ضرر نتيجة تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المصدرة.

المنافسة التصديرية

يجب ان نلاحظ، ان ارتفاع أسعار السلع الزراعية، والذي قد يسببه الغاء الدعم، ربما

يؤدي إلى تحسين المركز التنافسي للصادرات الزراعية المصرية، اذا اخذنا في الاعتبار ما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من رفع للقيود المفروضة على واردات هذه السلع، في اسواق الدول المتقدمة.

كذلك يتعين ان نؤكد، ان احكام الاتفاقية تمكن مصر من حماية اسواقها من اى محاولة للاغراق. كما ان في استطاعة مصر، في ظل هذه الاتفاقية، دعم صادراتها من المنتجات الزراعية، نظراً لانها تدخل في عداد الدول الاقل نمواً. بالإضافة إلى ما سبق، فإن الاتفاقية في حقيقة الامر، لا تترتب اية التزامات من جانب مصر بتخفيض الرسوم الجمركية او ازالة الحواجز الجمركية الاخرى، نظراً لان مصر قد اوفت فعلاً بالالتزامات التي تضمنتها الاتفاقية الجديدة، في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.

اتفاق المنسوجات

يخضع قطاع المنسوجات والملابس لأول مرة للاتفاقية الجديدة، والهدف هو تحرير التجارة في هذه المنتجات بين الدول الاعضاء وينسب معينة لكل دولة وخلال فترات زمنية محددة، على ان يتم تحرير هذا القطاع تماماً في عام 2005. ونجمل فيما يلي اهم الاحكام التي وردت في هذا الشأن:



المصدر : : :

التاريخ : ٤ إبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يناقش تقرير الجات الأسبوع القادم مجلس الشورى يحذر من إفراق الأسواق بالسلع المستوردة

المجلس ٦,٣ مليون جنيه تشمل دعم الأحزاب ومؤسستى دار التعاون ودار الشعب من جانب آخر يبدأ مجلس الشعب مناقشة تقرير اللجنة الاقتصادية حول اتفاقية الجات الأسبوع القادم بعد موافقة اللجنة فى جلستها صباح امس على انضمام مصر للاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الملحقه بالوثيقة الرئيسية.

واعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد أن الحكومة سوف تتقدم الى مجلس الشعب بمشروع قانون لحماية السوق المصرى من الإفراق والممارسات التجارية غير المشروعة لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن بدء تنفيذ اتفاقية الجات.

وقال ان مجلس الوزراء طلب من الوزارات المعنية تقديم تقارير حول تأثير الجات على الأنشطة التابعة لها مشيراً الى ان رئاسة مجلس الوزراء تلقت تقارير من ١٤ وزارة تجرى نراستها لإعداد تقرير موحد عنها.

وقال امام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب امس انه يتم حالياً اعداد لانشاء جهاز لمراقبة النتائج التجارية الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات ووضع السياسات الملائمة لمواجهتها ويجزى حالياً تدريب الكوادر التى ستعمل فى هذا الجهاز لدى منظمة الانكاد.



محمود محمد محمود

يجوز استغلالها الا بعد شراء الترخيص من المشرع والذي سيكون سعره مرتفعاً.

واكدت الدكتورة سميحة القليوبى انه منذ خمسين عاماً لم يحصل عالم مصرى على ترخيص براءة اختراع مما جعلنا تحت رحمة المخترعين الأجانب.

وكان مجلس الشورى قد واصل (فى جلسته صباح امس برئاسة مصطفى كمال حلمى) مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن الموافقة على انضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» حيث اوصى الأعضاء بضرورة قيام منظمات العمال وأصحاب الأعمال فى مصر بشرح الاتفاقية ودراسة مختلف آثارها على الاقتصاد المصرى.

وقد قام مجلس الشورى امس باعتماد الحساب الختامى له بفائض يبلغ ١١٩ مليوناً و٢٤٣ ألف جنيه بينما بلغت مصروفات

كتب صالح شلبي:

أكدت مناقشات مجلس الشورى امس ان إفراق السوق المحلية بالسلع المستوردة حالياً أصبح يشكل خطراً كبيراً على الصناعات الوطنية. وأشار الأعضاء الى ان المدينة الحرة ببورسعيد أصبحت اكبر مصدر لسلع الإفراق وخصوصاً السلع التركية. وحذر الدكتور جلال محراب عضو المجلس من ارتفاع اسعار الأدوية بعد تطبيق اتفاقية الجات حيث ترتبط بعض الأدوية الحديثة بملكية مخترعها ولا



المصدر : المسار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥

مجلس الشورى يوافق على انضمام مصر للجات

ابو عامر : الاتفاقية لصالح المستهلك من اجل سلعة جيدة ورخيصة

وكان المجلس قد واصل في جلسته امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول الموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (الجات) والموافقة على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اورجواي وجدول التزامات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات .

تفاصيل الجلسة

في بداية الجلسة تحدث احمد شلبي فطالب بالامتناع بالقطاع الحرل وتوفير احمائية اللازمة لمنتجاتنا الوطنية من الاغراق والاحتكار والدعم وقال ان السلع التركية اغرقت اسواق بورسعيد والحقت اضرارا بالغة وهذا يدعونا الى الاسراع باصدار قانون مكافحة الاغراق والاحتكار . وقالت عائشة عبدالهادي ان لابد من الالتزام بالنسبة المسموح بها في تشغيل العمالة الاجنبية في المشروعات التي تقام في مصر والتي لا تتجاوز الـ ١٠ ٪ مشيرة الى ان الجداول الملحق لاتفاقية الجات لم تضع اي قيود على نسبة تشغيل العمالية الاجنبية وربما سيؤدي ذلك الى تقلص دور العمالة المصرية في هذه المشروعات . وطالبت بسرعة احالة مشروع قانون مكافحة الاغراق الى مجلس الشعب .

لا .. التزامات

وعقب محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان مصر ليس عليها اي التزامات او قيود في تنقل واقامة المواطنين الاجانب في مصر فرضتها علينا اتفاقية الجات وبالتالي فأي مواطن اجنبي يخضع للقانون المصري .

تابع الجلسة

زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

ان « الجات » تهدف الى تحرير التجارة وفتح الاسواق وتقوية المنافسة وهذا كله في صالح المستهلك الذي يريد سلعة جيدة ورخيصة .. وقال ان دورنا تعظيم الجوانب الايجابية في الاتفاقية .. واكد ان مصر طلبت ان تكون الموافقة على الاتفاقية بشرط تصديق البرلمان وذلك تمشيا لمبدأ الديمقراطية الذي تنتهجه مصر .

وافق مجلس الشورى امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (الجات) .. استغرقت المناقشات ٤ جلسات تحدث خلالها ٤٠ عضوا .. وقرر المجلس رفع الموافقة الى الرئيس حسني مبارك وابلاغ كل من رئيسي مجلس الشعب والوزراء . وقد طالب الاعضاء بسرعة اصدار قانون منع الاحتكار والاغراق والزام الشركات الاجنبية بالا تتجاوز نسبة العمالة الاجنبية فيها ١٠ ٪ من اجمالي حجم المشتغلين في استثماراتهم . واكد الدكتور محمد زكي ابو عامر وزير شئون مجلسي الشعب والشورى



المصدر : الألبان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥

المصرية اي اضرار . والخوف من الادوية التي ستصدر قريبا لعلاج السرطان والايديز والتي تعتمد على الهندسة الوراثية حيث سيتطلب تصنيعها في مصر مبالغ طائلة .

واكدت الدكتورة سميرة القليوبي ان الاتفاقية اتاحت فترة سماح ١٠ سنوات لا تلتزم خلالها بقيود الملكية الفكرية .. وقالت نحن نحتاج الى خطة للتنمية الابتكارية عن طريق الاهتمام بقطاعات التعليم والصحة

وقال محمد عبدالسميع يجب ان نسعى لامتلاك التقنية الحديثة وهذا يتطلب التوسع في التعليم الفني ومعاهد التدريب المهني .

وعقب احمد رشاد موسى ان الاتفاقية لاتمس سيادة الدولة سواء في الامن القومي او في صحة الانسان .. فكل دولة لها الحق في اختيار السلع التي لاتراها ضارة للتداول في اراضيها

وعقب الدكتور مصطفى كمال حلمي معربا عن شكره للرئيس حسني مبارك لاحالته اتفاقية الجات لمناقشتها في المجلس .

رفع جلسات الشورى

اعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى في الجلسة المسائية امس رفع جلسات المجلس ل موعد يحدد فيما بعد .

وقال ان دورة مجلس الشورى الحالية مستمرة حتى يوم ٢٢ يونيو القادم ومن الممكن ان يجتمع المجلس في أي وقت اذا ما اُحال حسني مبارك ما يراه من موضوعات .. او اذا اقتضت الظروف ذلك .

وقال محمد احمد قرشي ان الجات فتحت اسواق ١١٧ دولة للمنافسة الحرة وهذا يضع على عاتق مناعتنا واجب التجديد والتطوير .. وطالب بانشاء مجلس اعلى للتجارة الخارجية يكون معنيا بوضع استراتيجية للتنهوض بتجارتنا

ودعا المهندس سعد شلبي الى متابعة اثار الاتفاقية يوما بيوم وقال انه يجب ان تتم دراسة تكاليف الانتاج واعادة النظر في اسعار مستلزمات الانتاج .

وتساءل الدكتور جلال غراب هل سيتربى على اتفاقية الجات تغير التركيب المحصولي في مصر؟ وطالب بضرورة رفع جودة المنتجات وتخفيض سعرها حتى نستطيع الدخول في اسواق المنافسة .. واكد ان جميع الادوية الاساسية التي تصنع في مصر لا ينطبق عليها حقوق الملكية الفكرية وبالتالي لن يلحق بصناعة الدواء

مصطفى كمال حلمي :

التعددية الحزبية

أحدى ركائز الديمقراطية

أكد الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى أن مصر بلد سيادة واحترام القانون .. وأن التعددية الحزبية هي أحدى ركائز الديمقراطية التي نعيشها حاليا .. وقال اننا نحترم جميع الأحزاب لأنها اثرأ للعمل السياسي .. وأن لجنة شؤون الأحزاب عندما ترفض تأسيس أحد الأحزاب وفقا لمعاييرها ثم يصدر حكم بتأسيس هذا الحزب فإننا نحترم الدستور والقانون الذى أعطى للمؤسسين أن يقيموا دعوى امام القضاء في حالة رفض لجنة شؤون الأحزاب .. جاء ذلك في تعليقه في الجلسة المسائية على كلمة الدكتور عبدالعظيم رمضان الذى شن هجوما على الأحزاب التى ليس لها أى ثقل سياسى والتي رفضت لجنة الأحزاب تأسيسها وتأسست بحكم قضائى .



المصدر : إلى المصنوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أبريل ١٩٩٥

مجلس الشورى يوافق على دخول «الجات» لا مجال للتعسف في حقوق الملكية الفكرية و الاختراعات الاتفاقية فرصة للدول النامية للتطور وزيادة الانتاج

كتب الجلسة :

عبدالجواد على

الى زيادة الانتاج ورفع الدخل
القومي للدول الاعضاء واجبار الدول
على تحسين الانتاج للسوق المحلية
والعالمية، فهل اعدتنا انفسنا لذلك؟
وقال اعتقد اننا بدأنا ذلك من خلال
الخطة الخمسية الحالية حيث تم
اتاحة عدد من الدورات التدريبية

للارتقاء بمستوى كفاءة العاملين في
المصانع وشركات الانتاج . ان مصر
لن تقف مكتوفة ازاء المشاركة في
التطور الحاصل على الساحة العالمية
سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وان في
تطوير التعليم فرصة لتطوير
الصناعة والانتاج المصري لمواجهة
الانغراق والمنافسة في الاسواق
المحلية والدولية.

وقال احمد قرشي: ارى انه لا بد من
وجود مجموعة من رجال الاقتصاد
والجارة مسئولين عن تقديم المشورة
التي يمكن بها تفادي سلبيات
اتفاقية الجات والاستفادة من الميزات
التي تتضمنها ومن الواجب ان
تعرف السلبيات قبل الايجابيات
لترى الطريق واضحا امامنا فلا
تصرفنا الايجابيات عن تجنب
السلبيات لصالح الاقتصاد الوطني،
فمثلا الصناعة المصرية في حاجة
الى تطوير وتدعيم لكي تنهض
وتكون قادرة على مواجهة المنافسة
والانغراق وهو امر يعنى العمل
لزيادة الانتاج بشقيه الزراعي
والصناعي وتحسينه في نفس
الوقت وانني اعتبر هذه الاتفاقية
لصالح المستهلك والمنتج القادر على
التجاوب مع اهدافها السامية.

وقال سعد شلبي: ان الاتفاقية
تعرضت لتفاصيل التفاصيل، وهو
الامر الذي يدعوننا لان ندرس بشكل

العام ولواجهة هذا يجب ان يكون
للاتحاد العام للعمال دور في وضع
الاشتراطات التي سيتضمنها قانون
مكافحة الانغراق لحماية الصناعة
الوطنية حماية جيدة وارجو ان يتم
وضع قيود لحماية العمالة المصرية
من بند الغاء القيود على تدفق
العمالة الاجنبية للحفاظ على حق
المصريين في فرص العمل الموجودة
بالاسواق المحلية، وقالت ان هناك
بليلة الآن في صفوف العمال
المصريين من وجود نص في الاتفاقية
يقرر ضرورة استجلاب خبراء اجانب
لتدريب العمال المصريين فكيف نسمح
بهذا في الوقت الذي توجد فيه لدينا
قدرات وخبرات وكفاءات علمية قادرة
على القيام بهذا الدور؟ ... ان هذه
امور كلها تشير «ارتكازيا» عند
العمال لانهم «مدعورون» جدا من كلمة
«الجات»، وهم يتصورون ان «الجات»
انما تجيء لتخرب بيوتهم وتقطع
عيشهم لصالح الاجانب ومع ذلك
اتمنى ان نأخذ الامر بكل الجدية
حتى نستفيد من الايجابيات ونتجنب
السلبيات في هذه الاتفاقية.

وعقب محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد: في مجال العمال فإن نص
القانون المصري كاف لهذا، اما
مسألة التدريب فنحن اذا كنا في
حاجة الى تدريب فلا ضرر من جلب
خبراء لأن هذا يمثل اضافة لنا وليس
في ذلك اي انتقاص من حقنا.

الاكتفاء الذاتي

وقال الدكتور نبيه العلقامي: هذه
الاتفاقية تعظم الواجبات علينا في
كل القطاعات وهي فرصة لتحديد
اهدافنا في ظل الاتفاقية التي تهدف

في ختام جلساته امس وافق
مجلس الشورى برئاسة
الدكتور مصطفى كمال حلمي
على انضمام مصر الى اتفاقية
«الجات» وقد شهدت قاعة
المجلس مناقشات مستفيضة
تركزت حول حقوق الملكية
الفكرية وسبل حمايتها ومنع
التعسف في احتكارها
وخاصة في مجالات الصيدلة
والدواء والتكنولوجيا الحديثة
بحيث لا يكون الامر حكرا على
الدول الغنية والمتقدمة على
حساب الدول النامية او
الفقيرة، كما اكدت المناقشات
ان اتفاقية «الجات» تمثل
مرتكزا مهما للدول النامية
يدفعها نحو العمل لزيادة
الانتاج وتحسين جودته ،
الامر الذي يمكن من خلاله
توفير المزيد من فرص العمل
للجند من أزمة البطالة في هذه
الدول وبالتالي زيادة دخل
الافراد بما يدفع في اتجاه
شراء السلع وبما يساعد على
زيادة الرواج التجاري في
العالم والقضاء على الكساد .

وفي بداية المناقشة اكد احمد شلبي
على ضرورة الاهتمام بالقطاع
الحرفي وتوفير الحماية لمنتجاته من
الانغراق السلي في تطبيقها خاصة
ان بؤر الانغراق بدأت بشكل ملحوظ
في بورسعيد حيث ادى انغراق
اسواق بورسعيد بالسلع التركية
الى الاضرار البالغ بالانتاج المصري
وهو امر يضر بالاقتصاد الوطني
عموما.

وقالت عائشة عبدالهادي انا من
المتخوفين جدا من اتفاقية «الجات»
لان الانغراق سيؤثر اول ما يؤثر على
العمال المصريين في قطاع الاعمال



متعمق كل بنودها حتى يمكن التجاوب مع النشاط الاقتصادي العالمي بالشكل الذي لا يضرب باقتصادنا الوطني، فإن كنا نريد اكتفاء ذاتيا في القمح - مثلا - فعلى ان نعيد النظر في تكلفة الانتاج لخفض هذه التكلفة تشجيعا للمزارعين على زراعته وتوقيف احتياجات الاستهلاك للحد من الاعتماد على استيراد القمح من الخارج بعد ان اصبح هذا المحصول سلعة سياسية يمارس بها المنتج ضغوطا لتحقيق مصالح خاصة على الدول المستوردة للقمح، وطالب بتطوير الصناعة المصرية وفق أحدث وسائل الانتاج التكنولوجي التي تساهم في زيادة الانتاج وتجويد مواجهة المنافسة والإغراق السليبي داخليا وخارجيا. وارى ان اتفاقية الجات صالحة لمن يسعى الى التجاوب مع ايجابياتها وتجنب سلبياتها.

وقال الدكتور جلال غراب : ان اتفاقية «الجات» هامة ولا نستطيع التخلي عن الالتحاق بها ولا تخوف منها على الإطلاق لأننى اعتبرها مهمة لأنها ستجبرنا على تحسين

انتاجنا وتطويره وزيادة الانتاج، فهى لازلنا بخفض الجمارك ولكنها فقط ستؤثر على نظام الحصص التجارية لأنها ستفتح مجال الحرية واسعا أمام التجارة العالمية وبالنسبة للملكية الفكرية فالاتفاقية لم تأت بجديد فى هذا الشأن بل هى نظمت عددا من الاتفاقيات المعمول بها فى هذا المجال فهناك اتفاقية «برن» لبراءة الاختراع لا يحترمها أحد فهناك دولة أنتجت دواء صرفت على أبحاثه مليارات الجنيهات وبعد سنة من طرحه فى الأسواق تم انتاجه فى كوريا وبذلك ضاع على هذه الدولة هذه المليارات من الدولارات

الحماية الفكرية

وقالت الدكتورة سميرة القليوبى : الغرض من الاتفاقية حماية اصحاب براءات الاختراعات فى مجال الادوية والاغذية والعقاقير الطبية لأن اصحاب هذه الاختراعات أحق بالحفاظ على براءاتهم لمخترعاتهم التى لم تكفلها لهم حتى الآن الاتفاقيات المتناثرة فى هذا الشأن اما اتفاقية «الجات» فانها تحقق هذا الهدف لأنها تلزم بالاحتفاظ بحق البراءات ١٥ عاما وهذه فرصة مناسبة لتعويض اصحاب هذه البراءات عما فقدوه من اموال فى الأبحاث من خلال مدة الاحتكار لبراءاتهم الاختراعية وخاصة فى مجالات الصيدلة والعقاقير الطبية والاغذية .

واشارت الى ضرورة الاهتمام بصحة الانسان لخلق عقل ابتكارى قادر على الخلق والابداع والابتكار فى مجال الاختراعات، وإذا لم نفعل هذا فى مصر فانتنا سنظل خاضعين للدول الأخرى فى مجال البحوث العلمية ليعطونا مايرنه محققا لأهدافهم بصرف النظر عن كونه قديما او حديثا وذلك لضمان احتكار هذه الدول لأسواق الاختراعات العلمية والطبية والتكنولوجية .

وقال السيد عثمان : هذه الاتفاقية تعنى شيئا واحدا هو البقاء للأصلح والذي وضعها هم الأقوياء فى العالم وليس هدفهم هو مصلحة الانسان كما جاء فى بياجة هذه الاتفاقية بل ان هدفهم هو مصلحتهم أولا وقبل كل شيء وعلى ان نستعد من الآن لمواجهة هذه الاتفاقية مستقبلا بالاعداد الجيد للانسان القادر على العمل والانتاج لنكون قادرين على المنافسة فى أسواق التصدير والأسواق المحلية وهذا يتطلب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لرفع كفاءة التدريب البشرى والأخذ بأحدث اساليب تكنولوجيا الانتاج فى الزراعة والصناعة كما وكيفا ولا يجب الاعتماد على مسألة التعويضات التى تقرها الاتفاقية فى حالة وقوع

ضرر على الاقتصاد الوطنى بل يجب ان نركز اعتمادنا على زيادة الانتاج وتحسينه لمواجهة الإغراق والمنافسة وهذا أمر يتطلب خفض تكلفة الانتاج لكي يحقق المنتج هامش ربح أعلى ليقبل على زيادة الانتاج فى مجاله الزراعى والصناعى .

مجال الاحتكار

وقال محمد عبد السميع : ان اتفاقية «الجات» جاءت نتيجة التطورات العالمية والتحولت فى العالم واعتقد ان هذه الاتفاقية كلها خير وهى تخدم المجتمع الدولى لتحرير التجارة العالمية والتخفيف من اعباء الدول النامية لكى تتحمل مسئولياتها فى حركة الاقتصاد العالمى نحو مستقبل أفضل والتوجه نحو الاعتماد على الذات واتاحة فرص العمل للمواطنين واعتقد ان مصر قد قطعت شوطا فى هذا الاتجاه من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى بالاعتماد على القطاع الخاص فى برامج التنمية بنسبة مساهمة كبيرة وليست السلع هى أخطر ما فى الاتفاقية بل ان أخطر الكبير يكون فى مجال الخدمات مثل الخدمات البنكية و انتاج ادوات الانتاج والتكنولوجيا المتطورة وهذه ستكون مجال الاحتكار للدول الكبرى .

وقال فاروق الشمندى : اطلب من وزير الاقتصاد ان يعطى تعليمات للبنوك فى الريف باعطاء تسهيلات فى القروض البنكية لمساعدة المنتجين فى المجال الزراعى والصناعى على تدعيم نشاطهم بما يمكن مصر من زيادة الانتاج وتحسين جودته وبهذا يمكن مواجهة أى جوانب سلبية فى اتفاقية «الجات» .

وقالت كريمة العروسي : ان المنافسة فى العالم تتركز فى المجال الاقتصادى ولا بد ان نخوض هذا المجال لكي نثبت قدرتنا على ذلك وعلى ان نطور انتاجنا لمواجهة المنافسة والإغراق فى ظل اتفاقية «الجات» .

وقال فهمى ناشد ان «الجات» تعنى الجودة فى الانتاج فى ظل نظام اقتصاد عالمى يقوم على انتاج الوفرة وتصدير الجودة فى السلع والخدمات فلا مكان لجاهل او متخاذل فى السوق العالمية الجديدة، ومن هنا نبعث من مجلسنا تأييدا للرئيس محمد حسنى مبارك فى المباحثات التى يجريها بأمريكا من أجل دعم الاقتصاد المصرى ومسيرة السلام بالشرق الأوسط .

وقال محمد عبدالشافى : هذه أخطر القضايا فى العصر الحديث وهى اتفاقية الجات لأنها ثمرة للصراع الاقتصادى ومحاولة الدول الغربية ان تسيطر على العالم اقتصاديا بعد ان تراجع الاستعمار العسكرى والسياسى. وقال ان هذه الاتفاقية تنحاز الى الدول الأوروبية لأنها تعطى الاتحاد الأوروبى عند التصويت على بنود أى قضية تطرح للمناقشة الحق فى ان يكون تصويت هذا الاتحاد بعدد أصوات أعضائه، بينما لا يكون هذا متاحا لأى تكتلات اقتصادية أخرى بالعالم كائى تكتل اقتصادى غير أوروبى يعامل فى حالة التصويت كصوت واحد مهما تعدت دوله، فهل فى هذا عدالة، ام انه يمكن اعتباره أحد مؤشرات التمييز العنصرى فى مجال تطبيق هذه الاتفاقية؟

وعقب الدكتور محمد رشاد موسى «مقرر الموضوع» ان هذه الاتفاقية توفر الحماية فعلا للدول النامية، فطبقا للاتفاقية يكون لأى دولة الالتزام بقواعد الاتفاقية. ويكفى ان كل دولة لها حق التصويت صغرت ام كبرت بصوت واحد.



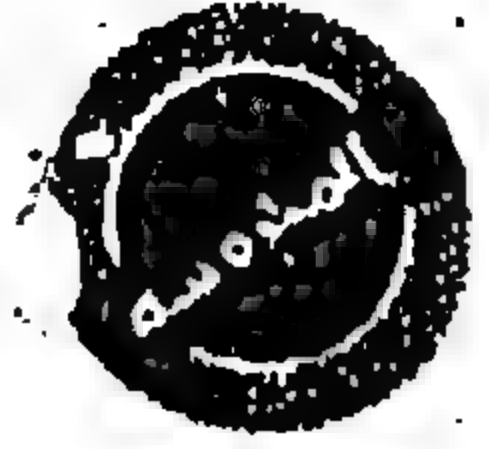
المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات والاقتصاد المصري

في دورة بنقابة العاملين بالصحافة

نظمت النقابة العامة للصحافة والطباعة
والاعلام بالتعاون مع معهد للعلاقات العمالية
الدولية دورة تثقيفية للقيادات النقابية التابعة لها
حول اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد
المصري والتجربة اليابانية والنموذج الآسيوي
فضلا عن قانون العمل للوحدة الجديد والمفاوضة
الجماعية وقد حضرها نخبة مختارة من الأساتذة
المتخصصين تمت الدورة تحت إشراف محسن
مراد عميد المعهد ومحمد الفقى رئيس النقابة
العامة.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢/٤/١٩٩٥

أوراق

الجات والمستقبل

..واثن الاستثناء العربي؟

من الأفكار التي يجب ان تكرر دون ملل هي اين نحن ازاء الهيمنة الثقافية الأمريكية، التي يؤكدنا الآن احتمال حقيقة الغزو الأمريكي في هذا الإطار يمكن ان نلاحظ ان الجولة الأخيرة (السابعة) من الجات قد اقربت - رغم بعض المشكلات - بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية، ومن ثم أصبح المناخ العام الدولي أكثر توافقاً مع الأهداف الأمريكية (بعد الحرب العالمية الثانية) والأحلام الأمريكية التي لم تتوقف (قبل الحرب العالمية الثانية).

لقد أصبح المناخ الآن أكثر تالفاً مع ما تريد على هذه (الكرة) الأرضية التي يصدر لها الكثير وبموجات متلاحقة فاعلة ..

أصبحت الأفلام الأمريكية تهيمن - ليس على الشاشة الكبيرة فقط وإنما - كذلك - على الشاشة الصغيرة، ليس في الدول الخمسة فقط، وإنما - أيضاً - بين دول أوروبا نفسها ..

وقد كان من الملاحظ ان أكثر ما اختلف عليه العامل الثقافي، خاصة في فرنسا (وتحديداً السينما)، فقد رأت فرنسا ان السينما (أولاً) ليست سلعة، ثم انها (ثانياً) يمكن اذا ترك الفيلم الأمريكي على الغارب مع إلغاء الدعم الحكومي للفيلم المحلي ان يصيب هذا الفيلم الأخير لصالح الفيلم الأمريكي الماكز، وقد نجحت فرنسا بالفعل - كما ستري بالتفصيل - من فرض ماسمي (بالاستثناء الفرنسي).

والاستثناء الفرنسي هنا يعني الحفاظ على (هوية) السينما الفرنسية تعبيراً عن الحفاظ على (الهوية) الثقافية الفرنسية من الخطر الأمريكي ..

على أنه لا يهملنا ملحد في فرنسا إلا بالقدر الذي يعكسه التناقض بيننا وبينهم، إذ يبدو أننا لم نستفيد قليلاً أو كثيراً من الموقف الفرنسي في هذا المجال، بل على العكس، فمن يرأجع مورات الجات (بين عامي ١٩٩٤/٩٧) لا يلاحظ أي دور عربي فعال، سواء في الحوار المستمر أو للصياغات الأخيرة، بل الأخرى ان نقول لنسال: اين الاستثناء العربي؟



المصدر: الأهرام

للفنر والخدماء الصدفية والمعلومااء التاريخ: ١٩٩٥ / ٤ / ٢

ان العوبة للفترة التي بدأت فيها
الحوالة الاعلان والكماء عام ١٩٨٦
فلاظ ان التوكاود المصري كان
معدوما تماما ، اللهم الا بعض
المملكين العرب الذين اسهموا في
لختيار مكان النورة الافتتاحية في
مدينة بالارجواي ، وعدا ذلك ، لم
نسمع رابا او اعتراضا عربيا ،
ولسبع سنوات تالية لم يكن للصوت
العربي اي تأثير فيما يحدث ،
وخامسة ، ان الولايات المتحدة
احست انها مقبلة على خسارة
كبيرة في صناعاتها الثقافية التي
تمثل ٦ في المائة من الناتج القومي
الامريكي ، فسعت الى ابدال جانب
الخدمات (الثقافية) وسعت لتأكيد
عبر تحديد معايير هذه (الخدمات)
واجراءات تطبيق الحقوق الفكرية
واسهمت في كثير من بنود قصر
المنازعات ، وما الى ذلك .
ورغم ان عبيدا من الاطار العربية
والقت على (الجات) ربما كان اخرها
موافقة مجلس الوزراء المصري
ومجلس الشورى وقريبا مجلس
الشعب ، فمن المؤكد ان الخسائر في
المجال الثقافي ستكون فادحة .
واذا كان الامر لايعنينا في كثير
هان السؤال البديهي الذي يبقى هنا
يظل هو هل العالم المتقدم يعنيه امر
النول النامية حقا ؟
وقبل ذلك هل العالم النامي يعنيه
امر نفسه حقا ؟
● اسئلة لاتجد اجابة عنها ...
د. مصطفى عبدالغنى



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٤ / ١٩٩٥

كيف نواجه نتائج

اتفاقية الجات «٢»

حسنى العيسوي

باحث أول وزارة

الاقتصاد

إذا كان لاتفاقية الجات نتائج وأثار ايجابية وأخرى سلبية، فإنه يصبح لزاما على مصر أن تعمل جاهدة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من ايجابياتها وتحاشي سلبياتها.. وحدث أن تلك الآثار حتى الآن تعتبر محتملة ولمست فعلية فإن مدى الاستفادة من الاتفاقية يكون بقدر إمكانية تحويل المكاسب المحتملة إلى مكاسب فعلية.

وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع

نصوص وأحكام الاتفاقية.

وتنشيط عمل السوق العربية

المشتركة وإنشاء السوق الأفريقية

المشتركة حيث سيكون للتكتلات

الاقتصادية الإقليمية استثناءات خاصة

في إطار اتفاقية الجات وكذلك دعم

وتطوير قطاع الخدمات والبنوك

والتأمين والسياحة والنقل حتى يمكن

المنافسة في الأسواق العالمية.

● ثانيا إجراءات مضادة لكل من

الإغراق والدعم والحملة العامة:

● بالنسبة للإغراق يتم وضع قواعد

واضحة للتأكد من عدم اللجوء إلى

الإغراق وإصدار التشريعات اللازمة

لمنع الإغراق والاحتكار.

● بالنسبة للدعم فتم تجديد أنواع

الدعم الجائزة والمحظورة في ضوء

اتفاقية الجات والمصالح القومية.

● أما بالنسبة للإجراءات الوقائية

فتم وضع نظام مراقبة على درجة

عالية من الكفاءة لتطبيق الإجراءات

الوقائية وتأكيد الضمانات الخاصة

وفي هذا الصدد نشير إلى نوعين

من الإجراءات المطلوبة.. وهما:

● إجراءات الاستفادة من اتفاقية

النفاذ للأسواق الخارجية.. وتشمل:

الضمام على معوقات التصدير

للدخالية أو التخفيف منها وتمييز

الانتاج الموجه للتصدير ورفع جودة

المنتجات المصرية وإعادة النظر

والعمل على تبسيط إجراءات

التصدير والخدمات المصاحبة

له. إعادة هيكلة الإطار

المؤسسي المنقسم لعملية

التصدير ومنع تعدد الجهات

وتضارب الاختصاصات.

كما تشمل إعادة صياغة السياسة

التصديرية وتغيير التركيب السلع

والتوزيع الجغرافي للمصادر

المصرية في ضوء الفرص

المتاحة في السوق العالمية

والاستفادة من المساعدات الفنية

المقدمة في إطار اتفاقية الجات لتكوين



المصدر: الجهورية

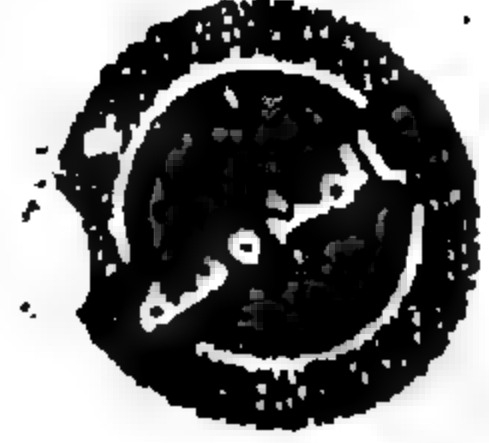
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٤ / ٢٠٠٣

جغرافية في التفاعلات الدولية يجب أن يتمتع الاقتصاد المصري ذاته بالحرية الداخلية التي تعزز قواعد ومقومات المنافسة وخاصة أن الانضمام إلى الجات يمثل انعكاسا لتأثير عالمي لن يستطيع مصر عزل نفسها عنه.

وبتمثل هذا التأثير في تنامي عضوية الجات بصورة مطردة بالإضافة للتغيرات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية W.T.O والنور البارز الذي مستلمه عالميا. ومن المرجح أن تكون عضوية هذه المنظمة بمثابة إجراء مكمل للانضمام إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد كما أن الجات لن تعد بعد الآن مجرد اتفاقية وإنما مستحول إلى مؤسسة وآليات عمل يومية على المستوى العالمي وتأثير قراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمي بأكمله.

إن مجمل النتائج المتوقعة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات على كثير من القطاعات في مصر لا يكفى معها الاجتهادات الفردية بل تحتاج إلى الحوار والدراسات الشاملة حتى تتوصل إلى بدائل السياسات التي تخلق اعظم قدر من المكاسب وتكفل للخسائر المحتملة إلى أقصى حد ممكن.

بحماية الصناعة المحلية والرياح مراقبة التنفيذ وفرض المفارقات. ويجري حاليا بوزارة الاقتصاد الإعداد لإنشاء جهاز خاص للتجارة الدولية سيقوم بإحصاء الحسابات الخلافية والخاصة بنظام حماية الصناعة المحلية وفقا لقواعد الجات. إن اتفاقية الجات تعكس افتتاح المجتمع الدولي بالحاجة إلى نظام تجارة متحرر من قيود الحماية والدعم حتى تقوم التجارة الدولية بالدور المنتظر منها في نمو الاقتصاد العالمي مستندة إلى عوامل المنافسة الحرة والتخصص القائم على المزايا النسبية وحيث يصبح للنظم التجارية الدولية والنظام النقدي العالمي ووسائل التمويل والتنمية الاقتصادية عوامل لتكامل السياسات الاقتصادية العالمية ومن المؤكد أن الخيار المفتوح أمام العالم الآن يتمثل في المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس ومن ثم فإنه لضمان مشاركة اقتصادية



المصدر: الوفا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٤ / ١٩٩٥

اتبهوا أيها السادة: هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السينما في مصر؟!

كتب — سعيد علام:

.. أهم نور لمصر أنها مصدرة للثقافة، وهذا ما يعطيها وزنها السياسي.. وضرب السينما لا يقضى على صناعة السينما بل هو ضرب لمستقبل مصر ونورها السياسي والثقافي.. فكنا حدد حسام عيسى، الأستاذ بكلية الحقوق، أهمية صناعة السينما لمصر، وحدد بدقة الهدف من المحاولات متعددة الأطراف للقضاء على هذه الصناعة والذين نجحوا حتى الآن.. جاء ذلك خلال النقوة التي عقبتها لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة برئاسة للخرج صلاح أبو سيف مقرر اللجنة وتحدث فيها كل من الكاتب سعد الدين وهبة، وعبدةفتح الجبالي، والسفيرة هاجر الإسلامبولي واسامة الجندوب من وزارة الخارجية والدكتور حسام عيسى والذي أضاف.. الأرادة الوطنية هي الأرادة الوطنية، وتلك الأرادة الوطنية.. وتلك الأرادة الوطنية.. سواء في مصر أو في أي دولة..



المصدر: الوفاء

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ / ٤ / ٨

وصناعة السينما المصرية، أكثر المجالات التي تحتاج إلى تدخل الدولة.. ومنذ عام ٩١ قلنا إن الحيات سوف تكون خرابا على كل أوجه النشاط، ولم تستجب الدولة.. والآن أصبحت اتفاقية الحيات أمرا واقعا، والحل هو بناء بنية قوية للقدرة على المنافسة.. ولحسن الحظ إن السينما المنافسة فيها ضعيفة نظرا لانتشار الأمية بين أبناء الشعب المصري، لذلك فالشهادة الأساسية تتم للفيلم المصري.. والحيات ليست لحماية حق المؤلف، وإنما الدول هي التي توقع على الاتفاقية تلزم بما جاء بها من نصوص لحماية الفيلم.. وسبب ظهور اتفاقية الحيات الآن هو حل أزمة الرأسمالية الحالية، كما تفعل الدول المتقدمة دائما.. والتقسيم الحالي للسوق العالمي، يعتمد على أن تهيمن هذه الدول على الخدمات والتكنولوجيا، ثم تترك الصناعة للدول المتخلفة، وذلك بعكس ما كان يتم في الماضي..

● وقال أسامة الجندوب.. إن توقيع الدول العربية على اتفاقية الحيات يقيدنا بالمطالبة لدى الدول الغربية بتطبيق ما وجد بها من نصوص لحماية الفيلم المصري لديهم، وبذلك تكون الاتفاقية تنظيما للتسويق ونقل باب إلمم التزوير والسرقه.

● وقال سعد الدين وهبة.. منظمة التجارة الخارجية أنشئت

لتكامل الثلاثي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإحكام السيطرة على الدول النامية.. وقد جاء بالتقرير الاقتصادي للسفارة الأمريكية بالقاهرة، أن هناك تشريعا جديدا بعد حاليها في مضر لحماية حق المؤلف.. وهذا التقرير يوضح لنا آخر من يعلم ما يجري في بلدنا.. واتفاقية الحيات لم تلحق الدول من تقديم الدعم لأية سلطة، وفي فرنسا كانت هناك سلعتان تسمان هما الإنتاج الزراعي والإنتاج الثقافي والسينمائي، وبعد مفاوضات كثيرة تنازلت فرنسا عن دعمها للإنتاج الزراعي، ولم تنازل عن دعمها للإنتاج السينمائي.. وبالرغم من أن أفلامنا متروكة على البحري، فلا ضوابط على استيراد الأفلام.. والجزء الوحيد الذي يمكن أن تستفيد منه السينما في اتفاقية الحيات هو الجزء الخاص بالملكية الفكرية لأن ما أحسننا استخدامه، فإن قوانين حماية الملكية موجودة ولكن اللهم التنفيذ، فإذا ما أقامت وزارة الثقافة جهازا لتنفيذ نصوص حماية الفيلم المصري في الخارج والولاية بالتفصيلية برن أو الاتفاقية العربية التي لم توقع عليها مصر حتى الآن، وإن يتشكل هذا الجهاز من غرفة صناعة السينما واتحاد الفنانين، وبعض السينمائيين.

● وتسائل محمد حسن رمزي.. من يحمي الفيلم المصري..؟ نحن لا نريد من الدولة دعما للسينما ولكن كما تحمي الدولة الفيلم الأمريكي في مصر، لماذا لا تحمي الفيلم المصري في الخارج.. ومن خلال الدراسة التي أجريت في غرفة صناعة السينما، وجدنا أن الفيلم الذي تحصل تكلفته مليون جنيه تحصل منه الدولة على مليون ونصف مليون جنيه ما بين خدمات وشرائح ورسوم..!.. وإذا لم تفتح الدولة بامنية ونور السينما المصرية فلن يكون هناك أمل، ولن تكون هناك سينما مصرية..

● منيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما قال: لابد أن تدخل وزارة الخارجية لحماية الفيلم المصري في الخارج، وإذا كانت الرقابة في مصر تحمي الفيلم الأمريكي، فلماذا لا تحمي الحكومة الأمريكية الفيلم المصري في أمريكا لتكون الحماية متباعدة بالمثل..؟

● محسن علم الدين قال: قمنا بإجراءات الضبط في أمريكا ومازالت سياراتنا محمليتين بأجهزة وشرائط فيلمنا المصري، محجوزة في أحد أقسام الشرطة بأمريكا إلا أن السفارة المصرية هناك لم تتحرك حتى الآن..؟

● وقال المونتير أحمد متولي.. المشكلة ليست في وزارة



المصدر : البيسوف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٨

الخارجية، المشكلة في نظرة الدولة للفنون.

● أما للخروج الكبير يوسف شاهين فقد اكتفى بالتساؤل بسخرية.. لماذا تسألونا الآن عن رأينا وطول عمر الحكومة لتتخذ القرارات دون أن تسأل الاصحاب الحقيقيين لهذه الجالات..؟

● ثم علق د. حسام عيسى.. لا بد ان تكون الدولة، كما في كل دول العالم، هي القائدة للقطاع الخاص، ولا تترك الأمر «سداح مداح»..

● وعلق سعد الدين وهبة.. لم
نجد في مناقشة اتفاقية الجات إلا
بعد ان وقعت الدولة عليها..!!
كيف يتأتى لبولة ان تبيع
السينما، عندما نقلت تبعية
السينما الى قطاع الاعمال؟!!..
وكيف نفهم بولة تعرض بيع
استديوهات، طلعت حرب، وفي
نفس الوقت تنشأ استديوهات في
٦ أكتوبر..!!..



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناقشات برلمانية مصرية لإقرار اتفاقية الجات (2-2)

نجاح الاتفاقية مرهون بجهود اتحاد الصناعات والغرف التجارية ورجال الأعمال والمستثمرين

□ كتب - أشرف نبيل

يناقش مجلس الشعب المصري في جلساته القادمة اتفاقية الجات وتأثيراتها على الاقتصاد المصري لإقرارها والتصديق عليها وقد قامت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى بمناقشتها في محاولة لتعظيم فوائدها.

التي وردت بالاتفاقية العامة للتعريفات التجارية، المتعلقة بالقيود التجارية والآثار التسويقية لإجراءات الاستثمار، فقد اتفق على أن تتناول المفاوضات كلما كان ذلك ممكنا الأحكام الأخرى التي قد تكون ضرورية لتقاضي مثل هذه الآثار السلبية على التجارة. وتهدف الاتفاقية الخاصة بإجراءات الاستثمار إلى التوسع التدريجي في التجارة العالمية بهدف تيسير حركة الاستثمار عبر الحدود من أجل زيادة النمو الاقتصادي لكل الشركاء التجاريين، خاصة البلدان النامية في الاتفاقية، بشرط ضمان حرية المناقشة. ويلاحظ أن هذه الاتفاقية لا تترتب أي التزامات جديدة على مصر فيما يتعلق بإجراء الاستثمار، نظرا لما سبق أن اتفقت عليه مصر مع المنظمات الدولية، في

إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

التجارة في الخدمات

تضمنت الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، لأول مرة اتفاقية عامة جديدة، شملت التجارة في الخدمات، أو ما يعرف بالتجارة الدولية في الصادرات غير المنظورة.

وأتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء

نظرا للأهمية البالغة للالتزام بالمواصفات القياسية الدولية، ونظم تقييم المطابقة في تحسين كفاءة الإنتاج، وتسهيل عمليات التجارة الدولية، ورغبة في تشجيع وضع هذه المقاييس وهذه النظم، فقد نصت الاتفاقية على أنه «لا ينبغي منع أية دولة، من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نوعية صادراتها، أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، وحماية البيئة، أو لمنع ممارسات الغش التي تهدف إلى التهرب من المواصفات التي تراها الدولة مناسبة. هذا بشرط ألا يطبق هذا الحكم بطريقة تتضمن تمييزاً متعمداً أو لا مبرر له بين الدول التي تسودها نفس الظروف أو يمثل تقييدا مستترا للتجارة الدولية. كذلك تنص الاتفاقية على أنه لا يجوز منع أية دولة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أمنها الأساسية».

هذا وقد تضمن نفس الاتفاق بعض الإجراءات التي تسهل على الدول النامية مواجهة الصعوبات الخاصة بالقواعد الفنية لمراعاة المواصفات القياسية ونظم تقييم المطابقة.

نصت الاتفاقية المذكورة في مقدمتها على أن الأعضاء قد اتفقوا في إعلان «بونتا ويل إيستي» على أنهم بعد بحث أثر تنفيذ المواد



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من جميع القيود التي تعترض انسياب هذه التجارة بينها، وذلك على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

هذا وتشمل تجارة الخدمات بمفهومها الواسع السياحة وخدمات شركات التأمين والنقل البحري والجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية، والإعلام والترجمة، كما تشمل الخدمات المهنية الأخرى مثل الاستشارات القانونية والمحاسبة والاستشارات الطبية والهندسية والمحاسبية، وأعمال مراجعة الحسابات، هذا بالإضافة إلى خدمات التعليم والتدريب وتدفق المعلومات، وغير ذلك من الخدمات المهنية، وفقا لما ورد بالملاحق المتعلقة بهذه الاتفاقية.

أما بالنسبة لمصر، فقد حددت التزاماتها في أن تكون الخدمات المذكورة من خلال الشركات الدولية المشتركة، وبشرط ألا تزيد نسبة المكون الأجنبي في رأس المال عن 49٪ من رأس المال الكلي.

والحصول على ترخيص من الجهة المعنية طبقا لحاجة الأسواق المصرية حتى لا يترتب على ذلك إضرار بها. وأن تكون مزاولة النشاط مقصورة على المناطق الحرة.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد سمحت منذ أقدمت على سياسة الانفتاح الاقتصادي، لبعض الشركات الأجنبية بمزاولة بعض الأنشطة الخدمية، مثل خدمات السياحة والمصارف، وقد كان لذلك آثار إيجابية مهمة، تتمثل أساسا في أن المنافسة التي تبعت ذلك، أدت إلى ارتفاع مستوى الخدمات المذكورة بين المؤسسات الوطنية خاصة في قطاع المصارف.

الحقوق الفكرية

تضمنت الاتفاقية الجديدة ولأول مرة، اتفاقية جديدة تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، إذا انتقلت من دولة المنشأ إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية. وأهم أنواع الملكية الفكرية التي تهدف الاتفاقية الجديدة إلى حمايتها، حق المؤلف والحقوق المتعلقة بها والعلاقات التجارية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع، والدوائر المتكاملة، وبرامج الكمبيوتر. والهدف الأساسي الذي تهدف إليه هذه الاتفاقية، هو كفالة حصول صاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم إساءة استخدامها بأسلوب يعتبر إعاقة للتجارة المشروعة. أما بالنسبة لمصر، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الجديدة تحفلها التزامات لم تكن تتحملها من قبل، إلا أن انضمامها إلى هذه الاتفاقية يعود على مصر بمزايا إضافية

مهمة، يمكن إجمال أهمها فيما يأتي:
1 - الحصول على مزايا إضافية، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب، بالإضافة إلى الأعمال الفنية المتمثلة في أفلام السينما والفيديو والتلفزيون والاشربة والاسطوانات والإذاعة.

2 - تنص الاتفاقية على استمرار تمتع مصر بالمزايا التي تضمنتها معاهدة باريس التي عقدت سنة 1967، وكذلك في وثيقة استوكهولم المتعلقة بهذه المعاهدة والصادرة في يوليو من نفس العام، وكذلك المزايا التي تضمنتها اتفاقية بيرن التي عقدت في سنة 1971 ومعاهدة روما التي عقدت في سنة 1961 ومعاهدة واشنطن التي عقدت في سنة 1989. وتتعلق هذه المعاهدات بحقوق الملكية الفكرية وحماية الأعمال الأدبية والفنية وفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة والدوائر المتكاملة.

6 - وأخيرا من حق مصر فرض نظام الترخيص الإلزامي، إذا تعسف صاحب براءة الاختراع في استغلال الحقوق المكفولة له أو إذا مارس إجراءات غير تنافسية.

آلية فض المنازعات

لقد تضمنت الاتفاقية الجديدة الخاصة بإنشاء منظمة التجارة الدولية، اتفاقا خاصا بتطوير نظام فض المنازعات المعمول به طبقا للاتفاقية العامة في التعريفات والتجارة «الجات»، بحيث يصبح هذا النظام أكثر

شمولا، لما يصبح ملزما للدول الأعضاء وذلك عكس النظام السابق.

ومن المؤكد أن هذا النظام الجديد لفض المنازعات يمثل وسيلة فعالة لحماية الدول الصغيرة ومن بينها مصر، من الإجراءات الانفرادية والضغط التعسفي التي اتسمت بها التجارة الدولية، قبل ظهور الاتفاقية الجديدة إلى حيز الوجود.

وبعد أن قامت اللجنة بدراسة الاتفاقية المذكورة منذ فترة طويلة، بدأت بتقديم طلب المناقشة الذي ناقشه المجلس خلال الفترة منذ 12 فبراير 1994 إلى 14 فبراير 1994 ثم أحاله إلى اللجنة لإعداد تقرير مبدئي. توصي اللجنة المجلس الموقر بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية، إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية المتضمنة لتتأجج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وكذلك بالموافقة على جداول



المصدر : العالم اليوم

٨ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو حظر التصدير أو حماية الاسواق المحلية من الإغراق، وما تتيحه هذه الاتفاقية الجديدة من حماية للمستهلك الوطني والصحة العامة.

3 - ضرورة قيام الدولة ببذل جميع الجهود لحماية حقوق المصريين في نطاق الاتفاق الخاص بحماية الملكية الفكرية، خاصة في الدول الأجنبية.

4 - إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات، بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن أن تحققها من الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحجيم أثارها السلبية.

5 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعقيدات الفنية والقانونية، التي تستلزم حتى يمكن الاستفادة الكاملة منها، اعداد المهارات البشرية التي تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية، ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر، في حالة اللجوء إلى جهاز فض المنازعات، كما تمكنها من مكافحة وسائل الإغراق والغش التجاري، وغيره من الوسائل التي يمكن أن تضر بالانتاج الوطني، وتحدث اضطرابا في السوق الداخلية. وتبدو أهمية ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار ظاهرة الغش التجاري، أو عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية، والتي أصبحت من الظواهر البالغة الخطورة في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة لصادرات بعض الدول الاسيوية.

9 - لابد أن تقوم الجهات المعنية، خاصة اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين، بتوعية رجال الأعمال المصريين بأهمية الجودة والتوسع في نظام مراقبة الجودة، والأهمية البالغة التي يحتلها التصدير في مستقبل مصر الاقتصادي.

وعموما، فإن نجاح مصر في تحقيق الفائدة القصوى من وراء هذه الاتفاقية، وفي تحجيم أثارها السلبية، إنما يفرض على المنتج المصري، سواء كان يقوم بإنتاج سلع أو خدمات، أو يعيد النظر بطريقة جادة في استراتيجيته وسياساته حتى يكون مؤهلا لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية، ويثبت وجوده في عالم حافل بشتى أوجه المنافسة والصراع، إن الفترة الانتقالية التي تتيحها الاتفاقية لمصر، إنما تمثل فرصة لو ضاعت لما أمكن إيجاد مثيل لها.

تعهدات جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات، والموقعة في مراكش في 15 أبريل 1994. وذلك استنادا إلى المبررات الآتية:

1 - إن عدم انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية، سوف يسفر عن خسائر فادحة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، لأنها ستحرم مصر من المزايا والضمانات والحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لها في أسواق الدول الأعضاء.

2 - إن الاتفاقية الجديدة، بما تضمنته من قواعد، ومن خلال أيجادها أداة لفض المنازعات الخاصة بإحكامها، إنما توفر حماية الدول النامية، في مواجهة الدول

المتقدمة، كما تحد من سلطة هذه الدول، في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما.

3 - إن أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة، والتي تستحوذ على نحو 90٪ من حجم التجارة العالمية، تعتبر المنفذ الاساسي للصادرات المصرية، كما تعتبر المصدر الاساسي لوارداتها. وعليه فإن نجاح سياسة التوجه للتصدير، والتي تعتبر استراتيجية اساسية في عملية التنمية والانطلاق الاقتصادي في مصر، سوف يتوقف بشكل اساسي على التعامل مع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. هذا وحتى يمكن تعظيم الفائدة التي يمكن أن تعود على مصر من هذه الاتفاقية، وتحجيم الجوانب السلبية لها، توصي اللجنة بما يأتي:

1 - إن تحقيق هدف التوجه إلى التصدير، كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة والانطلاق الاقتصادي، إنما يفرض على مصر، اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن إنتاجا كبيرا من سلع وخدمات جيدة، تراعى المواصفات القياسية العالمية، وبأسعار منافسة، سواء تعلق الأمر بالاسواق الخارجية أو بالسوق الداخلية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ سياسة التوجه للتصدير، ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكتسبة.

2 - توصي اللجنة الحكومية بضرورة التمسك والاستفادة الكاملة من جميع المزايا التي تتيحها الاتفاقية الجديدة، مثل حقها في حماية الانتاج المحلي، سواء بالنسبة للصناعات القائمة أو الجديدة، وما تتيحه من فرص لدعم الدولة لحماية الانتاج المحلي



المصدر : **اكتوبر**

التاريخ : **٩ ابريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



دكتور
مصطفى
كمال
حلمى

الجات فى مجلس الشورى !

محمد الطويل

انتهى مجلس الشورى برئاسة
د . مصطفى كمال حلمى من
مناقشة ودراسة الموافقة على
الوثيقة الختامية للاتفاقية المعروفة

بـ بالجات ، ومدى التزامات مصر فى مجالها .
ولعل من الأهمية - دون تفاصيل - عرض
أهم النتائج الإيجابية التى أبرزها المجلس فى
مناقشته للاتفاقية والتى تتحقق لمصر عند تنفيذها
ويبدو بعضها فيما يلى :

أولاً : أن الاتفاق الخاص بتجارة السلع
الزراعية قد يؤدى إلى رفع أسعار بعض السلع
المستوردة نتيجة تخفيض الدعم فى دولة المنشأ .
وهذا الارتفاع ربما يؤدى إلى تحسين المركز
التنافسى للصادرات الزراعية المصرية إذا أخذنا
فى الاعتبار ما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من
رفع للقيود المفروضة على واردات هذه السلع
فى أسواق الدول المتقدمة . كذلك فإن أحكام
الاتفاقية تمكن مصر من حماية أسواقها من أى
محاولة للإغراق كما يمكن لمصر دعم صادراتها
من المنتجات الزراعية .

ثانياً : سوف تتمتع مصر بالمزايا التفضيلية
الواردة فى الاتفاق الخاص بالدول صغيرة
الحجم الأمر الذى يتيح لها فرصة زيادة صادراتها
من هذه المنتجات بمعدلات تزيد على معدلات
الدول النامية .

ثالثاً : أن الاتفاقية الجديدة بما تضمنته من
قواعد ومن خلال إيجاد أداة لفض المنازعات
الخاصة بأحكامها إنما توفر حماية الدول النامية
فى مواجهة الدول المتقدمة كما تحدد من سلطة

هذه الدول فى استخدام تشريعاتها الوطنية
كوسيلة للضغط على الدول النامية عموماً .
ورغم الإيجابيات فإن المجلس أوصى الحكومة
بعدة توصيات حتى يمكن تعظيم الفائدة التى
يمكن أن تعود على مصر من جراء تنفيذها
ومنها :

أولاً : تحقيق هدف التوجه للتصدير بإحدى
الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصلة
والانطلاق الاقتصادى وهو ما يفرض على
الحكومة اتخاذ كافة الإجراءات التى تضمن
إنتاجاً كبيراً من سلع وخدمات جيدة تراعى
المواصفات القياسية العالية وبأسعار منافسة .
ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى ذلك الصدد
ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكتسبة
للمنتجات المصدرة .

ثانياً : يوصى المجلس الحكومة بضرورة
التمسك والاستفادة الكاملة بكافة المزايا التى
تتيحها الاتفاقية الجديدة مثل حقها فى حماية
الانتاج المحلى سواء بالنسبة للصناعات القائمة
أو الجديدة وما تتيحه من فرص لدعم الدولة
لحماية الانتاج المحلى أو حماية الأسواق المحلى من
الإغراق وما تتيحه هذه الاتفاقية الجديدة من
حماية للمستهلك الوطنى والصحة العامة .

ثالثاً : إعادة النظر فى السياسات القائمة
والتشريعات بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة

القصرى التى يمكن ان تحققها من الاتفاقية
الجديدة وتحجيم آثارها السلبية .

رابعاً : أن الاتفاقية تتضمن قدراً كبيراً من
التعقيدات الفنية والقانونية التى تستلزم إعداد
المهارات البشرية التى تشرف وتتابع تنفيذ هذه
الاتفاقية ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى
حماية مصالح مصر كما تمكنها من مكافحة وسائل
الإغراق والغش التجارى وغيره من الوسائل
التي يمكن أن تضر بالانتاج الوطنى . وتبدو
أهمية ذلك إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن
ظاهرة الغش التجارى أو عدم مطابقته
للمواصفات القياسية أصبحت من الظواهر
الخطيرة فى التجارة الدولية فى السنوات
الأخيرة خاصة بالنسبة لواردات بعض الدول
الآسيوية .

كما أوصى المجلس المنتج المصرى سواء كان
يقوم بانتاج سلع أو خدمات أن يعيد النظر بطريقة
جادة فى سياساته حتى يكون مرهلاً لمواجهة
التحديات التى تفرضها التغيرات الدولية
والاقليمية وتنفيذ هذه الاتفاقية ..

وأخيراً فإن المجلس يحذر الحكومة والقطاع
الخاص والمستثمرين ورجال الأعمال من أن
الفترة الانتقالية التى تتيحها الاتفاقية لمصر هى
خمس سنوات .. وهى تمثل فرصة لو ضاعت
لما أمكن إيجاد مثيل لها .



المصدر : السياسى المصرى

٩ إبريل ١٩٩٥

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر وإتفاقيات الجات (١)

التحديات ومداخل المواجهة

دراسة : د. حلمى المراغى

سُطيت إتفاقيات الجات مؤخرًا باهتمام واسع النطاق لى كل سكان باعتبارها قضية من الخطر قضايا العصر التى تمس حاضر ومستقبل الاقتصاديات الدولية والإقليمية والمحلية خصوصاً خلال القرن الواحد والعشرين .. لسمع بداية يناير ١٩٩٥ بدأ عصر الجات العالمى حيث يحكم النظام الاقتصادى العالمى الآن ثلاث مؤسسات دولية هى البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية التى حلت مؤخرًا محل الإتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم « الجات » ،والتي ينتظر عقد مؤتمرها الوزارى الاول لى -نفاقورة لى نهاية عام ١٩٩٦

وبالنسبة لاجراءات التطبيق فقد تقرر اعطاء امتيازات خاصة للدول الاقل نموا التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى الاجمالى عن ألف دولار سنويا .. وتشمل هذه الامتيازات الاتى :

١ - السماح لها باجراءات لحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية اذا حدث اضطراب لى ميزان المدفوعات او اذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة ..

٢ - السماح لها بدعم الصناعات المحلية مع التزامها بمبدأ عدم التمييز بين واردات الدول المختلفة .

٣ - السماح لها بالدخول لى اتحادات جمركية او لى منطقة تجارة حرة مع تمييز شركاتها لى تلك المنطقة على غيرها ..

اما اذا تعرضنا لهذه الآثار بالنسبة لمصر يمكن القول انه من المتوقع مراجعة مجموعة من التحديات من جراء تنفيذ هذه الإتفاقيات تتمثل اهمها لى :

١ - الحد من مساحة المناورة امام صناعات للسياسة الاقتصادية نظرا لارتباطه بمجموعة من القواعد والقيود الجديدة للمنظمة للتجارة الدولية ..

٢ - تأثر بعض الصادرات المصرية من السلع الصناعية بالسلب ، الامر الذى يتطلب مواجهة حاسمة وفعالة لتفادى آثار ذلك على تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين لى الصناعات الخاصة بهذه الصادرات خصوصاً مع التقدم المستمر لى سياسات الخصخصة الحالية ..

٣ - قد يترتب على تحرير تجارة السلع الزراعية اعباء اضافية بالنسبة لمصر التى تستورد حوالى ٢٠٪ من المواد الغذائية من الخارج الامر الذى يؤدى الى تزايد الفجوة الغذائية وزيادة عبء الواردات من القمح بحوالى ٢٠٪ حتى عام ٢٠٠٥ ..

٤ - قيام الدول المصدرة للاغذية الى تخفيض الدعم الممنوح لها سيؤدى الى انكماش المناطق المخصصة لانتاج الحبوب وقلة المعروض منها وبالتالي زيادة السعر .. وان كان ذلك الاثر يرتبط بالمدى البعيد وقد يكون اثره لى المدى القصير محدوداً نظرا لاستثناء إتفاقيات اوروبا لى للمخزون الحالى من الحبوب الزراعية من القاء الدعم التصديرى ..

٥ - من المتوقع بالنسبة لمصر ان يؤدى ارتفاع اسعار السلع الزراعية الى اعادة النظر لى التركيب المحصولى وقد يغرى السعر المرتفع المزارعين على زيادة الانتاج ، الا انه قد يقود ايضا الى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية لى مجال الحبوب الغذائية ..



المصدر: السياسى المصرى

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٩ أبريل ١٩٩٥

اذن كيف تواجه سلبيات الجات ؟

اولا : ومن خلال هذا التساؤل تجدر الاشارة الى ان الجات التى يطلق عليها قطاع كبير من المفكرين الاقتصاديين اسم « نادى الاغنياء » تجعل قبول دول العالم الثالث لكل ماتم الاتفاق عليه ن اوروجواى كمصفقة واحدة شرطا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .. ولا يبقى امام البلدان النامية خيار غير التسليم بالامر الواقع بالموافقة على برنامج تلك الجولة بشقيه الزراعى والخدمى .. وبخاصة ان الاقتصاد خلال القرن الواحد والعشرين يلعب دورا اساسيا في الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد العالمى ، فلم يعد بوسع دولة ان تعيش بمعزل عن العالم والا تتأثر في حياة مواطنيها اليومية خصوصا وان ٨١ دولة تسهم بنحو ٩٠٪ من التجارة العالمية قد صدقت على الوثيقة الختامية لا اوروجواى وانشاء منظمة التجارة العالمية ..

ثانيا : كما انه نتيجة لتفويض مصر منذ اوائل عام ١٩٩٠ برنامجا طموحا للاصلاح الاقتصادى التزمتم فيه باجراء تخفيضات معينة في التعريفات الجمركية وازاحة الكثير من العوائق امام الواردات الناشئة عن نظام الحصص وترشيده استخدام العملة الاجنبية .. فان مستقرضه اتفاقيات اوروجواى من التزامات لن يكون فيها الكثير من الجديد .. وبالتالي فان القدرة على استيعابها ستكون كبيرة ..

ثالثا : هذا بالاضافة الى ان الالتزامات الواردة باتفاقيات اوروجواى سيتم الوفاء بها خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ومن الممكن خلال هذه الفترة دراسة كيفية الموازنة بين اوضاع الاقتصاد المصرى وهذه الالتزامات ..



المصدر :
الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
٩ أبريل ١٩٩٥

نقطة البداية

مؤعد

مع الجات

اتفاقية الجات، أصبحت واقع فعلي وهذه الاتفاقية تعتبر عنصرا أساسيا في مجال التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تشمل الغالبية العظمى من دول العالم.

ومصر هي إحدى الدول التي ستتعامل من خلال اتفاقية الجات، وقد تكون هناك عناصر إيجابية وأخرى سلبية في تلك الاتفاقية، ولكننا طالما وافقنا على المشاركة في هذه الاتفاقية فلا بد أن نلتزم بتطبيق بنودها. صحيح أن بعض هذه البنود سيتم في فترات قادمة.. إلا أن مواعيد التنفيذ محددة ولا بد أن نستعد للتعامل معها من الآن.

ويجب على الجهات المختصة أن تقوم بإعداد آليات العمل، وبحث إنشاء الأجهزة اللازمة للتعامل مع المتغيرات الدولية التي ستنتج عن تطبيق الجات. وهذا أمر طبيعي.. من الضروري أن نبدأ بتنفيذه على الفور.. قبل أن نجد العالم كله يتكلم لغة الجات بينما لانزال نحن في مرحلة الدراسة لبنودها وأهدافها.

أحمد العطار



المصدر : الأمم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٥

١٥ بحثاً في ندوة عن « الجات » اليوم

كتبت - ماجدة عطية:

تناقش ندوة «اتفاقية الجات والادارة في الاقتصاد المصري» التي تعقد اليوم تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الادارية أكثر من ١٥ بحثاً وورقة عمل تتناول تأثير انضمام مصر للاتفاقية ولنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري، ودور الادارة في هذا المجال ويحضر الندوة - التي تستمر لمدة يومين - وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والثروة المعدنية والتموين.

وصرح الدكتور حسين رمزي كاظم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بفتح الندوة تتضمن مناقشة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» وأثرها على الدول النامية ومصر وتأثيرات «الجات» على تجارة ومنتجات الخدمات المالية والمصرفية للجهاز المصرفي المصري والآثار الاقتصادية المحتملة للاتفاقية على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر، وعلى البنوك والاقتصاد القومي وانعكاس اتفاقية «أوروجواي» على القطاع الصناعي المصري بالتطبيق على صناعاتي الدواء والمنسوجات وتحرير التجارة العالمية وأثرها على الاستثمار في مصر والجات والجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠.



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠١ أبريل ١٩٥٥

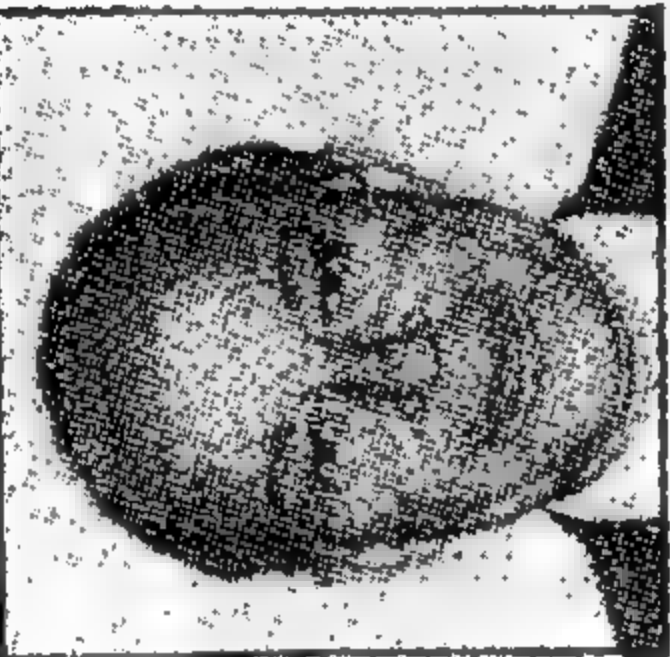
توفير الحمائية الكاملة للقلاع الصناعية وتشجيع الانتاج لا مخاوف من انضمام مصر للجسات في ظل الاصلاح الاقتصادي

في مؤتمر الجات وادارة الاقتصاد المصري

أكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام على ان التخوفات والمحاذير من غزوات منتجات الدول الاجنبية المتقدمة لسواقنا مع ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الاسواق الخارجية في ظل انضمام مصر لاتفاقية الجات لا أساس لها. وقال ان مصر في ظل الاخذ بسياسات التحرير الاقتصادي لم تتغل عن دورها الاساسي بالكامل بل ستظل واعية لمسئولياتها عن موقف الاقتصاد الوطني في ظل سياسات المنافسة التي تركز على جودة الانتاج في المقام الاول..

وقال الوزير: ان الدولة ومنذ بدء مسيرة الاصلاح الاقتصادي حريصة كل الحرص على قلاعنا الصناعية العملاقة ترازوها وتساندها وتوفر لها الحماية الكاملة وجميع المقومات الكفيلة ببقيائها رمزا لمعطاء هذا الشعب وتاريخه وتراثه ..

كما اتنا في ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي نسهر في تطبيقها نهديف اولها واخيرا الى تنمية الصناعات التصديرية وتشجيع الانتاج من اجل



د . ابراهيم فوزي

التصدير مع تحرير الاستيراد بالكامل وكفالة حرية التعامل بالنقد الاجنبي..

واكد على ان مساعي الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية والتجارية والمالية والتشريعية خير دليل على بدء

الاستعداد لاتخاذ التدابير الكفيلة لتجنب حدوث الاثار الضارة للاتفاقية على اقتصادنا الوطني..

واشار الى توجهات الحكومة الجادة لتحقيق الانضباط في سوق التجارة الداخلية من خلال اصدار قوانين وتشريعات جديدة لمحاربة الغش التجاري ومنع الاحتكار وتدعيم



محمود محمد محمود

عمليات المنافسة الحرة من اجل حماية المستهلك والحفاظ على جودة المنتجات وحماية الاسواق من الاغراق وجميع انواع الانحرافات التي اصبحت تعارس الى حد ما في التجارة الدولية..

جاء ذلك في الكلمة التي القاها نياية عنه الدكتور حسن كاظم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة امام مؤتمر اتفاقية الجات وادارة الاقتصاد المصري وحضره الدكتور ابراهيم فوزي ووزير الصناعة والدكتور احمد جويلي ووزير التكوين والوزير المفوض حمدي متولى ناشأ عن وزير الاقتصاد والدكتور بكرى عطية عميد تجارة

الزهر مقدرا للمؤتمر الذي تستمر اعماله يومين كما حضره مجموعة من رجال الفكر الاقتصادي واساتذة الجامعات والخبراء والمتخصصين في ميادين الشؤون التجارية والمصرفية والاقتصادية والادارية والقانونية يناقش المؤتمر الذي يقيمه اتحاد جمعيات التنمية الادارية مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ١٥ بحثا تدور حول مدى تأثير انضمام مصر للاتفاقية على الاقتصاد المصري ودور الادارة في هذا المجال .

واكد الدكتور احمد جويلي ووزير التكوين ان الوزارة استعدت لهذه الاتفاقية منذ فترة طويلة وبضعت برامج للتعامل معها ففي مجال التجارة الداخلية قامت الوزارة بحملات مكثفة لضبط السوق من ناحية الاداء وتطبيق المواصفات القياسية، وذلك كخطوة نحو زيادة قوة التنافس وحتى لايفترق السوق ولكن يستطيع المنافسة خارجيا..

واعلن الدكتور ابراهيم فوزي ووزير الصناعة ان عصر التفكير المحلي قد انتهى وبدأ عصر التفكير الدولي وان الاهتمام بالجودة والسعر اساس



المصدر : الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

ضروري ليس للمنتجين داخل مصر
وخدمهم ولكن لكل المنتجين في كل دول
العالم وان السوق المصري لم يعد
ارضا مخصصة للمنتجين المصريين بل
اصبح مفتوحا للمنتجات العالمية وان
السوق العالمى اصبح مفتوحا للمنتجين
المصريين..

كما أكد محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد اعتراف المؤسسات الدولية
والدول المتقدمة بنجاح برنامج
الاصلاح الاقتصادى في مصر وان ذلك
يعتبر شهادة ودليلا على حسن ادارته
بما يعكس الثقة في الاقتصاد المصري
ويدفع القائمين على ادارته لتحقيق
المزيد من النجاح..

وقال الوزير في كلمته التي القاها
نيابة عنه الوزير المفوض حمدي متولي
ان اهم المزايا التي يمكن لمصر
الاستفادة منها هي تحقيق مجال
الفضل لصادرات مصر من السلع
الصناعية نتيجة التخصيص الذي
التزمت به الدول الصناعية الكبرى من
وارائتها من السلع والتي تصل الى
٢٢٪ واتاحة الفرصة لصادرات مصر
من الصادرات الزراعية..



الأخبار

المصدر :

٢٠ [العدد ١٠٠]

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبيد لمؤتمرات وإدارة الاقتصاد المصري : الحكومة لن تتخلى عن دورها لحماية الاقتصاد القومي قانون موحد للشركات وتيسيرات للوحدات الانتاجية

كتب محمد الشماخ :

باستمرارها في أداء دورها .
وقال ان هناك جهودا متواصلة
لرفع كفاءة الاداء الاقتصادي وتوحيد
المعاملات بين الوحدات الاقتصادية
المختلفة من خلال القانون الموحد
للشركات والتوسع في منح التيسيرات
والتسهيلات للوحدات الانتاجية .
جاء ذلك في كلمته امام مؤتمر
اتفاقية الجات والذي شارك فيه عدد
من الوزراء والخبراء واساتذة
الجامعات .

أكد الدكتور عاطف عبيد وزير
قطاع الاعمال انه لاصحة لأي مخاوف
بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات .
وقال ان الدولة لن تتخلى عن دورها
الاساسي لحماية الاقتصاد القومي في
ظل سياسة المنافسة التي تحقق جودة
الانتاج وافساح المجال للصادرات
المصرية . وقال ان الدولة حريصة على
حماية قلاعنا الصناعية العملاقة
وتوفير جميع المقومات الكفيلة



د. عاطف
عبيد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

الوقائع

٧

كتب - يوسف عبدالرحمن :
إفتتح الدكتور حسين رمزي كاظم رئيس الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة أمس ندوة إتفاقية الجات
.. وأثرها على الإقتصاد المصرى .

شارك فيها وزراء الصناعة والثروة المعدنية
والتنمين وممثل لوزير الإقتصاد .. وعدد كبير من
اساتذة الجامعات ورجال الاعمال وخبراء الإقتصاد
والادارة بأجهزة الدولة .

ك ك

فوزى وجويس وكاظم فى ندوة الجات :

الافتاقية فرصة للإقتصاد المصرى .. وهو أجاهة التحدىيات العبء الأساسى فى المنافسة الخارجية على القطاع الخاص

زيادة سعر المنتجات الزراعية

تجميع الفلاحين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ أبريل ١٩٩٥

سنويا .. كما نستورد ثلث
احتياجاتنا من السكر ، وكميات
كبيرة من اللحوم والألبان .

لذلك فإن الحل أمامنا بعد تطبيق
« الجات » هو رفع سعر المنتج
للفلاح ، لتشجيعه على زيادة

الإنتاج .. من أجل مواجهة الآثار
السلبية للاتفاقية ، وتحويلها إلى
عامل إيجابي بزيادة الإنتاج .

وقال أننا نحاول للوصول بإنتاج
الذرة الشامية إلى ٦ ملايين طن

لخلطه برغيف الخبز .. وبالتالي
تقليل الاعتماد في وارداتنا من
القمح على الخارج .

وأشار إلى أن هناك توسعا في
مصانع السكر .. وأن الوزارة تلوم

بمحلات من أجل مراقبة
المواصفات القياسية للمنتجات
وقمع التدليس والغش التجاري

استعدادا للجات .. وتم تحويل
قانون لحماية المنافسة إلى مجلس
الدولة لمناقشته وإصداره .

وأكد الدكتور حسين رمزي
كاظم أننا ننظر إلى الاتفاقية نظرة
تفاوض مركزين على جوانبها
الإيجابية .. والدولة حريصة على
تنمية الصناعات التصديرية ..

حيث لا يمكننا الانعزال عن ٩٥٪ من
حجم التجارة العالمية لو لم تنضم

إلى هذه الاتفاقية .. وسوف نتاح
لصادراتنا فرصة بالاستفادة من
التخفيضات الجمركية في الدول
الأخرى .. مشيرا إلى أن الإدارة
في بلادنا هي الركيزة الأساسية
لتحقيق تنمية قادرة على المنافسة
والصمود .

تستمر الندوة يومان .

أكد المشاركون أننا لم تكن نملك
خيار عدم الانضمام إلى الاتفاقية
وأنها سوف تأتي بتحديات وفرص

جديدة للاقتصاد المصري ..
وعلىنا أن نواجه التحديات ونغتنم
الفرص التي سوف يتبعها التطبيق

العملي للاتفاقية .. مثل زيادة
الصادرات الزراعية بالاستفادة من
التخفيضات الجمركية .. وتحسين
جودة الإنتاج الصناعي .

قال الدكتور ابراهيم فوزي
وزير الصناعة أننا حينما كنا
نناقش مسألة الانضمام إلى

الاتفاقية من عدمه .. كان واضحا
أن الانضمام أفضل بكل المقاييس
لأنه يعطي فرصة لمكسب محتمل ،

بدلا من الخسارة الأكيدة التي
يسببها خيار عدم الانضمام .

وأوضح أن ضبط ايقاع الإنتاج
على أساس محلي قد انتهى
عصره .. لأن السوق المصري

سوف يكون مفتوحا أمام المنتجين
العالميين .. كما أن الاسواق

العالمية سوف تكون مفتوحة أمام
المنتجات المصرية .. المهم هو
الجودة ..

وأشار إلى أن العبء الأساسي
في ذلك يقع على القطاع الخاص .
وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير

التموين أننا نستورد قمحا من
الخارج بمقدار ٦ ملايين طن



الأهرام

المصدر :

١٠ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ في كلمة عبيد لندوة اتفاقية الجات: تشجيع رؤوس الأموال على إقامة الصناعات التصديرية كتبت - ماجدة عطية:

طالب الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية بالامتعام بجودة المنتج قبل الإهتمام بحجم الإنتاج، وتحسين أساليب حفظ المنتجات وتعبئتها وتغليفها، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية وفتح أفاق التصدير، وتبسيط إجراءاته، والامتعام بالصناعات التصديرية في حدود معايير الجودة الشامل. جاء ذلك في الكلمة التي القاهها الدكتور حسين رمزي كاظم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نيابة عن الدكتور عبيد في ندوة «اتفاقية الجات والإدارة في الاقتصاد المصري» وأضاف أنه لابد من تحديث الصناعات المصرية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المفضية للصناعات الكبيرة لإيجاد فرص عمل جديدة واستغلال للمواد الخام المحلية لتحقيق إنتاج متميز بأسعار منخفضة، وضرورة البحث عن أسواق جديدة لتنشيط حركة الصادرات المصرية خاصة مع دول القارة الأفريقية والاهتمام بتدريب العمالة الفنية في جميع المجالات وقال السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أنه لابد من ترتيب الأوضاع لمواجهة متفرضه المرحلة القادمة من التزامات تتطلب مستويات أعلى من جودة الإنتاج لكي يمكن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والمزايا النسبية لتحقيق عنصر المنافسة من خلال زيادة الانتاج بأنسب الأسعار وأجود للوصلات. وقال الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية أن هناك توجيهات جادة لتحقيق الانضباط في سوق التجارة الداخلية من خلال إصدار قوانين وتشريعات جديدة لمحاربة الغش التجارى ومنع الاحتكار وتدعيم عمليات المنافسة الحرة من أجل حماية المستهلك.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في ندوة «الجات» وتأثيرها على الاقتصاد المصري جهاز بكل وزارة لمناقشة آثار انضمام مصر للاتفاقية

مصر لاتفاقية الجات.
كما ناقشت الندوة القضايا التجارية المصرفية والقانونية
والادارية المتعلقة باتفاقية الجات ودور الادارة في مواجهة
الآثار السلبية التي تنعكس على الاقتصاد المصري من جراء
تطبيق هذه الاتفاقية وسبل تطوير هذا الدور بما يساعد على
تشجيع الانتاج وتنمية الصناعات وتحرير الاستيراد وتدعيم
المنافسة بما يحقق نجاحا ملموسا في سياسة الانفتاح
الاقتصادي المصري والوصول الى الهدف الذي تسعى اليه
الحكومة في الوقت الحالي وهو زيادة الصادرات المصرية
التي يحتاج تحقيقها الى ضرورة تطوير الصناعات المصرية
بالقدر الذي يمكنها من فتح اسواق جديدة في الدول
الخارجية والتفوق على المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية.
محمود الشندويلى

ناقشت ندوة باتفاقية الجات، والادارة في الاقتصاد المصري
في جلستها مساء أمس الآثار الاقتصادية للقرتبة على انضمام
مصر الى اتفاقية الجات والوسائل الواجب اتخاذها على
مختلف الاصعدة لمواجهة هذه الآثار وكذلك التطورات
الاقتصادية الراهنة محليا واقليميا والاتجاه لسياسة السوق
الحرة. وأكدت الندوة التي نظمها اتحاد جمعية التنمية الادارية
بالتعاون مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة على ضرورة
الارتقاء بمستوى وجودة المنتج المصري ودعم قدراته التنافسية
امام المنتجات الاجنبية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي مع
تنمية الصناعات التصديرية وفتح اسواق جديدة للمنتجات
المصرية في مختلف الاسواق العربية والافريقية. وأوضحت
الندوة من خلال الابحاث التي تمت مناقشتها ضرورة انشاء
جهاز خاص لكا... مناقشة الآثار المترتبة على انضمام



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

إعادة النظر في القوانين الاقتصادية لتناسب مع اتفاقية «الجات» ووضع استراتيجية للصناعات

كتبت - ماجده عطية:



عاطف عبيد

أعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والتنمية الإدارية، أن الضرورة تقضي بإعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لحركة الاقتصاد، لتناسب مع أحكام اتفاقية «الجات» وذلك لدعم الجوانب الإيجابية للاتفاقية، ووضع استراتيجية للصناعات، وخاصة الصناعات التنافسية في الأسواق الخارجية، عن طريق الاستفادة من المساعدات الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية

في الأسواق الخارجية. كما أوصت الندوة بتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية لتضيق الفجوة بين الواردات والصادرات مع تكثيف الجهود لتنمية الخدمات المالية والمصرفية بين مصر والدول العربية والأفريقية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والمستلزمات الانتاجية للارتفاع بمستوى جودة المنتج وتخفيض تكاليفه

وقال الدكتور حسين رمزي كاظم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، أن ندوة «الجات» أوصت بتطوير التكنولوجيا التي تستخدم في الصناعات المصرية، والتوسع في إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، المصنعة للصناعات الكبيرة والاهتمام بجودة المنتج، مع التركيز على إدارة الجودة الشاملة، مع التوسع في زراعة القمح والقطن والحبوب لمواجهة ارتفاع أسعارها



المصدر : الأخصبار

للفنر والخدماء الصءففة والمعلوءاء : الأرفف ١٢ ١٩٩٥

مؤامر اافاففة الفاء واءارة الاقفصاء المصفف ففلف اعاءة النظمف فف الفشرفعاء الفائفة ءة لاسهام البنوك فف المشروعاء الاسفمارفة

كفب محمد الشماع :

طالب اعفاء مؤامر اافاففة الفاء واءارة الاقفصاء المصفف بصفرة عقف فءاء مففصفة لكلف فاع على ءة لابرار اءمة فاففر اافاففة الفاء فف المرفة الفاءة بالنسبة لكلف منها .. كما طالب المؤامر باعاءة النظر فف الفوائف والفشرفعاء الفائفة واءءار الفشرفعاء اللازمة لفنظم الفواءب الاففاففة للافاففة واءءار الففاءاء الااءرفة الفاءة بما ففناسب مع المسفوفاء العالفة والاسالفب المسفءة فف مالف الااءارة كما اءء المؤامر ءطواء فنففف هءة الفوصفاء

ووضع الفلول وكفففة فنفففها .. اعلن ذلك الءكفور ءصفف كاظم رففس الفهاز المرفف للفنظم والاءارة ورففس المؤامر فف ءفام اعماله امس .. وقال : ان المؤامر طالب بفطوفر النظم الااءرفة الفف فكلل الانطلاق بالاقفصاء الفومف ال مسفوف العالفة ووضعا على فءم المنافسة مع الفل الاءرفف . كما طالب المؤامر بوضع اسفرافففة الصناءة بالفركففز على الفعاء والفناءة ذاء المرفة الفنافسفة فف الاسواق الفارفففة ، وفمءفث وفطوفر الفففولوجفا فف الصناءة . وقرففء اسفهلاك الفوب

للء من الاسفراء وفففف العفء على مففان المءفعاء ، وففف افاف الفصففر وففسفط اءراءاء والاهفام بالصناءة الفصففرفة وففنفة الصاءراء المصففة من السلف الزراعفة والصناءة ذاء المرفة الفنافسفة فف الاسواق الفارفففة وففشففف رؤوس الاموال الفوطنفة والفارفففة على اقامة الصناءة وففشففف البنوك والمؤسساء المالفة على ففف فروع لها فف الفل الفارفففة .. واسهام البنوك المصففة فف اقامة مشروعاء اسفمارفة فف مفففف المالفاء فف مصر

الحات تنتظر التشريع

**الجمركية على عدد كبير من السلع
والمنتجات بما يؤدي الى خفض إيرادات
الدولة .**

أقول: لا مفر من الهات، فهي قدرنا، ولا بد من تحسين متجاننا حتى نستطيع الصمود في المنافسة الرهيبة القادمة
حتمًا!!

النائب المستقل كمال خالد ينظر بالشك إلى اتفاقية الجات وغيرها من بنى الاتفاقيات الدولية، حيث يعتقد أن اتجاه الاتفاقيات الدولية ضد مصلحة مصر والعالم الثالث بشكل عام، وأبرز مثال على ذلك، اتفاقية الكهرباء في مصر، حيث اتضح أن الجانب المصري قد اتفق مع بنك الاستثمار الأوروبي عام ١٩٩٢ (يناير) على أن يعرض في نهاية كل عام تعريفة الكهرباء وزيادتها في مصر بما يقبله بنك الاستثمار الأوروبي، ولم تعرض نصوص الاتفاقية على مجلس الشعب لأقرارها إلا في نهاية عام ١٩٩٤.

أما بالنسبة لاتفاقية الجات فاننى اتحفظ فى الموافقة عليها لأنها تأتى وضريبة المبيعات مسلطة على رقاب العباد، فتكون اتفاقية الجات بمثابة ضريبة قاصصة للإنتاج المصرى خاصة انها ستؤدى الى إعفاءات جمركية كبيرة، يقابلها ارتفاع فى أسعار الخامات نتيجة ضريبة المبيعات التى أصبحت تخلف فى كل شئ الآن، وكل هذا سيؤثر على الصناعة الوطنية والمفنتج المحلى، بما يعنى تفوق المنتج الأجنبى الأجود والأرخص، لذا فاننى أؤكد ان أى عاقل ووطنى لابد ان يرفض اتفاقية الجات، لأن المنافسة لن تكون شريفة وعادلة بين منتجاتنا الوطنية والمنتجات العالمية، وإذا كنا نريد الموافقة على اتفاقية الجات حقا فلا بد من إلغاء ضريبة المبيعات وكافة الضرائب الأخرى التى تثقل كامل المفنتج المصرى.



احمد طه کمال خالد

مصر لابد ان تتضمن لاتفاقية الجات، لأن هذا هو اتجاه العالم الآن، وتجاهل هذا الاتجاه العالمي أمر مستحيل لأن تأثيره علينا وارد عاجلاً أم آجلاً.

أنتى أؤكد انضمام مصر للجات لأنها ستؤدي حتما إلى تحسين المنتج المصري وتطويره حتى يمكن أن يقف ويصمد أمام المنافسة الأجنبية، وهذا في حد ذاته أمر مفيد لنا ولكافة بلدان العالم الثالث حتى تطور منتجاتها بما يمكنها من الصمود في المنافسة مع منتجات دول العالم للتقدم، والأقوى هو الذي سيصمد لذا فإن اتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة معدلات التنمية وزيادة فرص الاستثمار في مصر وغيرها من دول العالم الثالث.

في مصر وأجرت من طرف
التخوف الوحيد الولاد من اتفاقيه
الجات انها ستؤدي الى ضرب الصناعة
الحليه نتيجة عدم جودتها وارتفاع
اسعارها مقارنة بالمنتجات الاجنبية التي
ستعمل في المرحلة القادمة على اغراق
السوق المحلي بمختلف المنتجات الاجنبية
المالية الجوده والرخيصه الثمن، يزيد من
احتمالات هذا التخوف ان لدينا في مصر
اتجاها سائدا وهو عقدة الخواجه بتفضيل
المنتج الاجنبي على المنتج المحلي.

تخوف آخر من اتفاقية الجات، وهو أنها ستؤدي إلى خفض حصيلة الجمارك، حيث تنص الجات على خفض التعريفات

طلعت المغربى

وافق مجلس الشورى مؤخرا على
اتخاذ اتفاقية الجات واحالها لمجلس
الشعب الذى ينتظر اقرار الاتفاقية
وتشريتها بعد بحثها وتعميمها
ومناقشتها من قبل الثواب. ومع خطورة
الاتفاقية تبقى التساؤلات مشروعة حول
جدوى الاتفاقية وهل هي لصالح
الاقتصاد الوطنى ام لا؟ وهل يمكن ان
يرفضها مجلس الشعب بعد ان وافق
مجلس الشورى؟؟

النائب أحمد طه يؤكد ان مجلس الشعب سيقر اتفاقية الجات ويوافق عليها وستكون معارضة الاتفاقية من جانب بعض اقطاب المعارضة والمستقلين بالمجلس، إلا انها ستعمر مثل غيرها من بقية الاتفاقيات خاصة ان مجلس الشورى قد وافق على اتفاقية الجات واحالها لمجلس الشعب لاتقرارها.

اتفاقية الجات في رأيي اعتقد انها جزء من الاتفاقيات التي تحاول القوى الدولية من خلالها الاستفادة لأقصى حد ممكن من امكانيات العالم الثالث والخامس لترويج منتجاتها، لذا فإن اتفاقية الجات بهيمنة تعنى تحويل دول العالم الثالث الى سوق كبير لمصالح ومنتجات دول العالم المتقدم وعلى رأسها امريكا، وهذا يعنى عدم وجود اعتبار لسياسات أو مصالح أو قدرات دول العالم الثالث التي تسعى للتنمية بأي شكل، فتأتي الجات لتعطل عمليات التنمية بشكل أو بآخر، حيث تجد دول العالم الثالث نفسها في مواجهة سوق كبير، ضخم ومنظم وقوي وسيؤدي هذا الى ضرب الصناعة الوطنية.

أما الدكتور سعيد عبدالنعم استاذ المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس فيختلف مع الرأي السابق حيث يرى أن



المصدر : الحياة الاقتصادية

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات تؤكد التزامها جداول التعريفات التي قدّمتها دول التعاون للانضمامها الى "غات"

□ أبو ظبي -

من شقيق الأسدي:

أكدت دولة الامارات التزامها بجداول التعريفات الجمركية التي قدّمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانضمامها الى اتفاقية "غات"، ومنظمة التجارة الدولية، وقالت لجنة وزارية رفيعة المستوى المعنية بدراسة موقف الامارات من الانضمام الى "غات"، ومنظمة التجارة انها تسعى الى التوصل لتعريف جمركية موحدة مع دول المجلس كمجموعة اقتصادية مثل سائر الدول الاخرى.

وتواجه الامارات ضغوطاً دولية في شأن جداول التعريفات الجمركية التي قدّمها الى "غات"، ومنظمة التجارة الدولية بهدف خفض نسبها في وجه السلع الاجنبية وفساح المجال امام شركات الخدمات العالمية وخصوصاً في المجالات المالية لمنافسة الشركات الوطنية المسائلة لها في الامارات.

وقد عقدت اللجنة الوزارية التي تضم وزراء الخارجية والاقتصاد والمال ومحافظ المصرف المركزي ومسؤولين آخرين في القطاعات الاقتصادية والمالية والتقنية اجتماعاً امس للبحث في نتائج الاتصالات التي تمت مع الاطراف الدولية في هذا الشأن.

وتؤكد مصادر على صلة باللجنة ان دولة الامارات تواجه اعتراضات أميركية على قوائم التعريفات الجمركية التي قدّمها الامارات، والاجراءات الخاصة بحماية قطاع الخدمات في البلاد بعد انضمامها الى "غات"، ومنظمة التجارة الدولية.

وابلغت المصادر الحليفة ان الامارات اجبرت التصاريح في الاسبوعين الماضيين مع المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا باعتبارها من الدول الاساسية في الاتحاد الأوروبي لدعم موقفها في شأن الانضمام الى منظمة التجارة.

وقال سعيد غياش وزير الاقتصاد والتجارة عضو اللجنة الوزارية عقب

اجتماعها في أبو ظبي امس ان اللجنة تابعت اجراءات انضمام الامارات الى منظمة التجارة الدولية، واستمعت الى تقرير عن نتائج الاتصالات الخاصة بجداول الالتزامات للسلع والخدمات التي قدّمها الامارات.

واكد ان اللجنة انتهت من جداول الخدمات، فيما تواصل دراسة سقوف التعريفات الجمركية لهذه السلع في اطار كونها عضواً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال ان الامارات تسعى للتوصل الى تعريف جمركية موحدة مع دول مجلس التعاون كمجموعة اقتصادية على غرار المجموعات الاقتصادية الاخرى.

كما أكد احمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة في الامارات التزام بلاده بالجداول الخاصة بالسلع والخدمات التي قدّمها الى منظمة التجارة الدولية.

وقال ان الامارات تسعى الى اقناع الدول الصناعية باخذ هذا الموقف

بعين الاعتبار.

وتؤكد المصادر ان الامارات ستجد نفسها مضطرة لعدم الانضمام الى منظمة التجارة الدولية في حال استمرار الضغوط وعدم الموافقة على الجداول التي قدّمها، وفقاً لسياسة ضراً بمصالحها الوطنية، ويخالف التزاماتها في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الطاير ان الامارات تدرس موضوع التعريفات الجمركية في اطار سعيها الى التوصل لتعريف جمركية موحدة مع دول مجلس التعاون الاخرى التي استكمل بعضها اجراءات الانضمام الى "غات"، فيما يستكمل بعضها الآخر شروط الانضمام الى الاتفاقية ومنظمة التجارة الدولية.

وكانت الامارات انضمت الى اتفاقية "غات" من نيسان (ابريل) عام ١٩٩٤ الى جانب الكويت وقطر والبحرين، فيما قدمت السعودية طلباً للانضمام وتدرس سلطنة عمان مسألة الانضمام الى "غات".



المصدر :
.....

التاريخ :
.....
لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين تبحث استئناف إنضمامها للجات

بكين-رويتر:

أكدت الصين أنها تدرس العودة إلى جنيف الشهر القادم لاستئناف مباحثات حول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس.
وقال تشين جيان المتحدث باسم وزارة الخارجية إن تلقى بكين اقتراحاً من مجموعة عمل خاصة بها في المنظمة العالمية باستئناف المفاوضات كان أحدث تطور في محاولة الصين المتعثرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي حلت في أول العام الحالي محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة-الجات- في الإشارة إلى أن بلاده تدرس الاقتراح.



المصدر : الأندلس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٤ أبريل ١٩٩٥

الحماية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لاتفاقية الجات

كتب محمد جلال:

حذرت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري. وأكد الدكتور محمد حامد دويدار استاذ الاقتصاد السياسي بجامعة الاسكندرية في الندوة التي عقدها الجمعية أمس تحت عنوان الجات واثرها على مصر ان مستقبل الاقتصاد المصري في خطر وان الجات يمكن ان تجعل مصر كالمكسيك التي تعاني حاليا من الديون اضافة الى رهن مواردها وايرادات بترولها لصالح امريكا التي اصبحت لها الحق في الرقابة على حسابات المكسيك.

وقال الدكتور دويدار ان اوربا وامريكا انتهكت الجات اثناء فترة تجربتها وقامت بممارسات مختلفة لاحدود لها ضد الاتفاقية مشيرا الى ان الممارسة الفعلية تؤكد ان قوى التجارة هي التي ستتحكم في المعاهدة ومن هذه القوى امريكا والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٥

مع الكوكب

التحديات القادمة.. فماذا

أعددتنا لمواجهةها؟

قراءة متأنية في قضايا جماهيرية

قبل الانتخاب!

الجنهات وائ إصلاح حقيقى يضع قضية الاكتفاء الذاتى فى بؤرة الأداء التنفيذى يتعين أن نعضع عليه بالنواجز وهذا ليس مستحيلا بل هو رسالتنا جميعا فى المجلس أو الحكومة ذلك أن كل دولار يتم توفيره هو مكسب ايجابى فى مواجهة آثار اتفاقية الجات السلبية.

وقد يسأل سائل.. وماذا تريد من النواب أن يضعوا على مائدة الحكومة وهم يناقشون الجات؟ واجيب: إن رسالة النواب أن يؤكدوا على الحكومة الاستمرار فى حملتها القومية لتوفير الحبوب الغذائية، والتي بدأت مع القمح، ثم تنطلق بعد ايام مع النرة، ثم الأرز، ثم بقية المحاصيل الزراعية تحقيقا للاكتفاء الذاتى.

وفى هذه القضية وأعنى بها الانتاج الزراعى فإن رسالة النواب يجب أن تتجه صوب توفير مستلزمات الانتاج من الأسمدة والمبيدات ومياه الري ثم وضع أسعار مجزية للفلاح المصرى، لينزع ماشاء دون إخلال بما تمليه اعتبارات مياه الري!!

مواصفات قياسية

● بعد غد الأحد ينطلق تحت قبة مجلس الشعب «ماراثون» النواب حول قضيتى «اتفاقية الجات» وخطة التنمية الاقتصادية والموازنة الجديدة للعام القادم للتصديق على الأولى وإقرار الثانية قبل أن يتجه النواب الى دوائرهم فى اجازة قصيرة فرضتها ظروف الأعياد والتوجه إلى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج. واحسب أن وقفة المجلس مع اتفاقية «الجات»، تتطلب ارتفاعا فوق مستوى الحزبية الضيقة أو المساعلة العنيفة حول بعض بنود الاتفاقية.. بل إن وقفة المجلس يجب أن تركز على محورين رئيسيين: الأول: أنه وإن كانت الاتفاقية وأثارها سلبا أو إيجابا آتية.. فإن مايطرحه النواب حولها يجب أن يتجه صوب قضية الانتاج فى مصر كما وكيفاً..

اكتفاء ذاتى

أما من ناحية الكم فمرده الى ضرورة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل والحبوب والأغذية التى نستوردها والتى تمثل حجر الزاوية لواردات مصر الغذائية التى تلتهم آلاف الملايين من



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب الركود؟

مسئولية اجتماعية

٣ - الاستثمارات في خطة هذا العام يخص منها القطاع الخاص ٢٢ مليار جنيه وهو أمر طيب ومقبول.. لكننا نسأل مجرد سؤال عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التشغيل أو لعلنا نفتح هنا ملف التعليم وما تدفعه الكليات النظرية بالذات إلى سوق العمل سنويا رغم أن السوق تطلب دارسى الكمبيوتر واللغة الأجنبية حيث العمالة القليلة والمصدودة في استثمارات تقدر بالمليارات هنا يبرز دور قطاع الأعمال ولعلنا نتوقف بعيدا عن شعارات الخصخصة لنطالب بأسراع الخطى في اصلاح الهياكل التمويلية ليعبدا تدفق الاستثمارات في شرايين هذا القطاع الحيوى الذى يمثل وحده طريق المواجهة لقضية البطالة باعتباره القادر على تنفيذ مشروعات كثيفة العمالة

٤ - أن الإرقام التى حددتها الموازنة الجديدة للخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة جهد غير منكور للحكومة لكننا فقط نشير إلى أموال المستشفيات الحكومية التى لا تحمل سوى «اللافتة» والوحدات الصحية القروية

ونشير أيضا إلى الإدارة فى قطاعات عدة على جميع المستويات فى القرى والمدن الا يتطلب الامر من الحكومة أن تفتح ملفات الجهاز المركزى للمحاسبات الزاخرة بالملاحظات ؟

٥ - إن نذر الشر بدأت تنصب مخالبها وتظهر فى القلوب بظهور حالات مرض التيفود ومرض الجرب عند طلبة المدارس فى عين شمس فضلا عن الرعب الذى يورق الجميع المسمى بالفشل الكلوى والالتهاب الكبدى، والسبب تلوث مياه الشرب والأخطر منهما التخلف العقلى عند الأطفال!!

اعلم أن المسؤولية صعبة ولكنها ليست مستحيلة.. وأن التحديات تقصم الجبال.. ولكنها بسواعد الرجال تتراجع وتندحر..

ونفس الحال ينسحب على الانتاج الصناعى ولعل من المفيد هنا طرح مسألة المواصفات القياسية وجودة المنتج المصرى بما يتفق وطموحات الذوق المصرى..

فإذا انتقلنا إلى الكيف، فلم يعد خافيا على أحد، أن السوق الخارجية لآى منتج يستفردنا جميعا إلى التنبؤ بأن هذه الأسواق لن تفتح لنا أبوابها إلا بمنهج له مواصفات قياسية وبأسعار تنافسية.. وبغيرهما يكون الحديث عن التصدير نوعا من الوهم والخيال ولا مجال له على أرض الواقع.

وأضيف هنا أن رسالة النواب ونحن معهم للحكومة تنطلق أيضا من ضرورة تذليل عقبات التصدير وتهئية المناخ لتدفق المنتج المصرى زراعيا وصناعيا إلى السوق الخارجية، وهى معوقات لم يعد مقبولا غض الطرف عن مواجهتها أو المماطلة فى وضع حد لها!!

ارتباط وثيق

فإذا وصلنا إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة الجديدة فإن ارتباطا وثيقا بين الخطة وبين اتفاقية الجات، فهذه الخطة تمثل أهمية خاصة هذا العام باعتباره عام الانتخابات

التشريعية، وبقدر ما تحدثه من انفراجة اجتماعية اقتصادية فإن مهمة الأغلبية التى ساندت الحكومة فى برنامجها الاصلاحى على مدى دورة تشريعية كاملة استمرت خمس سنوات ستكون صعبة، وهذه حقيقة يجب أن تدركها الأغلبية وبالتالي فإن النواب عامة ونواب الأغلبية بالذات وفى ضوء المناقشات التى جرت داخل اللجان النوعية للمجلس وما تولد عنه تقرير لجنة الخطة والموازنة من أفكار يجرى الآن صياغتها كتحوصيات تعرض على المجلس سينتظرون من الحكومة حدوث الانفراجة التى تحدثنا عنها وتتمثل فى الآتى:

١ - إصلاح اجتماعى يراعى منحنى الأجور والأسعار

٢ - قضية القضايا « البطالة، التى قدمت الخطة لها ٤٩٨ ألف فرصة عمل جديدة لكننا نطرح هنا سؤالاً منذ الخطة الخمسية الأولى وحتى الآن وهو حجم فرص العمل التى توفرت فى الحكومة وقطاع الأعمال وكم دفعت الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية من خريجين ليقفوا على أرض المواجهة مع البطالة؟ وماذا عن الصندوق الاجتماعى؟ صحيح أنه قدم فرصا للتشغيل لكن أين النتائج؟ وهل دارت دورة رأس المال أم أن الانتاج لم يجد السوق



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ - ١١ أبريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



يكتبها : سامي متولى

الجات .. تعظيم الاستفادة منها وتحجيم سلبياتها!



محمود محمد محمود مصطفى حلمي

مناسبة لحماية صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية، كما أن من حقها أيضا المطالبة بتعويضات مناسبة بعد انقضاء هذه المدة إذا ما اضررت صناعاتها الوطنية من سياسة الإغراق السليفي في ظل الاتفاقية مع الاحتفاظ بحق وضع الضوابط الجمركية التي تكفل الحماية للصناعات الوطنية. وقد أوصى مجلس الشورى بالموافقة على انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية وذلك استنادا إلى أن عدم انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية سوف يسفر عن خسائر فاحشة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، لأنها ستحرم مصر من المزايا والضمانات والحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لها في أسواق الدول الأعضاء.

وإن الاتفاقية الجديدة بما تضمنته من قواعد ومن خلال إجبارها أداة لفض المنازعات الخاصة بإحكامها، إنما توفر حماية الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، كما تحد من سلطة هذه الدول في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما، وإن أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة التي تستحوذ على نحو ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية، تعتبر المنفذ الأساسي للصادرات المصرية كما تعتبر المصدر الأساسي لوارداتها، وعليه فإن نجاح سياسة التوجه للتصدير التي تعتبر استراتيجية أساسية في عملية التنمية والانطلاق الاقتصادي في مصر سوف يتوقف بشكل أساسي على التعامل مع الدول الأعضاء، هذا وحتى يمكن تنظيم السائبة التي يمكن أن تعود على مصر من هذه الاتفاقية وتحجيم الجوانب السلبية لها أوصى مجلس الشورى بما يأتي:

- إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن أن تحققها من الاتفاقية الجديدة وبما يمكن من تحجيم آثارها السلبية.
- إعداد المهارات البشرية التي تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر في حالة اللجوء إلى جهاز فض المنازعات، كما يمكنها من مكافحة وسائل الإغراق والغش التجاري وغيره من الوسائل التي يمكن أن تضر بالإنتاج الوطني وتحدث اضطرابا في السوق الداخلية، وتبدو أهمية ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار ظاهرة الغش التجاري أو عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية التي أصبحت من الظواهر البالغة الخطورة في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لصادرات بعض الدول الآسيوية.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تحفز وتشجع إنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات المصرية.

كعادته دائما في البحث والدراسة والمناقشة العلمية والموضوعية ناقش مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي تقريرا أعدته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد رساد مدسي حول انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على الوثيقة الجديدة المنصدة بفتح جولة أوروحواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وحدود التزامات مصر في مجال تجارة السلم والحداثة. وأكد تقرير اللجنة ومناقشة الأعضاء أنه بالنسبة لمصر وعلى الرغم من أن الانضمام الجديد يحملها التزامات لم تكن بحملتها من قبل إلا أن انضمامها إلى هذه الاتفاقية يعود على مصر بفرايا إضافية مهمة. ولقد أكد الأعضاء خلال مناقشتهم أن مصر قادرة على المنافسة في أسواق التجارة وهذا يمكن تحفيزه بتطوير الإدارة والتخلص من الفساد البيروقراطي. ولا شك أن مصلحة الاقتصاد القومي الانضمام إلى اتفاقية التحرير الاقتصادي لكي تتمكن من الحصول على حصة في سوق التجارة والتكنولوجيا العالمية، وبهذا نستطيع تحقيق تقدم تكنولوجي وبنمو اقتصادي كبير، والتحرير الصناعي سيؤدي الإنتاج إلى تحسين وتطوير الجودة وهذا سيكون بالطبع في صالح المستهلك لأنه ما نرب المستهلك أن يكون مجبرا على شراء سلع رديئة بسبب الاحتكار. ولقد أوضح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الاتفاقية لا تفرض شيئا على الدول الموقعة عليها، بل هي تفتح الباب للتفاهم بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وما هي الهيكل التنظيمي للتجارة العالمية لتقييم النشاط التجاري للدول وتنظيم هذا النشاط وأكد أن الحكومة شكلت لجانا على أعلى مستوى لدراسة الاتفاقية وتبسيطها على مصر، وقد تبين أنها لا تمنع مصر من حماية إنتاجها الوطني بل يتم تخفيض الرسوم الجمركية التي وضعتها في برنامج الإصلاح الاقتصادي. ومن حقنا استخدام وسائل الحماية ضد الإغراق وتخفيض الدعم وفرض القيود والحصص على الواردات المشجبة. أما السلع الزراعية فإنها لن تتأثر إلا بمقدار يتراوح بين ٢ أو ٤٪ وإذا زادت الأسعار على ذلك يكون لنا الحق في طلب التعويض المناسب طبقا لدرجة تأثرنا.

وأكد وزير الاقتصاد أن الجات تساعد على إصلاح الخلل في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية الأمر الذي يشجع على زيادة الرقعة الزراعية بما يتيح زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء وأكد أن الاتفاقية تتيح لنا فرصة حماية حقوقنا في الملكية الفكرية والثقافية لأن هذه الملكية يتم التعدي عليها من خلال سرقة الكتب والمؤلفات للمفكرين المصريين وبراءات الاختراع. وأكدت الحكومة في ردها على مناقشات الأعضاء أن من حق الدول النامية ومصر من بينها أن تضع من الضوابط ما تراه



المصدر: البرلمان المصري

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ / ٤ / ٩٩

أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية الحات أمام مجلس الشعب هذا

الاستفادة بزيادة حجم التبادل التجاري مع
دولة ليبيا التصدير المصرية وزيادتها
بالأسواق العالمية



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

سرعة إنشاء جهاز حماية حق الملكية الفكرية وتوفير المعلومات للقطاعات المختلفة

التقرير يحذر:

عدم الانضمام للاتفاقية يزيد الأعباء على غير الأعضاء بها

بعمليات اندماج للكيانات الصغيرة لخفض تكلفة الإنتاج، مع ضرورة تشجيع إنشاء المشروعات الكبيرة التي تتوفر لها مقومات الصناعة العالمية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين بإنشاء هذه المشروعات مثل صناعة الإلكترونيات، وكذلك جذب الشركات الصناعية في العالم لإنشاء مشروعات لمصانعها في مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها.

وطالب تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب بشأن اتفاقية «الجات» بضرورة إجراء تعديلات هيكلية وتشريعية في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الإقلال بقدر الإمكان من الآثار السلبية المحتملة، مع العمل على الإسراع في متابعة تنفيذ مختلف الإجراءات وفق البرامج الزمنية الخاصة بهذه الاتفاقية مع جميع الجهات المعنية.

وأكد التقرير أهمية اتخاذ السياسات اللازمة لتشجيع تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة نظرا لأن هذه الاتفاقية سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات، وأن ذلك يتطلب تحديث هذه للصناعات، ورفع كفاءتها الإنتاجية مع تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها في صور رسوم وضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

وفي تصريحات خاصة للمحرر البرلماني للأهرام المسائي، أكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس ورئيس اللجنة المشتركة التي أعدت التقرير.

إن قرار انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية أمر تفرضه المصالح الوطنية للاقتصاد القومي، حتى يكون لمصر وجود فعلى في الأسواق العالمية، بما يتيح للسلع المصرية أن تعامل أفضل معاملة توفرها لها هذه الاتفاقية.

وقال: إن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال والاستثمار في جميع المجالات بقطاعي الأعمال العام والخاص لتعظيم الاستفادة من إيجابيات اتفاقية الجات، والحد من سلبياتها، مؤكدا أن انضمام مصر إلى الاتفاقية أمر ضروري وحيوي، ويمثل تحديا حقيقيا لمصر، وهي قادرة بما لديها من إمكانيات طبيعية وبشرية على الاستفادة من هذه الاتفاقية وتلافى سلبياتها.

يناقش مجلس الشعب - في جلساته غدا برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور - أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية «الجات» يطالب بالعمل على الاستفادة من زيادة حجم التبادل الدولي لجميع أطراف الاتفاقية، وتوسيع الأسواق خاصة بالدول المتقدمة، مما يحتم استعداده مصر لزيادة منتجاتها التصديرية، والاهتمام برفع مستوى جودتها، ومطابقتها للمواصفات العالمية، وتحسين أساليب التعبئة ووسائل النقل.

ويؤكد التقرير - الذي يتفرد «الأهرام المسائي» بنشره - أهمية الإسراع في إنشاء جهاز يختص بمتابعة حماية الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية، وتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات وآثارها، وما تنبئها من فرص لجميع الأنشطة والقطاعات التصديرية والإنتاجية والخدمية، بما يمكن هذه القطاعات من معرفة جميع الإيجابيات التي تدعم أنشطتها، وتلافى أى سلبيات تعوق حركتها.

وحذر التقرير من أن ما يطلق عليه الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» لن تفرق بين الدول الأعضاء بالمنظمة، أو غير الأعضاء بها، مؤكدا أن حق تعويض الدول النامية في مواجهة هذه السلبيات لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات والوجود داخل المنظمة، ونبه التقرير إلى أن عدم الوجود داخل المنظمة سوف يزيد من أعباء أية دولة تحاول اتخاذ موقف يبعدها عن المنظمة.

وأوصى التقرير - الذي أعدته اللجنة المشتركة من الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والري والعلاقات الخارجية - بالعمل على أن يكون لمصر دور نشيط في تكتيل جهود الدول النامية ذات المصالح المتفاوتة، وأحيانا المتضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، من أجل تحديد مواقفها في نطاق إيجاد مصلحة موحدة للمجموعة ككل تضع حدودا للمصالح المشتركة للدول النامية.

وأكدت اللجنة ضرورة وضع استراتيجية قومية للفترة القادمة تركز على مبدأ تغيير مفهوم الوحدة الإنتاجية من منظور داخلي محلي إلى منظور عالمي من خلال تغيير طرق وأساليب الإنتاج والتوزيع، ومسايرتها للمواصفات العالمية والعمل على ترشيده وتحديد أنشطة الشركات، والقيام



المصدر :
الصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
١٩٩٥

آثار الجات على الزراعة تناقشها ندوة الثلاثاء القادم كتب - عبد الوهاب حامد:

تناقش ندوة التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل الجات التي تبدأ اجتماعاتها الثلاثاء القادم عدد ١ من الموضوعات من أهمها التعرف على آثار اتفاقية الجات على الزراعة وللزراعيين في مصر مع التركيز على آثارها الإيجابية والسلبية خاصة على المحاصيل الرئيسية في مجالات الإنتاج والتجارة الخارجية والصناعات التي تقوم عليها والخروج بتصوير للسياسات الممكن اتباعها في التعامل مع هذه الآثار .

ينظم الندوة التي يشهدها عدد من المسؤولين عن الزراعة والصناعة والتخطيط - مركز إدارة المشروعات الزراعية والبحوث والتدريب بالمعهد العالي للتمعاون الزراعي ومركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة - ابواء الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية وقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي . وصرح الدكتور فخري شوفة عميد المعهد العالي للتمعاون الزراعي ورئيس الندوة بأن الندوة ستناقش عددا من القضايا منها تسويق القطن والأرز في ظل المتغيرات للأمن . وبحيث الرؤية العامة لبعض المتغيرات العالمية وتأثيرها على القطاع الزراعي .



المصدر : السياسات الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

مصر واتفاقيات الجات ٢

السياسات ومداخلها

بعد اقرار مجلس الوزراء المصري في اجتماعه في ١٥ فبراير ١٩٩٥، بالموافقة على انضمام مصر الى « الجات » واعداد مشروع قرار جمهوري للسيد رئيس تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب المصري .. واذا صح القول بان اتفاقيات اورجواي سوف تنتج بعض الاثار السلبية في الاجل البعيد . ومن الممكن ان يكون لها اثار ايجابية في الاجل الطويل . فان هذه الابعاييات تتطلب عدداً سياسيات واجراءات يمكن الاشارة الى اهمها في النقاط التالية

- ١ - اعادة النظر في بعض القوانين واستمرارية الانجاز اعتماداً على القائمة خصوصاً مايتعلق منها بالاستثمار ومنع احتكار وقوانين العمل ، وحقوق الملكية الفكرية وعقود التأمين وغيرها .
- ٢ - الاصلاح الاداري والتنظيمي والذورة على البيروقراطية وخصوصاً ان القضية الاقتصادية في العالم الان هي قضية ادارة النشر . وبما تتطلبه من تطوير فنية وادارية قادرة بفعاليتها وفعاليتها ونظمها ولوائحها وتشريعاتها لتحقيق انطلاقة دون قيود لكل مايتطلبه هذا الاداء الاداري التنفيذي من ادارة علمية حديثة تتسم بالانكار الذات وتغليب المصلحة العامة وانكار السلبية واللامبالاة وسرعة وسهولة ومرونة اجراءات الاداء التنفيذي والتنموي تنظيمياً للإنتاج والانتاجية والقوى التصديرية وتنظيمياً للقوى الاستيعابية للاقتصاد المصري على استيعاب طموحات الاضافة
- ٣ - اعداد كوادرنس توجيهية وخلق برامج للتوجيه فائقة على العلم والفن والتكنولوجيا الحديثة وذلك على المستوى العالمي والمحلي
- ٤ - قيام نظم مالية قوية قادرة على مواجهة تلك المتغيرات الانتاجية العالمية والاقتصادية والمحلية القارية . وفي نطاق هذه المجالات فقد دعا عدد من خبراء الادارة الى استخدام اساليب الادارة الحديثة داخل المؤسسات الانتاجية المصرية والعربية مؤكداً ان التطورات العالمية في مجالات الانتاج والتوزيع غيرت الكثير من المفاهيم التقليدية للعملية الادارية
- ٥ - المتغيرات العالمية والاقتصادية والمحلية بدأت تفرض نفسها كواقع على المنطقة العربية عامة ومصر خاصة الامر الذي يدركه طموح النظم الادارية



دراسة : حلمي المراغى

الحديثة لتتلاءم مع الاجواء والبيئة المصرية والعربية . امر محتمل يؤدي الى نجاحات باهرة في مجالات تطبيقه بشرط ان يتم السعي الى خلق توافق علمي وعمل بين الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية واساليب الادارة العلمية الحديثة .

- ٥ - القضاء على القيود التي تعوق تدفق الاستثمارات من خلال تغيير البيئة التشريعية والتنظيمية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص . مع ضرورة التغيير في النظم واللوائح للاجهزة المتعاطلة مع المستثمرين .
- ٦ - تعكس مشكلة ارتفاع نسبة الاعالة في مصر كاحد اثار الجانبية للمشكلة الاقتصادية . اثارها بالسلب على قوى الانتاج في مصر . حيث تمثل قوة العمل طبقاً للاحصاءات نسبة تقل عن ٢٥ ٪

من اجمالي السكان في مصر . لقوة العمل الحالية تقدر بحوالي ١٦ مليون فرد يعمل منهم فقط ٥٣ مليون فرداً وبذلك تصل نسبة الاعالة الى اربعة افراد بمعنى ان كل فرد يعمل يعمل اربعة اخرين بما فيهم ذاته وهي نسبة غالية في الارتفاع تتطلب المواجهة والمعالجة العلمية الرشيدة تعظيماً لقوى الانتاج في مصر بالتنظيم لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة واداة ذلك تحسين اوضاع حجم التشغيل وزيادة معدلات النمو القومي بالقضاء على الآثار الانتهازية في المجتمع في نطاق الطلب الكلي والطلب على الاستثمار .

- ٧ - مواجهة التحدي الحقيقي في المرحلة القادمة والذي يتمثل في ضرورة الارتقاء بنوعيه الانتاج السلعي المصري وجودته وانخفاض تكلفته على مستوى قطاعي الصناعة والزراعة وامتداد ذلك الى القطاع الخدمي بكافة نوعيات خدماته والتي تتضمنها اتفاقيات اورجواي
- ٨ - ضرورة اعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن التجارة الخارجية في مصر . وتنضج اهمية هذا الاجراء من خلال دراسة اعدادتها وزارة الاقتصاد بضرورة تطوير النظم المؤسسي المنظم للتجارة الخارجية واعادة هيكلة ذلك كخطوة اساسية بدونها يعجز الاقتصاد المصري عن الاستفادة من جوائب اتفاقيات اورجواي



المصدر : جريدة المسار

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات» تطارد الفقراء افريقيا تخسر مليار سنويا

الانسحاب من الاتفاقية يفقد
الدول الفقيرة ٨٠٪
من تجارتها الخارجية

بتطبيق اتفاقية «الجات» سيرتفع حجم التجارة العالمية بمقدار ٨٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ومع كل زيادة قدرها يكون دولار في الصادرات في أي دولة من الدول الصناعية السبع الكبرى ستوجد ١٩ ألف فرصة عمل لهذه الدولة فالولايات المتحدة ستحصل ٤,١ مليون فرصة عمل خلال السنوات القادمة وبريطانيا ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة. وتؤكد الدراسات التي ناقشها المؤتمر واستمر لمدة يومين خلال الأسبوع الماضي تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال أن الدخل المتوقع من تطبيق الاتفاقية سوف يحقق أرباحا تصل إلى ٢٤٧ مليار دولار سنويا يكون نصيب الدول المتقدمة منها هو نصيب الأسد فالولايات المتحدة سوف يبلغ نصيبها ٣٦ مليارا، واليابان ٢٧ مليارا والصين ٣٧ مليارا وروسيا ٣٧ مليارا ودول المجموعة الأوروبية ٦١ مليارا وماقي الدول الأوروبية ٨ مليارات والدول النامية ١٦ مليارا فقط وكندا ٤ مليارات وأستراليا ونيوزلندا ٢ مليار والدول المصدرة للحاصلات الزراعية ١٢ مليارا والمستوردة للحاصلات الزراعية ٧ مليارات. وعلى الرغم مما توضحه الأرقام السابقة من انحسار نصيب الدول النامية إلا أن أيا من هذه الدول لا تستطيع الانسحاب من الاتفاقية لأنها عندئذ سوف تخسر ما يقرب من ٨٠٪ من تجارتها الخارجية.



المصدر : **حرير مصر**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

د. امين عبد العزيز حسن يقول لقد تضاربت الآراء حول أثر اتفاقية الجات على دول العالم وخاصة الدول النامية. فهناك رأي يقول بأنها سوف تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية لأنها سوف تفتح اسواق البلاد النامية أمام الشركات العملاقة لكي تكتسح الصناعات الوليدة داخل هذه البلاد بالإضافة إلى أن الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمزارعين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم وقال إن صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة بتكلفة أقل وجودة أعلى سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي يزيد معدلات البطالة بالإضافة إلى أن الاتفاقية تفرض قيوداً على صادرات بعض الدول النامية للمنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة هذه الصادرات ولا تنسى أن الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى عجز الموازنة العامة لهذه الدول بالإضافة إلى صعوبة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات مثل التأمين والملاحة والطيران المدني مما يؤدي إلى الاضرار بمصالح الدول الأقل تقدماً وجدير بالذكر أن الدول الأفريقية سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥ - ٢ مليار دولار سنوياً. أما الرأي الآخر فيرى أنه بالرغم من استفادة الدول الكبرى فإن الدول النامية

ستحصل على مزايا نتيجة إلغاء القيود الكمية وخروج عدد من الدول الصناعية من حالة الركود والكساد والراهنة وبالتالي زيادة طلبها على منتجات الدول النامية ومن ثم انتعاش أوضاعها الاقتصادية وذلك لأن النشاط الاقتصادي السائد في الدول النامية يتوقف على حالة النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية زيادة ونقصاناً بالإضافة إلى أن الالغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجاتها الزراعية والالغاء التدريجي لحصص واوراقاتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف يساعد على إمكانية تفاعل صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول ولقد بلغت الحواجز التي وضعتها الدول المتقدمة «كما تقول سكرتارية الجات» ٤٠ نوعاً من الحواجز مثل مجموعة القيود الكمية على الواردات أي تحديد كمية الواردات والحصص بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القيود بهدف تخفيض أسعار هذه الواردات إلى أقصى حد ممكن وهناك أيضاً الإجراءات الرمادية مثل القيود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية علاوة على الإجراءات شبه التعريفية التي تهدف إلى رفع أسعار

السلع المستوردة.
وقال إن هذا الرأي يرى أن تحرير التجارة في الخدمات سوف يتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. وبما سبق نلاحظ أن للاتفاقية أثرها الإيجابي والسلبى على الدول النامية والمعبرة هنا



المصدر : صريحه مسكر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٥

بالاستفادة من الايجابيات والحد من السلبيات.
أما د. بكري طه عطية عميد كلية التجارة جامعة الأزهر فيقول:
لا توجد دولة تتمتع بقدرة تنافسية في جميع الصناعات في الأسواق العالمية فاليابان بالرغم من الكثير من الصناعات التي غزت الأسواق العالمية إلا أن بها كثير من الصناعات لا تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق العالمية وقوة العملة في مراجعة العملات الأخرى لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة فكلا من اليابان وألمانيا لهما عملات قوية وأسعار مرتفعة نسبيا ولكن كلا منهما حقق قدرة كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية بل إن العملة القوية أصبحت هدفا من الأهداف المهمة لكثير من الدول علاوة على أن فائض ميزان المدفوعات ليس مقياسا للقدرة التنافسية فنجد سويسرا لا تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات ولكن لديها ميزة تنافسية في كثير من الصناعات وتحقق مستوى عال من النمو مقارنة بدول أخرى لديها فائض في ميزان المدفوعات كذلك فإن قدرة الدولة على توظيف العمالة لديها لا تحقق ميزة تنافسية فالعبرة ليست بتشغيل الناس في أي عمل ولكن العبرة بعمل يؤدي إلى انتاجية عالية فبالرغم من أن اليابان من أكثر الدول كثافة سكانية إلا أنها رفضت أن تكون مجرد دولة مصدرة للعمالة الرخيصة علاوة على أن وقرة العمل بتكلفة منخفضة لا تحقق ميزة تنافسية ومثال ذلك الهند والمكسيك ومصر وغيرها من الدول النامية.

وإذا كانت اتفاقية الجات سوف تشعل المنافسة بين الدول إلى أقصى درجة فإن الحكومة تستطيع أن تساعد في دفع العملية التنافسية بحيث يكون لها تأثيرها السلبى أو الإيجابى فالتأثير الإيجابى يكون بالتأثير على مختلف المتغيرات المكونة للميزة التنافسية مثل سياسة دعم الصناعات وسياساتها نحو أسواق المال والسياسات التعليمية ونظم حماية المستهلك ووضع نظم المواصفات القياسية كما يمكن أن تلعب الدولة دورا مهما في دعم صناعة معينة فمثلا أدى الدعم الذى لاقتته أجهزة الفاكس فى اليابان من خلال اعتماد مستندات الفاكس كوثيقة يقيدها قانونيا إلى نمو الطلب على استخدام هذه الآلات فى اليابان وأدى ذلك إلى تنمية هذه الصناعة حتى أصبحت من أكثر الصناعات اليابانية نجاحا فى العالم، كذلك فإن القيود التى تفرضها الدولة على صناعة ما قد يؤدي إلى عدم تمكن هذه الصناعة من التقدم فمثلا لم تنم المؤسسات المالية الإيطالية ولم تعد قادرة على المنافسة الدولية بسبب القيود التى فرضتها الدولة عليها.

مبادئ أساسية

فاروق حلمى بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة يقول: هنالك مجموعة من المبادئ الأساسية والقانونية التى تحكم اتفاقية الجات مثل:
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو يساعد على المساواة بين الدول فى المعاملة وتوحيد التعريفات الاتفاقية مع توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية.
- مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة على أن يخضع هذا المبدأ لعدد من الاستثناءات لحماية الصناعة الناشئة الوليدة فى الدول الأخذة فى النمو حتى تقوى على المنافسة.



المصدر : جريدة مصر

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

متابعة

محسن عبد العزيز

- مبدأ الشفافية بمعنى عدم الالتجاء إلى القيود الكمية مع وضع أساس مستقر يمكن التنهؤ به للتجارة وذلك عن طريق الاتفاق على مستوى التعريف، بين الأطراف المتعاقدة ويجوز إعادة النظر في التعريف كل ثلاث سنوات على ألا تعود إلى التعريف المرتفعة.

- مبدأ المفاوضات حيث يمكن للأطراف المتعاقدة اللجوء إلى الجات لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دولا كبيرة أم صغيرة في حالة الشعور بأى اعتداء على حقوقهم طبقا للاتفاقية العامة.

- مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب حيث يكفل النظام التجارى الذى اقامته الجات تقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الأخذة فى النمو كأحد الأعمدة التى تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول الأخذة فى النمو.

وتتضمن ممثلى الدول الاعضاء على أعلى مستوى تجارى وفنى وتجتمع عادة مرة كل سنة كما تعقد دورات اضافية على مستوى وزراء تجارة الدول الأعضاء وذلك فى حالة الأزمات الاقتصادية الكبرى أو القرارات المهمة على أن تؤخذ بالاجماع ويكون لكل دولة صوت واحد وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة.



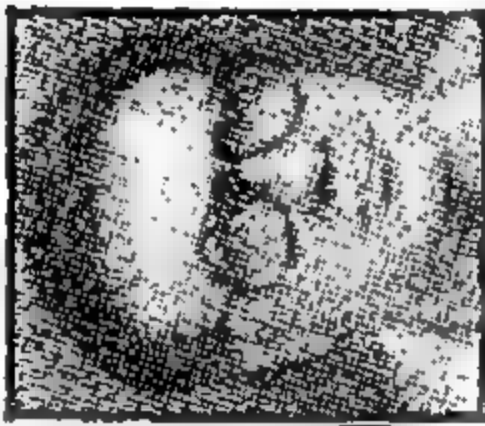
المصدر : ١٢

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفاشية الجديدة .. وثرائنا المصري

تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التي انضمت اليها مصر ثلاث مجموعات من الاتفاقيات :-
المجموعة الاولى : وتحث على القواعد العامة المختلفة التي تحكم التجارة الدولية بعد تعديل مواد الاتفاقية التي أبرمت عام ١٩٤٧ .
والمجموعة الثانية وهي الأحكام التي تمنح تطبيق الاتفاقية خاصة والتجارة في السلع الزراعية والتجارة في النسيج والملابس .
أما المجموعة الثالثة فتعرض لجات جديدة غير التجارة السلعية وهي تجارة الخدمات والجوانب المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .
وتنظم اتفاقية الجات حماية وتنظيم حقوق الملكية الفكرية في سبعة مجالات هي :
١ - حقوق التأليف والنسخ .
٢ - الملققات التجارية .
٣ - المؤشرات الجغرافية .
٤ - التصميمات الصناعية .



دكتور
حليم دوس
سيفوت
بقلم الدكتور :

- ٥ - براءات الاختراع .
- ٦ - التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
- ٧ - حماية المعلومات السرية .
- وإذا كانت الملكية الفكرية بصفة خاصة هي حق المؤلف أو المبتكر على انتاجه الفكري ، ووجب أن ينسب له جانبه الأدبي بصفة مؤيدة وبالتالي ، فإن أعمال القياس من باب اول ، تجعل تراث الدولة الحضاري والفكري بما يمتلك فيها ، من آثار قديمة أو فولكلور شعبي حماية أعلى من حماية الانتاج الفكري الفردي بين الدول

التي أبرمت الاتفاق .

وتأسيسا على ذلك وجب أن تضمن حماية لتراثنا وأثارنا المصرية في كل دول الاتفاقية - وأن كانت هناك بعض الاتفاقيات والأعراف الدولية تحمي تراث كل دولة وأثارها وتحرم سرقتها ، فإننا نستطيع إضافة هذا التحفظ الجديد أثناء إقرارنا للاتفاقية .. فهو نوع من الحماية تستقيم الاتفاقية بها ولا يعتبر تزييدا عليها .
فنحن نرى أن هذه الاتفاقية تحمي آثارنا وتراثنا تحت المجال الأول والمجال الرابع والمجال السادس . وهذا فيما يخص ما لدينا من آثار في حوزتنا الآن ، نقوم حاليا بمراجعتها وترميمها وبرمجتها بمواصفاتها واشكالها على الحاسب الآلي ، وأن كنت أوصي بعدم تخزين الآثار بل لابد من إقامة المتاحف على مستوى جمهورية مصر في جميع مدنها وقراها في المصايف والمناشئ لتكون مصر بلدا سياحيا ليس فقط في فترة الشتاء إنما لتكون منتدى سياحيا طوال العام .
والمنطق الفكري السوي يؤكد أن الآثار يجب أن تعرض على المواطنين والسياح لا أن تخزن في مخازن فتكون عرضة للتلوث أو السرقة .
أما الجانب الآخر ، فهو آثارنا المسروقة ، واعتقد أن الاتفاقية أيضا تكفل لنا حمايتها ، فإذا كان تهريب مصنف يستغرق عاما أو بعض عام قد كفلته الاتفاقية بالحماية واضحة في اعتبارها ما ذكره القانون الفرنسي : من أن الملكية من أقدس الحقوق . فكيف تحمي كتابا أو مصنفا سينمائيا ولا نحصى تراثا لامة ، ونعيد ما هو مسروق منها - فالسارق يده على الشيء المسروق هي يد عارضة ولا يكسب تراث الامة عن طريق التقادم مهما كانت فترة حيازته .
ويؤكد الرأي الذي ذهبنا اليه ، السابقة القضائية التي أريد فيها إلى مصر تمثال شخصت المسروق ، فلقد



المصدر : : المصدر

التاريخ : : التاريخ
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢ أبريل ١٩٩٥

استطاع مستشارنا الثقافي في باريس
عام ١٩٨٩ الدكتور أحمد حسن
الدغى من إعادة التمثال الى مصر
وبهذا فقد وضع مبدأ قانونيا في أن
الأثر المسروق لا تكسب عليه ملكية
حائزة مهما كانت فترة حيازته - كذلك
عندما طالب بإعادة إحدى اللوميات
المسروقة كان أحد أسانيده ، أنه
مواطن مصري يعود الى أرض وطنه .

● ● ●
ان مكاتبتنا الثقافية في دول أوروبا
وامريكا والدول العربية ، بما فيها من
دبلوماسيين وقانونيين وطنيين يجب ان
يكون في مقدمة أهدافهم استعادة
أثارنا المصرية كلها .. بطريق
المفاوضات تارة وبطريق التقاضي تارة
أخرى ، فليس العيب في وزارة الثقافة
أو في حارس مخازن الآثار - إنما
العيب في سارقى الأثر ، كما قال بحق
استاذنا رئيس مجلس الشورى أثناء
مناقشة الاتفاقية ، وكذلك العيب على
من يشتري تراث أمة من الأتاقين
واللصوص ، وفي النهاية لابد أن يعود
الأبن الى أبيه والتراث الى أصحابه
وليس الى مقتصبيه أو سارقيه .
ويقضى ان العدالة في أوروبا وامريكا
معصوبة العينين حقا ، والقضاء فيها
محايد ، والسابقة القضائية قائمة
وعلى الوطنيين المخلصين من
دبلوماسيينا المصريين أن يطالبوا
باستعادة تراثنا وسوف يرد الى
مصر ... فإذا رغبت دولة في الاحتفاظ
به في متاحفها فنحن هنا لا نمانع بشرط
أيجار الأثر لها أو أخذ نسبة مما تدره
متاحفها ، من أجل إقامة المتاحف
الجديدة لآثارنا المخزونة ، وتحسين
خدمة السياحة والمزارات السياحية .
وبهذا تتحقق مقولة الرئيس القائد
مبارك من أننا لا نخطط على دوام
المعونة والمساعدات الأجنبية لمصر الى
ما لا نهاية .
حقا فلن نحافظ على تراث مصر
الا مصريون ولن يبنى مصر الا أيدي
المصريين .

● ● كاتب المقال : استاذ بالمركز
القومي للبحوث وعضو
مجلس الشورى .



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

مجلس الشعب يوافق على اتفاقية الجات

صدق: الدولة لن ترفع أسعار الخدمات ونتمسك بعدم المساس بالعاملين
لجنة القوى العاملة توافق على ١٠٪ علاوة اجتماعية

بنسبة ١٠٪ من الاجر الاساسى وزيادة المعاشات بنفس النسبة من اول يوليو القادم وزيادة معاشات الضمان الاجتماعى بنسبة ٢٠٪ ومن المنتظر ان يناقش مجلس الشعب العلاوة في جلسات اليوم

أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء امام اللجنة مساء امس ان العلاوة تأتي لمواكبة الاصلاح الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى وتخفيف العبء على العاملين مشيراً الى انها تتناسب مع نسبة النخفم الذى وصل الى حوالى ٨٪ وقال اننا اذا اضفنا العلاوة الدورية بجانب العلاوات التى ستضم للمرتبات نجد ان هذه العلاوة الخاصة تصل الى حوالى ٢٠٪ وليست ١٠٪ وأكد صدقي اننا نتمسك بضرورة الحفاظ على العمالة دون مساس بحقوقهم من منطلق النظرة الاجتماعية على طريق الاصلاح الشامل ، وقال الدولة تلتزم بعدم رفع اسعار الخدمات التى تقدمها وتحاسب العلاوة هذا العلم على

اساس الاجر الاساسى في ٣٠ يونيو القادم او في تاريخ التعميم بالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر العلاوة جزءاً من الاجر الاساسى للعامل ولا تخضع لاية ضرائب او رسوم وتضم العلاوة الى الاجور الاساسية في اول يوليو سنة ٢٠٠٠ وصرح مسئول بمجلس الوزراء ان العلاوة الخاصة تكلف الدولة مليار جنيه

وافق مجلس الشعب في جلسته امس على القرار الجمهورى الخاص بانضمام مصر لاتفاقية الجات .. أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء انه ليس في صالح مصر ان تتخلف عن هذه الاتفاقية .. كما أكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان الاتفاقية لن تؤثر على حصيللة الجمارك وانما ستزيد حصيلتنا التصديرية بنسبة ٢٥٧٪ .. وقال ان ارتفاع اسعار السلع الزراعية لن تتجاوز نسبة ٤٪ واننا سنحصل على تعويضات ، كما سنعامل معاملة تفضيلية بالنسبة للدول النامية .

كما وافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة عبدالعزيز مصطفى على ٣ مشروعات قوانين بمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ إبريل ١٩٩٥

وبعد مناقشات مستفيضة حتى ساعة متأخرة من مساء أمس:

مجلس الشعب يوافق على النظام مصر

للاتفاقية منظمة التجارة العالمية

د. عاطف صدقي : لم يعد من حقنا

أن نتخلف عن التيار العالمي

التشريعية والدستورية
بالمجلس أن هذه الاتفاقية
تشير إلى أن العالم أصبح قرية
صغيرة وأن ذلك يؤكد أن آثار
هذه الاتفاقية تمتد لجميع

اتها فادرة على قبول هذا
التحدى بما يملكه الإنسان
المصري من قدرات على الإبداع
والابتكار.

وقال : إن على الحكومة
والمجلس العمل على تهيئة
المناخ المناسب للاستثمار
وزيادة الإنتاج وتحسينه حتى
يكون قادرا على المنافسة
الدولية في ظل تحرير التجارة
العالمية.

وقال النائب المستقل ضياء
الدين داود : إن هذه الاتفاقية
لها آثار تنافسية على العديد
من القطاعات كالبنوك
والسياحة وغيرها. مطالبا
بتوضيح أبعاد هذه الاتفاقية
من مختلف الوزارات خاصة
الآثار السلبية وخطة كل وزارة
في الحد من هذه السلبية.
وأعلن ضياء الدين داود
رفضه لهذه الاتفاقية.

وعلى السيد محمود محمد
محمود وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية مشيراً إلى
أن مصر لم تقدم أي التزامات
بشأن البنوك والسياحة وأن
الزراعة لم يتم القيام الدعم
بالنسبة لها.

وأكد أن جميع الوزارات
قامت بإعداد خططها بشأن
هذه الاتفاقية وستقدم عرضها
على مجلس الوزراء في
اجتماعاته القادمة.

وأكدت الدكتورة فوزية
عبدالمعطي رئيسة اللجنة

ووافق مجلس الشعب في
جلسته المسائية على
انضمام مصر لمنظمة
التجارة العالمية
والاتفاقيات التي تضمنتها
الوثيقة الختامية
المتضمنة لنتائج حولة
اورجواي للمفاوضات
التجارية المتعددة
الاطراف وحوادول تعهدات
مصر في محالي تجارة
السلع والخدمات.

وأكدت مناقشات الأعضاء
أهمية عدم عزل مصر عن العالم
مما يستلزم انضمامها لهذه
الاتفاقية للاستفادة من المزايا
التي تمنحها للأعضاء
المنضمين اليها مؤكدين أن
مصر تملك موارد بشرية
وطبيعية كبيرة وقادرة ومؤهلة
للاستفادة من هذه الاتفاقية
والحد من سلبياتها.

وطالب الأعضاء بالاهتمام
بالحوائك التنموية الشاملة في
محالات الإنتاج والاستثمار
والتصدير ووضع سياسات
واضحة لحماية الإنتاج
المحلي.

وأشار الدكتور عبدالأحد
جمال الدين رئيس لجنة
الاقتراحات والشكاوى
بالمجلس إلى أن هذه الاتفاقية
تمثل بالنسبة لمصر تحدياً
كبيراً مؤكداً أن مصر تثبت



المصدر : **الإبراهيم المسراتي**

١٧ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول سواء انضمت إليها الدول أو لم تنضم.

وقالت : كان من الضروري أن تنضم مصر إلى هذه الاتفاقية وأن آثار هذه الاتفاقية تعد إيجابية في مجال الخدمات بشرط أن تزيل مصر معوقات تصدير الخدمات بما تملكه مصر من قدرات على درجة كبيرة من الجودة في هذا المجال.

وطالبت الدكتورة فوزية عبد الستار بضرورة الاهتمام بزيادة الإنتاج كما وكيفا لمنع تدفق الواردات إلى مصر.

وحذر النائب المستقل كمال خالد من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية خاصة في مجال السلع الزراعية.

وقال : إن هذه الاتفاقية خراب سياسي واقتصادي وإفلاسي معلنا رفضه لهذه الاتفاقية.

وأوضح الدكتور فتحي سرور أن الاتفاقية في مجال السلع الزراعية سوف تفرض نفسها على الدول سواء التي تنضم إليها أو لا تنضم.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن مصر لا توجد عليها أي التزامات في مجال الرسوم الجمركية.

وإساعل النائب المستقل جلال غرب قائلًا : ماذا فعلت الحكومة بشأن الاستعداد لهذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للقطن وصناعة المنسوجات؟

وقال : إنني أريد اتفاقية الجسات ولكن هل نحن الآن نستطيع المنافسة؟

وطالب بالتخفيف من الإجراءات والتوعية للجميع بالانتباه لهذه الاتفاقية.

وعقب السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قائلًا : إن مصر قادرة على المنافسة في مجال الصادرات المصرية.

وقال : إن الصادرات المصرية

لأمريكا مشرفة للغاية وأعلن استغرابه لما ذكره النائب المستقل جلال غرب.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة أن شهادة الأيزو عبارة عن نظم إدارية وأن مصر بها شركات تأخذ بهذه الشهادة.

وأكد أن شركات الغزل والنسيج بلغت صانراتها هذا العام ٢,٧ مليار جنيه بزيادة ٤٣٪ عن العام الماضي.

وقال النائب المستقل فكري الجزار : إنني أريد هذه الاتفاقية مطالبًا بإجراء المزيد من التعديلات واللوائح المتعلقة بالاستثمار والضرائب.

وأشار النائب عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بالمجلس إلى أن اتفاقية «الجات» كان لمصر فيها دور كبير في تصحيح الأوضاع الاقتصادية والتجارية بما يتواءم مع هذه الاتفاقية.

وعقب هذه المناقشات وافق مجلس الشعب على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية.

ووجه الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس تحية خاصة للمفاوض المصري لما بذله من جهود في المحافل الدولية حتى تكون هذه الاتفاقية في مصلحة مصر والدول النامية.

وأعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء عقب موافقة المجلس وتعيينه على الاتفاقية أن مناقشات الأعضاء كانت موضوعية وحادة وأكد أنه لن يكون هناك أي تقدم بدون الحرية الاقتصادية.

وأضاف الدكتور صدقي أن هناك تحديات واجبات على مصر من الحكومة وهي تهيئة المناخ لزيادة الإنتاج والاستثمار.

وناشد الدكتور صدقي كافة المنتجين والمستثمرين ورجال الصناعة والمستهلكين بمشاركة الحكومة وقيام الجميع بدورهم في الاستعداد لهذه الاتفاقية.

وأكد أن مصر استعدت لهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٦ وحتى اليوم مشيرًا إلى أن مجلس الوزراء عقد عدة اجتماعات لمناقشة اتفاقية الجات مادة.

وقال : إنه تم تشكيل لجنة عليا لدراسة إيجابيات وسلبيات هذه الاتفاقية بهدف تحقيق صالح الاقتصاد المصري وقدرته على المنافسة الدولية.

وأكد أن مصر قادرة على مواجهة هذا التحدي.

وفي مناقشات المجلس الصباحية حول الاتفاقية أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء أنه لم يعد من حقنا أن نتخلف عن التيار العالمي المتجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية خاصة أن ذلك يمثل المستقبل وأنا مقدمون على فترة لن يعيش فيها إلا الأصرار ونحن مستعدون للتحدي.

وقال الدكتور صدقي : إن هذه الاتفاقية أثارت جدلاً كبيراً مؤكداً أن الجانب الأكبر من إيجابيات الاتفاقية بالنسبة للدول النامية جاء معبراً عن وجهة نظر المفاوض المصري.

وذكر أن الاتفاقية تعبر عن اتجاه عالمي نحو مزيد من الحرية الاقتصادية سواء حرية تبادل السلع أو الخدمات مشيرًا إلى أن مصر تمسكت بالحصول على المزايا في السلع الزراعية وحقوق الملكية الفكرية.

وأكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن اتفاقية «الجات» تعتبر من أهم الاتفاقيات التي توصل إليها خلال العقد الأخيرين.

ونفى وجود أي تأثير على موارد الخزينة العامة للدولة خاصة أن تخفيض الرسوم الجمركية قامت به مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي



وبما قل مما تتطلبه الاتفاقية.

وأوضح الوزير أن الاتفاقية تحقق مصالح مصر في مجال التسوجيات والملابس والسلع الزراعية والادوية وحول تجارة الخدمات أكد الوزير أن مصر لن تفتح الباب على مصراعيه ولم تقدم التزامات إلا في مجال الخدمات المالية والسياحة والانشاء والمقاولات وطبقا لما هو معمول به في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وأكد الوزير أن هناك إجراءات لمكافحة الإغراق مشيراً إلى أن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية سوف يكون في صالح الاقتصاد القومي.

وقد أكد الأعضاء ضرورة الاسراع في تطبيق المرحلة الثانية من مسيرة الإصلاح الاقتصادي وأن يتم التركيز فيها على الجوانب التنموية التي تكفل زيادة الانتاج والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وعدم تحميل المواطن أي أعباء جديدة.

وأكد النائب أحمد أبو زيد زعيم الأغلبية : أنه لا بد من الموافقة من الانضمام لهذه الاتفاقية مشيراً إلى أن مصر لا يمكن أن تنعزل عن النظام الدولي الجديد. وأوضح أن مصر استطاعت خلال مسيرة الإصلاح الاقتصادي أن تسير المتغيرات العالمية في هذه المسيرة من خلال تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية والصناعية.

وقال : إن مصر مؤهلة لقيادة كتل اقتصادي عربي إفريقي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مشيراً إلى ضرورة أن تكون اتفاقية الحات أحد الدوافع الأساسية لهذا التكتل الاقتصادي العربي الإفريقي.

وأشار النائب المنسق فاروق متولي إلى أن انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية يتطلب العمل على الحد من سلبيات هذه الاتفاقية خاصة مجاربة سياسة الإغراق

لحماية المنتجات المحلية.

وطالب بوضع سياسات واضحة وثابتة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات.

وقال الدكتور حلمي فخر : أن انضمام مصر لهذه الاتفاقية يتطلب وضع سياسة جديدة لزيادة الانتاج وجوئته.

وطالب بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في ظل هذه الاتفاقية والاسراع في تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي وإعادة النظر في النظام الضريبي لتخفيف الأعباء عن المواطنين والانتاج والتصدير.

وأوضح الدكتور زكريا عزمي أنه لا يوجد خيار أمام مصر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مؤكداً أن إيجابيات هذه الاتفاقية أكثر من السلبيات.

وأكد ضرورة أن يشارك كل مصري في مختلف المواقع في استغلال إيجابيات هذه الاتفاقية والحد من سلبياتها.

وأشار النائب محمد خليل حنا إلى أن الإصلاح الاقتصادي في مصر نجح في ظل الجوانب المالية والنقدية وأن المرحلة القادمة في مجال الإصلاح الاقتصادي يجب أن يركز فيها على الإصلاح التنموي من خلال زيادة الانتاج والاستثمار وخلق فرص العمل.

وأكد أن اتفاقية الحات تتطلب الاهتمام والتركيز على الإصلاح التنموي ورفع معدلات التنمية مطالباً بوضع سياسات جديدة للعمل التنموي في مصر في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمات حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في مجال الزراعة ونصف خاصة سلعة القمح حتى يمكن إلغاء عملية الاستيراد.

وأكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس ورئيس اللجنة المشتركة أن هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تعرض على مجلس الشعب مشيراً إلى أنها تخدم مصالح الدول الكبيرة والمتقدمة في المقام الأول.

وقال إن الاتفاقية منحت فترة زمنية للدول النامية لمدة عشر سنوات لتصحيح أوضاعها بما يتماشى مع هذه الاتفاقية.

وأشار النائب المنسق صلاح توفيق إلى ضرورة الاهتمام بالصناعات المصرية والزراعة مؤكداً ضرورة أن يكون للدولة سياسات واضحة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية.

وأكد النائب خالد محيي الدين زعيم المعارضة أنه ليس هناك مجال لرفض الاتفاقية لأن عدم الموافقة ليس في مصلحة مصر.

وأوضح ضرورة أن يكون للحكومة سياسات واضحة للحد والقضاء على سلبيات هذه الاتفاقية.

المصدر : المجلة الاقتصادية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

المجلة الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجات

إعداد

د. د. علي علي حبيش

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

١ - مقدمة :

يؤكد التحليل الواقعي لطبيعة الاقتصاد المصري أنه يدخل في عداد الاقتصاديات النامية التي تقسم بانفتاحها على الاقتصاد العالمي في مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للواردات . لذلك فإن التطورات العالمية - الاقتصادية وغيرها - لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد المصري سلبا أو إيجابا ولا يمكن تجاهل هذه التطورات

ومن أهم التطورات العالمية هي تلك المصاحبة للاتفاقية التي تم التوصل إليها في نهاية جولة أورجواي (عام ١٩٩٤) لتحرير التجارة الدولية والتي أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)

(General Agreement on Tariffs and Trade (G. A. T. T.)

والتي تحولت مع بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة دولية يطلق عليها منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO لتعكس بذلك الركن الثالث الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي وتختص بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات . ولتقف جبا إلى جنب مع كل من صعد في الساحة الدولية الذي تم تشوذه عام ١٩٤٧ ليكون مسئولاً عن الإشراف على النظام المقدي الدولي . وأمينك الدولي



المصدر : (البرامج الاقتصادية)

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للإنشاء والتعمير (تم اتشأؤه أيضا عام ١٩٤٧) والمسئول عن الاشراف على النظام المالى الدولى والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الاجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص . وبذلك يكتمل المثلث الذى تشكل أضلاعه الثلاث أهم مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى والتى تشكل فى مجعها نظاما إقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية فى مختلف المجالات .

ومن هذا المنطلق ، يمكن القاء بعض الضوء على توجهات التطورات الدولية المعاصرة بإيجاز :

- ١ - انتهى صراع القوتين العظميتين . . انفردت الولايات المتحدة الامريكية إلى حد كبير بالساحة الدولية سياسيا وعسكريا . . وساعدها ذلك على التأثير المباشر فى شكل وموضوع النظام الدولى المعاصر . ومع ذلك ما زالت هناك مساحة استراتيجية وسياسية - تسمح بحرية الحركة لعدد من الدول - ومنها مصر - نظرا لطبيعة أوضاع هذه الدول وطبيعة أوضاع المناطق التى تقع فيها . فضلا عن مساحة اقتصادية متزايدة بشدة نتجت عن ظهور قوى إقتصادية جديدة (النمر الاسيوية بعد اليابان) .
- ٢ - هناك اتجاه متزايد نحو التكتل الاقتصادى للاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة حيث أن الاقتصادات الصغيرة تحد كثيرا من نتائج الاستفادة بهذه التكنولوجيا . بل وقد تعجز أصلا عن الحصول على الكم والنوع المناسب منها نتيجة لنقص الامكانيات التحويلية .
- ٣ - تنامي دور الشركات عبر القومية ، وتضخمت أرباحها واتسعت أسواقها وتعاظم نفوذها فى التجارة الدولية حيث تسيطر على ٨٠ ٪ من تجارة السلع الأولية ، وعلى جانب هام من السلع الصناعية وتحتكر السلع ذات التطور التكنولوجى وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولى بل وتهيمن عليه إلى اكبر حد .
- ٤ - تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر فى تعميم برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الدول النامية (بتحرير آليات السوق وإطلاق حرية المنافسة الاقتصادية) .



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

٥ - تدويل بعض المشكلات الاقتصادية والتوجه العالمي لتنسيق معالجتها مثل الفقر والسكان والتنمية البشرية وتلوث البيئة . الخ .

يصبح من المؤكد إذن وجود اتجاه كبير يسير نحو عالمية النظام الاقتصادي الدولي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أساسا . فضلا عن المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات غير القومية صاحبة المصلحة في ذلك . وفي نفس الوقت وجود مساحات استراتيجية سياسية واقتصادية متزايدة يمكن أن تلعب دورا كبيرا حتى وإن كن ذلك في الأمد المتوسط و / أو الطويل (على الساحة الدولية وانبثق من ذلك لاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة من خلال الجات حيث أن التجارة تقفز فوق مفهوم الدولة إلى مفهوم الأقليم ومن ثم فإن التكتلات الاقتصادية الدولية الإقليمية تعتبر خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم ولعل أشهر هذه التكتلات تكتل الاتحاد الأوروبي والذي اشتهر باسم السوق الأوروبية المشتركة

٦ - سمات النظام العالمي الجديد :

يتسم النظام العالمي الجديد بخصائص جديدة تعتمد في المقام الأول على قدرات إقتصادية عملاقة تحكم في الاقتصاد العالمي من خلال سيادة علمية وتكنولوجية محنكة ، وأسواق ذاتية منطلقة النمو ، وتغيرات سريعة في أسلوب الإنتاج وأدواته ومواده ومنتجاته ، ومناخسة تكنولوجية ناجحة لا تستند - ضرورة إلى تكافؤ علمي ولكنها تستند إلى كفاءة إدارة التغيير التكنولوجي ، هذا بالإضافة إلى قوة المنافسة بين الدول الصناعية المتقدمة ، كما أن الإنتاجية لم تعد مجرد كفاءة العمل والإدارة والتخطيط ومنع التالف ومطابقة المنتج للمواصفات بل أصبحت تشمل من ذلك حيث تتطلب الارتكاز إلى حبرة وقدرات وخبرات لإدارة التغيير والتطور التكنولوجي

كذلك فإن النظام العالمي الجديد يتسم أيضا بظهور تكتلات إقتصادية واتفاقيات دولية ، والأخذ بالمدخل التعليمي ليس لخلق وظائف ولكن لخلق أساليب جديدة واتقان العمل والإدارة ورسم السياسات ودعم اتخاذ القرارات استنادا إلى قاعدة من المعرفة والمعلومات ، حيث تتعاظم دور المعلومات والإدارة والمراقبة في إدارة نظم ومنظومات هذا النظام العالمي المتطور وكفاءة تشغيله . وأخيرا فإن النظام يركز على الإدارة العلمية الراقية حيث المنظومات المتكاملة التي تشمل كل الانظمة الفرعية للتنظيم من القمة حتى القاعدة والأصول مع القروع .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

٣ - نشأة وتطور الجات :

- * عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية وأسفرت عن تدمير وتخريب إقتصاديات معظم دول العالم .
- * بدأت الجهور . المكشفة لتشكيل عالم جديد يتميز باقتصاد عالمي نشط ومتضبط في الأداء .
- * عام ١٩٤٧ انشأ صندوق النقد الدولي للإشراف على النظام النقدي العالمي والعمل على تحريره من خلال :
 - أسعار الصرف
 - أسعار الفائدة
 - السقوف الائتمانية للبنوك
 - موازين المدفوعات . . . الخ من السياسة النقدية العالمية .
- * عام ١٩٤٧ أيضا انشأ البنك الدولي للإشراف على النظام المالي الدولي والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص .
- * في عام ١٩٤٧ تم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية عامة للتجارة الدولية هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وقعت عليها ٢٣ دولة .
- * في عام ١٩٤٨ دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وكان هدفها الرئيسي هو العمل على تحرير التجارة الدولية .
- * عقدت الحات منذ انشائها ٨ جولات من المباحثات بهدف تحرير التجارة الدولية وفيما يلي بيان بهذه الجولات :
 - ١ - جولة جنيف ١٩٤٧ شاركت فيها ٢٣ دولة .
 - ٢ - جولة انسي (فرنسا) ١٩٤٩ شاركت فيها ١٣ دولة
 - ٣ - جولة توركواي (إنجلترا) ١٩٥١ شاركت فيها ٢٨ دولة
 - ٤ - جولة جنيف ١٩٥٦ شاركت فيها ٢٦ دولة
 - ٥ - جولة ديلون ٦٠ - ١٩٦١ شاركت فيها ٢٦ دولة
 - ٦ - جولة كينيدي ٦٤ - ١٩٦٧ شاركت فيها ٦٢ دولة
 - ٧ - جولة طوكيو ٧٣ - ١٩٧٩ شاركت فيها ١٠٢ دولة
 - ٨ - جولة أورجواي ٨٦ - ١٩٩٣ شاركت فيها ١١٧ دولة
- * انتهت الجولة الأخيرة في أورجواي بإنشاء منظمة دولية جديدة هي " منظمة التجارة العالمية " (WTO) World Trade Organization للإشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها .
- * أسفرت جولة أورجواي عن حوالي ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والاعلانات والترتيبات في مختلف المجالات . ووصل عدد الأعضاء التي شاركت فيها ١١٧ دولة عضوا منها ٨٧ دولة نامية . وتم التوقيع على الوثائق النهائية لهذه الجولة في مدينة مراكش بالمغرب في مارس ١٩٩٤ . وبدأت برلمانات الدول الأعضاء في التصديق عليها . وفي أول يناير ١٩٩٥ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ .



المصدر :الأهمام الاقتصادي

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

٤ - مبادئ اتفاقية (الجات) :

تتضمن اتفاقية الجات خمس مبادئ هي

- * مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهذا يعني عدم منح رعاية لدولة على حساب دولة أخرى .
- * مبدأ الشفافية ، بمعنى حظر الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية ، وإنما يمكن الاعتماد على التعريف الجمركية إذا اقتضت الضرورة لذلك .
- * مبدأ المفاوضات التجارية ، وهذا يعني أن بنود الاتفاقية ومنظمة الجات هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .
- * مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ، بمعنى منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك مراعاة لظروفها .
- * مبدأ التبادلية ، وهذا يعني تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية ، أي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية من جانب إحدى الدول لابد وأن يقابله تخفيف معادل من الجانب الآخر .

٥ - أهم اتفاقيات الجات :

تتضمن اتفاقية الجات ٢٨ اتفاقية في المجالات الآتية :

- تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة
- تجارة السلع الزراعية
- الدعم ومكافحة الإفراق وحماية المنتج المحلي
- حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة
- البيئة وعلاقتها بالتجارة
- إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة
- المشتريات الحكومية
- تجارة الخدمات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أبريل ١٩٩٥

٦ - الجات ، الزام والتزام . . .

تستهدف الجات وضع إطار قانوني ينظم النظام التجاري الدولي بما يضمن استقلال الاسواق الخارجية بعيدا عن التيارات السياسية ، والتحرير الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية فهي رباط اتفاق بين ١١٧ دولة - حاليا - يستهدف تحقيق بيئة آمنة ومستقرة لتأمين التجارة الدولية لمجتمع الاعمال واستمرارية لتحرير التجارة حيث يمكن للاستثمار وخلق الوظائف ، والتجارة أن تنمو وتزدهر بما يؤدي بالتالي إلى نمو وتنمية إقتصادية وعالمية . وتكفي الإشارة إلى أن دول الجات تتعامل في ٩٠ / من حجم التجارة العالمية .

وهكذا فإن أعضاء الجات يعتبر كل منهم طرفا في عقد . وكذلك فإن العلاقات فيما بينهم و / أو مع الجات تتسم بتوازن مثالي بين حقوقهم ومزايا عضويتهم وبين التزاماتهم .

ومن الجدير بالذكر ، أن ما انتهت إليه جولة أورجواي يتعين على الدول إما قبوله ككل أو رفضه ككل دون ثمة اختيار في التفضيلات .

ومن أبرز ما أسفرت عنه جولة أورجواي هو قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الجات . . لا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة أو استثمار أو حركة رأس المال أو العمالة فحسب . . بل تدخلت بدرجة أو بأخرى في سبيل تصحيح الأداء الاقتصادي المحلي في الدول أطراف الاتفاق . مما يبرر تضمين الاتفاقية لاحكام تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذي إقتصرت عليه اتفاقية - الجات عام ١٩٧٤ - وهما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية الذي يستهدف من تضمينه لاحكام الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية حينما تنتقل أو تستخدم في الاسواق .

وتعتبر الملكية الفكرية مجالا يجرى تنظيم التبادل الدولي فيه لأول مرة من خلال اتفاقات محكمة في إطار المنظمة الجديدة .

وقد كان التفاوض بشأن هذا المجال معقدا نظرا لاختلاف المصالح بين الدول الغنية والدول الفقيرة حيث تعتبر الأولى مصدرة لأنواع الملكية الفكرية



المصدر : المصراع الاقتصادى

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أبريل ١٩٩٥

يعد تعتبر الثانية مستوردة لها وكانت وجهة نظر الدول المتقدمة فى ذلك أن جوانب الملكية الفكرية تنظمها اتفاقيات دولية متعددة نذكر منها

- اتفاقية برن (عام ١٨٨٦) لحماية المصنفات الأدبية
- اتفاقية باريس (عام ١٨٨٣) لحماية الملكية الصناعية (براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، النماذج الصناعية)
- اتفاقية روما (عام ١٩٦١) لحماية الأداء والانتاج الفنى والاذاعة
- اتفاقية واشنطن (عام ١٩٨٩) لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة
- الاتحادات الدولية التى تنظم التعامل فى مجال الملكية الفكرية (اتحاد باريس ، اتحاد لاهى ، إلخ)

ويذكر كثر هذه الاتفاقيات لا تكفى صمومات تلك الدول فى تحقيق معدلات أعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية كما رأيت هذه الدول أن تلك الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يخالف أحكامها وخاصة الآثار السلبية عنها كد تفتقر إلى أحكام فعالة لتسوية المزعزعات الدولية مما جعل الدول تلجأ إلى تشريعاتها الوطنية أو تطبيق إجراءات انفرادية فى حالة تسوية المزعزعات مع يسر مشاكل وتوترات بين الدول

كد هدفت الدول المتقدمة كذلك من وراء تضمين اتفاق الجات قواعد متصلة بالملكية الفكرية التوصل إلى اتفاق دولى لمكافحة التجارة فى السلع المقيدة ، وإضافة حماية الأسرار التجارية باعتبارها أحد أفرع الملكية الفكرية .

هذا بالإضافة إلى أن أهمية حقوق الملكية الفكرية فى مجال التجارة الدولية يرجع إلى أن الشركات الكبرى فى الدول المصدرة لمجالات الملكية الفكرية تحوز على احتكاراتها فى السوق العالمية والاحتفاظ بأسرارها مع الأخذ فى الاعتبار المنافسة الشديدة بين هذه الشركات على صعيد السوق الدولية ، إذ أدى التسارع التكنولوجى إلى ظهور سلع جديدة واستحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبرى تتمثل فى انتقال هذه التكنولوجيا من دولة إلى أخرى . ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها ، فقد أخذت الشركات الكبرى تمارس صنفوا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها فى السوق العالمية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥

لذلك شهدت المفاوضات المرتبطة بالتجارة العالمية الكثير من المقترحات التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وأسفرت المفاوضات عن ظهور اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

٧ - اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)

تضم هذه الاتفاقية ١٢ بنداً تغطي جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالمنتجات والسبع والتجارة والعلامات التجارية لهذه النود هي :

- مبادئ وأحكام عامة (من بند ١ إلى بند ١٨)
- وتتعلق بدعم الأنشطة التي تدعم التنمية والارتقاء التكنولوجي على النحو الذي يتوزع مع الحفاظ على حقوق الغير
- مجالات حماية (من بند ١٩ إلى بند ٤٠) وتغطي :
- حماية حق المؤلف (من بند ٩ إلى بند ١٤)
- حماية علامات التجارية (من بند ١٥ إلى بند ٢١)
- حماية مؤشرات الجغرافية (من بند ٢٢ إلى بند ٢٤)
- حماية تصميمات ، النماذج ، تصاميم (من بند ٢٥ إلى بند ٢٦)
- حماية براءات الاختراع (من بند ٢٧ إلى بند ٣٤)
- حماية سواير المتكاملة (من بند ٣٥ إلى بند ٣٨)
- حماية الأسرار الصناعية (بند ٣٩)
- التصدي للممارسات المضادة للنافع (بند ٤٠)
- إجراءات تنفيذ لاتفاقية (من بند ٤١ إلى بند ٤٢) مقسمة كالاتي :
- تفاصيل إجراءات (من بند ٤١ إلى بند ٦٢)
- فض المنازعات وتسويتها (من بند ٦٣ إلى بند ٦٥)
- القربيات الانتقالية ، مساعدات الدول المتقدمة لدول النامية (من بند ٦٥ إلى بند ٦٧)
- الترتيبات المؤسسية والأحكام الأخيرة للاتفاقية (من بند ٦٧ إلى بند ٧٣)

ويمكن الرجوع إلى نصوص هذه النود ال ٧٣ لدراسة كل بند على حده

دراسة جيدة لمعرفة كيفية تطبيقه وما يستلزمه من تعديل بعض التشريعات الوطنية التي تتعلق بالملكية الفكرية . وذلك بما يتفق مع نصوص اتفاقية الجات ، ويراعى في نفس الوقت المصالح الوطنية التي تفيد التنمية الاقتصادية الصناعية وظروف الاجتماعية للبلاد .



المصدر :الأهرام الاقتصادي.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :١٧-١-١٩٩٥.....

١٧٧ - أهم ملامح اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ،

تحدد هذه الملامح فيما يلي

- ١ - شرط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملة بين مختلف الجنسيات
- ٢ - شرط المعاملة الوطنية بمعنى معاملة الأجنبي معاملة الوطني
- ٣ - الالتزام بالاحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة ١٩٨٩ وغيرها .
- ٤ - وضع اجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم اساءة استخدامها بأسلوب يمثل عرائق امام التجارة المشروعة ويشمل ذلك الاجراءات الادارية والقضائية والجناثية والجمركية .
- ٥ - حق الدولة في حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم حقها في فرض نظام لضبط اسعار السلع المتصلة بهذين المجالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية أي بترخيص من صاحبه .
- ٦ - نصت الاتفاقية على حق الدولة النامية في تطبيق نظام الترخيص الاجباري اذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اعمالا تعوق المنافسة .
- ٧ - يتم تسوية المنازعات على أي منازعات تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في اطار المنظمة ووفقا لنظامها أي بالمشاورات ثم بالمصالحة ، واذا لم تتم فيعرض الموضوع على هيئة تحكيم التي تشكل من ثلاثة اعضاء للنظر في المخالفات التي تقع من احد الاطراف ويجوز استئناف الحكم الصادر من



المصدر :الأهرام الاقتصادية.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

- هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للأطراف المعنية
- ٨ - تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سريانها أي في أول يناير ١٩٩٥ ، أم الدول النامية فمن تكون مزمة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق (عدا شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية) قبل مرور خمس سنوات سريانه حتى يتيح لها مواءمة ظروفها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق
- ٩ - أعطت الاتفاقية للدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات بالاضافة الى الخمس سنوات الاولى بأجمالى قدره (١٠) سنوات قبل الالتزام بتوفير براءات الاختراع على اساس المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية
- ١٠ - التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية عند طلبها ذلك - في مجال اعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وانشاء وتدعيم الاجهزة الوطنية القائمة .

٢ / ٧ - بنود اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ،

اولا : بالنسبة لحق المؤلف :

ومن اهم الاحكام المستحدثة بشأنه - هو الاشارة الى عدم تعارض الاتفاق مع الاتفاقيات الدولية القائمة في هذا المجال ، ومن أبرزها معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وقد اعتبرت برامج الحاسب الآلى من المصنفات الأدبية في مفهوم اتفاقية برن وتمتع المؤلفين بحقوق استثنائية في مجال ايجار المصنفات وحق الدول في وضع تدابير لمنع وقوع الانتهاكات لعدم تسرب المصنفات المخالفة الى الأسواق . واخيرا حق الدول الأعضاء في وضع أحكام لكفالة فاعلية حقوق الملكية الفكرية شريطة ان تكون عادلة ومناسبة وألا تتسم بالتعقيد ولكن بسهولة الاجراءات ومرونتها



المصدر :إلى المصراع.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

ثانياً : بالنسبة لبراءات الاختراع :

فمن أهم ما ورد بالاتفاق بشأنها ما يلي
- تمنح براءات الاختراع لأي اختراع يتعلق بإنتاج أو طريقة صنع في كل المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديداً ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعي . وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حالياً وفقاً للقانون براءات الاختراع الذي لا يسمح بأسباب الحماية على اختراع المنتجات التي ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان وأن الحماية تنصرف فقط إلى طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على النص المستحدث في الاتفاق أن يحرم البحث وتطوير في مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل إلى طريقة لصنع نفس المنتج .

هذا بالإضافة إلى أن أضعاف الحماية على الاختراعات المتعلقة بالمنتجات الخدمية المستحضرات الصيدلانية والكيمائيات الدوائية ، والكيمائيات الزراعية والثروة الحيوانية ، من شأنه أن يخلق حقوقاً احتكارية لأصحاب هذه الاختراعات في حين أن بلادنا في ظروفها الراهنة ، تستخدم هذه منتجات حيث أنها تشكل منفعة عامة لصحة الجمهور .

وليس أمامنا في هذه الحالة إلا استخدام هذه التكنولوجيا عن طريق عقود تراخيص لاستخدامها في الإنتاج في مصر ، مع ما يكلفنا ذلك من أعباء مالية باهظة لاحتكار هؤلاء المخترعين لإنتاجهم الذي لا غنى عنه .
- تمنح الحماية لأصحاب الاختراعات دون تمييز بسبب مكان الاختراع أو مجال تكنولوجيا وسواء كان المنتج مستورداً أو محلياً .
- يطبق الاتفاق على الإجراءات الخاصة بحماية النظام العام أو الآداب وحماية صحة الإنسان والحيوان أو حياة وصحة النبات ، أو لتجنب أضرار بالغة للبيئة .
ونك كلاً إذا ما نصت على ذلك التشريعات الوطنية .



وتعطي براءة الاختراع لمالكها الحقوق الاستثنائية الآتية :

- إذا كان موضوع الاختراع إنتاج سلعة فله أن يمنع الغير الذي لم يحصل على موافقته ، من تصنيع ، أو استعمال ، أو عرض للبيع أو استيراد هذه السلعة . وله نفس الحق إذا كان موضوع البراءة طريقة صنع سلعة .
- لمالك البراءة الحق في التنازل عن ملكيتها للغير ، كما تنتقل البراءة بالميراث . كما له استغلالها عن طريق عقود التراخيص .
- في حالة الترخيص باستغلال اختراع من جانب الحكومة أو استغلاله بدون موافقة مالكه من جانب الغير المرخص له بذلك من الحكومة ، يجب أن يسبقه مفاوضات مع مالك البراءة للحصول على الترخيص بشروط تجارية معقولة ثم يثبت بعد ذلك أن هذه المفاوضات لم تحقق نجاحا خلال فترة مناسبة .
- والترخيص الإجباري هنا محدد بالفرض الذي صدر من أجله وهي الأغراض العامة أو لمنع الاحتكار ، مع مراعاة حق المخترع في اقتضاء تعويض عادل .
- مدة حماية براءات الاختراع عشرون عاما من تاريخ تقديم الطلب لكل مجالات الاختراعات وهذا على عكس الحال المعمول به حاليا في مصر حيث يفرق قانون براءات الاختراع رقم ١٦٢ لسنة ١٩٤٩ بين مدة الحماية للاختراعات لمتعلقة بطريقة صنع الأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية فجعلها عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها ، أما بالنسبة للاختراعات الأخرى فمدة حمايتها خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشروط خاصة .
- بيد ذلك حددت الاتفاقية أحكام تنفيذ الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية ومن أهمها أن الدول الأعضاء تتكاتف في وضع الإجراءات الفعالة ضد الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في هذا الاتفاق بما يضمن حقوق أصحابها أمام أعتداءات الآخرين على أن لا تكون تلك الإجراءات عائقا أمام لتجارة المشروعة .
- من لحقه أضرار من جراء الاعتداء على حقوقه الحق في اقتضاء التعويض المناسب حتى ولو كان المعتدى يجهل اعتداءه على حقوق الغير بالإضافة إلى ذلك فالتقضاء أن يأمر بسحب السلع المعتدى عليها من التداول بل واتلافها إذا



المصدر : (المصراع الاقتصادي)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

ما اقتضى الامر ما دام ان ذلك غير مخالف للدستور ، ولها كذلك ان تمنع دخولها من منافذ التجارة لمنع التماهي في الاعتداء على حقوق الغير وبالنسبة للعلامات التجارية فقد يكون نزاع العلامة المقلدة غير كاف ولا بد من منع دخول السلع من منافذ التجارة

للسلطات القضائية في دول الاتفاق اتخذا الاجراءات التحفظية الآتية :

فيما يتعلق بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية :

- ١ - منع دخول السلع في منافذ التجارة .
 - ٢ - الحفاظ على دليل اثبات الاعتداء .
 - ٣ - الفاء هذه الاجراءات اذا ثبت عدم صحة الادعاء مع حق المدعى عليه في التعويض .
- ثم جاءت الاتفاقية بحكم هام وهو حق الدول الاعضاء في ايقاف اطلاق السلع من منافذها بناء على طلب صاحب الحق ووفقا للمستندات المقدمة منه باثبات ان السلع مقلدة . ويطبق هذا الاجراء بالنسبة للسلع أو المؤلفات المصدرة أو المستوردة . وعلى ان يقدم الطالب ضمان وتأمين تحدد السلطات المختصة حتى تمنع اساءة استعمال الحق .

٢ / ٧ - الاتار المترتبة على اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية :

- ليس شك في ان الاتفاق الجديد الخاص بالجوانب التجارية للملكية الفكرية في اطار الجات أو في اطار المنظمة العالمية للتجارة قد اتى باحكام جديدة تفصيلية تعتبر اضافة الى ما كان قائما من اتفاقات دولية خاصة بالملكية الفكرية وحمايتها .
- ومن الواضح ان الاتفاقية في صياغة نصوصها تضع قواعد لعلاقات دولية في المجالات التي نظمتها تسرى على كل الدول اعضاء المنظمة الموقعة عليها لاتفاقية المتقدمة منها والنامية ، وهي بهذه المثابة قد وضعت عينا كبيرا على الدول الاخيرة وهي الدول النامية وهنا يأتي التساؤل هل تستطيع الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

- النامية ان تواجه هذه المنافسة من جانب الدول الصناعية المتقدمة ؟
- لقد عالجت الاتفاقية هذا الموقف في جزئية خاصة بمواعيد سريان الاتفاق قاعطت الدول النامية مهلة خمس سنوات من بدء سريان الاتفاقية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال تلك المهلة ان تهيب، اجهزتها الادارية والفنية لتنفيذ الاتفاق ، كما اعطتها مهلة خمس سنوات اخرى لحماية المنتج في الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية مع ملاحظة ان شرطى المعاملة الوطنية والدولة الاكثر رعاية لا تخضع لتلك المدد
 - لسوف يكون لهذا الاتفاق نتائج ايجابية واثار سلبية على الدول النامية والمطلوب الان هو تعظيم الايجابيات وتقليص السلبية حتى تقلل الخسائر المتوقعة فمن ناحية سوف يزدى الاتفاق الى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به ، وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا اضافية لها في مجال الاعمال الادبية والمؤلفات والكتب اضافة الى الاعمال الفنية المعثلة في الشرائط والاسطوانات و افلام السينما والفيديو والتليفزيون ، والتي تنتهك حقوق مؤلفيها في كثير من انحاء العالم دون ان يكون هناك وسيلة حماية لها . بالاضافة الى ذلك فان الاتفاقية تنص على استمرار الاستفادة من المزايا التي تضمنها ملحق اتفاقية برون لحماية المصنفات الادبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام الخاصة المقررة للدول النامية .
 - سوف يكون من حق الدول النامية ان تفرض نظاما لضبط الاسعار بالنسبة للدواء في اطار حقها في حماية الصحة العامة
 - حق الدول النامية كذلك في تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اجراءات غير تنافسية .
 - توفير حماية للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة حيث سوف تلتزم هذه الدول الاخيرة بالاحكام والقواعد الخاصة بالمنظمة الجديدة التي تتسم بوضوح نصوصها وتنظيمها لفض المنازعات تنظيما محدد ما يحد من سلطة هذه الدول في استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية
 - توفير الشروط الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية يسهم الى حد كبير في



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

- جذب الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيات الحديثة المصاحبة لها .
- تحفيز الدول النامية لوضع نظام رقابي محكم لوارداتها وتحديد اسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلي .
- دفع اجهزة البحث العلمى والجامعات وجهات الانتاج فى الدول النامية عن طريق تدعيمها لارساء قاعدة وطنية تكنولوجية تغنى عن جزء كبير من الاستيراد من الخارج .
- البدء فى اعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية امام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن احكام نظام المنظمة العالمية للتجارة .

٤ / ٧ - القيود الجديدة التى تفرضها الاتفاقية والآثار السلبية التى تترتب عن هذه القيود ومنها :

- اتساع نطاق التكنولوجيا التى يستوجب حمايتها .
- ومنها حماية المنتجات وطرق الانتاج فى كل مجالات التكنولوجيا واسباغ الحماية على اختراعات المنتجات الكيميائية الدوائية والمستحضرات الصيدلانية والكيمائيات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية والتى كان لا تحمى فى القانون الحالى ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ .
- امتداد فترة الحماية الممنوحة للتكنولوجيا .
- وهى زيادة فترة الحماية الى ٢٠ سنة لبراءات الاختراع وكانت فى القانون الحالى ١٥ سنة لكل أنواع البراءات . ١٠ سنوات فقط لطرق الصنع للمنتجات الكيميائية الدوائية والكيميائية الغذائية والزراعية .
- احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات .
- وهذا يقيد الحرية فى استيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر خارجى والرادع الوحيد الذى يمكن أن يمنع من وقوع هذه الاضرار هو أن ينص قانون البراءات الاختراع الجديد على حقوق الاطراف المحلية للاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو التطبيق فى الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الاجبارى وبما يتفق مع الاتفاقية (المادة ٢١) .



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

- حماية المنتجات التي يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج المحمية .
وذلك بمنح مالك براءة الاختراع التي تغطي طريقة انتاج حقا احتكاريا للعرض
للبيع والبيع أيضا وكذلك استيراد المنتج الذي يكون الحصول عليه بطريق
مباشر نتيجة تطبيق طريقة الانتاج موضوع الحماية .
وذلك لا يمنع من الاستيراد الموازي لسلع حقيقية أخرى لا تتعارض مع
المتطلبات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقيات الجات وبفقد هذا الاستيراد
الموازي في خفض الاسعار وحفز اصحاب البراءات على تشغيل اختراعاتهم في
الصناعة في مصر .
- توسيع نطاق الحقوق التي تتوفر لصاحب براءة الاختراع .
وذلك بمنح حقوق الحماية لأصحاب براءات الاختراع دون تمييز مكان الاختراع
أو موضوع التكنولوجيا وما اذا كانت المنتجات مستوردة أو منتجة محليا .
وهذا يفتح باب الحماية (داخل مصر وخارجها) امام كل المخترعين . ومما
يخدم الصناعة الوطنية في مواجهة هذا القيد هو استخدام فترة السماح
المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة ٦٥) لفترة خمسة سنوات وخمس
سنوات اضافية للمنتجات التي لم تكن تحمي في القانون الحالي ١٣٢ لسنة ٤٩
لاتاحة الفرص لمؤسسات البحث والتطوير لتغيير سياستها وتنظيماتها
لمواجهة هذا القيد .

٨ - المنظمات الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية :

لقد أصبح للملكية الفكرية الآن منطمتان عالميتان تهتمان بالجوانب
المتعلق بها حيث ان المنظمة العالمية للتجارة تهتم بالجوانب التجارية فيما
يتعلق بالانتاج والنسدير والاستيراد ونقل التكنولوجيا واجراءات الحماية
والعقوبات المترتبة على انتهاك تلك الحقوق .

ولم يغفل اتفاق الجات الأخير التأكيد على الالتزام بالاحكام الواردة
بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة في مجال الملكية الفكرية مثل اتفاق برن
لحماية المصنفات الادبية والفنية ، واتفاق باريس للملكية الصناعية وغيرها .



المصدر : الإبرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

كما عبر الاتفاق عن التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لوضع اسس التعاون بين مجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية المنبثق عن WTO وبين WIPO ، لمساعدة الدول الاعضاء في تنفيذ التزاماتها المترتبة على هذا الاتفاق وكذلك مساعداتها في تسوية المنازعات واجراءاتها .

والواقع ان WIPO كان لها السبق من الناحية التاريخية في دعم حماية الملكية الفكرية في كل انحاء العالم وذلك بتشجيع ابرام المعاهدات الدولية الجديدة في هذا المجال ، وتحديث التشريعات الوطنية وتقديم المساعدة للبلدان النامية وتجميع المعلومات ونشرها ، وثاقبة الخدمات التي تيسر حماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية اذا كانت هذه الحماية مطلوبة في عدة بلدان .

كما جمعت المنظمة تحت لواها الاتحادات الدولية لافرع الملكية الفكرية وذلك بمكتبها الدولي في جنيف وهو يعتبر الامانة العامة للرايبو مع ملاحظة ان اليونسكو يشرف على ادارة الاتفاقية العالمية لحق المؤلف والحقوق المشابهة .

واخيرا فان الريبو مسئولة عن اتخاذ التدابير المناسبة طبقا لوثيقتها الاساسية وللمعاهدات والاتفاقات التي تشرف على ادارتها من اجل تشجيع النشاط الفكري الخلاق وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية الى البلدان النامية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كل ذلك مع مراعاة ميثاق الامم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة .

ومن ذلك يتبين ان هناك حدودا فاصلة بين اختصاص كل من المنظمتين فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فاهتمام WTO ينصب على تدفق التجارة وحرية تداولها وتدعيم حمايتها باجراءات مفصلة تحكمية لمنع المنافسة



المصدر :الإدارة الاقتصادية.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

غير المشروعة وحماية اصحاب الحقوق من خلال اتفاق دولي ينظم التجارة ، ام WIPO فهي تنظم حقوق الملكية الفكرية من حيث هي نتاج الذهن والفكر . وتشجيع الدول على وضع قواعد وسن تشريعات لاضفاء الحماية عليها في شتى مجالاتها كما تشرف على تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعددة في هذا الشأن .

هذه هي أهم الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية التي وردت باتفاقية الجات الأخيرة وخاصة ما يتعلق بها ببراءات الاختراع والتي هي من أهم وأبرز عناصر الملكية الصناعية بما تمثله من أهمية بالنسبة لنقل وتطوير التكنولوجيا وصلتها الوثيقة بالصناعة التي تقدم عليها تقدم الأمم وأزدهارها . ويشهد المجتمع الدولي المعاصر في الوقت الحاضر تغيرات كبرى يواجه بسببها مجموعة من التحديات والفرص التي تفضي الى خلق نظام عالمي جديد يستند في المقام الأول الى ما تمتلكه الدول من اسباب العلم والتكنولوجيا ويؤدي ذلك الى تعاظم قوة وسائل الانتاج للسلع والخدمات وما يتبعه من تكريس الاحتكارات الصناعية وخلق مناطق للتفرد التجاري والثقافي - كل هذا مما يلقي عبئا علينا في مصر يجب ان نستعد له من الآن ونعطي الاولوية في التفكير والتخطيط والتنفيذ حتى نعظم من ايجابيات اتفاق الجات ونقلل ما امكن من سلبياتها علينا وبذلك نكون قد واجهنا المتغيرات الاقتصادية العالمية بفكر مستنير وعزيمة قوية يعود بالنفع والخير على بلدنا العزيز .



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥
الخلاصة

مجال حقوق الملكية الفكرية هو أحد المجالات الجديدة التي سمعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول المتقدمة إلى ربطها بسبل التجارة الدولية ، وجعلها جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي الجديد . وقد نجحت في ذلك نجاحا كبيرا يفوق ما كان متصورا قبل بدء مفاوضات أورجواي . إذ جاءت النتائج والالتزامات ممثلة في هذا الاتفاق أوسع وأكثر كثافة مما كانت هذه الحقوق رغم وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ووجود عدة اتفاقيات لحماية الملكية الأدبية والفنية (برن) والملكية الصناعية (باريس) والدوائر المتكاملة (واشنطن) . إلا أنها جميعا افتقرت إلى قوة الالتزام والردع مثلها كمثيل باقي قواعد القانون الدولي . . وقد استهدف اتفاق أورجواي تحقيق هذه الحماية وهذا الالتزام .

ومن أهم ملامح الاتفاق أنه أخذ شكل اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الأداء العلني ، والعلامات التجارية ، والجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وتصميمات رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية ، والأسرار التجارية . وقد تضمن وضع معايير دولية للحماية والمتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال . وكذلك فقد تم اقرار ذلك دون اخلال بحق الدولة في حماية الصحة العامة ، وتطبيق نظام الترخيص الإجباري في حالة تعسف صاحب الحق في استخدامه أو عند ممارسته لحقه بإجراءات غير تنافسية في مجال الدواء . وأيضا عدم التمييز بين الوطني والأجنبي في حماية هذه الحقوق داخل الدولة . وهي جميعا تنبع من الاتفاقيات القائمة في هذا المجال مع وضع ضمانات تكفل الحماية .

وضمن حقوق الملكية الفكرية المصرية أمر تستفيد منه في المجال العربي ودول المهجر . أما عن التزامات مصر فهي كدولة نامية تتمتع بتأجيلها لفترة خمس سنوات لحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق وخمس - عشرة سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع .

ويلاحظ بالنسبة لبراءات الاختراع الكيميائية في الأدوية أن الأدوية الأساسية (وعددها ٢٧٥ دواء) طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) ستصبح جميعا مع نهاية مدة العشرة سنوات من الملك العام . ومن ثم فلا يوجد أي التزام بمنحها براءة اختراع . أما بالنسبة للأدوية الجديدة بعد سريان الاتفاق فلن تحصل على الحماية في مصر إلا بعد مدة العشرة سنوات (أي بعد سنة ٢٠٠٥) وللفترة المكتملة فقط لمدة الحماية بدءا من تاريخ تسجيلها .



المصدر : الأهرام الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ - أبريل ١٩٩٥

من شرفة الصحافة

الجات.. والجنة الموعودة

● شهدت ساحتنا مجلسي الشعب والشورى طوال الأسابيع الأربعة الماضية مناقشات واسعة حول انضمام مصر الى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع والخدمات، المعروفة باسم «الجات».. وقد كشف النقاش عن وجود رأيين متعارضين حول هذه الاتفاقية، أحدهما يمثله التيار الاشتراكي والآخر يعبر عنه رجال الأعمال أو رأس المال.

● فالتيار الاشتراكي يتولى الدفاع فيه ممثلو العمال والفلاحين، وهم يركزون على المعارضة لاتفاقية «الجات» لأنهم يرون بها بابا واسعا تدخل منه رياح عاتية تطيح بالمكاسب الاشتراكية التي تحققت لهم وتحد من سيطرتهم على وسائل الانتاج، وهم يستندون في دفاعهم هذا الى أن «الجات» ستقضى على نظام الحصص التجارية التي هي الضمانة الأساسية للتصدير في ظل النظم الاشتراكية، كما أن «الجات»

ستؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المنافسة من دول أكثر تقدما وغنى، وهو الأمر الذي يهدد الصناعة الوطنية في عقر دارها ويوقف نموها بما يعنى تفشى البطالة تلك التي تهدد الاستقرار الاجتماعى فى الدول النامية بالذات، ومصر واحدة منها لن تكون بمنأى عن هذا التأثير السلبي للجات، ولا يتحمس أصحاب هذا الرأي كثيرا لدخول مصر فى نظام الجات، وإن كان ولا بد من ذلك فلا مناص - فى رأيهم - من وضع قيود صارمة تحمى الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة سواء كانت الوسيلة الى ذلك جمركية أو غيرها مما يراه الاقتصاديون كفيلا بتحقيق هذا الهدف!

● أما التيار الرأسمالى فيقوده رجال الأعمال وأساتذة الاقتصاد والتجارة، وهم متحمسون جدا للجات، ويرحبون بها أبلغ ترحيب، ويرون فيها الجنة الموعودة للدول النامية،

لأنها ستفتح أمام الانتاج الوليد بهذه الدول فرصة ذهبية للاستفادة بالأسواق والتقدم العلمى والتكنولوجيا فى الدول الغنية التى ستركز نشاطها فى انتاج الآلات الصناعية الكبرى والتكنولوجيا المراقبة، وهو ما يعنى أن سوق انتاج السلع الاستهلاكية والصغيرة ستركز فى الدول النامية، وهو أنسب مجال لها يمكن أن تتحرك فيه، كما أن الجات - فى رأى هؤلاء أيضا - تأتى لتستحث الدول النامية على تنشيط جهودها الانتاجية سواء من حيث الكم أو الكيف ومحاولة خفض التكلفة لتكون قادرة على مواجهة المنافسة والإغراق فى الأسواق المحلية والخارجية، أى أن الجات ستكون سوقا عالمية للتنافس على تقديم أجود السلم وأقلها

سعرا وهو أمر فى صالح المستهلك أولا وأخيرا، كما أنها تعد بمثابة تكثيف للنشاط الانتاجى زراعيا وصناعيا وهو ما يعنى توفير المزيد من فرص العمل فى الدول النامية بالذات والتي تعاني من أزمة بطالة طاحنة فيها!

● وأيما كان الرأى فى هذا الشأن، فإنه من الأفضل الاستفادة من أحسن ما فيهما، وبما يتناسب مع ظروفنا



المصدر : **الأهرام الاقتصادي**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٧ أبريل ١٩٩٥**

الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية، بحيث لا تتخلف عن
التفاعل والتجاوب مع الحركة
الاقتصادية العالمية، فاتفاقية
« الجات » مثل أى شىء فى هذه
الحياة فيها الجيد والسيئ ،
والأمر يتوقف على الإنسان
نفسه ومدى فهمه وحنكته فى
تحقيق
الاستفادة
التي تعود
عليه

بالخير وتحقق له المنفعة، فإن
كان التنافس خيرا لزيادة الانتاج
وتحسينه، فلا أعتقد ان من يبتنا
من لا يريد ذلك، وان كان فى
الحماية للانتاج الوطنى سواء
بالاجراءات الجمركية أو غيرها
ضرورة لنا فالاتفاقية لا تمنع من
ذلك، بل انها تعطى المتضرر حق
طلب التعويض عن الضرر الذى
يلحق بانتاجه الوطنى من جراء
تطبيق هذه الاتفاقية عليه، فالمهم
إذن هو اليقظة والانتباه وحسن
التعامل والأداء الاقتصادي
التميز الذى يؤدى الى انتاج
سلعة مصرية جيدة قادرة على
التواجد والمنافسة وجذب
المستهلك لشرائها، ومن سنن
الحياة ان البناء دائما يكون
للأصلح والأجود، وفى الاقتصاد
| سبعا وقيفة !!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرت الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (المعروفة بجولة أورجواي) قرابة سبع سنوات وانتهت في منتصف ديسمبر ١٩٩٣، وهو الموعد الذي حددته الكونجرس للإدارة الأمريكية لإنهاء المفاوضات، ويعتبر توقيع وزراء الدول المشاركة في المفاوضات على الإعلان النهائي في منتصف أبريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش بالملكة المغربية إيذانا ببداية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. انه



د. جوده عبد الخالق

الأستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

بلا جدال اهم تطور على صعيد النظام الاقتصادي الدولي بعد توقيع اتفاقية برينتون وودز منذ نصف قرن. لقد شمل الاتفاق النهائي عدة امور على النحو الذي سنوضحه لاحقا في هذه الدراسة، ولكننا نشير في البداية الى ان من اهم ما تضمنه الاتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهي كيان تاخر ظهوره نصف قرن منذ فشلت الدول التجارية الكبرى في الاتفاق على اقامة منظمة التجارة الدولية (ITO) عام ١٩٤٤.

مصر والجات:

من فئاتورة

الفخاء الى

تنظيم الجهاز

الحكومى!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩٥

وتهدف هذه الدراسة الى استشراف الافاق الجديدة التي يفتحها اتفاق حولة اورجواي، والى استطلاع محالات التحرك الواجبة و / أو الممكنة من وجهة نظر مصر في ظل هذا الاتفاق. ويتطلب ذلك بالطبع الاحاطة بالعناصر الرئيسية للاتفاق، خصوصا وان الجدل قد ثار حوله سواء على الداخل او في الخارج ولكن قبل ان نفعل ذلك، نرى من الضروري الإشارة الى الخلفية التي أدت الى ظهور اتفاق حولة اورجواي في هذه المرحلة

وعلى ذلك فان هيكل دراستنا هذه سيكون على النحو التالي
بعد المقدمة نعرض في القسم الثاني للخلفية التي شكلت عوامل ظهور اتفاق حولة اورجواي وفي القسم الثالث نتناول بايجاز اهم عناصر هذا الاتفاق وفي القسم الرابع نناقش دلالات الاتفاق بالنسبة لمصر

وفي القسم الاخير يعرض لنا يمكن و / أو ينبغي عمله
وجدير بنا الآن ان نسأل فما هي الاجراءات التي اتخذتها مصر لتقليل الاضرار وتعظيم المنافع المترتبة على الاتفاقية؟

ان السؤال المطروح هنا سؤال محوري في تقديرنا، بعد ان لاحظنا وجود اتجاه على المستوى الرسمي ينحصر في شأن الاتفاق بحجة ان مصر قد ارتضت بشروط اكثر صعوبة مما يتضمنه الاتفاق في إطار التزاماتها ازاء مؤسسات برنتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) طبقا للبرنامج المسمى «برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي». كما اننا نحذر في نفس الوقت من سرعة وسمية واضحة بطلب المزيد من «التعويضات» مناسبة الاستعداد لمواجهة اثار هذا الاتفاق في تقديرنا ان الامر جد خطير، وان التحديات التي بدأت تواجه مصر مع دخول اتفاق حولة اورجواي حيز التنفيذ اعتبارا من اول عام ١٩٩٥، يعرض علينا التصبر الشديد، وبحيث نل «الخيارات المتاحة»، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لصيانة الامن القومي وتحقيق المصلحة الوطنية

عوامل الجات

رغم ان حولة اورجواي هي حلقة الثامنة في سلسلة جولات المفاوضات التجارية متعددة الاطراف في إطار الجات الا ان من الامة مكان ان يتامل العوامل التي سكت اساس هذه الحولة ومخاطبها ويمكن بصفة خاصة الإشارة الى العوامل الآتية

■ استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية الكبرى والتي ظهرت منذ منتصف السبعينيات، دون ان يبرز في الامور امكانية الخروج منها باتباع سياسات داخلية فعالة
هذا جعل القوى التجارية ككسرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى لفتح الاسواق الخارجية كمخرج من حالة الكساد التي طالت

* هذه الدراسة ليست بحثا في الجات ١٩٩٤، ولكنها اطلالة على الابعاد الاستراتيجية لهذا الاتفاق لتلحس افضل الطرق للتعامل معه.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

■ ظهور بوادر على انقضاء مرحلة الحرب الباردة، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تحويل الموارد الموظفة في الصناعات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية - ومع استحكام أزمة تصريف الإنتاج في الداخل بسبب امتداد حالة الكساد، يصبح الوصول إلى الأسواق الخارجية أمراً ضرورياً في مثل هذه الظروف

■ ترايد لحوزة العديد من الدول إلى أساليب مستحدثة للحماية التجارية، بالذات إقامة الحواجز غير الجمركية (non-tariff barriers) والتي أصبحت محظورة صفاً لقواعد الحات

■ ازدياد أهمية التجارة الدولية في الخدمات ونموها بمعدل يصل إلى حوالي ضعف معدل نمو التجارة الدولية في السلع عطيلاً لأحدث الأرقام المتاحة أصبح نصيب تجارة الخدمات حوالي ثلث حجم التجارة العالمية بعد أن كان لا يتجاوز ١٥٪ منذ سنوات قليلة - هذا جعل الدول المنتجة والمصدرة للخدمات على نطاق واسع وفي طليعتها الولايات المتحدة تصر على أن تكون تجارة الخدمات من المجالات الجديدة لتحرير التجارة الدولية في إطار الحات

■ بروز أهمية عدد من الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية كمصدر للسلع الصناعية التقليدية جعل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تطالب بوضع نظام جديد لتجارة الخدمات، ولإحكام الرقابة على تبادل حقوق الملكية الفكرية

■ تعاظم دور الشركات الدولية النشطة وفيما مضى هذه الشركات بالجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الذي رادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل المشروعات الاستثمارية بعد تفاقم أزمة انديمية الخارجية

■ تلك بالحصار في العوامل التي شكلت خلفية للجولة الثامنة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والمعروفة بجولة أورجواي والتي بدأت بإعلان بونتابل سنة عام ١٩٨٦ واستمرت حتى منتصف ديسمبر ١٩٩٢ مسجلة بذلك أضول فترة مفاوضات في تاريخ جولات الحات على الإطلاق

عناصر أساسية

تتضمن الوثيقة الثامنة التي صدرت في ختام جولة أورجواي، والتي تم التوقيع عليها في مؤتمر الزواي للحات في مدريد، مراكش في ١٥/٤/١٩٩٤، العديد من الاتفاقيات التي تغطي المجالات المختلفة للتجارة الدولية التي حددتها إعلان بونتابل سنة عام ١٩٨٦ (Ponte del Este) وأهم هذه المجالات

الزراعة - سلع ومنتجات الملابس، نواتج، مكافحة الآفات، الامتيازات والاحترامات المصادة، إجراءات الاستثمار، اتصالاً بالتجارة، تراخيص الاستيراد، تقييم الحمارك، محص ما قبل الشحن، قواعد المنشأ، الحواجز الفنية للتجارة، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تسوية المنازعات، منظمة التجارة العالمية، آلية مراجعة السياسة التجارية، تفسير



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ إبريل ١٩٩٥

مواد الحات. والمشتروات الحكومية

وبعد التوقيع على البيان الختامي لجولة أورجواي في الاجتماع الوزاري بمدينة
مراكش في شهر إبريل ١٩٩٤، أصبحت اتفاقيات جولة أورجواي سارية المفعول
اعتباراً من أول يناير الماضي، بعد التصديق عليها من برلمانات الدول التي
شاركت في المفاوضات

والمجالات التي تمثل أهمية خاصة لمصر هي الزراعة، المنسوجات والملابس،
مكافحة الإغراق، إجراءات الاستئثار المتصلة بالتجارة، الخدمات، وحقوق الملكية
الفكرية المتصلة بالتجارة، هذا فضلاً عن تأثير الالتزام بفتح الأسواق على
الصناعة المصرية

١. الزراعة تتضمن الاتفاقية الخاصة بالزراعة أربعة عناصر.

■ اتفاقية أساسية لوجود الأسواق أو فتحها

■ ملحق عن الإجراءات والآليات

■ قرار بخصوص إجراءات الصحة والسلامة

■ إعلان بإجراءات مساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء

ولوح الأسواق للسلع الزراعية يتضمن تحرير التجارة الزراعية من خلال تحويل
القيود غير الجمركية مثل حظر الاستيراد وحصر الاستيراد إلى تعريف
جمركية معادلة، وهذه العملية معروفة باسم تعريف الحواجز غير الجمركية،
وبالإضافة إلى التعريف هناك أيضاً تخفيض الحواجز الجمركية جميعاً، شاملة
الحواجز التعريفية والرسوم الجمركية القائمة في فترة أساس نسبة ٢٦٪ خلال
٦ سنوات لتدول المتقدمة وبنسبة ٢٤٪ للدول النامية، تخفيض دعم المنتجين مع
التسليم من موعين من سياسات الدعم وهذا أولاً السياسات التي تؤدي إلى
تزيه التجارة وتسمى السياسات الصفراء ومن أمثلتها إعانات المزارعين، وهذه
بحري تحجبها من مستوى أساس معين نسبة ٢٠٪، وثانياً السياسات التي
لا تؤدي إلى تزيه التجارة وتسمى السياسات الخضراء، مثل دعم الدولة لعملية
المحت والتصدير، وهذه لا يلتزم الأعضاء بتخفيضها

ثم تخفيض دعم الصادرات الزراعية، بحيث لا تقلل اعتمادات دعم الصادرات
في الزراعة لمعالجة الدولة نسبة ٣٦٪ وتقليل الكميات المستوردة في إطار دعم

مستدير نسبة ٢١٪، ابتداء من مستوى أساس
معين للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

وتسري هذه التخفيضات على سلع زراعية معينة
هي القمح، ودقيق القمح، الحبوب الخسنة،
الزيوت النباتية، الألبان المجففة والسكر. الخ
وهذا من المجالات الهامة لتأثير اتفاق الجات
الآخر على مصر، باعتبارها من الدول المستوردة
الصافية للغذاء، فقد بلغت الواردات الغذائية لمصر
عام ١٩٩٢ حوالي ١٢٤٠ مليون دولار (حوالي
٤٠٠٠ مليون جنيه) موزعة كالتالي:

القمح والدقيق ٧٧٥ مليوناً النخلة ١٨٢ مليوناً
اللحوم المجمدة والمجمدة ١٢٢ مليوناً الألبان
ومنتجاتها ١٦١ مليوناً.

ونتيجة تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات
للسلع الزراعية لا بد أن ترتفع فاتورة واردات
الغذاء لمصر. والسؤال هو بكم سيكون الارتفاع؟
والإجابة الدقيقة تحتاج إلى دراسة مفصلة ولكن
إذا افترضنا أن إلغاء الدعم الزراعي يعني ارتفاع
أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية بنسبة
٢٥٪ (وهو تقدير متواضع)، ومع بقاء التركيب



المصدر : التزام الاقتصادى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ إبريل ١٩٩٥

المحصولى كما هو فى الاجل القصير، وبالتالي
استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء، فان
معنى كل ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات
الغذاء بحوالى ٢٠٠ مليون دولار فى المدى
القصير

فى الجانب الآخر سيتم فتح الاسواق الاوروبية
امام الصادرات المصرية من هذه المنتجات. ويقابل
هذا فتح السوق المصرية امام الواردات من
منتجات مثل القطن والارز .. الخ.

ب - المنسوجات والملابس: تحصل اتفاق
اورجواى بخصوص المنسوجات والملابس فى
الالفاء التدريجى الحصص التى تقررت فى نطاق ترتيب الالياف المتعددة خلال
عشر سنوات، بحيث يتم ادماج تجارة المنسوجات والملابس فى الاطار العام
للجات امدة بياقى السلع

وتضع الاتفاقية آلية للوقاية (مثل فرض رسوم تعويضية) خلال الفترة الانتقالية
لحماية الصناعة المحلية من الضرر الذى ينتج عن الزيادة السريعة وغير المنضبطة
للواردات

كما ينص الاتفاق على التزام جميع الدول، متقدمة ونامية على قدم المساواة،
بتخفيض تعريفات الجمركية او الغاء القيود غير الجمركية على واردات الملابس
والمنسوجات

ومطلوب من اوسه مستفيضة لتحديد كيفية الاستفادة من آلية الوقاية خلال فترة
السنوات الخمس الانتقالية لحماية ما يستحق الحماية من هذه الصناعة داخل
البلاد

ج - مكافحة الإغراق:

يحدد الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ختام جولة اورجواى بدرجة اوضح مفهوم
الإغراق والجراءات التى تتخذ لمكافحة واليات ذلك.

مفهوم الإغراق يقال ان منتجاً معيناً يفرق السوق المحلية اذا كان سعر التصدير
للسلع بقر من السعر الممارس، فى ظروف التجارة العادية، للمنتج المثل الموجه
للاستهلاك فى البلد المصدر، واذا لم يكن المنتج يوجه للسوق المحلية فى البلد
المصدر تنص الاتفاقية على معايير للمقارنة بسعر مبنى على تكاليف الانتاج
مضافاً إليها هامش الربح وتكاليف التوزيع

كما يحدد الاتفاق تعريف الصناعة المحلية، وضرورة اثبات علاقة سببية واضحة
بين الواردات المعرقة والضرر للصناعة المحلية، ويتطلب الامر دراسة كافة العوامل
الاقتصادية ذات العلاقة فى مجال هذه الصناعة

د - اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: المقصود بها تلك الاجراءات التى
تتخذ من تنظيم نشاط الاستثمار الاجنبى والتى تتصل بمجال التجارة
الخارجية ومن امثلة هذه الاجراءات متطلبات المحتوى المحلى (Local content
requirements) ومتطلبات موازنة التجارة (trade balancing require-



المصدر : الإهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والاعلانات : التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

(ments) وتتضمن متطلبات المحتوى المحلي اشتراط حصول المشروع على نسبة معينة من مستلزمات الانتاج من مصادر محلية بدلا من الاستيراد وتعنى متطلبات موازنة التجارة تحديد ما يمكن للمشروع استيراده بما يقوم بتصديره من انتاجه

وينص الاتفاق على التزام الاعضاء بالتخلص من مثل هذه الاجراءات على اساس انها اجراءات ضارة بالانسياب الطبيعي والحر للتجارة الدولية وقد تحددت فترة سنتين للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية تمتد الى سبع الدول الاقل نموا للتخلص مما هو قائم من ممارسات في هذا الشأن.

هـ - الخدمات: الاتفاق الخاص بالخدمات، وهو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) هو أول اتفاق متعدد الاطراف ملزم قانونا يغطي التجارة والاستثمار في مجال الخدمات كما يتضمن ايضا اساسا قانونيا محددا للمفاوضات المستقبلية بغرض الغاء الحواجز التي تميز ضد مقدمي الخدمات الاجانب وتحول دون ولوجهم السوق المحلية.

وتشمل العناصر الاساسية لاتفاقية الاطار الخاصة بالجاتس مايلي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية (بمعنى معاملة مقدمي الخدمات من الاجانب نفس معاملة الأشخاص الوطنيين)، ولوج الأسواق، الشفافية، التدفق الحر للمدفوعات والتحويلات

وبالإضافة الى العناصر الأساسية المتضمنة في اتفاقية الاطار، هناك ملاحق قطاعية تتناول القضايا المتعلقة بقطاعات الخدمات وأهمها: الخدمات المالية، حركة الأشخاص، خدمات الاتصالات، خدمات النقل البحري

وتعتبر قواعد الاطار والملاحق التزامات محددة فيما يخص ولوج الأسواق والمعاملة الوطنية في قطاعات الخدمات ويتوجب على كل بلد جدولة تنفيذ هذه الالتزامات من خلال المفاوضات الثنائية

وهناك جدول زمني من جانب كل بلد يحدد بوايج التزامه بولوج الأسواق (أي بفتح سوقه أمام مقدمي الخدمات الاجانب)، بحيث يطبق ذلك منذ بدء سريان اتفاقية الجاتس. ويغطي جدول الالتزامات مايلي:

الجنس الحرة كالحاسبين والمهندسين والمحامين الخ

خدمات الأعمال (خدمات الكمبيوتر، الاعلانات، ودراسة السوق والاستشارات)

الاتصالات وتشمل الخدمات المسموعة، المرئية

التوزيع والتجارة الداخلية - جملة وقطاعي

الخدمات التعليمية

خدمات البيئة

الخدمات المالية (المال والبنوك والتأمين)

الخدمات الصحية

الخدمات السياحية.

ويلتزم جميع الاعضاء بتعديل القوانين واللوائح المعمول بها في كل منها بما يتناسب مع تحرير التجارة في الخدمات.

و - حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: وينص الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على معايير متطورة لحماية قائمة طويلة من حقوق الملكية الفكرية، واعمال هذه المعايير سواء في الداخل أو عبر الحدود الدولية.



المصدر : الأهرام الإقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

وتشمل حقوق الملكية الفكرية التي يغطيها الاتفاق
- حقوق التأليف (لبرامج الحاسب والتلفزيون والسينما)
- براءات الاختراع
- العلامات التجارية
- العلامات الخدمية
- التصميمات الصناعية
- الأسرار التجارية
- رسومات الدوائر المتكاملة
ومن أهم ما جاء به اتفاق من قواعد ملزمة
* تسجيل براءات اختراع لمنتجات أو عمليات لكل الاختراعات تقريبا - شاملة

الأدوية والكيماويات الزراعية
* تقييد عملية فرض الحصول على ترخيص من السلطات المحلية
* تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما
* الزام الاعضاء بتسجيل العلامات الخدمية اسوة بالعلامات التجارية
* حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية.
ولاشك ان أثر هذا الاتفاق تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصري وصناعات
معينة فيه مثل الأدوية والكيماويات الصناعية والبذور والتقوى وبرامج التلفزيون
والسينما
ز - منظمة التجارة العالمية: يتضمن الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة
لأول مرة قيادة منظمة دولية في مجال التجارة الدولية.
ويتم التمييز بين نوعين من الاعضاء في منظمة التجارة العالمية أعضاء أصليين او
اعضاء مؤتمنين واعضاء ملتحقين. ويتمتع الاعضاء الاصليون بكامل الصلاحيات
في اطار المنظمة ، في حين ان ذلك محدود بصلاحيات معينة بالنسبة للاعضاء
الملتحقين
وترعى المنظمة الجديدة عملية تطبيق اتفاقيات الجات التي تم التوصل اليها في
١٥/١٢/١٩٩٣ والتي تم التوقيع عليها في ١٥/٤/١٩٩٤ والمعروفة باسم الجات
١٩٩٤ تمهيدا لها عن الاتفاقيات التي كانت قائمة قبل ذلك والمعروفة باسم الجات
١٩٤٧. وهي تحقق ذلك بالتنسيق مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
ومنظمة التجارة العالمية مؤتمر وزاري هو أعلى سلطة فيها، ويجتمع كل سنتين.
ومجلس عام ومجلس للتجارة في السلع ومجلس للتجارة في الخدمات ومجلس
لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومجلس لمراجعة السياسة التجارية وآلية
لغض المنازعات وسكرتارية دائمة
ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة من خلال التوافق بمعنى تنفيذ القرارات التي
لا يعترض عليها أي عضو من الاعضاء الحاضرين، وان
تسحال تحقيق التوافق، يكون القرار بالاعلبية عن طريق
النسويت
وتندرج منظمة التجارة العالمية تطبيق اتفاق الجات ١٩٩٤،
في المنازعات بين الدول الاعضاء في الاتفاق، ومراجعة
السياسات التجارية للأعضاء بصورة دورية.
وللايات الاتفاق ان اتفاقيات جولة اورجواي لن تؤثر كل
عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري. بل
هناك محالات نتوقع ان يكون تأثيرها قويا فيينا، واخرى
يكون تأثيرها ضعيفا. كما ان تحديد الآثار مسألة صعبة
ونحتاج الى دراسات وبيانات تفصيلية. ثم ان الآثار في
المدى القصير قد تختلف عن الآثار في المدى الطويل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

يؤدى صوء ما تم استعراضه فى الجزء الثالث من هذه الدراسة يمكن ان نقول ان المجالات الحرجة التى يتوقع . نؤثر اتفاقات جولة اورجواى فيها على الاقتصاد . يسرى فى الزراعة، الخدمات، المنسوجات والملابس . حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة . وفتح الاسواق فى مجال السلع الصناعية، ومكافحة الاغراق

ا . فى مجال الزراعة : - سيكون التأثير الاكبر على فاتورة الواردات من المواد الغذائية الاساسية وفى مقدمتها القمح والدقيق نتيجة للالتزام بالتخفيض من دعم المنتجين ودعم التصدير فى الدول المصدرة كما يتوقع ارتفاع اسعار القمح والدقيق فى الداخل مما يشجع المنتجين المحليين . وبالتالى يعبر التركيب المحصولي ويقلل الواردات بالطبع ولكن هذا سيؤثر على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين

ب . فى مجال الخدمات : سيعتمد على تنفيذ الاتفاقيات مراحمة مشروعات الخدمات الاجنبية للمشروعات الوطنية ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات اهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد والقاوالات والخدمات التعليمية والصحية . وخدمات التوزيع والتجارة وكذلك الخدمات المالية

ج . فى مجال المنسوجات والملابس : سيعتمد على الاتفاق العام . نظام الحصص الذى يحكم هذه التجارة حتى الآن ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيرا نظرا لانها لم تستخدم كامل حصتها فى هذا المجال يضاف الى ذلك ان فتح السوق المصرية امام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعة الهامة للاقتصاد المصرى

د . فى مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة : لعل اهم المجالات هنا هو مجال صناعة الدواء المصرية التى تعتمد على الحصول على المستلزمات

الاساسية وصيغ الانتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط والمتوقع هو ارتفاع تكلفة الانتاج بالنسبة لشركات الدواء المحلية فى اطار الاتفاق الخاص بجولة اورجواى، فضلا عن المنافسة الشديدة من جانب الادوية المستوردة فى اطار تحرير التجارة .

هـ . فتح الاسواق فى مجال السلع غير الزراعية : سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهى الحديد والصلب والورق والاثاث والادوية ولا بد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية ويحث امكانيات حماية هذه الصناعات فى حدود ما يتيح اتفاق جولة اورجواى .

و . فى مجال مكافحة الاغراق : ان الاتفاق يتيح غرضا لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الاغراق .

ومطلوب دراسة هذا الامر بعناية، حيث ان المنافسة السعريية غير العادلة من خلال الاغراق قد تكون مدمرة للانتاج المحلى فى حالات معينة . وهناك شواهد على ذلك بالفعل منذ الآن . والامر يقتضى أيضا وضع نظام محكم للتعامل مع هذا التطور الجديد فى ظروف تحرير التجارة .

ما العمل ؟

ان ما ذكرناه سابقا بالنسبة للعناصر المختلفة التى يحتوى عليها الاتفاق النهائى لجولة اورجواى ليس الا التذر اليسير . بل هو اشبه بقطرة فى محيط . اذ تتضمن الوثيقة الكثير من الاجراءات فيما يتصل بمجالاتها المختلفة بواسطة الاعضاء . وتنص الوثيقة كذلك على انشاء كيان دولى جديد يحكم جانبها هاما من العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وايضا، وهذا هو الاهم، القواعد القانونية والاقتصادية الداخلية فى كل بلد .

ان الاتفاق النهائى لجولة اورجواى، ولنسمه اختصارا الجات ١٩٩٤، هو اتفاقية دولية لم يسبق لها مثيل . وقد قامت العديد من البرلمانات فى الدول التجارية الكبرى بالتصديق عليها بعد مناقشات حامية . وبعد الانتهاء من ترجمة وثيقة



المصدر : الأهرام - الاقتصاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٢ - ١٠١ - ١٩٩٥

الاتفاق النهائي لجولة أوروغواي إلى اللغة العربية، وهذا أمر ليس بالسهل، سوف تقدم إلى مجلس الشعب للتصديق عليها.

ليس هدفنا الإحاطة بكل جوانب هذا الاتفاق التاريخي، في هذه الدراسة الاستطلاعية، بل نؤكد أن هدفنا ينحصر في تتبعه من يهيم الأمر في مصر إلى خطورة هذا الاتفاق، والدعوة إلى تدبر الوسائل التي تمكننا من التعامل مع هذا الحدث بما يتناسب مع خطورته.

أ - فنحن آراء وثيقة قانونية - اقتصادية - سياسية شديدة التعقيد - يزيد حجمها على ١٠٠ صفحة، تحتوي على الكثير، بل الكثير جدا، من المصطلحات (القديمة والمستحدثة) والتفصيلات والتعريفات والأحوالات، والأجال والتوقيعات، والتفسيرات والتفامات، والحقوق والالتزامات والاستثناءات (المطلقة والمعلقة، الدائمة والمؤقتة)

ب - ونحن آراء وثيقة تتضمن اتخاذ الكثير من الإجراءات فيما يتصل بمجالاتها المختلفة بواسطة الأطراف المتعاقدة. من تلك الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض وربط (أي تثبيت) معدلات التعريفة الجمركية، إعلان جدول بالالتزامات في مجال تحرير تجارة الخدمات، مراجعة القوانين والإجراءات الداخلية بما ينسجم مع الالتزامات المترتبة على التصديق على الاتفاقية... الخ.

ج - ونحن آراء اتفاقية تنص على إنشاء العديد من الكيانات والاطر والهيكل والترتيبات المؤسسية والآليات - وبالطبع فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية هو أهم تطور في مجال إقامة الأجهزة والكيانات. كما أن آلية مراجعة السياسة التجارية التي تنص عليها الاتفاقية في إطار مجلس مراجعة السياسة التجارية تعتبر تطورا غير مسبوق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فلاول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، تصبح للسياسة التجارية للدول المستقلة شأنًا دوليًا، وليس عملاً من أعمال السيادة الوطنية الخالصة.

د - ونحن آراء ترجمة صريحة وواضحة لما أصبح يعرف بسياسة الملعب المنبسط في مجال العلاقات التجارية الدولية وتعني هذه السياسة أن تخضع جميع الدول (باستثناء الدول الأقل تقدماً) لنفس القواعد بصفة عامة، يستوى في ذلك الكبير والصغير، المتقدم والنامي ولا بد أن ندرك هنا أن اتفاق جولة أوروغواي هو تعبير عن وجهة نظر الدول المتقدمة باعتبارها مركز الاقتصاد العالمي وهي المستفيد الأول من شعار النظام التجاري الذي سيتمخض عن هذا الاتفاق بل أن الدول الفقيرة، بالذات في إفريقيا والكاريبى وبعض دول البحر المتوسط وآسيا، سوف تضار من هذا الاتفاق بشكل مطلق ولكن هذا هو منطق الداروينية الاقتصادية الجديدة

هـ - ونحن آراء اتفاق يتضمن إعادة هيكلة جذرية للمنظمات الاقتصادية الدولية، وبالتالي تأسيس إدارة الاقتصاد الدولي. فممنظمة التجارة العالمية التي ستنشأ سوف تظني على اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

وهي المنظمة التي نشأت في منتصف الستينات كجزء من نظام الأمم المتحدة لرعاية شئون الدول النامية في مجال التجارة والتنمية. وكان الانكتاد دائما هو «صوت الجنوب» لموازنة سيطرة الشمال على مؤسستى بريتون وودز : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن الآن، سيصبح على دول العالم الثالث، ومنها مصر، أن تتعامل مع ثالث الاقتصاد الدولي : البنك والصندوق والمنظمة بخصوص مختلف شئونها الاقتصادية : المالية والتقنية والتجارية، وتسيطر الدول الرأسمالية المتقدمة على هذه المحافل جميعا. فهل ستثبت هذه المنظمات معا ؟ أنها اطار فعال لتطوير أوضاع دول الجنوب نحو الأفضل، أم أنها ستكون أداة لاعتصار شعوب هذه الدول ؟

في ضوء ما سبق تتضح الطبيعة الحقيقية لاتفاق جولة أوروغواي وأبعاد هذا الاتفاق، وعلى أساس طبيعة الاتفاق وأبعاده، دون الإغاضة في التفاصيل، تتحدد المهام المطلوبة للتعامل الإيجابي مع المعطيات الجديدة.

وأول هذه المهام هو فهم الاتفاق جيدا، سواء في خطوطه العريضة أو تفاصيله



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

الدقيقة قد يبدو هذا الكلام من قبيل تحصيل الحاصل، ولكنه ليس كذلك. فمتابعة ردود الأفعال لهذا الحدث لا تبعث على الارتياح. فمن قائل أن التزامات مصر لتحرير التجارة في إطار البرنامج المسمى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تفوق التزاماتها في إطار اتفاق جولة أورجواي، وبالتالي فليس ثمة مدعاة للخوف أو القلق ومن قائل أن الاتفاق قد تضمن حق الدول النامية المستوردة الصافية للعداء في الحصول على مساعدات لتعويضها عن الضرر الناتج عن تحرير التجارة في السلع الزراعية. والتالي فإن مصر لن تضار. إن مثل هذا الموقف ينطوي على أخطار لا بد من تحاشيها. ونقطة البداية هي الفهم الشامل والعميق لاتفاق جولة أورجواي حتى يمكن تحديد درجات الحرية وهامش المناورة المتاح أمام دولة كمصر. وهذا يستلزم إعداد العدة المناسبة لانجاز هذه المهمة، بما يتطلبه ذلك من تعبئة موارد بشرية ومادية.

ثانيا : إن تنظيم الجهاز الحكومي بشكله الحالي، وكذلك تنظيم وحدات معينة داخل هذا الجهاز يحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة حتى يستطيع التعامل مع مقتضيات الاتفاق الجديد. إن من بين ما يتضمنه اتفاق جولة أورجواي، كقاعدة عامة، هو أن التحكم في التجارة الخارجية يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال التعريف الجمركية فقط، أي أن نطاق التحكم المباشر من المركز يتقلص كثيرا. ويكاد ينعدم، في إطار اتفاق جولة أورجواي. وهذا يفرض إعادة النظر في هيكل الجهاز الحكومي وفلسفته، بحيث يصبح أكثر قدرة على الرصد الدقيق واتخاذ الخطوات المدروسة بسرعة في الحدود التي يسمح بها الاتفاق لتحقيق الوقاية المطلوبة للأنشطة الوطنية. ولن يكون ممكنا في ظل الظروف الجديدة اللجوء إلى الحظر. هذا إجراء انتهى زمانه في ظل الجات ١٩٩٤.

ولنأخذ مثلا واحدا للتدليل على هذه النقطة وهو مكافحة الأغراق. إن الاتفاق يضمن للدولة العضو اتخاذ التدابير اللازمة لحماية إنتاجها الوطني من الأغراق ولكن تحقيق هذه الحماية بفاعلية يستلزم وجود الأطار والآلية المناسبة بما تستلزمه من قدرات وكفاءات في مجالات شتى : اقتصادية - محاسبية - قانونية - هندسية - ... الخ ورغم الإعلان عن الانتهاء من تشكيل جهاز مكافحة الدعم والأغراق (الأهرام ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٤) إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة، وسوف يمضي بعض الوقت الثمين قبل أن يكتسب الجهاز الوليد القدرة اللازمة والفعالية المطلوبة.

ثالثا : إن الدول المتقدمة قد تلجأ إلى حماية الأنشطة الاقتصادية المحلية فيها من خلال التشديد في المواصفات الفنية واعتبارات صيانة البيئة وهذا بالطبع يلقي على الدول النامية عبء التصدي لهذه النزعة الحمائية الجديدة. ولن يتم ذلك إلا من خلال الأطر الفعالة المجهزة بالكوادر القادرة.

رابعا : من المهم أن نتذكر أن الالتزامات التي يفرضها اتفاق جولة أورجواي، أو الجات ١٩٩٤، لا تنطبق على العلاقات بين الدول الأعضاء في تجمع اقتصادي (اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بموجب اتفاق جماعي) وغير الأعضاء. فالالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على سبيل المثال لا ينسحب على العلاقات بين أعضاء التجمعات الاقتصادية وغير الأعضاء. وبناء على ذلك، فلا بد أن تبحث مصر بحرية مسألة تشكيل تجمع عربي اقتصادي كمظلة واقية من بعض النتائج التي تقرت على اتفاق جولة أورجواي.

□□□

وأخيرا، نعلن ماسبق طرحه في هذه الورقة يقدم مبررا كافيا لتشكيل لجنة قومية على مستوى رفيع تضم كافة الخبرات المطلوبة وتوضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والامكانيات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق المعقد، ويبحث الخيارات المتاحة أمام مصر فهداه مهمة لا تحتمل التأجيل.



المصدر: الأهرام

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١٧ أبريل ١٩٦٥

رئيس الوزراء فى مجلس الشعب:

اتفاقية «الجات» تحقق مصلحة مصر الاقتصادية زيادة الإنتاج وتحسينه ضرورة لمواجهة حرية التجارة

أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أن إتفاقية «الجات» بشأن حرية التجارة العالمية تحقق مصلحة كبرى للاقتصاد المصرى وتتفق مع برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وأن التخلف عن الدخول فيها يضر بالاقتصاد الوطنى مشيراً الى أن المفاوض المصرى استطاع بجهوده الكبيرة أن يحصل على ميزات من هذه الاتفاقية تراعى مصالح الدول النامية عموماً ومن بينها مصر.

وأكد رئيس الوزراء فى تعليقه على المناقشة التى بدأها مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور فتحى سرور لتقرير اللجنة الاقتصادية حول إتفاقية «الجات» ، أن مصر لا يمكن أن تتخلف عن المشاركة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، خاصة أن المفاوض المصرى نجح فى الحصول على بعض المزايا فيما يتعلق بالسلع الزراعية، وأن مصر تستطيع الحصول على معونات لمواجهة

رفع الدعم عن هذه السلع من الدول المصدرة لها. وقال أن الميزات التى تتيحها هذه الاتفاقية للتجارة العالمية جعلت الدول الاشتراكية تسارع للانضمام اليها مثل الصين.



المصدر : السبب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

مشادة بين سرور وفاروق متولى والسبب عبد الناصر

اثناء مناقشة اتفاقية الجات صباح امس في مجلس الشعب فرض جمال عبد الناصر اسمه على المناقشات وذلك من خلال سؤال الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس للنائب فاروق متولى الذى قال عن الاتفاقية إنها تخدم فى الاساس النظام الرأسمالى، فقال فتحى سرور: لماذا وقع جمال عبد الناصر على الاتفاقية طالما أنها تخدم النظام الرأسمالى؟ وأضاف: أنا اسألك لأنك كنت واحدا من قيادات المرحلة الاشتراكية.. فرد عليه النائب: عبد الناصر كان زعيما يستوعب كل المتغيرات الدولية ويفهم لغة العصر ويسترشد بالمستقبل كما كان زعيما مرنا فى أدائه وحين وقع على المرحلة الأولى من الاتفاقية كان يعلم أنها لاتحمل كل هذه القيود الموجودة الآن فى مرحلتها النهائية على الدول الفقيرة.

وفى مجمل نقده لاتفاقية الجات: قال فاروق متولى: أنها تخدم المنتج الاجنبى فى مقابل تقليل فرص التفوق للمنتج المحلى، وطالب بتنمية الصناعة الوطنية والحفاظ على مصلحة المستهلك شرط أن تكون هناك حكومة قوية تنتهج سياسة صلبة وواضحة، وحذر من انهيار الزراعة أمام المنافسة الاجنبية كآثر مباشر عن الاتفاقية.



المصدر : **الكتاب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٨ أبريل ١٩٩٥**

وزير الصناعة امام ندوة الجات : الغاء القائمة السلبيّة وتفضيخ الجمارك تدريجيا عدم الانضمام الى الجات خسارة كبيرة

كتب محمد العتر

وعيسى مرشد :

اعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية ان الصناعة المصرية تشهد تطورا سريعا ومتلاحقا خلال الفترة الاخيرة بعد الغاء القائمة السلبية للمشروعات وتحرير التجارة الخارجية والتخفيض المتدرج في التعريفات الجمركية .

وقال ان الصناعة المصرية مطالبة بتغيير هيكلها وطبيعتها لتتمكن من التعامل مع اتفاقية « الجات » وذلك عن طريق تكوين كيانات صناعية كبيرة وضخمة قادرة على الانتاج الكبير .. حتى يمكن تخفيض التكلفة وانتاج منتجات تتوافق مع الاسواق العالمية الكبيرة من حيث تنوعها واختلافها .



د . ابراهيم فوزى

واضاف وزير الصناعة ان لدينا صناعات ناجحة وقوية ومستقرة .. يمكن ان نبدا بها ونقدمتها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التي تستلزم اجراء المزيد من البحوث لاحداث تطوير حقيقي في صناعة الاصباغ وعمليات التجهيز

ومستلزمات الانتاج الاخرى . جاء ذلك امام ندوة الجات والصناعات المصرية التي نظمتها الوزارة بالاشتراك مع الجمعية المصرية لخريجي الجامعات البريطانية وحضرها د . مصطفى الحفناوى رئيس الجمعية وعدد من اساتذة الجامعات ومراكز البحوث والمتخصصين والمهتمين بالصناعة المصرية .

وقال الوزير انه لاسجال للجدل الدائر حول جدوى انضمام مصر لاتفاقية الجات لان عدم الانضمام خسارة مؤكدة .. والانضمام اليها مكسب محتمل شرط ان ندرس الوسائل والاساليب التي تمكننا من تحقيق ميزات كبرى للصناعة من خلال هذه الاتفاقية .



المصدر : الأهرام المسائي

18 أبريل 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تناقشها ندوة اليوم:

التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل البات

لاشك ان اتفاقية البات تعد من اهم التغييرات الاقتصادية التي شهدتها عالمنا المعاصر ومن المتوقع ان يكون لها آثار مامة على التعاملات الاقتصادية الدولية وحركة التجارة العالمية، وتتفرع هذه الآثار بين السلب والإيجاب تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي والنظام الذي يتم تطبيقه في كل دولة.

وفي مصر كان هناك استعداد مبكر لمواجهة اتفاقية البات وأثارها المتوقعة بدءاً من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري.

وقد كان قطاع الزراعة من أوائل القطاعات الاقتصادية التي استعدت مبكراً لمواجهة التغييرات الاقتصادية الدولية ولكن من المتوقع على الرغم من ذلك ان يواجه هذا القطاع عدداً من التحديات الكبيرة مع بدء تطبيق الاتفاقية.

وشهدت الفترة الماضية عدداً لا بأس به من الدراسات التي تناولت الآثار المتوقعة لاتفاقية البات على الاقتصاد

المصري بجميع قطاعاته ولكن الامر في حاجة الى مزيد من الدراسات الراقية التي يمكن ان تحدد استراتيجيات العمل المستقبلية.

وفي إطار هذه الدراسات تبدأ اليوم الندوة التي ينظمها مركز إدارة المشروعات الزراعية والبحوث والتدريب بالمعهد العالي للتعاون الزراعي بالتعاون مع مركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة أيا الحكومية بالولايات المتحدة وقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتي تتناول موضوع التوقعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل البات.

وصرح الدكتور فخري شوشة عميد المعهد العالي لبحوث الزراعة ومدير المركز بأن الندوة تهدف الى التعرف على آثار اتفاقية البات على الزراعة المصرية مع التركيز على آثارها على بعض المحاصيل الرئيسية في مجالات الانتاج والتجارة الخارجية وكذلك على الصناعات

التي تقوم عليها والخروج بتصوير للسياسات الممكن اتباعها في التعامل مع هذه الآثار.

وأشار الى ان الندوة يشترك في أعمالها ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجالات التنمية الزراعية بالإضافة الى الوزارات المصرية المعنية وأساقفة الاقتصاد الزراعي من الجامعات المصرية والأجنبية والمنظمات الزراعية والتعاونية.

وأوضح الدكتور فخري شوشة ان برنامج الندوة يتضمن جلسات عمل على مدى يومين يتم خلالها مناقشة أوراق العمل المقدمة والتي تتناول موضوعات عن رؤية عامة لبعض التغييرات المالية وتأثيرها على القطاع الزراعي وتسويق القطن والأرز في ظل التغييرات الرامية وتختلف الندوة أعمالها بوضع تصور للسياسات المقترحة لمواجهة آثار البات.

ماجد منير



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

٧ وزارات تناقش اليوم الاستفادة من اتفاقية الجات

تبدأ اليوم الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية في ظل الجات ويحضر الافتتاح عدد من الوزراء وقيادات وزارات التعليم والزراعة والتعاون الدولي والتموين والإدارة المحلية والصناعة والبحث العلمي والاقتصاد حيث تناقش « أوراق عمل حول الاتفاقية وأثارها لمواجهة السلبات وبحث تحقيق الاستفادة منها ».

يشارك في الندوة التي تستمر يومين بالمعهد العالي للتعاون الزراعي ممثلون من جامعة أيوا الأمريكية الحكومية والمغرب وروسيا والبرتغال والمنظمات الدولية والعربية العاملة في مصر والجامعات والاتحادات التعاونية للمركزية ولجنة الزراعة بمجلسي الشعب والشورى والأحزاب.

الانضمام للجات ..

كتب - أحمد العطار:

أكد الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية أنه لا مجال للجلد الدائر حول جدوى انضمام مصر لاتفاقية الجات، لأن عدم الانضمام لهذه الاتفاقية خسارة مؤكدة.. في حين أن المشاركة فيها مكسب محتمل بشرط أن تدرس الوسائل والأساليب التي تمكّننا من تحقيق ميزات كبرى للصناعة المصرية من خلال هذه الاتفاقية.

جاء ذلك خلال الكلمة التي القاها الوزير مساء أمس الأول في ندوة الجات والصناعات المصرية.. والتي نظمتها وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالاشتراك مع الجمعية المصرية لخريجي الجامعات البريطانية وشهدتها الدكتور مصطفى العنقاوى رئيس الجمعية وعدد كبير من اساقفة الجامعات ومراكز البحوث والخبراء والمتخصصين في العديد من المجالات الصناعية. وأضاف الوزير أننا لا نملك أن نتعزل عن العالم وأن اتفاقية الجات لها إيجابيات كثيرة يجب أن نركز عليها ونحاول تلافي سلبياتها ومناك تراسات مكلفة تقوم بها الوزارة في هذا المجال لتحقيق ذلك مؤكدا ضرورة قيام الصناعة المصرية بتغيير ميكلها وطبيعتها حتى تتمكن من التعامل مع اتفاقية الجات وذلك عن طريق تكوين كيانات صناعية كبيرة وضخمة نستطيع الإنتاج الكبير حتى يمكن تخفيض التكلفة وتصنيع منتجات تتوافق مع الأساليب العالمية

وزير الصناعة في ندوة الجات والصناعات المصرية:

مكتب للصناعة المصرية بشرط الاستعداد للتعامل معها



إبراهيم فوزى

● ضرورة الاتجهاء لتكوين كيانات صناعية ضخمة لخفض التكلفة وتنويع المنتجات

انتخاب ٥ أعضاء بجمعية العاشر من رمضان

كتب - رأفت أمين:

وافقت الجمعية العمومية لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان اول امس برئاسة محمد فريد خميس على رفع قيمة الاشتراك بالجمعية الى الف جنيه بالإضافة الى نشاط السفر الجماعى لأجل تسويق منتجات العاشر من رمضان الى العالم الخارجى. وكانت الجمعية قد عقدت لانتخاب ٥ اعضاء فى التحديد الثلثي للجمعية وقد اسفرت الانتخابات التى تقدم لها ٢٠ عضوا عن انتخاب نبيل فريد حسين والدكتور هانى رزق والمهندس محرم هلال والمهندس على الهادى عبدالمعزم وسعيد القحطاني الذى فاز بالقرعة بعد تساويه فى عدد الأصوات مع المهندس حمدى عثمان.

ومن ناحية اخرى صرح نبيل فريد حسين بأن مجلس ادارة الجمعية بعد تشكيله الجديد برئاسة محمد فريد خميس سيعقد لقاء صباح اليوم مع سفير كندا بالقاهرة وذلك لبحث مدى امكانية الاستفادة من المساعدات الكندية لمصر لزيادة حجم التجارة بين البلدين فى اطار الموعونة الكندية لمصر.

الكبيرة من حيث اتساعها وتنوعها المرحلة السابقة على اصلاح الاقتصادى واختلافها. وأوضح ان الاقراط فى حماية اثر بشكل كبير على ادائها وعرقل نموها الصناعة الوطنية منذ نشأتها وحتى وتطورها فى احيان كثيرة، مشيرا الى ان

الصناعة شهدت خلال الفترة الأخيرة العديد من الاجراءات المهمة منها تحرير التجارة الخارجية والتخفيض المذروح فى التعريفات الجمركية وقد حققت الصناعة المصرية بدء تطبيق الاصلاح الاقتصادى نموا ونشاطا كبيرا فى الفترة القريبة الماضية.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزى ان الفاض المصرى فى جولة أوروبية نجح فى اقرار التخفيض المذروح للتعريفات الجمركية على الواردات خلال السنوات العشر التالية لتوقيع الاتفاقية وان ذلك سيعطى فرصة للصناعة المصرية لتهيئة نفسها للتعامل مع الاتفاقية بفاعلية اكبر.

وطالب وزير الصناعة بضروة توافر البيانات فى جميع المجالات المتعلقة بالصناعة حتى يمكن ان ندافع عن قضايانا الصناعية وقال انه بدون توافر هذه البيانات لن نتعزل من حماية أى منتج محلى يتضرر من اساليب غير مشروعة للمنافسة غير المتكافئة.

وأكد ان الاستثمار المباشر للشركات العالمية فى مصر ساعد على إتاحة فرص عمل كبيرة وإسخال تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة بالإضافة الى خبرة تامة فى مجال التسويق والوصول إلى الأسواق العالمية. ونفى الوزير أن يكون لهذا النوع من الاستثمار أى تأثير سلبي على الصناعة المصرية، وقال ان المناخ الجيد للاستثمار فى مصر هو الذى جلب العديد من الشركات العالمية للاستثمار والإقامة مصانعها فى مصر.



المصدر :الكواكب.....

التاريخ :١٦ أبريل ١٩٩٥.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ووصل الترميل حلمي التمنم حملته الناجحة ضد تشويه الأعمال الفنية ،
والتي كان له الفضل الأول في إثارتها على صفحات المصور والكواكب ٦٦

تشويه الأعمال الفنية

نماذج جديدة من الجريئة الأدبية
مكتبة محمدر بالفجالة تشيخ أكشور من ٦٠٠ عتيد
على رواية أحسان عبد القدوس " الطيريق المسدود "



المصدر : الكواكب

١٨ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :



دراسة يكتبها :

حمى النمنم

«وكانت في ذهولها ترقب الضجة»
فجعلها الناشر «وكانت في ذهول».
- صفحة ١٢ السطر الأخير
«... تستعد ليوم ستكون في فيه»
«العروسة» فحذف الناشر «فيه» .
- صفحة ١٦ السطر الخامس
«اللى عايزه تعيط تطلع تعيط بره»
«فحذف الناشر «تعيط» الثانية .
- صفحة ١٧ السطر ١٥
«وهي تدخل وكأنها ازدادت
بدانة وكان الأصباغ فوق وجهها
قد اختلطت فيها ألوان فاقعة...»
فاختصرها الناشر لتصبح «وهي
تدخل وكأنها ازدادت فيها ألوان
فاقعة» .
- صفحة ١٨ السطر ١٧
«دون حاجة إلى أحد .. كانت
المشكلة الوحيدة التى تخطر على
بالها هي أنه له معد لنبت رجل» .

لم تتوقف بعد جرائم مكتبة مصر بالفجالة والتي يملكها سعيد
جودة السحار ويديرها ابنه أمير ومستول النشر بها ابن شقيقه .
صلاح السحار تجاه أعمال كبار الأدباء المصريين ، وخاصة
الروائي والكاتب الكبير إحسان عبدالقنوس .. وتتوقف اليوم أمام
رواية «الطريق المسدود» والتي قامت المكتبة المذكورة - وهي التي
تتولى نشر أعمال إحسان - بتشويهها ، حيث جرى أكثر من
ستين اعتداء على نص الرواية ..

تحويلها إلى عمل تليفزيونى .. أما
نص الرواية فقد طبع عدة مرات
لدى عدة ناشرين .. وآخر طبعة
هي التي أصدرتها مكتبة مصر
ولكن بعد تشويهها .

- صفحة ٨ السطر الثالث
من أسفل يقول الكاتب «... اللى
يخشها ينزل عليه سهم الله»
فحذف السحار لفظ الجلالة .
- صفحة ١٠ السطر الثاني
من أعلى يقول «وعينيه الصافيتين
كأنهما لم يقعا أبداً على شر»
وقام الناشر بحذف «أبداً» .

- السطر ١٢ يقول «إنه يكتب
عن الإنسان .. عن قلب الإنسان
ودموع الإنسان ..» واكتفى
الناشر في الطبعة الجديدة بجملة
«إنه يكتب عن الإنسان» فقط .

- صفحة ١١ السطر ١٢
«... لم تكن تصدق أن الموت
يستطيع أن يمتد حتى والداها»
فاستبدلت «حتى» بحرف الجر
«إلى» وفي نفس السطر أيضا

وفي الأعمال السابقة التي
شوهها «آل السحار» إحسان
عبدالقنوس كان التشويه يقع على
أفكار إحسان وآرائه السياسية
والاجتماعية ، وهذا ماحدث
بالضبط في «الطريق المسدود»
بالإضافة إلى الاعتداء على
أسلوب الكاتب في الكثير من
الفقرات بهدف تغييرها وإعادة
صياغتها . إنه التشويه لذات
التشويه .

ولأن قانون حق المؤلف
الصابر سنة ١٩٥٤ والمعدل في
عام ١٩٩٢ ، و١٩٩٤ ترك حق
التغيير في النص للمؤلف فقط ،
فإننا نذكر هنا كل التشويه الذي
تم في الرواية :

رواية «الطريق المسدود»
نشرت أول مرة سنة ١٩٥٥ ، وتم
تحويلها إلى فيلم قام بإخراجه
صلاح أبو سيف ولعبت البطولة
فاتن حمامة وشكري سرحان
وأحمد مظهر ، وأيضا جرى



المصدر : الكتاب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٩٥ هـ

رجل يحميها ، لكن الناشر
حذف الجملة الثانية كامة وتحول
لسباق إلى «نور حجة إلى أحد
رجل...»

- صفحة ١٩ السطر التاسع
« وكان أصعب الرأس » فحذف
لناشر « الرأس »

- صفحة ٢٠ السطر ١٦
« وماذكرتش حاجة من أيام
المعزى » ولكن الناشر حذف كلمة
« المعزى » ووضع مكانها « المرض »
- صفحة ٢١ السطر ١١
« كلما مرت بهم ويتهامسون
عبيها فجمعها الناشر
« ويتهامسون عيه »

- السطر ١٥ « تزداد تعنقا
بذكرى أبيها » لو كان حيا ما
حذف ما يجرى لها « فحذف
الناشر الجملة الثانية

- صفحة ٢٤ السطر ١٣
« وخف البشارة السمر » كانت
أستار معبد مقدس لم يجد كاهنه
ولم يكتشفه « العبد ليتبركوا به »
ويبين أن العبارة الأخيرة لم ترض
نور السحر فقام بحذفها وكتفى
بجملة « وخف البشارة السمر »

- صفحة ٤٣ السطر الرابع
« وتخلصت منه » وبيد سطر جديد
بعبارة « البطة فائزة » - بعد
زعل معاك يا منير خيك
عاقل!! فحذف الناشر هذه
العبارة كلها .

- السطر الرابع من أسفل
الصفحة يقول منير « ميصحش

يعرف بنت عندها سيبتاشر
سنة... فترد فائزة
- أنا عندي تمتاشر سنة
وثلاثة شهور ..

- برضه لسه صغيرة
وقام الناشر بحذف السطرين
السابقين رد فائزة وتعقيب منير
عبيها .

صفحة ٥٤ السطر الأخير
« أعصابه الضعيفة التي لم تعود
مقاومة الجمال » وأعد زينة
« لويسكي إلى مكانها قبل أن
يفتحها ... » وتدخل الناشر ليصوغ
العبارة كما يس « أعصابه
الضعيفة التي لم تعود مقاومة
الجمال لتدسه » وحذف الباقي .

- صفحة ٥٧ السطر الرابع
« لماذا تحمل القبة كل هذه المعاني
المقدسة !!! » وحذف الناشر صفة
« المقدسة » وترك المعاني عارية .
- صفحة ٩٢ السطر التاسع

« والكل سعداء » وجمعها الناشر
« والكل يتوهمون أنهم سعداء »
- السطر ١٢ « إنها أيضا
لاتدري » وحذف الناشر كلمة
« أيضا » .

- صفحة ٩٣ السطر الرابع
من أسفل « نظرات عميقة في
الفضاء كأنها تبحث عن الله
لتساكه الرأي » ووقف الناشر
بالعبارة عند كلمة « الفضاء » فقط
وحذف بقيتها

- نفس الصفحة حذف
الناشر الفقرة الأخيرة بالكامل
والتي تقول « واستقبلتها زميلاتها
لطالبات بشيء من لصيرة
وكانت جميعه أجمل منهن
جميعا وكان جملته وحده
كافيا ليثير حقد زميلاتها وغيرتهن
ولكن جمالها لم يثر حس
الزميلات.. كما تثار من صحتها »
والغريب أن الناشر بعد أن حذف

هذه الفقرة من الصفحة لم يهتم
بالربط بين الجمل السابقة عليها
واللاحقة لها فبدأ أسنوب الكاتب
أمام القارئ مهملًا ومضطربًا .

- صفحة ٩٤ السطر الرابع
من أسفل « ورغم ذلك فالمنيدة
ليست ملائكا ولا إلهيا... فاكثف
الناشر بكلمة ملائكا فقط .

- صفحة ١٠٠ وتضم بعض
أشعار لتوماس هود مترجمة ،
وفي السطر الثامن يقول الشاعر
« واعقد قراعيها فوق صدرها
كالصليب » فقام الناشر بحذف
الكلمة الأخيرة « كالصليب » وفي
السطر التالي مبشرة - التاسع
- يقول الشاعر « كأنها تصلى ..
صلاة عمياء .. صلاة عمياء
للخالق » فجعلها الناشر « كأنها
تصلى للخالق » .

- صفحة ١٠٢ السطر
السابع من أسفل يقول الكاتب

« حتى أنصاف الملائكة يتزوجون »
وهذه العبارة لم تعجب السحر
فقام بحذفها نهائيا .

- صفحة ١٠٣ السطر الأول
« ومن لها ولو بريح ملاك » فحذفه
الناشر .

- صفحة ١٠٤ السطر
السابع من أسفل « كانت كأنها
تريد أن تقيم من الصخرة معبداً ..
معبداً للآلئ الانجيزي » فحذف
الناشر كلمتي « معبداً » ووضع
بدلاً منهما كلمة « بستتاء » .

- صفحة ١٠٦ السطر الثالث
من أسفل ويضم ترجمة فقرة من
قصة « مرتفعات وبردنج » بها
« بارة التالية » إن كل ما يستطيع
أن يفرضه علينا الله أو الشيطان
من يؤس أو تعاسة فحذفها
الناشر كاملة .

- صفحة ١١٠ السطر
السادس من أسفل « هل كتب



المصدر : الكتاب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٥

عنها كلما أقامت من خيالها معبداً أن ينهدم المعبد فوق رأسها . . . ولم تعجب الناشر كمتى معبداً والمعبد في الجملة فحذفها ووضع بدلاً منها «قصرأ» و«القصر» .

- صفحة - ١٢٠ السطور
لسادس والسابع «إن الحب وهم، إبه حيال . . . إنه حقيقة محبولة . . . فادخل الناشر تعديلاً على الجملة الأخيرة بإضافة كلمة ضاعاً إليها لتصبح «إنه ضاع الله» .

- السطر التالي مباشرة ويرتب على سابقه يقول المؤلف «وأحسنت أنها تريد أن تصي تصني له . . . مادام الله هو الحب» فحذف الناشر الجملة الأخيرة ووقف بالفقرة عند «تصلي له» .

- صفحة ١٢٠ السطر الأول يقول الكاتب على لسان البطنة «الحب مالوش نهاية إلا الجواز أو الانتحار» وفي السطر التالي «كان هون عيها أن تنتحر» فقدم السحار بتحويل قول البطنة ليكون كالتالي «الحب مالوش نهاية إلا لجواز وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام» . وحذف السطر التالي بالكامل .

- السطر السابع يقول البطنة «ضرب هوو اللي ينتحر» . فاضاف إليها الناشر جملة «ويروح النار» .

- لسطر الخامس من أسفل . ولتقاليد نفسها بتطور . يعني لشرف لنهاوده له معنى تاني غير معناه من عشرين ولا خمسين سنة . فهمتى . . . ولكن لناشر وقف بعبارة الكاتب «جملة» ولتقاليد نفسها بتطور . وحذف السطر

- صفحة ١٤٤ الفقرة الأخيرة وتنتهى بالسطور الخمسة الأولى من صفحة ١٤٥ تقول الفقرة «واستسلمت لاجساس جديد . . . الاجساس بالظلم . . . لقد ظنمها القدر . . . ظنمها عندما مات أبوها وكان الوحيد الذي يفهمها وتفهمه . . . وظلمها

عندما تركها بين أمها وشقيقتها وهي لاتستطيع أن تسير سيرهن . . . وظلمها عندما ربط خيالها بقصص منير حمى ثم فجعها فيه . . . وظلمها عندما سلب عليها الدكتور رشاد . . . وظلمها عندما تاكلت عنيا زميلاتها في المعهد . . . وظلمها عندما أفشت صديققتها هدى سرها . . . وظلمها عندما قست عنيا عميدة المعهد وظلمها وهو يحطم كل مثها العليا . . . وكل ما تدين به من مبادئ . . . وكل من تثق بهم من الأشخاص إنها ضحية القدر ولكن ما هو القدر . . . إنه الناس . . .

الناس هم الذين يصنعون القدر . . . وهم الذين يصنعون الحياة . . . وهم الذين يصنعون المبادئ . . . والمثل العليا . . . وهم الذين يحطمونها . . .

هذه هي الفقرة كاملة كما خطها قثم إحسان عبدالقدوس . ولنعيد قرائتها ثانية بعد جريمة السحار ، لنذكر حجم العبث الذي تم : « واستسلمت لاجساس جديد الاجساس بظنم الناس »

عندما مات أبوها . . . وكان الوحيد الذي يفهمها وتفهمه . . . وظنمها أمها وشقيقتها بسيرهن المعوج . . . وظنمها منير حمى

عندما ربط خيالها بقصص ثم فجعها فيه . . . وظنمها الدكتور رشاد وظنمها زميلاتها في المعهد بتاكلهن عنيا . . . وظنمها صديققتها عندما أفشت سرها . . . وظنمها عميدة المعهد وظلموها بتحطيم كل مثها العليا . . . وكل ما تدين به من مبادئ .

إنها الناس
الناس هم الذين يصنعون الحياة . . . وهم الذين يصنعون المبادئ . . . والمثل العليا . . . وهم الذين يحطمونها . . .

- صفحة ١٦٢ السطر قبل الأخير «الحب ليس له إلا نهايتان الزواج أو الانتحار» فجعلها السحار «الزواج وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام» .

- صفحة ١٦٤ السطر الثامن «ونسر المسيحيون فضائل دينهم بحد السيف . . . فأضاف الناشر كلمة «الأولى» إلى دينهم



المصدر : المهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٩

سوق التأمين

تشهد القاهرة في ١٨ يناير الحالي أضخم تجمع تأميني حيث تستضيف جامعة الدول العربية بقاعة اجتماعاتها الكبرى بمقر الأمانة العامة بالقاهرة ندوة «اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية» التي ينظمها الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك السيد حسين البنهاي الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين وأضاف أن هذه الندوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية وسبل التعامل معها لتعزيز المركز التنافسي لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية في ظل حرية النفاذ للأسواق.

وقال السيد حسين البنهاي : أن عقد هذه الندوة جاء بمبادرة من المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين خلال انعقاده بمدينة مراكش بالمغرب في مايو الماضي وتحقيقاً لأهدافه المتمثلة في العمل على إبراز سوق التأمين العربي باعتباره كياناً متميزاً وموحداً في المجالات الدولية.

وأضاف : أن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية سوف يفتتح هذه الندوة مع رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

كما سيحضر حفل الافتتاح السفراء العرب بمصر والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية والخيف

من قيادات منظمات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية والدولية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والبنوك العربية والمشاركة وشركات الاستثمار المشتركة وخبراء دوليون من منظمة الإرنكتاد والجات .. كما ستشهد الندوة أيضا

أضخم تجمع تأميني
تشهده القاهرة في
يناير الحالي عن :

اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية

إشراف:
زينب إبراهيم



المصدر :الأسرار الاقتصادية.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ ٢

بفرد الاتفاقية الجديدة ووضع
تصور لكيفية التعامل معها
مستفيدين من السقوط الزمني
التي حددتها الاتفاقية ثم
اهتمام المؤتمر العام العشرين
للاتحاد العام العربي للتأمين
الذي انعقد في ماير الماضي

في مراكش وقراره عقد ندوة حول اتفاقية الجات
وأثارها على صناعة التأمين العربية .. ثم المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية
(الندوة ٥٤ في سبتمبر الماضي) ودعوته للمنظمات
والاتحادات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة
في دراسة الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على
القطاعات الاقتصادية العربية كل في مجال
تخصصه.

برنامج عمل الندوة

وعن اهداف وبرنامج عمل الندوة يقول السيد
حسين البنهاني : يتضمن برنامج الندوة تسعة
مجالات هي :-

□ تعريف العاملين في صناعة التأمين باتفاقيات
الجات مع التركيز على الاتفاقية العامة للتجارة في

الخدمات.

□ عرض تحليلي لبثود الاتفاقية
والخدمات المالية والتأمينية.

□ التعريف بالمركز التنافسي
لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية
في ظل حرية النفاذ للأسواق.

□ قياس المخاطر والخسائر المتوقعة
في ظل اتفاقية الجات في اسواق
التأمين العربية.

□ كيفية الاستفادة من الاستثناءات
والسقوط الزمني التي تنبئها
الاتفاقية.

□ كيفية استفادة الدول المنضمة
لاتفاقية الجات من المزايا التي توفرها
الاتفاقيات

□ كيفية الحد من الآثار السلبية
لهذه الاتفاقيات.

□ كيفية تفعيل الاتفاقيات العربية
الجماعية لتعزيز المكاسب وتقليل

مشاركة عربية واسعة على
المستوى الحكومي من مراقبي
التأمين العرب الذين يعقدون
اجتماعهم الثاني هذا العام
متزامنا مع انعقاد الندوة بجانب
نخبة من كبار رجال الاعمال
والمال والاقتصاد.

رسياتي في مقدمة المشاركين
قادة صناعة التأمين في الوطن
العربي ليس فقط في فعاليات
الندوة بل أيضا للمشاركة في
اجتماعات مجلس الاتحاد العام
العربي للتأمين - المتزامنة مع موعد
انعقاد الندوة الذي يضم ممثلين

عن جميع الدول العربية حيث يضم الاتحاد في
عضريته كل شركات التأمين وإعادة التأمين في الوطن
العربي والتي تجاوز عددها ١٩٠ شركة.

كيفية التعامل مع الجات ؟

وقال الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين :
بعد ٨ سنوات من المفاوضات انتهت جولة اورجواي
بترقيم الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في ابريل
١٩٩٤ بمدينة مراكش والتي اتسعت لتشمل تحرير
التجارة في مجال الخدمات وفي مقدمتها التأمين
والبنوك ، ولان الدول الصناعية تدخل عالم تحرير
التجارة الخارجية . وقد اكتملت لها مقررات التكتل
والتجمع الاقتصادي مع تمتع منتجاتها وخدماتها
بجودة عالية تمكنها من الرقود امام المنافسة الدولية
التي تقوم على الكفاءة

الاقتصادية والتكنولوجية . فان
الامر يتطلب منا ضرورة
التعامل مع اتفاقية الجات
برعى وإدراك وهذا يتحقق من
خلال التعرف على الاتفاقية
وأثارها على الاقتصاد العربي
بهدف تعظيم مكاسبه والتقليل
بقدر الامكان من تأثيراتها
السلبية عليه . من هذا المنطلق
كان الاهتمام بهذا الموضوع
من الأمين العام لجامعة الدول
العربية ودعوته للاتحادات
والمنظمات العربية لتقييم الآثار
التي يمكن ان تنتج عن تطبيق



المصدر :الأهرام الاقتصادية.....

التاريخ :١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخسائر عند تطبيق اتفاقيات الجات
□ طرح استراتيجيات جديدة
للتعامل مع صناعة التأمين وإعادة التأمين
العربية في ظل آليات اتفاقية الجات.
٥ جلسات و ٧ أبحاث
وتتضمن الجلسة الافتتاحية للنزوة
كلمات للأمين العام لجامعة الدول
العربية، ورئيس الاتحاد العام العربي
للتأمين ولرئيس الاقتصاد والتجارة
الخارجية بمصر وللأمين العام
للإتحاد العام العربي للتأمين وللأمين
العام المساعد للشؤون الاقتصادية.
وقال السيد حسين البنهاني إن
النزوة تتضمن خمس جلسات تشتمل

على سبعة أبحاث .. ففي الجلسة الأولى للنزوة يلقي
الدكتور معتمد سليمان مدير إدارة المال والتجارة
والاستثمار بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية
بجامعة الدول العربية بحثاً عن التعرف باتفاقية
الجات، ثم يلقي الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة
والتجارة الأردني «سابقاً» بحثاً عن التعرف باتفاقية
الجات مع التركيز على قطاع التأمين.
وتشتمل الجلسة الثانية للنزوة على بحث عن
الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية أعدّه السيد
خيرى سليم نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية
للرقابة على التأمين. وتتضمن الجلسة الثالثة للنزوة
بحثين الأولى عن الدور الاقتصادي للتأمين العربي

في إطار
العمل
العربي
المشترك
والتي
الدكتور
معتمد
سليمان
مدير إدارة
المال
والتجارة
والاستثمار
والدكتور
فريد النجار
الخبير

الاستشاري
بالإدارة
العامة
للشؤون
الاقتصادية
بجامعة
الدول العربية ..
والبحث
الثاني عن
أثر دخول
الشركات
الأجنبية
للتأمين على
سوق التأمين
وإعادة
التأمين
العربي في
خضوع اتفاقية
الجات أعدّه

السيد نور الدين عبدالله نور الدين
مستشار المجموعة العربية للتأمين
(أريج)

استراتيجيات التأمين

العربي

وتشتمل الجلسة الرابعة للنزوة على
بحث عن استراتيجيات التأمين العربي
في التعامل مع الجات من حيث
[التسويق - المنافسة - الاسعار] أعدّه
السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد
المصري للتأمين ورئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب للشركة العربية
الدينية للتأمين. كما تتضمن الجلسة

الخامسة والأخيرة للنزوة بحثاً عن استراتيجيات
التأمين العربي في التعامل مع الجات من حيث
[التمويل والتنظيم - إعادة الهيكلة - التشريعات]



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٥

والرقابة] أعدت الدكتورة زليخة الناصري مدير
التأمينات والاحتياط الاجتماعي بوزارة المالية بالمغرب.
كما تشتمل الندوة أيضا على إجراء مناقشات عقب
كل بحث.



المصدر : السجل التجاري ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ أبريل ١٩

قراءة في الوثيقة الختامية

لجولة أورو جواي « 1 - 2 »

صناعة

السياحة .. وتأثيرات

اتفاقية الجات

ان أخضاع التجارة في الخدمات إلى قواعد ومبادئ الجات وما تتضمنه في طياتها من الزام الدول بفتح أسواقها أمام ذلك النوع من التجارة هو التطور الحقيقي للنظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد أدت التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التجارة والتنمية التكنولوجية والاستثمار والخدمات تشكل نظاما متكاملًا، إلى تغيير دور الخدمات في عملية التنمية. ان التنامي السريع لقطاع الخدمات لاسيما في اقتصاديات الدول الصناعية والذي أصبح يحتل نسبة 60% تقريبا من العمالة والناجى القومى الإجمالى فيها، بل يذهب البعض إلى تقدير أنه خلال الثلاثين سنة القادمة ستخفض نسبة العمالة في القطاع الصناعى بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز 10% من العمالة الكلية، وإن يدل ذلك على شيء فهو يدل على الأهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا، وما يكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم أكثر من 25% من التجارة العالمية.

ب - ان مصر تحتاج إلى وصول حقيقى إلى أسواق الخدمات العالمية مع مراعاة أوجه ضعفها الجوهرى في تسليم حتى تلك الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. وينطوى ذلك على ما يلي:

1 - ضمان وصول الأشخاص إلى البلدان الأجنبية، فالوسيلة الوحيدة لتسليم الخدمات بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي من خلال أشخاص يعبرون الحدود الدولية.

2 - ضمان وصول مصر إلى المعلومات وشبكات المعلومات، إذ يمكن ذلك البلدان

في مصر يمثل قطاع الخدمات أكثر من 50% من الناتج القومى في عام 1992، كما يعد أكبر مصدر للعمالات الحرة حيث تمثل صادرات قطاع الخدمات 3/4 حصيلة العمالات الحرة في عام 1994، بالمقارنة بالصادرات السلعية التي تمثلت 1/4 الحصيلة فقط.

ويمكن لتحريض التجارة في الخدمات أن تساعد على تعزيز عملية التنمية إذا تحققت ثلاثة معايير على الأقل هي ما يلي:

1 - ينبغي تحقيق هذا التحريض ضمن إطار تعاقدى متعدد الأطراف تكون مصر قادرة فيه على التنفيذ الفعلى لسياسات ترمى إلى تنمية قطاعات الخدمات لديها لتخليص نفسها من الوضع السلبي الحال، ولإسما قيامها، إلى الحد الممكن عمليا بتنمية بناء أساسى داعم للخدمات، التي تستند إلى المعرفة، وينبغي للأطراف المتعدد الأطراف أن يعترف اعترافا واضحا بمشروعية هذه السياسات بحيث تمتنع الإشارة إليها بوصفها سياسات «غير مبررة» أو غير معقولة «من جانب الشركاء التجاريين الآخرين».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ أشرف محمود ★ ■

السياحة المصرية في قبول التعريف المعمول به في البنك الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي المصري عند احتساب الأيراد السياحي. السياحة ليست فقط الأنشطة المتعلقة بالسفر، الفنادق والمطاعم، المرشدين السياحيين وأنشطة أخرى كما هو وارد في اتفاقية الجات، ان هذه البنود تمثل حوالى 30٪ فقط من اتفاق السائح/ ليلة، كما لا تغطي كل الخدمات السياحية، لكن عدم تحديد تعريف لكلمة أخرى في التعريف السابق يترك المجال مفتوحا لجهود القائمين على هذه الصناعة لبلورة الدائرة الحقيقية للنشاط السياحي. وفقا للمعيار الدولي لتوصيف الأنشطة السياحية.

هناك حوالى 70 نشاطا يدخل جزئيا في توريد تلك الخدمات في قطاع السياحة كما أن هناك حوالى 70 نشاطا يدخل جزئيا في توريد تلك الخدمات.

ان النشاط السياحي معقد ويرتبط بكثير من الخدمات الأخرى ويجب تجاوز التعريف الوارد في اتفاقية الجات لاستبيان الخدمات الأخرى التى تدخل ضمن الخدمات السياحية.

1 - أن الدول التى ستستفيد من تطبيق تحرير تجارة الخدمات عموما والسياحة - كصناعة تصديرية في المقام الأول - هي الدولة التى تمتلك المنتج بالجودة المطلوبة وبالسعر التنافسي على مستوى العالم، وبالتالي يجب أن تمتلك المقومات ولديها

النامية من دخول الاسواق العالمية للخدمات الجديدة، ومن استخلاص قدر أكبر من القيمة المضافة من السلع والخدمات التى تصدرها حاليا.

3 - جعل ممارسات الموردين الرئيسيين للخدمات متمشية مع عملية تنمية البلد المضيف وضمان ألا تستبعد هذه الممارسات سواء كانت ممارسات تجارية تقليدية أم الوافدين الجدد من البلدان النامية. ويمكن للاتفاقات المتعددة الأطراف أن تنص على تعاون هذه المؤسسات في السماح لمصر بالوصول إلى الاسواق العالمية، كما ينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لمصر.

ج - من الضروري لمصر أن تحتفظ بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطا بمساهمة مورد الخدمات الاجنبى في تحقيق أهدافها الانمائية الشاملة، وينطوى هذا على سبيل المثال على الحق في التمييز لصالح الشركات المستعدة للأسهام بهذه المساهمات التى يمكن أن تتضمن نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات التوزيع والمعلومات وما إلى ذلك.

إن خصوصية الخدمات السياحية كانت على أجندة جولة أورو جوى، ولوحظ تعدد وترايط تلك الخدمات مع قطاعات أخرى عديدة مما أدى، أولا إلى التفكير في عدم تحديد السياحة كقطاع محدد وإدخال الخدمات السياحية تحت القطاعات الأخرى المتعلقة بها. ولكن اجتمعت مجموعة العمل الخاصة بقطاع السياحة مرتين خلال عام 1990 وتقدمت لمجموعة المفاوضين في قطاع الخدمات بتوصية تؤكد على أن تعددية الخدمات السياحية وخصوصيتها من حيث ضرورة انتقاء المستهلك عبر الحدود

للحصول على الخدمة، وحيث إن الهدف هو تحرير الخدمات السياحية، يستلزم تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك وبالتالي يبرر اضافة مرفق مستقل بالخدمات السياحية، اضافة إلى أن تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك يؤدى بالقطع إلى تحديد ادق لجميع الخدمات المتعلقة بالخدمات السياحية، إلا أن المباحثات تناولت الموضوع من وجه مورد الخدمات السياحية، وبدلا من تعريف الخدمات السياحية ادخلت اتفاقية الجات مصطلح «السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر» وعند تفريغ هذا المصطلح إلى بنود محددة، ظهر القصور الشديد في التعريف بالخدمات السياحية فقد واجهت منظمة السياحة العالمية نفس مشكلة وزارة



المقدرة على توظيف تلك المقومات لإنتاج المنتج المطلوب.

2 - أن السياحة تعتمد في المقام الأول على استخدام وتوظيف المقومات السياحية في إنتاج منتج سياحي والترويج والتسويق لهذا المنتج وبيع المنتج من خلال نظم التوزيع المتخصصة، كما تعتمد أيضا على حرية انتقال الأفراد، الأموال والمعلومات مما يوضح كيف أن السياحة ترتبط بجميع الخدمات الأخرى.

3 - كثر الحديث عن مقومات مصر السياحية ولكن الواقع الفعل أن نصيب مصر من السياحة العالمية أقل من 1٪ كما أن الطاقة الحاملة لصناعة السياحة المصرية لا تزيد على 4 ملايين سائح سنويا وحيث إنه لا جدال أن لدى مصر مقومات سياحية فريدة إلا أنها تقتصر إلى امكانية توظيفها لإنتاج منتج سياحي قادر على المنافسة الدولية.

أن مقارنة أداء السياحة المصرية بنظيرها في أسبانيا واليونان أصبح وأردا اليوم فلمصر ميزة مقارنة واضحة إلا أنها لا تترجم إلى واقع فعلي نتيجة قصور يستلزم المعالجة في امكانية توظيف تلك المقومات، سيتم تناول هذا الموضوع فيما بعد في هذا التقرير.

أن الهدف الأساسي لاتفاقية «الجات» هو تطوير المناخ الحاكم لحرية السوق ليحصل المستهلك على أفضل السلع والخدمات بأفضل الاسعار. أن صناعة السياحة جزء من اتفاقية الجات وينطبق عليها نفس المنهج الفكري ولكن لوضعه موضع التنفيذ يتطلب تفاوض متعدد الاطراف للتوصل إلى توازن في التنازلات والمميزات التي تخدم مصالح الاطراف وتحافظ وتركز على العلاقات مع القطاعات الخدمية الأخرى.

- أن الفلسفة الحاكمة لاتفاقية الجات هي أن تحرير تجارة الخدمات سيؤدي إلى سهولة التنافس في ظل سوق حرة تحكمه الشفافية وبالتالي تهدف الاتفاقية إلى إلغاء التمييز والتقييد بالنسبة لجميع المعاملات الخدمية والسبل الأربع الحاكمة لتوريد تلك الخدمات، فأى ميزة لطرف سيصبح من حق جميع الاطراف الموقعة على الاتفاقية.

أ - منظمو الرحلات، شركات الفنادق والشركات المتعلقة بنشاط السفر غير الوطنية سيكون لها الحق في تأسيس وتشغيل شركات في الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية.

ب - في القطاع الفندقى ستسهل الاتفاقية

التوصل إلى التعاقدات الخاصة بعقود الإدارة، المعونة الفنية، الاسم التجارى.. إلخ.

ج - ستمكن الشركات غير الوطنية من توريد خدماتها وفقا لنفس الشروط والضوابط الحاكمة للشركات الوطنية والموردين من الدول الأخرى.

د - ستحصل الشركات غير الوطنية على نفس الاعفاءات والمميزات الممنوحة للشركات الوطنية.

هـ - ستمكن الشركات غير الوطنية من نقل موظفيها وتشغيلهم في شركاتهم المقامة في البلدان الأخرى.

و - كما ستحصل تلك الشركات على حرية في وسائل الدفع والتجويلات.

1 - لاي دولة الحق في وضع ضوابط وشروط تقييدية للحفاظ على سوق العمالة المحلية، ميزان المدفوعات، البيئة، منع الغش التجارى، الحفاظ على النظام العام، قيم المجتمع والأمن والاستقرار بشكل عام.

2 - لقد حصلت السياحة على أكبر اهتمام من الدول، حيث وقعت 97 دولة من 117 دولة، التي وقعت الاتفاقية على التزامات محددة في قطاع السياحة.

3 - يركز الفكر إلى أن التحرير في تجارة الخدمات سيؤدي إلى ازدهار صناعة السياحة ليست فقط عن طريق السماح لوكلاء السفر وشركات الفنادق العالمية للنفاذ والتوسع في اسواق الدول النامية ولكن أيضا ستفتح الباب أمام الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة لدخول حلبة المنافسة الدولية في الاسواق التي لا وجود لها على الاطلاق حاليا.

4 - لا جدال أن تحرير التجارة في السلع والخدمات سيكون في صالح الدول المتقدمة في الأجلين القصير والمتوسط، كما أن هذا التحرير لن يحدث في يوم وليلة بل عملية التحرير طويلة الأجل بطبيعتها وتتطلب مفوضات واستشارات وتتم مراجعتها كل خمس سنوات. لكن المؤكد أن مقدرة مصر على الاستفادة من اتفاقية الجات في الامدين المتوسط والطويل يعتمد اعتمادا كليا على مدى سرعة تطوير الشركات الوطنية واستيعابها للنظم الحديثة في التكنولوجيا، المعلومات، الاتصالات، التسويق والتوزيع، ليتمكنوا من المنافسة في السوق الدولي الذي لا معيار له سوى الجودة والسعر.

المستشار الاقتصادى لوزير
السياحة المصرى ومستشار البنك الدولى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ أبريل ١٩

العالم مهدد بحرب تجارية بعد الجات

حذر كي جونغ رو رئيس المنظمة العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "الواسمي" من أن العالم قد يشهد حرباً تجارية واسعة بعد جولة أرجواي وفي ظل اتفاقية الجات.

وأضاف رو في مؤتمر المنظمة بالقاهرة أن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة مثل السوق الأوروبية والنافتا، سيجعل المشاكل تتفاقم وسيخلق ضغوطاً على بلدان العالم النامي والمشروعات الصغيرة.

وقال إنه ليس من المعقول أن يستمر هذا السوء في توزيع الثروة، وشعوب تعيش تحت حد الفقر وعلى حافته وأخرى تنعم بالرفاهية على حساب الآخرين.

وكان وزير الصناعة د. إبراهيم فوزي قد أكد على أهمية الاستمرار في إزالة البيروقراطية والدعم للصناعات الصغيرة، لخفض تكلفة إنتاج صغار المنتجين في ظل المنافسة القائمة مع الجات.



الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ أبريل ١٩

التجمع يوافق على اتفاقية الجات بشرط التزام الحكومة بسياسات جادة

أعلن خالد محيي الدين زعيم المعارضة البرلمانية أن موافقة التجمع على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية «الجات» مشروطة باتباع الحكومة لسياسات شاملة تحمي الاقتصاد المصري وحقوق الشعب.

وقال أمام مجلس الشعب يوم الأحد الماضي إن المجلس يناقش أخطر اتفاقية تم توقيعها في

العصر الحالي، وسيحدد على ضوءها مصير الاقتصاد المصري لسنوات طويلة لما تمثله من قيود على الصناعة الوطنية وتلغى كافة أشكال الحماية، وأضاف إننا لا نستطيع رفض الاتفاقية حتى لا يتد استبعادنا من النظام التجاري العالمي، وهو ما يقتضي وجود سياسة تستغل المرحلة الانتقالية وتحدد اختيارات للخروج من

الأزمة التي ستؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية وتخلق مصاعب أمام الصناعة الوطنية ومحاولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة. وأكد خالد محيي الدين على

توافر عدة شروط لمساندة الاقتصاد المصري وتمنع انتكاسته تتمثل في اتباع سياسات محددة لتطوير خطط البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير الإنتاج وبناء قاعدة علمية تساعد على الدفاع عن حقوق الملكية الفردية، وإحداث تغييرات في سياسات التصنيع تؤدي لتحسين الإنتاج وتوفير الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات والاستفادة القصوى من المعونات الدولية الغذائية وزيادة الأجور بما يساعد على زيادة الإنتاج والإسراع في إنشاء المنظمة الوطنية المسؤولة عن تسجيل الأصول النباتية والزراعية لحماية حقوق مصر من المحاولات الأجنبية وخاصة الاسرائيلية التي تحاول سرقة أصول الإنتاج الزراعي المصري وتسجيلها باسمها، بالإضافة إلى السعي لتشكيل كتل اقتصادية عربية لتوفير حماية لاقتصاد المنطقة. وجه محمود محمد محمود وزير الاقتصاد الشكر لخالد محيي الدين على وجهة نظره وكلمته التي وصفها «أنها كلام بناء ومفيد» كما أعرب زكريا عزمى وعبد الوهاب قوطة مقرر لجنة التقارير عن تأييدهما لما ذكره زعيم المعارضة البرلمانية عن خطورة المرحلة الانتقالية وضرورة الاستفادة منها حتى لا ينتكس الاقتصاد المصري.



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٩ أبريل ١٩٩٥



التوقيت الصيفي والجبات

من المفارقات أن تتقدم الحكومة إلى مجلس الشعب بمشروع قانون التوقيت الصيفي، في الجلسة ذاتها التي أقر فيها المجلس الانضمام لمنظمة التجارة العالمية «الشهيرة بالجبات» والمضحك أن الحكومة المهتمة بالتوقيت... الصيفي وإعداد قانون له، لم تحرص على توقيت إصدار قانون مكافحة الإغراق والدعم الذي يحمي الصناعة الوطنية من خطر المنافسة الدولية غير المشروعة، والذي أبحاث اتفاقية الجبات إصداره لحماية الدول الفلبانية، قبل التصديق على الاتفاقية.

ولأن الحكومة حريصة على التوقيت، فقد سارعت قبل رفع الجلسات لأجل غير مسمى بإصدار قانون التوقيت الصيفي، ولم تحدد توقيتاً للتقدم بمشروع قانون لحماية الصناعة الوطنية، والذي بات عليه الانتظار للعام القادم.

لقد حذر النواب من كافة الأحزاب من أن خطورة الاتفاقية على الاقتصاد المصري لا تكمن في بنودها، وإنما في قدرة الحكومة على الالتزام باتخاذ قرارات وإصدار تشريعات في التوقيت الملزم واتباع سياسات منضبطة تقضي على الظواهر السلبية المتفشية في المجتمع، وأثناء ذلك انشغل الوزراء بتوقيع طلبات النواب وتبادل الحديث فيما بينهم لإضاعة الوقت وانشغلوا عن المناقشات الخطيرة الدائرة، فهل تعتقدون أنها حكومة قادرة على الالتزام!!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية المناقشة

الجات ودعم السينما

بين اقتصاديو حزب التجمع في سياق عرضهم للمخاطر الجديدة التي سيتعرض لها الاقتصاد المصري بسبب اتفاقية الجات أو التجارة العالمية، كيف أن صناعة السينما والكتاب يمكن أن تستفيدا من هذه الاتفاقيات من زاوية حق الدولة في دعمها بدون حدود، والدعم هو حق للدولة المصرية طالما إن إنتاجها في هذين الميدانين لا يتجاوز ٢٥٪ من الإنتاج العالمي.

وتواجه السينما المصرية أزمة حقيقية تجعلها في أمس الحاجة للدعم الحكومي لكي تنهض من جديد وتلعب الأدوار الكثيرة المنوطة بها كصناعة أولا وكفن ثانيا خاصة إذا ما عرفنا أن مليار جنيه مصري هي حجم التعاملات في صناعة السينما والتلفزيون وهو الرقم الذي أعلنه الفنان يوسف شاهين طبقاً لمصادره، أي أن أي دعم سوف يعود للدولة مضاعفاً مرات ومرات وعلى أهمية السينما كصناعة تقدم إنتاجاً يجري تداوله، وتستوعب أيدي عاملة فإن الأهم هو دورها في تشكيل الوجدان العربي، وتمتين الأواصر الثقافية والروحية بين الشعوب العربية في زمن العواصف والمخاطر الشديدة التي تهدد وحدة الأمة العربية المرجوة باعتبارها - أي الوحدة أياً كان الشكل الذي ستتخذه - هي خط الدفاع الأول ضد هيمنة الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها أمريكا راعية إسرائيل وحاميتها، وضد التحكم المتزايد للمنظمات الدولية الثلاث صندوق النقد، والبنك الدولي والجات.

وتحتاج صناعة السينما - والأمم كذلك - خطة قومية شاملة يشارك في وضعها السينمائيون بنقائهم ومنظماتهم الأخرى، وتشارك فيها وزارة الثقافة، والبنوك المصرية ويسهم فيها الفنانون والمليونيرات منهم بشكل خاص.

ويغري الفجاء المتزايد للأفلام المصرية التي يصنعها جيل الوسط من المخرجين وقد حققوا وجوداً لا بأس به في بلدان العالم الثالث والبلدان التي يتركز فيها المهاجرون العرب - يغري بوضع استراتيجية جديدة لا تستهدف الوطن العربي فحسب، كسوق وإنما تفتح أسواقاً جديدة في هذه البلدان على أن تلبي السينما المصرية احتياجاتها بارتقاء الصناعة والفن معا.

ولدى مصر إضافة للقاعدة البشرية الهائلة والمدرية من الفنانين والفننيين خبرات عالية متخصصة في شئون آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تربت وتدرجت في زمن التحرر وافتحة المفتوحة ويمكن أن تكون عوناً في هذا الميدان الذي لابد أن تدخله السينما المصرية بجدارة وقدرة على المناقشة.

وتقتضي مثل هذه الخطة المرجوة نظرة جديدة لأكاديمية الفنون ومعهد السينما قياً بشكل خاص الذي ينبغي أن يفتح أبوابه لعشرات من الطلاب الراغبين في دراسة السينما، وأن يخفف من القيود المفروضة على الالتحاق به، ويعيد فتح الأقسام الحرة التي أغلقتها، بل إن الفنانين الأغنياء مطالبون بإنشاء معاهد خاصة أسوة بتلك التي نبقت كالقصر في ميداني الفندقة والتجارة على أن يستهدفوا منها - قبل الربح الوفير - تكوين أجيال جديدة من السينمائيين تحمل على عاتقها مهمة تطوير هذه الصناعة الحيوية التي ستجود من هجومات الجات.

وهناك عشرات الأوراق والخطط المدروسة دراسة جيدة التي تستهدف تطوير السينما وقد أصيب واضعوها بما يشابه اليأس لأن لا شيء يتغير بل إن أزمة السينما تزداد تفاقمًا.

ولأن الوقت وقت جد لا هزل، فاما ان نستثمر الفرصة المتاحة لنا أو نواصل الضياع في سراييع البيروقراطية والفساد وضيق الألق، فإن على نقابة السينمائيين ان تباشر بالترتيب لمؤتمر عام أو جمعية عمومية استثنائية تبحث

هذه القضية وتضع على جدول أعمالها مرة أخرى ضرورة إلغاء الرقابة على السينما كأحد الشروط الجوهرية ضمن هذا السياق للتقدم واستثمار الفرصة المتاحة.

فريدة النقاش.



المصدر : الإبراهيم المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ أبريل ١٩

في اجتماعين لاتحاد الغرف وغرفة القاهرة أمس: الأسواق المصرية... وكيفية مواجهة اتفاقية «الجات»؟!

كافة التنظيمات التي تضم رجال الأعمال مثل اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين وذلك للمشاركة بصورة فعالة في توجيه حركة الاقتصاد المصري الذي ينتظر عدة قوانين هامة يتم حاليا إعدادها. وطالب بضرورة تشكيل لجان من هذه التجمعات لتشارك بصورة فعالة في صياغة هذه القوانين قبل عرضها للمناقشة العامة سواء على المجمعين بها أو المجالس النيابية المصرية خاصة قانون العمل الموحد الذي يجري إعداده حاليا حيث إن هذه التجمعات تمثل طرفاً أساسياً من أطراف هذا القانون على أساس أن معظم أعضائها يعتبرون أصحاب أعمال وطالب أعضاء الغرف التجارية بعدم تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات في المرحلة الراهنة حتى تستطیع الأسواق الخروج من مازقها الحالي وتستقر بها حركة التجارة وعند ذلك يتم التفكير في عملية التطبيق.

محمود الشندويلي

إذا كانت اتفاقية الجات قد أعطت الدول النامية التي تنتمي إليها مصر مدة ١٠ سنوات تستطيع خلالها حماية أسواقها ومنتجاتها من كافة المخاطر التي قد تتعرض لها خلال مراحل تنفيذ هذه الاتفاقية فإن هذه المدة في العمر الاقتصادي لاتساوى شيئاً أو بمعنى آخر فإن الافتراض الأقرب إلى الحقيقة هو عدم النظر إلى هذه المدة والتصرف على أساس أنها غير موجودة بالفعل.

وكل هذه المخاطر المحدقة بحركة التجارة المصرية الخارجية أو الداخلية كانت محور اجتماعين هامين بالأمس هما اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ومجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية حيث تركزت المناقشات حول وسائل الخروج بالأسواق المصرية من حالة الكساد التي مازالت تعاني منها بقوة وأصبحت تهدد كيانها بصورة مباشرة.

حيث أكد السيد محمود العربي رئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس غرفة القاهرة التجارية أن مواجهة الأخطار التي تهدد الأسواق المصرية أصبحت من الأمور التي يجب أن تكون من أول الاهتمامات على كافة المستويات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء وأن هذا الأمر يتطلب

إعادة النظر في النظام الضريبي المصري بصفة شاملة حيث يعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم بصورة كبيرة في زيادة حركة الكساد وبالتالي زيادة حالة الاقلاص داخل أوساط التجار التي وصلت إلى نحو ٨ آلاف حالة سنوياً.

وأكد السيد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال أن المطلوب خلال المرحلة القادمة تنسيق الجهود بين



الإصدار

المصدر :

١٩٩٥ إبريل ١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ وزراء في ندوة مستقبل الزراعة المصرية والجات:

تطوير أداء القطاعات الانتاجية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة

كتب - عبدالوهاب حامد:

أكد وزراء الزراعة والتعليم والتموين ان اتفاقية الجات تضع مسئولية كبيرة على القطاعات الاقتصادية في مصر وخاصة المجالات الانتاجية والتسويقية بما يمكنها من التعامل مع الواقع الجديد والاستفادة من الجوانب الايجابية للاتفاقية واعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي في افتتاح الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية في ظل الجات التي ينظمها المعهد العالي للتعاون الزراعي ان مصر قد اتخذت عددا من الخطوات الايجابية بدأت منذ سنوات استعدادا لما بعد الجات منها تحديث الانتاج الزراعي لزيادته وصولا الى الاكتفاء الذاتي جاء ذلك في كلمة للدكتور والي التي القاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة. واعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم في الندوة التي ينظمها المعهد بالتعاون مع مركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة ابرا الحكومية بامريكا انه لامجال للبقاء في النظام العالمي الجديد الا للتميز والابتكار والتجديد المستمر وان اعداد الكوادر البشرية المدربة على تكنولوجيا الانتاج الزراعي والتسويق هي مسئولية المؤسسات التعليمية.

واعلن الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية ان اتفاقية الجات تضع مسئولية كبيرة على قطاعات الدولة الانتاجية والتسويقية حيث ان المنافسة ليست منافسة محلية او اقليمية ولكنها عالمية وهذا معناه ان الانتاج المصرى عليه ان يلتزم بقواعد السوق العالمية



المصدر : **سبيل الأمام**

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : **أ. البريل ١٩٩٥**

المنارة في سوابل

ومما لا شك فيه ان هناك من استيقظوا وبدأوا العمل الفعل والدليل ان هناك العديد من الشركات قد لحقت بنفسها وتصلحت من هيكلها المالي واستطاعت العبور من لجاج بحر الخسرة إلى شاطئ الربح والامن .. وتلك بعض امثلة او حتى اقتراحات للصمود والمنافسة في المرحلة القادمة وخصوصاً اننا بالفعل استطعنا كسولة ان تعبر مرحلة الإصلاح المالي ودليله لبيت سعر الدولار والذي لابد ان يعقبه وبسرعة الانتهاء من مرحلة الإصلاح الاقتصادي ..

التصليح حياة

بداية يقول الكيميائي يحيى قطب رئيس مجلس إدارة الشركة المالية والصناعية احد منتجي السمك في مصر ..

لقد واجهنا ظروفًا صعبة للشركة كانت تعنى من الخسائر نتيجة لظروف التسويق الصعب في مصر وخصوصاً اننا كنا نعطي إنتاجنا بالكامل لبثوك

● أصبحت اجلات حقيقة واقعة بما تحمل في طيات بنودها من مفاجآت لشعوب العالم بأنواعه وطبقاته المختلفة .. أصبحت حقيقة وأن تأخر تطبيقها علينا بعض الوقت سواء كان بعيداً أو قريباً فسوف تنفذ يوماً ما .. أصبحت حقيقة واقعة وأن كان من المؤكد من وجهة نظر العلم أن الاجلات انتهت بالفعل ولم يعد لها وجود منذ عام ١٩٨٦ وهي الاتفاقية التي يسمي ورائها العالم منذ عام ١٩٤٨ وتبلورت بالفعل في عام ١٩٩٤ في مؤتمر المغرب ولكن تحت مسمى جديد هو النظام التجاري العالم الجديد أو ما يرمز له بكلمة ويتو ..

عموماً سواء كانت (جات) أو (وايتو) أو غيرهما من المسميات وارد بلاد الفرنجة فعلياً أن نستعد لمصر جديد أن لم نواجهه بأسلحته ولغته فلن نجد لنا مكاناً تحت الشمس أو حتى في الظل ..



المصدر : **المجلة الزراعية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٠٠٩ أبريل ١٩٩٥**

التسليم الزراعي لسوقه بطريقاتها حتى نسينا كمنتجين أبسط قواعد العملية التسويقية حتى تم إلغاء التسويق عن طريق البنوك الزراعية ووقعنا في ورطة عدم وجود المعلومات أو الخبرة الكافية للتسويق بل والأدهى من ذلك أن الملاح أحجم عن شراء السماد لأنه تعود على شرائه بالائتمان ونحن فضلنا البيع النقدي .

وكن القحدي آمنا كيف سنعمل خصوصاً وأنه مع عصر الجلات سيكون السوق مفتوحاً للاستيراد وبدراسة إمكانيات الشركة وجدنا أنه بالإمكان أن نتجه بفائض الطاقة لدينا نحو التصدير وبالفعل درسنا الأسواق الخارجية دراسة متأنية فوجدنا أنه بالإمكان أن نجد لنا مكاناً في أسواق العالم ولكن بشروط أولها أن نقدم لكل سوق المنتج الذي يحتاجه لا أن نعرض عليه إنتاجنا لأنه لن يقبله وبالفعل تم تعديل شكل السماد بدلاً من السوق أصبح على شكل حبيبات ثانياً أن تربة بعض البلاد تحتاج لسماد تصل فيه نسبة الفوسفات

إلى ١٨٪ وبلاد أخرى ٢٠٪ فحولنا إنتاجنا إلى هذه النسب بدلاً من ١٥٪ وهي ما تحتاجها التربة المصرية كذلك غيرنا الشكل ونوعيات العبوات وأحجامها لتناسب كل سوق على حدة أما الأهم من كل هذا فهو الالتزام بمواعيد التسليم لأنها ترتبط بمواعيد الزراعة ومواسمها في كل دولة وبالفعل حققنا نتائج مبهره فبعد أن كن السماد راكداً في مخازن الشركة وانخفض الإنتاج من ٨٠٠ ألف طن إلى ٤٥٠ ألف طن وإجمالي خسائر الشركة ٢٥ مليون جنيه والسحب على المكشوف يصل إلى ٦٠ مليون جنيه تمكنا من تغطية كل هذا حيث صدرنا في موسم ٩٢/٩٣ ما قيمته ٣,٧ مليون جنيه أرفع في موسم ٩٣/٩٤ إلى ٢٠ مليون جنيه وحتى الآن في عام ٩٥ صدرنا ما قيمته ٢٥ مليون وستصل بها في ٢٠٠٦ القادم إلى ٤٠ مليون جنيه حسب العقود المبرمة بيننا وبين الدول التي تصدر إليها ..

وليس هذا فحسب ما كسيناه ولكننا كسينا أسواقاً عالمية كبيرة مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان في أوروبا ونيجيريا في أفريقيا وبنجلاديش في آسيا .. ونسعى الآن لفتح أسواق في الولايات المتحدة الأمريكية ..

وينتهي يحيى قطب كلمته قائلاً وهكذا لم نجلس مكتوفي الأيدي أمام الخسائر ولكننا تحركنا واستخدمنا ما بين أيدينا من إمكانيات لنفطلق وننافس الغرب والشرق معاً وفي عقر دارهم .

التكامل الإنتاجي

ويتفق في مسألة التكامل الجيد الذي يناسب نوعية المنتج ويناسب المستهلك معاً الكيميائي محمد صبرى

الشلال رئيس شركة لها للصناعات الكيماوية عندما يقول بالفعل الشكل الخارجي للمنتج عليه عامل كبير في الجذب التجاري وسرعة رد الفعل من المستهلك ويجب أن يكون متنسلاً مع الذوق العام لكل منطقة وهذا يستلزم ما يمكن أن نطلق عليه دراسة سيكولوجية الأقليم والسكان التسويقية حتى لا نضع شكل ما على عبوة منتج معين قد يحمل معنى سيئاً في مكان ما رغم أنه لا يحمل نفس المعنى في مكان آخر .. ملدنا قد وضعنا في اعتبارنا المنافسة الشديدة سواء مع المنتج الأجنبي أو حتى مع المنتج المحلي لأن الغلاف الخارجي هو أول ما يراه المستهلك وهو ما فعلناه مع البطاريات الجافة التي تنتجها شركة قها فقد غيرنا شكلها الخارجي تماماً ليتناسب مع تطورات السوق وراعينا في الشكل الجديد النواحي الفنية والألوان المعبرة بعدد دراسة مستفيضه وليس هذا فحسب بل العبوة الخارجية المجمعة طورناه بحيث تكون أسهل في الاستخدام وأيسر في الحمل وأكثر اقتصادية وحفاظاً على المنتج بشكل عام وهو ما يعني أن نواكب الأسواق حتى

لا يستت أن نركز في داخل السوق الذي نحن جزء منه .. ويستكمل اللواء بدرخان رئيس قطاع التسويق بالشركة كلمات الكيميائي صبرى الشلال ليقول .. ليس هذا فحسب بل لابد من تكامل المنتج نفسه فإن كنا نضع نوعية معينة فلابد من إنتاج كل نوعياتها وأشكالها وكافة استخداماتها حتى ترتبط النوعية بالمركة والعلامة والاسم ليتعود عليها المستهلك ولا يهرب إلى نوعية أخرى بسبب نقص في المجموعة المتكاملة من المنتج فمثلاً ونحن ننتج البطاريات الجافة راعينا أن ننتج كل أحجامها وأشكالها من وسط وصغير وكبير وخاصة بالتليفونات بل

وبطاريات السيارات وبطاريات الأغراض الصناعية بحيث يرتبط الاسم التجاري بنوعية المنتج ككل لا بشكل واحد فقط من أشكاله وبالتالي يرتبط المستهلك سواء في الداخل أو الخارج بالاسم الذي يصبح علماً على نوعية معينة أو قطاع معين من الإنتاج ..

التخصص والتنوع

ومن قطاع الكيماويات ننتقل إلى قطاع الحرايات ويستكمل الحوار المهندس جمال رشوان رئيس مجلس إدارة شركة سورنجا قائلاً .. لا شك أنه في ظل المنافسة الشديدة والتي يواجهها الإنتاج المصري الآن داخل سوقه المحلي لابد من التصرف السريع والمتنوعة بما لدينا من أسلحة وإمكانيات حتى يمكننا الاستمرار خصوصاً وأنا كشركات قطاع أعمال علم لا نواجه الإنتاج المستورد فقط ولكننا نواجه إنتاج القطاع الخاص الذي أثبت وجوده وبشراة شديدة خصوصاً وأنه يتحرك بمرونة شديدة ولا تكبله عوائق وقيد الروتين الموروث ومعه الخسائر واعينها وللعلم لن تنطلق شركات قطاع الأعمال العلم وتتجاوز عنق الزجاجة إلا باستكمال سياسة الخصخصة التي ستحرر القطاع ككل وهي لن تتحقق إلا بعد أن تتخلص كل شركة من مجمع



المصدر : التصنيع الخسيسو

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٥ أبريل ١٩٩٥

سلعة كل منها على جودة عالية جداً لأن هناك تخصصاً شديداً وسيكون سعرها النهائي رخيصاً جداً لأنها قامت في إطار صناعة صغيرة محدودة التكاليف ولأن نفس الوقت بإنتاج كم كبير اقتصادي التكلفة لأنها ستكون مطلوبة لأكثر من جهة وأكثر من سوق نظراً لجودتها النابعة من التخصص ..

وأخيراً

وهكذا نرى ومن خلال آراء خمسة من خبراء التصنيع والتسويق أن التخصص والدراسة الواعية هي أهم أسلحة الإنتاج المصري في مستقبل (الجات) الذي يهددنا بالخطر لماذا يضرنا بالفعل لو أننا اتجهنا إلى عدة صناعات محددة وتخصصنا فيها وإلينا خلفها بكل ثقلنا حتى نثبت أنفسنا من خلالها في السوق العالمي ولدينا مثال صناعة الاسمدة والذي نجحت فيه شركتان هما أبو قير للاسمدة والمالية والصناعية بكرر الزيت في أن تحققا الاكتفاء الذاتي لمصر بل ويصدرا للخارج وفقاً لمتطلبات السوق العالمي ومن خلال التصدير خلقت الشركتين الكثير على المستوى الداخلي والخارجي .

وامامنا صناعتين أخريتين يمكننا الاعتماد بهما ومن خلال رصيد الخبرة الطويل يمكن بهما الانطلاق نحو العالمية وهما صناعة الغزل وثوابيع من نسيج وملابس جاهزة ثم صناعة الثقالة من القلم ومسلسلات وأعمال درامية وكتب ومطبوعات وتلكما الصناعتين هما أقدم الصناعات المصرية على الإطلاق واعتقد أنه ببعض الاهتمام بهما يمكن لمصر أن تحقق الكثير والكثير في سلسلة الإصلاح والرفاهية الاقتصادية .. مجرد وجهة نظر .

رويداً ومع كل نجاح يزداد الحماس ويزداد التطوير ولكننا في نفس الوقت نأمل في باقي الجهات الخير ومد يد المساعدة للشركات الوطنية لتنهض وهذه الجهات ممثلة في البنوك التي يجب أن تعيد النظر في الفوائد التي تجاوزت أصول الديون ولأن الوزارات المعنية وفي السوق والمستهلك المصري الذي يجب أن يتخلص من عقدة الخوافة ويشجع إنتاج اخوته وابنائهم من المصريين .

الصناعات الصغيرة

ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص نستمتع إلى نفس النغمة من سيد هاشم أحد خبراء صناعة السيارات ومدير عام شركة هاشم باص والذي ينادي بالقول .. إذا كنا نبحث عن تطوير الصناعة حتى يمكن أن نواجه المستقبل وتحدياته واتفاقيات العالمية والتكتلات الاقتصادية فلا بد من التخصص والتخصص الشديد جداً ولن نتجه إلى الصناعات الصغيرة وليس معنى الصناعات الصغيرة أن تنشأ مجموعة من المصانع الصغيرة لصناعات نهائية صغيرة لا العكس لابد من صناعات صغيرة متخصصة جداً لأجزاء الصناعات الكبيرة فمثلاً لو أن موتور السيارة مكون من مائة جزء فلا بد أن يكون لدينا مائة مصنع كل مصنع منها متخصص في صناعة جزء واحد وبدقة شديدة وبكميات كبيرة تحقق العائد الاقتصادي ثم يتم تجميعها جميعاً في مصنع كبير مهمته إنتاج المنتج النهائي ولديه القدرة العالية على تسويقه وقتها يمكن القول إنه سيكون لدينا القدرة على تصدير كل سلعة على حدة من المائة سلعة وتصدير أيضاً الموتور النهائي وكاننا متخصصين في إنتاج مائة وواحد

خسائرها وديونها لذلك لابد أن تعمل كل شركة بمفهوم من والبل للتحويل والمتورة وهو ما فعلناه حيث وجدنا المنافسة شديدة في مجال السيراميك فقررنا التخصص في إنتاج سيراميك الخدمة الشاقة .

وتركنا الميدان للشركات الأخرى تتناطح فيه كل بأسله وانفردنا نحن بمجال الخدمة الشاقة والذي يستخدم في حمامات السباحة والأغراض الصناعية والمعامل وغيرها ..

إيضاً من خلال دراستنا للسوق ونقاط الضعف والقوة فيه قررنا أن نستفيد من الإمكانيات الفنية والميكانيكية بالشركة وادخلنا نوعيات جديدة من الإنتاج لم تكن الشركة تنتجها من قبل مثل اطقم البورسلين الفاخرة وهي لن تكلف الشركة كثيراً حيث يمكن إنتاجها على نفس خطوط الإنتاج الموجودة وب نفس العاملين دون زيادة ولكننا ادخلنا منتجا جديداً يمكننا المنافسة به سعراً وجودة مع الإنتاج المستورد من الخارج ..

إذن تخصصنا في نوعية معينة من الإنتاج ونوعنا فيها بقدر الإمكان أي فعلنا ما يمكن تسميته بتهجين فكر القطاع الخاص مع إمكانيات القطاع العام حتى يمكننا عبور حواجز الخسرة والدخول في طريق الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ يتحقق رويداً



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا تنضم مصر لمنظمة التجارة العالمية؟

■ عصام الدين الأحمدى * ■



في إطار موافقة مجلس الشعب المصري على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية بصفة مصر أحد الأعضاء الأصليين في الجات من الضروري التأكيد على أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة في الجات حتى نهاية جولة أوروجواي. وقد أبرمت اتفاقية الجات في 30/10/1947 في مدينة جينيف وكان عدد الدول المؤسسة وقتها 23 دولة.. وقد دعت إلى تأسيس الجات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

التصديق فإنه يجب الالتزام التام بما جاء في الموائيق فلا يوجد مجال للتعديل، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لمصر سيكفل منافع عديدة ونواحي إيجابية كثيرة لن تتوافر لها إذا لم تنضم إلى تلك الاتفاقية، حيث إنها ستفتح على التجارة الدولية لمجموعة دول تجارتها تمثل أكثر من 90٪ من تجارة العالم.

لا يجب التخوف من الجات حيث أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيفتح المجال بشكل واسع للتصدير فأسواق الدول الكبرى ستفتح أمام الدول النامية بما فيها مصر.. وهذا يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسب الذي يناسب المنافسة في الأسواق الخارجية المفتوحة وللتنافس في الداخل أيضا أمام السلع التي ستدخل مصر وبالمقابل ستتميز بالجودة وانخفاض السعر بالأسواق المحلية.

من الضروري التركيز في السياسة الانتاجية للقطاع الصناعي على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري لتكون لنا سلع شديدة التميز للتصدير نتمتع فيها بميزة نسبية عن الدول الأخرى نوعية وجودة وسعرا وإلا لن يكون لنا مكان.

الجات ستكون في «صالح المستهلك تماما» والذي لن يتردد في اختيار المنتج المستورد الأكثر كفاءة والأرخص سعرا، خاصة أن مجال الخيارات أمامه سيكون واسعا.. وبالتالي فإن هذا يدعو إلى التركيز على عناصر الجودة الانتاجية، بدلا من بحث أساليب التقييد مثل نظام الحصص لأن ذلك سيعرضنا لمبدأ المعاملة بالمثل، وهو أحد المبادئ الأساسية المتفق عليها في موائيق

وانضمت مصر للجات منذ جولة كندي 1964 - عضوية مؤقتة لمدة عامين، ثم حصلت على عضوية دائمة بالجات - في فبراير 1970 في ظل ظروف سياسية غاية في الصعوبة - فكان ذلك نصرا سياسيا واقتصاديا كبيرا لدولة ذات توجه اشتراكي - في حين أن جميع الدول الأعضاء في الجات هي دول رأسمالية والدول الصناعية الكبرى ولم تنضم إلى الجات أي دول اشتراكية حتى نهاية جولة أوروجواي - بل إن الدول الشيوعية كانت جميعها ضد الجات.

وقد نصت موائيق الجات 28 وثيقة تجارية تقع في 500 صفحة، على إنهاء الأمانة العامة للجات وإقامة منظمة التجارة العالمية الـ «W. T. O» وعليه فقد كانت هناك دول قامت بالتوقيع على الاتفاقية ولم تصدق عليها من برلمان حكومتها في اجتماع 15/4/1994 بمراكش بالمغرب ومنها مصر «وبالتالي فإن مصر وقعت على الوثيقة الختامية التي تشمل 28 اتفاقا دوليا في العديد من مجالات التجارة والتبادل السلمي والخدمي وغيرها من المواضيع التي اشتملت عليها مفاوضات جولة أوروجواي، ولم تصدق عليها من برلمان الحكومة».

وهذا يعطي مصر حق الاشتراك في مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية دون حق التصويت عليها حين انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الاتفاقية، وعليه تتحول مصر إلى عضو في منظمة التجارة العالمية بعد إيداع الموافقة، عدد الدول التي وافقت برلمانات شعوبها على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية حتى 31/12/1994 «81».

ليس هنا أي إجبار لمصر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولكن متى تم



المصدر :العالم اليوم.....

التاريخ :٢٠ أبريل ١٩٩٥.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نسبية سواء من حيث النوعية والجودة والسعر مثل القطن والارز والفواكه والخضراوات. أما المخاوف الناتجة عن تطبيق اتفاق المنسوجات، فإنه طبقا لهذا الاتفاق تلتزم مصر بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على عدد من بنود المنتجات النسيجية، حتى عام 2005 مع الاحتفاظ بالحقوق في حظر استيراد الأقمشة حتى عام 1998، والملابس الجاهزة حتى عام 2002، مما يتيح فترة انتقالية لمصر يتم فيها تطوير صناعات النسيجية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية، بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتستفيد مصر مقابل هذه الالتزامات من خفض في مستوى التعريفات الجمركية لصادراتنا من المنتجات النسيجية إلى الدول المتقدمة يبلغ في المتوسط ما بين 30 - 40٪ عن مستوى التعريفات الجمركية في عامي 1986 - 1988، كما ستستفيد من إلغاء الحصص والقيود على صادراتنا في هذه الدول، بالإضافة إلى ناحية إيجابية أخرى وهي الاستفادة من الميزة النسبية لمصر كدولة منتجة للقطن في زيادة معدلات النمو للحصص الحالية المفروضة على تلك النوعية من صادراتنا خاصة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا. كما ستتمتع مصر بميزة النفاذ إلى الأسواق الخارجية بجميع مميزات الحماية التي تضمنتها وثائق أوروغواي، لحماية المنتجات المحلية من الواردات، وهي اتفاقية الوقاية ومكافحة الاغراق كما توجد آلية فض المنازعات التي قد تنشأ لحماية مصالح الدول النامية مثل مصر في مواجهة الدول الأقوى في مجال التجارة الدولية. بذلك فإن موائيق الجات ستحقق لمصر مزايا في الأجل القريب والبعيد، فهي دعوة للانضمام للمجتمع العالمي والاستفادة من النفاذ إليه، والتحول نحو العالمية بشكل حقيقي. وما من شك أن الجات تمثل «تحديا» للاقتصاد المصري وهذا التحدي هو ما يراه البعض سلبيا، ولكن الآن في المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي.. الموضوع ليس الحفاظ على الصناعة الوطنية من الاغراق القادم من الواردات.. ولكن الموضوع الحقيقي هو كيف ترقى بضاعاتنا الوطنية لغزو الأسواق الخارجية.

☆ رئيس مجلس إدارة بنك مصر

أوروغواي. ولكن يمكننا الجمع ما بين حماية الصناعة الوطنية من الاغراق وفي نفس الوقت تطوير النشاط الصناعي ليصل إلى مستوى الجودة الملائم داخليا وخارجيا وهذا يدعو إلى إعادة النظر في هياكل الانتاج واحتياجات السوق المحلي والاسواق الخارجية.. والاهتمام بنواحي التسويق والترويج ويسبق هذا جودة الانتاج. حجم تجارة الدول الاعضاء في الاتفاقية يمثل 90٪ من حجم تجارة العالم وبذلك إذا لم تنضم مصر سنحرم من دخول أسواق تلك الدول، ولكن الآن متاحة لنا فرصة لن تتكرر لتعظيم الدخل من الصادرات بجميع أنواعها.

من غير الممكن غزو هذه الأسواق الواسعة في ظل غيبة من المعلومات، وبالتالي فإن انضمام مصر للاتفاقية سيستلزم بشكل مباشر تأسيس مراكز معلومات عن هذه الأسواق وأذواقها وحجم الطلب السلعي، ونظرا إلى أنه لا يوجد لدينا هذا النوع من مراكز المعلومات وحتى الموجود منها يحتاج إلى تطوير لتقديم هذه الخدمات.. فقدان الاوان إلى تأسيس مثل تلك المراكز وهناك نقطة التجارة التي تم تأسيسها في مصر وتم افتتاحها في يناير 1995.

إذا كان البعض يرى أن هناك أثارا سلبية متمثلة في زيادة تكلفة استيراد السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم من جانب بعض الدول المصدرة مثل أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأمر تمت معالجته عن طريق تعويض الدول النامية ومنها مصر في صورة منح لا ترد ومبيعات بأسعار ميسرة ومساعدات مالية وفنية بل العكس هو ما يجب أن يحدث.. فخفض الدعم على المنتجات الزراعية يجب أن تكون له اثاره الايجابية على المدى الطويل على الاقتصاد المصري من حيث إعادة النظر في السياسة الزراعية والتوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتي كان انتاج مصر منها منخفضا نتيجة انخفاض أسعار استيرادها.

والآن ومع ازالة الدعم الزراعي أو تخفيضه سترتفع الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية مما سيمنح مصر من زيادة القدرة التنافسية على غزو الأسواق بالمنتجات الزراعية والتي تتمتع فيها بالفعل بميزة



المصدر: المصـور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٥

بعد موافقة مصر على الجات

كيف نحاصر الخسائر.. ونعظم الإيجابيات لصالح مصر؟

- ١٠ سنوات أمام الدول النامية لتوفيق أوضاعها مع أحكام الجسات
- مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار ضاغت عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية
- أيهما أخف وطأة: أحكام الجسات.. أم مطالب صندوق النقد؟

ماجيد عطية

●● ٢٨ اتفاقية انتهت إليها دورة «أرجواي» لتحرير التجارة الدولية وقد وقعت عليها بالأحرف الأولى في الدار البيضاء في إبريل من العام الماضي ١٢٧ دولة من بينها مصر، وأعلن في هذا الاجتماع الدولي قيام منظمة التجارة العالمية، بديلاً عن منظمة «الجات»، والتي اختير لها رئيس أوربي منذ أسابيع.

الأحد الماضي وافق مجلس الشعب المصري على الاتفاقية بعد مناقشات واسعة في مجلس الوزراء ومجلس الشورى ولجان مجلس الشعب قبيل موافقته.

كان التساؤل الرئيس في كل هذه الحوارات حول السلبيات والإيجابيات.. ماذا تكسب.. وماذا نخسر.. وكيف نقلل من تأثير الخسائر؟..



المصدر : المستند

التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموافقة على اتفاقيات دورة أوروغواي التي كانت تعرف باسم «الجات»
مرت في هدوء شديد رغم أنها ستحكم الكثير من الأنشطة الاقتصادية
والفكرية لمصر إلى سنوات طويلة قادمة.
لعل سبب هذا الهدوء أن الاتفاقيات خضعت للعديد من المناقشات
والحوارات في الجمعيات العلمية والتقانات المهنية ومراكز البحوث السياسية
والاقتصادية في الجامعات وغير الجامعات، حتى تكون حولها رأى عام
يرى ضرورة الانضمام للإتفاقية خاصة أن مصر عضو مؤسس في المنظمة
القديمة منذ عام ١٩٤٨ على ما في هذه الاتفاقيات من سلبيات ويمكن
حصارها وإيجابيات يمكن تعميقها للحصول على الفائدة القصوى منها ●●

١٩٤٨ مستهدفة «تحرير التجارة العالمية» وإن
كانت هذه المرة قد تضمنت بنودا جديدة
خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية
وخفض التعريف الجمركي إلى أدنى حد
يمكن.

ومع ذلك فإن الاتفاقيات قد تركت مساحة
للدول النامية تتحرك خلالها دفاعا عن
مصالحها ضد الإغراق أيضا التدرج في إلغاء
الدعم لحماية الصناعة، والتدرج في قيام الدول
الكبرى بإلغاء الدعم الزراعي حتى لا تزداد
أعباء العجز التجاري على الدول النامية
المستوردة للغذاء، كما تملك الدول النامية
إصدار التشريعات التي تحميها من الإغراق
الخارجي، فضلا عن تشريعات ضد الاحتكار.
لكن.. تحت أي مسمى أو دراسة هناك
جوانب سلبية سوف تطول الدول النامية إلى
جانب الجوانب الإيجابية التي تتمسك بها هذه
الدول، وليس لدى الدول النامية اختيار في
قبول جزء من الاتفاقية أو الاعتراض على جزء
آخر.. المعروض هو أن تقبل الكل أو ترفض
الكل.. فماذا في حالة القبول.. وماذا في حالة
الرفض.. أولا ماذا في الاتفاقيات؟

أهم المبادئ

تقضي الاتفاقيات بخفض الجمارك وإلغاء
القيود غير الجمركية مثل نظام الحصص
المقيدة للتدفق الحر للخدمات والبضائع

جلسات مجلس الشورى بعد
حوارات اللجان انتهت بضرورة
الموافقة على الاتفاقيات.. مجلس الوزراء وكانت
أمامه صورة كاملة لوجهات نظر كل الوزارات
وافق على تحويلها لمجلس الشعب.. قبل
مناقشات مجلس الشعب كان د. مصطفى
السعيد قد دعا إلى عدة جلسات حوار بحضور
محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وشارك
في الحوار أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة
بالمجلس، ومحمد فريد خميس رئيس اتحاد
الصناعات، ومحمود العربي رئيس اتحاد
الغرف التجارية، ود. سمير طوبار رئيس
اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني،
وعبد الوهاب قوطي وكيل اللجنة الاقتصادية،
كما حضرها مشاركا في الحوار أعضاء لجان
الخطة والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة
والرى والعلاقات الخارجية وبعض رؤساء
الشركات القابضة في الصناعة والخدمات
بالإضافة إلى بعض القيادات المصرفية.. وكان
يتولى الشرح لبعض بنود الاتفاقيات إلى جانب
رئيس وزير الاقتصاد الوزير المفوض التجاري
محمد مأمون والوزير المفوض التجاري محسن
هلال والوزير المفوض التجاري حمدي متولي
مدير إدارة المنظمات الدولية والمستشار
التجاري علاء شلبي باعتبارهم معاصرين
لدورة أوروغواي منذ بدايتها عام ١٩٨٦ وهي
الجولة الثامنة في عمر المنظمة منذ بدايتها عام



المصدر:

المصدر:

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإجراءات المساندة المحلية التي يكون لها تأثير طفيف على التجارة وتتضمن هذه الإجراءات مساندة الخدمات الحكومية في مجالات البحوث ومكافحة الأمراض والبنية الأساسية والأمن الغذائي كما تتضمن بعض المساعدات المباشرة للمنتجين في حالات التعديل الهيكلي والبرامج الخاصة بالبيئة وبرنامج المساعدات الإقليمية. وبالنسبة لإعانات التصدير فعلى الدول المتقدمة تخفيض الإعانات المباشرة خلال فترة التنفيذ المحددة بست سنوات بنسبة ٣٦٪ عن مستوى فترة الأساس (١٩٨٦ - ١٩٩٠) كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال الفترة نفسها ويكون التخفيض من جانب الدول النامية بمقدار ثلثي التخفيض من جانب الدول المتقدمة وخلال أجل محدد بعشر سنوات، ولا تطبق أية تخفيضات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق: تكفل الاتفاقية للأطراف المتعاقدة وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية للدول المصدرة) وأن يكون الإغراق سبباً في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة.

الاتفاق حول الوقاية: تسنح الاتفاقية باتخاذ إجراءات وقائية لأعضائها بهدف حماية

وتتضمن الاتفاقية الجديدة ٢٨ اتفاقاً في المجالات المختلفة كما أنها تتضمن ولأول مرة في تاريخ الجات منذ نشأتها في أول يناير ١٩٤٨ بنوداً خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية، كما تتضمن الاتفاقية بعض المبادئ الأساسية التالية:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويموجبه تتعهد دولة إزاء الدولة التي تتعاقد معها على منحها جميع المزايا التي تعطى للدول الأخرى في المستقبل أو التي منحت لها بموجب اتفاقات أو معاهدات سابقة، ولذلك فإنه على الدولة المنضمة إلى الاتفاقية أن تمنح الدول الأخرى الأعضاء حق الدولة الأولى بالرعاية وكذلك عليها ألا تمنح الدول غير الأعضاء بالاتفاقية أية امتيازات.

النفاذ إلى الأسواق: لتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق تقرر في معالجة القيود غير الجمركية أن تحل محلها تعريف جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه وذلك حتى يمكن الاعتماد على التخفيضات الجمركية وقد تم الاتفاق على تخفيض التعريفات على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، ٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نمواً فليس مطلوباً منها تخفيض التعريفات الجمركية.

المساندة المحلية: حيث يسمح الاتفاق



المصدر : **الأسواق**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢١ أبريل ١٩٩٥**

صناعة محلية معينة من الآثار الناجمة عن الزيادة غير المتوقعة في الواردات من منتج معين والتي تسبب، أو قد تسبب أضراراً جسيمة للصناعة. هذا وقد أدخل الاتفاق التجارة في المنسوجات والملابس ضمن نظم وقواعد الجات بعد أن كانت تقوم على أساس حصص يتم التفاوض الثنائي بشأنها طبقاً لاتفاقية الألياف المتعددة (MFA) بحيث ينتهي إدخال جميع منتجاتها في خلال عشر سنوات من بدء سريان الاتفاقية.

كما استهدف الاتفاق تحرير التجارة في الخدمات ولتنفيذ ذلك تعد كل دولة جدول التزامات خاصاً بها وتعد هذه الجداول الوطنية جزءاً مكملًا للوثيقة الختامية.

كما يتضمن الاتفاق أيضاً الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية حيث ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية والدولة والشركات التي تستغل هذا الحق كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الأجهزة القضائية والبوليسية في كل دولة.

وبذلك فإن الاتفاقية قد راعت مسؤوليات النمو الاقتصادي بين الدول، فبينما ألزمت الدول المتقدمة بتنفيذها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات فقد أعطت فرصة للدول النامية للتنفيذ تتراوح بين خمس وعشر سنوات وهذه الفترة تسمح بتوفيق الأوضاع وتعطي فرصة لتحقيق الحماية للصناعة الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

كان الحوار في الجلسات المتعددة في اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، أكثر من «ساخن» وكانت كل الأسئلة تنصب على «حماية الصناعة الوطنية».. وكان التركيز أكثر على «حماية الصناعات الصغيرة».. وفجأة قفز سؤال محمد خليل حافظ:

● ماذا لو رفضنا هذه الاتفاقية؟

وبعد الردود التي جاءت من وزير الاقتصاد ومن رئيس اللجنة الاقتصادية، أعلن في جلسة تالية أنه يوافق على الاتفاقية بعد التوضيح الذي حدث، وبعد أن عرف أن الموافقة شاملة بدون تحفظ.

كانت بداية الأسئلة المطروحة:

● ما الذي تمثله اتفاقية الجات بالنسبة

للإنتاج المحلي في مصر؟

د. مصطفى السعيد: يمثل اتفاق الجات تحدياً للإنتاج المحلي لأنه أقر بمبدأ النفاذ للأسواق وتوسيع نطاقه فقد تقرر معالجة

القيود غير الجمركية على أن تحل محلها تعريف جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه وذلك حتى يمكن الاعتماد على التخفيضات الجمركية.

قدمت مصر جدولاً بما تقوى تقديمه مثل بقية دول العالم تلتزم فيه بتخفيض الرسوم الجمركية والإقلال من العوائق الفنية والالتزام بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم

الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وعشر سنوات وبحيث يظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي السائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة ولا يمنع ذلك مصر من تخفيض رسومها عن هذه المعدلات إن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وركز د. مصطفى السعيد على أن هناك صراعاً بين مجموعات المصالح للدول الموقعة على الجات والتوفيق بين المصالح أجازت مجموعة من الاستثناءات وأنه يجب على الدول النامية تقاضي السليبيات والاستفادة من الإيجابيات خاصة أن معظم دول العالم انضمت للاتفاقية حيث بلغ عدد المشاركين ١٢٤ دولة يمثلون ٨٥٪ من التجارة العالمية.

وأضاف د. مصطفى السعيد بأنه لا علاقة للجات بالإيزو حيث أن الجات تهتم بتحرير التجارة بين الدول، أما الإيزو فهو نظام عالمي للمقاييس الموحدة يهدف إلى اتباع المنشآت لمقاييس الجودة العالمية.

● وقال د. مصطفى السعيد بأنه إذا لم يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية فإننا نتحمل أضرار عدم الانضمام ولا نستفيد من المزايا التي من أهمها حرية الدخول إلى الأسواق والاستفادة من تخفيضات التعريف وإزالة القيود غير الجمركية والدعم والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل لفض المنازعات التجارية واللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حالة التعرض لممارسات



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢١ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جمركية؟ كما تسأل د. حلمي عن أثر تخفيض الرسوم الجمركية على الموارد فهل يؤدي إلى فرض ضرائب جديدة.

الوزير: سبق أن خفضت مصر الرسوم الجمركية ولم تنخفض الموارد ولم تفرض ضرائب وبالتسبة للإغراق فإنه يمكن اتخاذ إجراءات فورية إنما تستغرق بعض الوقت للحصول على التعويض، لقد كفلت المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للأطراف المتعاقدة حق وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية أي القيمة السائدة في السوق المحلية للدولة المصدرة وأن يكون الإغراق سبباً في الأضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة وبالتالي فإنه لا خوف على الصناعة المصرية من محاولات الإغراق كما أن مصر بدأت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحرير

التجارة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الجودة، وإلى زيادة القدرة على المنافسة في ظل اتفاق الجات ولكن المشكلة في عدم وجود وفرة في الإنتاج بالكم والتنوع التي تتيح لنا الاستفادة من فتح الأسواق في ظل اتفاق الجات ففي بداية الإصلاح كانت البداية انكماشية لكن لا بد من موجة توسعية ويساعد في ذلك قرار مبارك في منح الأرض مجاناً للمستثمرين وتسهيل الإجراءات على الاستثمار في مصر والاستثمار حتى ٥٠ مليون جنيه بدون ترخيص.

● عبدالوهاب قوطه: كيف أتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وأنا أستورد الآلات وأدفع جمارك وضرائب مبيعات وخلافه، لا بد أن تلتزم الحكومة بتقديم خطة عمل لمواجهة أحكام الجات.

وزير الاقتصاد: الجات ليس لنا فيه خيار المهم في السؤال: ماهي خطة الدولة لمواجهة السلبيات والتحديات التي ستواجهنا سواء وقعنا على اتفاقية الجات أو لم نوقع، وأنه لا حيلة لمصر بعيداً عن النادي الدولي والتجارة الدولية والمجال الحقيقي للمنافسة هي خطة التنمية وعليكم المناقشة فيها.

● محمد فريد خميس: من الصعب تصور عدم الانضمام لاتفاق الجات لظروف محلية ودولية ومهلة السنوات العشر تجعلني أشيد بدور التمثيل التجاري في حصولهم على

الإغراق، كما أن عدم الانضمام للاتفاقية يحرم الدول الأقل نمواً من المساعدات الغذائية التي يمكن أن تقدم إليها في شكل منح وتحرمها من إمكان تأمين وصول مساعدات مالية وتقنية لتطوير القطاع الزراعي، كما يؤدي عدم انضمام هذه الدول إلى عدم تمتعها بقواعد الجات التي أهمها عدم تمييز دولة على دولة وشرط الدولة الأولى بالرعاية وأي مزايا تمنحها دولة تتمتع بها كل الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك فإن مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار كانت قد ضاعت عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية التي وردت في الجات.

التزامات أقل

● وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن مصر تدخل في الجات بين الدول

ذات الحق في العضوية الأصلية كما أن الاتفاقية لم تلزم مصر بأي تخفيض في الجمارك في حين مصر تستفيد من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة في الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض إلى ٢٢٪ والاتفاقية تضمنت جهازاً لفض المنازعات وهذا في صالح الدول النامية التي قد تتضرر من بعض الإجراءات التي قد تتخذها الدول الصناعية الكبرى، أيضاً فإن عدم انضمام مصر للاتفاقية يعني عدم استفادتها من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة وعدم استفادتها من جهاز فض المنازعات.

وأكد الوزير أن بند الحماية الفكرية في صالح صناعة الدواء والأفلام والكتاب المصري أي أن الاتفاق يعطي حماية للإنتاج الفكري للمثقفين والمنتجين والسينمائيين في مصر ضد السرقة والتي تتعرض لخسائر جسيمة، كما أن خفض الدول المنضمة للاتفاقية للجمارك يفتح لمصر الحصول على مستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل.

● وطرح د. حلمي نمر نقيب التجار عدة تساؤلات أهمها عما إذا كانت الاستفادة من الجات تؤدي إلى وفرة وجودة الإنتاج وهل تتيح لنا الاتفاقية أسواقاً جديدة حيث لا بد لنا من زيادة الصادرات من خلال توسيع الأسواق كما تسأل د. حلمي نمر عن الإجراءات الممكن اتخاذها في حالة حدوث إغراق فهل نستطيع اتخاذ إجراء قبل إثبات هذا الإغراق أمام منظمة التجارة العالمية باتخاذ إجراءات



المصدر : المسار

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقوق لمصر والدول النامية وموافقتنا على الاتفاقية تفرض علينا رؤية من ٤ نقاط:

- لابد من رؤية واستراتيجية واضحة لمدة عشر سنوات قادمة، وهي في عمر الشعوب ليست كثيرة وفي شكل خطط سنوية.
- على لجنة الصناعة أن تكون حازمة حتي لا نكون طاردين للاستثمار وأن نعمل وفقا لتوجيهات الرئيس الواضحة وبرنامج عمل لابد من تنفيذه يتضمن تخفيض أسعار أراضي المدن الجديدة حتى لو أقل من تكلفة المرافق لأن العائد القومي أكبر من التكلفة ذلك أن سعر الأراضي للمشروعات في مصر يعتبر أعلى سعر في العالم.
- التمسك بمزايا الجات لأنها أفضل مما يطالبنا به صندوق النقد ويجب ألا نعطي أكثر حتى لو طلب الصندوق.
- الإسراع بمعامدة المشاركة مع السوق الأوروبية حتى نحصل على مزيد من المزايا للصادرات الزراعية ولو نظرنا للواردات التي تأتي من أوروبا فلن تكون أكثر من ٥٪ ، الخطورة من أسواق آسيا، كما يجب الاستفادة من الانفتاح مع أمريكا وبالنسبة للإغراق فالإغراق الحالي تهريب وليس رسميا، ٧٠٪ من الملابس الجاهزة تهريب، ويتم تهريب الأجهزة المنزلية وتطرح للبيع بدون جمارك.
- أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة سأل عن تأثير الجات على صناعة الأدوية؟

وزير الاقتصاد: لاخوف على الإنتاج الدوائي، ولدينا حماية خمس سنوات قابلة للمد إضافة إلى ذلك فإن ٢٦٧ براء أساسيا لعلاج الإنسان أصبحت في إطار الملكية الفكرية العامة ومتاحة والمشكلة في الأدوية الجديدة والشركات المنتجة في مصر يمكنها أن تدفع في مقابل الحصول على حق المعرفة.



المصدر : العالم اليوم

٢٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة في الوثيقة الختامية لجولة أورو جواي ملاحظات على مائدة التفاوض حول «الجات

■ أشرف محمود ■

لن تخرج اتفاقية الجات عن كونها مجموعة من الالتزامات المحددة لا يمكن أن يتم تنفيذها دفعة واحدة وينبغي أن يجرى ذلك على عدة مراحل. إما عن إمكانية استفادة مصر من هذه الاتفاقية فإنه يعتمد في المقام الأول على سرعة تطوير الشركات الوطنية حتى تتمكن من المنافسة الدولية وتحديدًا في مجال مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية حتى يتمكن المنتج المصري من القدرة على المنافسة الدولية.

من هنا يجب علينا أن نطرح بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها في المفاوضات القادمة.

في مقدمة هذه الملاحظات أن الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات لا تخرج عن كونها مجموعة من المبادئ المحددة والالتزامات، في حين تنفيذ هذه المبادئ والالتزامات لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، وإنما يتم على مراحل، وفي قطاعات متباينة من الخدمات.

كما يجب النظر إلى الاستراتيجية القومية للسياحة وتحديد أوجه القوة والميزات المقارنة والتنافسية لهذا القطاع، بفرض الأعداد لفتح سوق السياحة المصرية.

وكذلك يقترح التنسيق مع قطاع الأعمال فيما يخص المخططات العامة السياحية والنظر إلى السياسات القومية لتحقيق التوازن والتنافس في عملية التنمية السياحية والتركيز على رفع مقدرة الشركات الوطنية على توظيف الموارد السياحية إنتاج منتج سياحي، التعامل مع نظم المعلومات الدولية،

استيعاب التكنولوجيا الحديثة بالنسبة لإدارة وعملية الإنتاج، الترويج، التسويق، التوزيع والبيع، والعمل على تحقيق حرية انتقال للأفراد، الأموال والمعلومات لخدمة هذه العمليات يتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

1 - التعاون والتنسيق مع منظمة السياحة العالمية في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لإعادة رسم دائرة الخدمات التي تشكل النشاط السياحي.

2 - السياحة تعتبر من طائفة الخدمات المترابطة التي تتطلب انتقال الأفراد عبر الحدود الوطنية، مما يضع خدمات النقل الجوي في لب النشاط السياحي، هذا يتطلب أيضا إعادة النظر في إمكانية تحرير خدمات النقل الجوي من خلال اتفاقية متعددة الأطراف أو ادخالها ضمن اتفاقية الجات.

3 - رفع أي قيود على تحرير الطيران العارض والعمل على الاستفادة من التحرير في التحرك في الأسواق الإقليمية والأفريقية والدولية. حيث إن اسطول النقل الجوي المصري يعتبر من أحدث الاساطيل الجوية في العالم حاليا ويمكن

عن طريق التدريب واختيار العناصر وفقا لكفاءة الأداء على تقديم خدمة ترقى المستوى العالمي من حيث الالتزام بالتوقيت، ومعاملة المسافر.

4 - تحرير ومساعدة الشركات الوطنية على الوصول لنظم المعلومات الحديثة مثل نظم الحجز الآلي أو نظم الحجز الدولي.

5 - بالنسبة لجانب العرض أو بمعنى آخر إنتاج منتج سياحي لا بد من مراعاة:

أ - ضرورة التزام الدولة بتخصيص جزء من حصيلة الخصخصة لتمويل تطوير وتنفيذ البنية الأساسية وفقا



الدعاية والاعلان في الاسواق الخارجية
في الوسائل المختلفة من الضرائب
«VAT».

د - المعارض السياحية الدولية،
تأجير المساحة، الديكور، الخدمات
الاخرى في الدول المضيفة تخضع
للضرائب وهو امر يتطلب المراجعة.
هـ - مراجعة الكتالوجات وتحديثها

لضمان سلامة المعلومات المعلنة.

و - ضرورة العمل على تطوير عمل
وكالات السفر الوطنية بالنسبة لوضع
البرامج وتنفيذها من خلال تطوير نظم
المعلومات والاتصالات والاستفادة من
تحرير التجارة في الخدمات للتوصل إلى
برامج تنافسية بالنسبة للسياحة
الوافدة لمصر.

ز - العمل على تعظيم القيمة المضافة
في المنتج السياحي المصري.

7 - هناك أكثر من 170 دولة
تتنافس على الإيراد السياحي المتولد من
400 مليون سائح يتركون بلادهم
سنوياً بغرض التعرف على مقاصد
سياحية مختلفة سيبلغ حجم المنتج
السياحي في عام 1995، 3 تريليونات
دولار وسيوظف قطاع السياحة 214
مليون شخص، ومن المتوقع أن يحصل
حجم المنتج السياحي 7 تريليونات
دولار مع مطلع عام 2005 وسيوظف
338 مليون شخص. أما في جانب
الاستثمارات السياحية فقدّر لها عام
1995 أن تصل إلى 700 مليار دولار
وتقفز إلى 1,6 تريليون دولار في عام
2005 ويمثل هذا الرقم 12% من حجم
الاستثمار العالمي.

إن الوقت ليس في صالح الدول
النامية والأمر يتطلب التغيير في المفاهيم
والأساليب للقائمين على اتخاذ القرارات
ويجب سرعة التحرك لتجنب الآثار
السلبية في كل من المدينين القصير
والمتوسط.

المستشار الاقتصادي

لوزير السياحة المصري

ومستشار البنك الدولي

للمواصفات الدولية، في المناطق
السياحية القائمة والجديدة.

ب - ضرورة معاملة صناعة السياحة
كنشاط تصديري ومعاملة ضريبياً على
هذا الأساس، مع اعطاء ميزة ضريبية
للمناطق السياحية بالنسبة للواردات
والإرباح.

ج - ضرورة تطبيق مبدأ العلانية
والشفافية فيما يخص التنمية السياحية
سواء للمشروعات المحدودة أو المتكاملة،
والإعلان عن فرص الاستثمار
السياحي في شبكة المعلومات الدولية،
والعمل على طرح تلك الفرص على
المستثمرين للتوصل لأفضل توظيف
للمواد المتاحة.

د - عدم اشتراط موافقة هيئة
الاستثمار على المشروعات السياحية
وإطلاق حرية المستثمر في تنفيذ
المشروعات في المناطق السياحية وفقاً
للمخططات العامة المتبعة.

هـ - إعلان بعض المناطق السياحية
المتميزة والخاصة بمشروعات التنمية
المتكاملة كمناطق حرة ومنطقة وادي
المراخ/ الحمير، الريفياء، وادي الجمال،
وطرحها عالمياً وفقاً لضوابط
واشتراطات فنية، سياحية، اقتصادية،
بيئية معلنة، بما يحقق طفرة كبيرة في
الاستثمارات وفرص العمل.

6 - بالنسبة لجانب العرض، تجدر
الإشارة هنا إلى أن التوازن في التنمية
بين جانب العرض والطلب يعد من
الأمور الحاكمة لنجاح العملية التنموية،
أن إضافة طاقة فندقية بمعدل أكبر من
الزيادة في الطلب يعد إهداراً للموارد
الدولة وبالتالي ضرورة فتح عملية
الاستثمار وتحريره على المستوى
الدولي لضمان تحريك جانب الطلب.

أ - لتحقيق حرية انتقال الأفراد
يتطلب التأكيد على الحدود المفتوحة
بالنسبة للعمالة والشركات الوطنية
للاستفادة من الميزة النسبية في الكفاءة
والاجور.

ب - أن الدعاية و الترويج للمنتج
السياحي تعتبر من أساسيات التسويق،
وتتطلب ضرورة تخصيص موازنة
سنوية لتمويل قيام وزارة السياحة
بالدعاية والترويج للمنتج السياحي
المصري عالمياً.

ج - ضرورة طلب إعفاء تكلفة انتاج



المصدر :
الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترشيح د. سعد نصار لتمثيل وزارة الزراعة في لجنة الجات

رشح د. يوسف والي، د. سعد نصار
مستشار الوزارة والمشرف على قطاع
الشئون الاقتصادية لتمثيل الوزارة في
اللجنة المصرية الدائمة لمتابعة اتفاقية
الجات الجديدة (منظمة التجارة العالمية)
والتي أصدر السيد محمود محمد
محمود وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية قراراً بتشكيلها برئاسة
تلك الاتفاقية وأثارها على الاقتصاد
المصري والعمل على تعظيم الاستفادة
من إيجابياتها وتخفيف الآثار السلبية
المرتتبة عليها. ومن الجدير بالذكر أن
مجلس الشعب قد صدق بتاريخ
١٦/٤/١٩٩٥ على اتفاقية إنشاء منظمة
التجارة العالمية التي أسفرت عنها جولة
أورو-جواي وهي الجولة الثامنة من
جولات اتفاقية الجات منذ إنشائها في
عام ١٩٤٧.



المصدر : السياسة المصرية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٥

إبرام إتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية في ظل « الجات »

كتب محمد سامي :

صرح الدكتور يوسف والي نائب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي أن الجولة
التاسعة لاتفاقية الجات عام ١٩٩٩
ستشهد إلغاء كل مايعوق التجارة
الدولية من قيود جمركية ومايستتبع
ذلك من إتفاقيات الشراكة المصرية مع
السوق الأوروبية والولايات المتحدة
الامريكية يليها إنشاء مناطق للتجارة
الحرّة .

وقال في افتتاح ندوة التوقعات
المستقبلية للزراعة المصرية في ظل
« الجات » التي نظّمها المعهد العالي
للتعاون الزراعي - بالاشتراك مع
جامعة أيوا الامريكية ووزارة الزراعة
المصرية - أن هناك لجنة مصرية
دائمة لدراسة ومتابعة كل مايتعلق
بالاتفاق برئاسة وزير الاقتصاد .

وأوضح الدكتور مخرى شوشه
عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي
أن هذه الندوة الدولية التي عقدت
يومي ١٨ و ١٩ أبريل وشارك فيها
١٢ منظمة عالمية - كان الهدف منها
التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية
لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية
والخروج بتصوّر للسياسات الممكنة
إتباعها في التعامل مع هذه الآثار .



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥

١٩٦,٦ مليون دولار فائز سنة أولى جات

قدرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية العجز في الميزان السلمي المصري للقمح والسكر واللحوم والألبان نتيجة ارتفاع الأسعار العالية مع بدء تطبيق اتفاقية الجات في العام الحالي بحوالي ١٩٦ مليونا و٥٨ ألف دولار. أكدت المنظمة أن العجز في الميزان السلمي للقمح يبلغ ١٠٢ ملايين و٦٧٦ ألف دولار نتيجة استيراد حوالي ٣ ملايين و٩٢٤ ألفا و٥٨ طناً (ويبلغ العجز في السكر ١٩ مليونا و٤٠٧ ألف دولار نتيجة للفرق في الواردات البالغة ١٩ مليونا و٤٣٩ ألف دولار قيمة ٥٧٢ ألفا و٩٢ طناً والصادرات التي لا تتجاوز ٣٢ ألف دولار. وأكد تقرير المنظمة أن العجز في الألبان يبلغ ٦٦ مليونا و٥٢٠ ألف دولار حيث تبلغ قيمة وارداتها ٦٦ مليونا و٧٧٩ ألف دولار فيما تبلغ صادراتها ٢٥٩ ألف دولار فقط ويبلغ العجز في الميزان السلمي للحوم ٧ ملايين و٥٥ ألف دولار.



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة أعدتها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات حذرت من اغفال موضوع النفط استفادة الدول الخليجية والعربية من 'غات' رهن بتفعيل القرارات وتوحيد التعرفة الجمركية

□ دبي - الحياة:

دعت دوائر اقتصادية في الامارات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الى تفعيل القرارات الخليجية والعربية في اطار التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي للاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية «غات». وقال «اتحاد غرف التجارة والصناعة» في الامارات ان الوقت اصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى للعمل على توحيد التعرفة الجمركية على السلع المستوردة الى دول المجلس واقامة الاتحاد الجمركي بينها.

ورأى الاتحاد في دراسة اعدها حول الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام الامارات الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات» ان دولة الامارات وبقيّة دول مجلس التعاون كثيراً ما تعرضت لسياسات تمييزية في تجارتها الخارجية، كفرض أسعار أعلى بكثير من الأسعار

المستوردة من دول أخرى وللبيع المستوردة نفسها، او فرض رسوم جمركية عالية على منتجاتها البتروكيمياوية، او من خلال تطبيق نظام الحصص. على غرار ما قامت به الولايات المتحدة مع صادرات دولة الامارات من الملابس الجاهزة اليها رغم انها لم تصل الى واحد في المئة من اجمالي الواردات الاميركية من تلك السلع.

ولاحظ الاتحاد وجود توجه لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو فرض ما يسمى بضريبة الطاقة والكربون على استهلاك الطاقة بهدف الحد من استخدام النفط والغاز، معتبراً ان «الأمر سيؤدي الى الاضرار باقتصادات الدول المصدرة للنفط ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والامارات العربية المتحدة». متوقفاً ان يؤدي انضمام الامارات وبقيّة دول مجلس التعاون الى اتفاقية «غات» الى الحد من السياسات التمييزية ضدها او الغائها. وسيعزز من موقعها

التفاوضي ويجعلها في موقع افضل للدفاع عن مصالحها الاقتصادية بشكل عام.

تأثير الاتفاقات

وقال ان تأثير الاتفاقات الأخيرة، التي ستقوم منظمة التجارة العالمية بمهمة متابعة تنفيذها، ستكون كبيرة وشاملة على الاقتصاد العالمي برمته وبطبيعة الحال على اقتصادات جميع بلدان العالم، خصوصاً وأن أهداف اتفاقية «غات» لم تعد مقصورة على تحرير التجارة الدولية وحسب، بل ستعدّها لفضال الكثير من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وحقوق العاملين وظروف العمل وتلوث البيئة والغاء القيود على الاستثمار والخدمات.

واعتبر الاتحاد ان المحصلة النهائية لاتفاقات جولة الأوروغواي جاءت من دون ان يكون لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً يذكر في تكوينها إذ لم تكن هذه الدول موجودة

(عدا الكويت) في المنظمة خلال السنوات الكثيرة التي استغرقتها النقاش الذي دار خلال هذه الجولة، وعليه يمكن القول بان تأثير دول مجلس التعاون على المحصلة النهائية، إن وجد، كان محدوداً جداً. ولذلك فمن غير الممكن في الوقت الحاضر التوصل الى تحديد دقيق ومؤكد بالأرقام للتأثيرات التي ستطال اقتصادات هذه الدول ومنها الامارات العربية المتحدة، وسيمر وقت ما قبل ان نستطيع ذلك.

وأشارت دراسة «اتحاد غرف التجارة والصناعة» في دولة الامارات الى عدم تغطية الاتفاقية للنفط الخام ومشتقاته ولا للمنتجات النفطية. وكما هو معلوم فإن النفط الخام هو أهم سلعة يتم انتاجها في دول مجلس التعاون، وتمثل العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام أهم مصدر من مصادر الدخل لهذه البلدان والمكون الرئيسي للمنتج المحلي الاجمالي فيها.



المصدر : الحياة التقنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥

للصناعة التحويلية في الدولة (نحو ٩.٦ في المئة). وتصدر الإشارة هنا الى ان هذا القطاع من أكثر القطاعات نمواً في اسيا ومنتجاته ليست خاضعة لنظام الحصر.

ازالة الحواجز

لكن اتحاد الغرف اعتبر ان الانضمام الى «غات» سيؤدي الى ازالة الحواجز ويؤمن فرصة للإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لنفاذ منتجاتها من البتروكيماويات الى الاسواق الدولية لما تتمتع به من ميزة نسبية نتيجة توافر انتاج النفط والغاز المادة الأولية لهذه الصناعة ويعطي فرصة افضل للتوسع. الا انه عبر عن تخوفه من ان تقوم بعض الدول المتقدمة صناعياً بمواصلة عرقلة وصول هذه المنتجات من دول مجلس التعاون الى اسواقها بحجة الاغراق مستندة الى المواد الواردة في الاتفاقية التي تعالج موضوع الاغراق.

وعن صناعة الملابس الجاهزة في الامارات وتأثير اتفاقات «غات» عليها توقع الاتحاد نتيجة الاعفاء التدريجي من الرسوم ونظام الحصر نحو صادرات الدولة من النسيج والملابس الجاهزة «لا ان هناك احتمالاً وارداً آخر وهو ان تعود نسبة عالية من الصناعات التحويلية الى البلدان التي انت منها في جنوب شرق اسيا إذ انها انتقلت أصلاً الى الامارات نتيجة لفرض نظام الحصر على تلك البلدان».

القطاع الزراعي

وتوقع اتحاد الغرف ان يتعرض القطاع الزراعي في الامارات الى بعض الاضرار في حالة رفع الدعم الحكومي وتصدر الملاحظة هنا ان معظم انتاج الخضار والفواكه يتم استهلاكه محلياً ولا يصدر منه سوى القليل. ومن جهة ثانية فإن هناك منتجات زراعية وحيوانية حققت مستوى جيداً من التطور رغم عدم تمتعها بدعم حكومي ومن هذه المنتجات، على سبيل المثال، منتجات النخيل والتمور ومنتجات الدواجن والالبان، الى جانب الثروة السمكية. ويقال انه في الامكان تنميتها وتطوير هذه المنتجات كماً ونوعاً وصولاً الى الاكتفاء الذاتي. وللوصول لهذا الهدف لا بد من اخضاع هذه المنتجات لعملية التطوير من حيث التعبئة والتغليف والمواصفات القياسية لتستطيع منافسة مثيلاتها من السلع الأجنبية.

ولاحظت ان قياس نتائج هذه المعادلة بشقيها السلبي والايجابي صعب في الوقت الحاضر، ودعت الى التطلع الى المستقبل بالثقة والامل من خلال ايجاد علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين وبين المنتجين والمستهلكين، علاقات شراكة لا خصماء في صورة موضوعية ومتنورة تركز على التطلعات لا الخصومات، علاقات عادلة لا مجحفة..

الصناعة التحويلية

وتشير بيانات مصرف الامارات الصناعي الى ان اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دولة الامارات لعام ١٩٩٣ تجاوزت ١٠.٩ بليون درهم محققة نمواً بلغ ١٥ في المئة عما كانت عليه عام ١٩٩١ حيث بلغ اجمالي القيمة المضافة في ذلك العام ٩.٤ بليون درهم. أي ان نحو ٥٥ في المئة من اجمالي القيمة المضافة لعام ١٩٩٣ أتى من قطاع الصناعات البتروكيماوية والكيماويات. وكان هذا القطاع يشكل ٥٧ في المئة من اجمالي القيمة المضافة لعام ١٩٩١، غير ان هذا الانخفاض لا يعني ان هذا القطاع الهام كان بمعزل عن النمو الذي شهدته اقتصاد الدولة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص. فقد نما قطاع الكيماويات والصناعات

البتروكيماوية والبلاستيك فيما بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ بنسبة ٩.٩ في المئة.

اما النمو الاكبر خلال الفترة المذكورة فقد شهدته قطاع صناعة الاثاث والمنتجات الخشبية، إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع عام ١٩٩٣ نحو ٣١٢ مليون درهم مقارنة بنحو ٢٠٢ مليون درهم عام ١٩٩١ أي بزيادة قدرها ٥٤.٥ في المئة.

وجاء قطاع النسيج، والمنتجات الجلدية، والملابس في المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٣٧.٢ في المئة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ اجمالي قيمة الانتاج عام ١٩٩٣ نحو ٦٣٨ مليون درهم في حين انه كان ٤٦٥ مليون درهم عام ١٩٩٢ مع العلم بان صادرات الامارات العربية المتحدة من النسيج والملابس الجاهزة الى الولايات المتحدة وكندا، تخضع لنظام الحصر منذ فترة ليست قصيرة، وعليه فإن نسبة النمو العالية هذه انما اتجهت الى اسواق بدلة هون السوق الرئيسيين المذكورين. وجاء قطاع صناعة الآلات والمعدات واجهزة الاتصالات في المرتبة الرابعة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٢٤.٧ عام ١٩٩٣ من حيث الأهمية في تشكيل القيمة المضافة

واضاف انه لا يمكن اعتبار استثناء النفط الخام والمنتجات النفطية من الاتفاقية عاملاً ايجابياً بأي حال. خصوصاً إذا لاحظنا تراجع أسعار النفط منذ السبعينات الى اقل مما كانت عليه عندئذ، في حين ان الضرائب النفطية في الدول المستهلكة ارتفعت في هذه الفترة في اتجاه معاكس، كما ارتفعت أسعار البدائل للنفط..

واكد ان عدم شمول الاتفاقية للنفط الخام والمنتجات النفطية يشير الى ان «محاولات الدول المستهلكة الهادفة الى الاستحواذ على الحصة العظمى من العائد النهائي لبرميل النفط المصفى وابقاء حصة الدول المنتجة في حدودها الدنيا ستستمر. وسيكون ذلك عاملاً سلبياً أمام تطور صناعة تصفية النفط في تلك البلدان». وفي التحليل النهائي ستستمر العقبات والصعوبات أمام محاولات المنتجين الاستثمار والمشاركة في تطوير العمليات اللاحقة لانتاج النفط الخام من نقل وتصفية وتوزيع وصناعات بتروكيماوية وغيرها.

واشار الى ان «الدول المنتجة ستحصل في الوقت الحاضر من برميل النفط على دخل صافي مقداره ١٥ دولاراً ويبيع هذا البرميل للمستهلك في أوروبا بـ ٨٣ دولاراً، مقابل ٢٩ دولاراً في اليابان و٣٨ دولاراً في الولايات المتحدة. وأن أي زيادة أخرى في الضرائب سيزيد من هذا الاجحاف بحق الدول المنتجة للنفط».

اسعار حقيقية

ودعت الدراسة الامارات وبقية الدول النفطية الى التطلع الى اعتماد اسعار حقيقية للنفط بعد التراجع المستمر منذ السبعينات، وقالت ان تحرير التجارة العالمية وارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي سيؤدي الى زيادة الطلب على النفط ومشتقاته مما سيؤثر ايجاباً على أسعاره. واوردت بعض التقديرات التي تشير الى ان حاجات العالم الصناعي لـ «أوبك» ستكون في نهاية القرن الجاري بواقع ٣٥ مليون برميل يومياً على الأقل، أي بزيادة مقدارها ١٠ ملايين برميل يومياً عما هي عليه الآن، وأن تلبية معظم هذا الطلب ستأتي من الدول العربية المنتجة للنفط خصوصاً الخليجية منها.



المصدر : **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

دراسة لصندوق النقد الدولي عن تأثير الجات على دول الشرق الأوسط

الدول المصدرة للبترول ومنتجاته هي المستفيد الأول

دول «الاصلاح الاقتصادي» لا تتأثر كثيرا

الدولة الاولى بالرعاية او معاملة تفضيلية او على اتفاقات مناطق حرة.

وستكون السلع التي تعامل وفق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية هي الأكثر تفضيلاً في شكل فرص تبادل غير محدودة لبلدان المنطقة، وفيما يتعلق بالواردات التي تتلقى معاملة تفضيلية فإن الأثر الصافي يعتمد على قوتين أساسيتين هما مدى تحول التجارة عن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب تقلص صادراتها في ظل تخفيض هوامش التفضيلات خصوصاً تلك الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على نظم التفضيلات الخاصة بالمجموعة الأوروبية، بما يؤدي إلى تحقيق دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط مكاسب تصديرية كبيرة.

أما بالنسبة للواردات التي تتلقى معاملة مناطق التجارة الحرة، كما هو الحال بين إسرائيل والولايات المتحدة - فإن الأثر سيكون سلبياً فقط إلى الحد الذي يتم فيه تآكل هوامش التفضيل ومن المتوقع أن تمثل مكاسب التصدير المتوقعة لبلدان الشرق الأوسط وشمال

مجموعة الاتفاقيات الـ 28 التي انتهت إليها دورة «أورجواي» والتي لا تزال تعرف باسم «الجات» ليست كلها شراً وليست كلها إيجابيات لأنها تعبر عن مجموعة مصالح متناقضة ومختلفة من حيث حجم الدول صاحبة المصالح ونوعيات السلع والخبرة التي تنظمها هذه الاتفاقيات والاطر الهيكل للاقتصاديات داخل كل دولة.

في ضوء ذلك قامت مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي بهذه الدراسة التي اقتصرت على تأثير هذا الاتفاقيات على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في الاسواق المتقدمة من 6.3٪ إلى 3.8٪ كما تشمل خفضاً تدريجياً للآعباء إذ تتضمن احكاماً لصالح الدول النامية تمنحهم فترات انتقالية طويلة للالتزامات الموضوعية عليها.

ولذلك فإنه على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ان تركز على ادخال تعديلات بهدف تحسين استجابة جانب العرض الخاص بها لكي تستخلص كل المزايا الناجمة عن الاتفاق.

ويعتمد الإثر التجاري لتخفيضات التعريفات الجمركية لصادرات أي دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ما إذا كانت المعاملة من قبل الدولة المستوردة قائمة على مبدأ

يؤدي اتفاق الجات إلى زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار والدخل والرفاهة لمعظم البلدان النامية بما فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تحققت المزايا العاجلة من خلال تجنب التكاليف المرتبطة بفشل المفاوضات وتنتج المزايا المتوسطة والطويلة الأجل عن زيادة الدخول لاسواق البلدان المتقدمة. فقد حققت جولة أورجواي تخفيضات في التعريفات الجمركية لعدد كبير من المنتجات الصناعية ومثل هذه التخفيضات تشمل تخفيض الحدود القصوى للرسوم الجمركية في العديد من القطاعات ليتخفف المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نونبر ١٩٩٥

الدخول إلى الأسواق لموردي الخدمات الأجانب ومع ذلك سمح بقيود على الدخول إلى الأسواق وبالمعاملة الوطنية بشرط أن تحدد على نحو صريح حيث يمكن للدول النامية أن تمنح حرية الدخول إلى أسواقها في القطاعات التي يعد فتحها لموردي الخدمات الأجانب ملائماً لاحتياجاتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن استخدام اجراءات حماية ميزان المدفوعات لمواجهة قطاعات الخدمات المحلية تهديداً من قبل موردي الخدمات الأجانب ومن ثم فإن التعهدات في إطار الجات ذات مخاطرة محدودة بالنسبة لحكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أخيراً نأتى إلى ملخص أثار ذلك على المنطقة أن تقول الدراسة أنها ستدعم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت اصلاحات هيكلية مستخدمة سياسات اقتصاد كلي كخطوة تتسق مع تنفيذ القواعد المتعددة الأطراف إلا أن هذه الدول نفسها ستتحمل اعباء انتقالية قصيرة الاجل ويتحدد حجم هذه الابعاء خلال احلال الفرص السوقية الضائعة نتيجة تآكل التفضيلات ومن خلال ازالة القيود المحلية والاجراءات الهادفة إلى التكاليف مع التعهدات في جولة اورجواي ومن المحتمل أن ترتفع صادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجل المتوسط نتيجة زيادة الامان في الدخول إلى الأسواق العالمية.

الاوروبي ستكون مفتوحة بكل الاقتصادات النامية وليس دول حوض البحر المتوسط فقط مما يوجد منافسة حادة.

الجات والزراعة

تدخل جولة اورجواي القطاع الزراعي في نظم الجات وهذا انجاز كبير للجولة ويتطلب اتفاق الزراعة أن تلاحظ الدول الموقعة التعهدات الملزمة التي تغطي كل الاجراءات الحدودية سواء على جانب الواردات او الصادرات، علاوة على ذلك يتم تحويل حواجز الواردات غير الجمركية إلى معدلات تعريفية جمركية معادلة، وتخفيض هذه التعريفات بنسبة 36٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ويستثنى من ذلك البلدان الأقل تقدماً. ومع الأخذ في الاعتبار أن كل الفترات الطويلة التي تتراوح بين 5-10 سنوات وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية قد تؤدي إلى ارتفاع قصير الاجل في الحماية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الالتزامات المعنية من قبل الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي ستؤدي إلى ارتفاع اسعار الغذاء مما يسبب تدهوراً في معدل التبادل الدولي لدول الشرق الأوسط التي تعد مستوردة صافية للغذاء.

وفي مجال الخدمات: يؤكد دمج الخدمات في النظام التجاري متعدد الأطراف الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في التجارة والاستثمار ويتضمن الاتفاق تعهدات بفتح

افريقيا 1.4 مليار دولار امريكي في كل السلع ويستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على نصيب الأسد بزيادة في الصادرات تعادل 1.38 مليار دولار امريكي.

مكاسب الدول البترولية

وحول آثار الاتفاق على الدول المصدرة للبترول فإنه من المتوقع أن تؤدي النتائج التي تم التوصل اليها بشأن الدخول إلى الأسواق إلى زيادة فرص الأسواق للمنتجات ذات الأهمية الكبرى في التصدير (مثل البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والمعادن) ويقدر مسئولو سكرتارية الجات أن الدخل العالمي سيزداد بنحو 500 مليار دولار سنوياً اعتباراً من عام 2005 نتيجة زيادة الدخول إلى الأسواق حيث سيتم تطبيق كل الاتفاقات خلال العام المذكور وستزيد معظم هذه المكاسب الطلب على منتجات البترول الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انعاش النمو والدخل في الاقتصادات البترولية.

أما دول حوض البحر الابيض المتوسط الموقعة على اتفاقات تفضيلية مع الاتحاد الاوروبي: فيرتبط تأثير الدخول إلى الأسواق بالنسبة لهذه البلدان على مدى اعتمادها التجاري على الاتحاد الاوروبي الذي يمنحهم مشروعات تفضيلية من خلال اتفاقات التعاون الثنائية.

ويتضمن تآكل هوامش التفضيل بسبب التزامات الاتحاد الاوروبي بتحرير التجارة بعض الابعاء الانتقالية وحيث أن أسواق الاتحاد



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مزايا يحققها اتفاق «الجات» لمصر

بالتدريج بدءا من عام 1995 وحتى أول عام 2005 حيث يتم تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.

اتفاق الخدمات: ويسمح الاتفاق بالدخول في اتفاقيات اقليمية لتحرير تجارة الخدمات والحصول على مرونة في تطبيق الشروط التي حددها الاتفاق للدخول في مثل هذه الاتفاقيات كما يسمح بها بالدخول في اتفاقيات لتحرير اسواق العمل فيما بين الدول العربية على سبيل المثال — كما يتيح لمصر فرص زيادة الصادرات المصرية من الخدمات وذلك من خلال الالتزامات التي تحددها الدول المتقدمة لتحرير قطاعات الخدمات.

— اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية: حيث يمكن لمصر رفع مستوى الحماية ووضع الوسائل التي تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به، كما أنه من حق مصر طلب مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمة لتطوير اجهزتها وتشريعاتها المتعلقة بتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

— اتفاق الزراعة: اتاح الاتفاق لمصر تحويل حظر الاستيراد إلى رسوم جمركية مرتفعة مثل زيوت الطعام 20٪ والدواجن 80٪ والحق في منح دعم لإنتاج السلع الزراعية الرئيسية في حدود 10٪ من اجمالي قيمة إنتاج السلع كما تحصل مصر على مساعدات مالية وفنية لتحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في قطاع الزراعة لتعويض اثار سلبية والحصول على تسهيلات من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل الواردات الغذائية.

— المنسوجات والملابس الجاهزة: وقد بدأ في تطبيق الرسوم الجمركية منذ 95/1/1 بنسب 60٪ على الأقمشة، 65٪ على المصنوعات النسيجية 70٪ على الملابس الجاهزة وهي معدلات تزيد من 5 - 10٪ عن النسب التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الحق في الابقاء على حظر استيراد الأقمشة حتى 1998/1/1 والمنسوجات والملابس الجاهزة حتى 2002/1/1 ويتيح الاتفاق لمصر إزالة القيود المفروضة على صادراتها من المنسوجات والملابس في شكل حصص استيراد للدول المتقدمة



المصدر : الإحصاء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

للخوار

...حتى نستطيع مواجهة انخفاض حصيلة الإيرادات بـ ١٦٠ مليون دولار سنوياً نتيجة اتفاقية الجات؟

الاستاذ المشرف على صفحة موارد وتنمية
أعتر بأنني أحد قرائكم الدائمين لصفحتكم الغراء
التي تحفل دائماً بكل جديد فيما يتعلق بحياتنا
الاقتصادية ومستقبل التنمية على أرض مصرنا
الحبيبة.. وتعليقا على مايدور حالياً بخصوص
(الجات). أرجو التكرم بنشر التعقيب التالي:

مما لا شك فيه أن اتفاقية التجارة العالمية (الجات) أصبحت في
حكم الواقع على الساحة العالمية، وبالرغم من
بنيتها الكثيرة ومواردها التي لا حصر لها إلا أنها
قدمت بعض الضمانات للدول النامية وبصفة
خاصة خلال فترة العشر سنوات الأولى من الاتفاقية
من هذه الضمانات حق الدول النامية المتضررة
المطالبة بتعويض عن الضرر في حدود ٢٪، وأيضا الحماية لبعض
الصناعات الوطنية التي تتمتع بها هذه الدول بميزه نسبية وذلك في
غضون الخمس سنوات الأولى وقد تمتد الى عشر سنوات أيضا.
وإذا كانت أي اتفاقية مثلها مثل أي دواء فلابد من وجود بعض
الآثار الجانبية غير المستحبة، فانه من الواجب اتخاذ زمام المبادرة
ببعض الإجراءات لتلافي مثل هذه الآثار الجانبية، فإذا سلمنا أن
هدف الاتفاقية العام هو تحرير التجارة العالمية وإزالة جميع
الحواجز الجمركية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى
حد ممكن هنا نجد أن مثل هذا الهدف ينعكس على اقتصادنا الوطني
بتخفيض حصيلة الإيرادات التي يقدرها بعض الخبراء الاقتصاديين
بحوالي ١٦٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من ناحية أخرى سوف تضع
المنتج الوطني في منافسة قد تكون غير متكافئة في مراحلها الأولى
وإذا أردنا أن نعالج هذه الحالة تحديداً فإن علينا العمل ومن الآن
بتحسين المنتج الوطني بجميع الوسائل الممكنة والتوسع في زيادة
كمية الإنتاج لمواجهة الاغراق السلعي المتوقع الخطوة الهامة
للمحافظة على إيرادات الدولة أيضا تكمن في التوسع في الصادرات
غير المنظورة EXPORTSUNSEEN وتتمثل هذه الصادرات في
السياحة، مع التركيز على السياحة العلاجية والمصحات
الاستشفائية فهي تمثل مورد دخل لا بأس به بعد توفر الامكانيات
الهائلة من الخبراء في مجال العلاج والصحة، التوسع في سياسة
قبول وتعليم الاجانب فعمما لا شك فيه أن السوق من حولنا يزخر
بالمؤسسات التعليمية التي تحاول أن تستثمر أموالها في هذا المجال
بينما يتوفر لدينا كل عوامل الاستقرار والاستثمار في هذا النشاط
الحيوي.

نأتي إلى تأثير منتجاتنا الزراعية وبخاصة تلك التي نتمتع فيها
بميزة نسبية، مثل البطاطس والقطن وبعض الحواكه مثل الموالح
والفراولة وغيرها من هنا نبدأ العلاج بتصنيع الفائض من هذه
المنتجات بحيث يخرج عن كونه مجرد سلعة أولية، وبالتالي الترويج
والتسويق للمنتج المصنع سواء كان من الخضار أو الفاكهة فإن
عائده في مجال التجارة العالمية أكبر من كونه مجرد ثمار زراعية
أيضا استغلال فرصة للسياسية الحركة بين البلدان في العمل على
نقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث ماكينات الإنتاج وسرعة عملية
الاحلال والتجديد للوصول والارتقاء بمنتجاتنا الحالية إلى
أعلى صفات الجودة العالمية وإدخال منتجات جديدة.



المصدر : الأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية وغيرها من الاعشاب والزهور التي تحقق عائداً خيالياً في حالة تصديرها او تصنيعها في السوق المحلي ومحاولة فتح اسواق جديدة لهذه المنتجات النوعية ذات العائد المرتفع.

تفرض (الجات) أيضاً فتح الاسواق امام بعض السلع مثل الدجاج المجمد، وعلاجا لمثل هذه الحالة، فانه يمكن عن طريق التوسع في تجارة الترانزيت والمناطق الحرة واعادة التصدير يمكن تلافي أي آثار جانبية لهذا الاجراء بل ان موقع مصرنا الحبيبة يعتبر موقعا متميزا بين الشرق والغرب مما يتيح حركة واسعة لتجارة اعادة التصدير والترانزيت اعتقد انه يمثل هذه الاجراءات وغيرها تكون قد تجاوزنا أي آثار جانبية (الجات) وتكون قد استفدنا منها استفادة كبيرة في تحقيق طفرة في حياتنا الاقتصادية التي نتمنى لها الازدهار دائما.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتي
مترجم/ عز الدين محمد حسين - جدة - السعودية



الأمم المتحدة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ أبريل ١٩٩٥

ارتفاع الأسعار وآثار الجات في اجتماعات غرفة القاهرة

الشركات العملاقة العالمية خطر يهدد حركة التجارة

الموافقة على مد

خدمة مصطفى

زكى كأمين

عام للغرفة

فرضت الأوضاع الاقتصادية في أسواق القاهرة نفسها على اجتماع مجلس إدارة الغرفة برئاسة محمود العربي رئيس الغرفة فالشكوى الدائمة من قبل التجار من تردى حال وأحوال السوق وكذا أقرار مجلس الشعب لاتفاقية الجات وتأثير هذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية المصرية كانت على قائمة أعمال الاجتماع الذي استمر لقرابة الساعتين وقد أكد محمود العربي على أن الجات أمر لابد منه وأنه يصعب علينا ألا نشارك في هذه الاتفاقية وألا سنخرج من السوق العالمية .. وأنه يجب علينا أن نهيم أنفسنا وبسرعة لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية عن طريق توفير المناخ الملائم لاقامة شركات عملاقة لمواجهة الشركات العملاقة في كافة دول العالم .. خاصة وأن هناك اتجاها عالميا في الوقت الراهن لتكوين شركات عملاقة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في ظل تحرير التجارة العالمية بشكل كامل .. فعلى أن ننظر للضرائب بنظرة مختلفة بحيث تسمح للشركات في مزيد من التوسع حتى تحقق مستوى يمكنها من مواجهة التكتلات العالمية .. فالأوضاع الراهنة في مصر لاتشجع على تكوين شركات كبيرة في ظل ضرائب تلتهم ٧٥٪ من

أرباح هذه الشركات. وحول الأسباب وراء ارتفاع أسعار معظم السلع بالأسواق أكد زكى السويدي عضو مجلس إدارة الغرفة إلى أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار يأتي من ارتفاع أسعار الخامات بشكل كبير .. وهو ما يؤكد أنه أيضا محبى الدين قنديل وكيل الغرفة بقوله أن الارتفاع في أسعار الخامات بلغ حدودا لم تكن تتصورها خلال الفترة الأخيرة .. فقد ارتفعت الأسعار بنسبة تصل إلى ٦٥٪ على الأقل، وهذه الارتفاعات الكبيرة إلى جانب التقلبات الكبيرة في أسعار العملات العالمية يؤثران بشكل كبير على اقتصاديات المشروعات وعلى أسعار المنتجات .. ومن جانبه يؤكد رجب العطار عضو مجلس إدارة الغرفة أن هناك أسبابا أخرى وراء ارتفاع الأسعار منها تزايد الرسوم المفروضة على السلع الواردة .. ويضرب مثلا بأن كرتونة الصلصة الواردة من اليونان يوجد بها ١٠٠ وحدة زنة الوحدة ٧٠ جراما .. سعر الكرتونة ١٠ دولارات .. أى أن التكلفة هي ٢٥ جنيهها للكرتونة (سيف) إذا حسينا سعر الدولار في أقصى ارتفاع له .. أى أن عتبة الصلصة سعرها ٢٥ قرشا في ميناء الإسكندرية .. ولكن إذا أضفنا



المصدر :
.....

التاريخ :
.....
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى هذه العلية الرسوم الجمركية
وضريبة المبيعات وغيرها من المصروفات
التي لاحصر لها .. لذلك ترتفع اسعار
العلبة ارتفاعا كبيرا .. فاذا كانت الدولة
حريصة على السيطرة على الارتفاعات
المستمرة في الاسعار ان تعيد النظر في
الرسوم التي تحصلها.
وفي نهاية الاجتماع وافق مجلس ادارة
الغرفة التجارية باقتراح بطلب مد خدمة
مصطفى زكي امين عام الغرفة لقدرته
وبصماته العملية على مسيرة عمل الغرفة
كذلك مد خدمة فاروق راشد رئيس
سكرتارية مجلس الادارة لجهوده
الملموسة.



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٥

تعديلات تشريعية جديدة للاستفادة من اتفاقية الحات

التشريعات التي تم تعديلها في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٥

الأخرى لزيادة الطائفة المصرية ونفع

أسواق جديدة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ إبريل ١٩٩٥

□ وزير الاقتصاد يؤكد:

دراسات شاملة لنتائج تطبيق الاتفاقية في ٩ مجالات التزامات مصر في «الجات» لزيادة التزويد على مائه تنفيذ في برنامج الإصلاح الاقتصادي

الاقتصاد المصري مع التركيز على الاستفادة من التزامات الدول الأخرى في تحقيق صالح مصر من خلال زيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام السلع من المنتجات المصرية. وأوضح وزير الاقتصاد أن اللجنة القومية سوف تقوم أيضا من خلال لجائها الفرعية بوضع خطة مراجعة آثار الاتفاقية في قطاعات تجارة الخدمات والاستثمار والنفاذ للأسواق وحماية الإنتاج المحلي التجارية في الملكية الفكرية وحماية الإنتاج المحلي والوصفات القياسية والتجارة والبيئة مشيرا إلى أنه من خلال هذه الدراسات يتم وضع استراتيجية تنفيذ شاملة للتعامل مع نصوص اتفاقية الجات وتنفيذ التزامات مصر فيها.

بوضع التعديلات التشريعية اللازمة لتوفيق الأوضاع الاقتصادية في مختلف القطاعات مع النصوص الواردة في الاتفاقية سواء فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية أو تجارة الخدمات. وأضاف الوزير أنه سيتم أيضا إجراء دراسات واسعة ومستفيضة للنتائج الترتيبية على الالتزام باتفاقية الجات على الاقتصاد المصري والخطوات اللازمة لتنفيذ مقررات الاتفاقية في الواعد المحددة مع تحديد موقف مصر من المفاوضات الجارية حاليا في جنيف بشأن عدد من الموضوعات الاقتصادية في إطار اتفاقية الجات وفي مقدماتها التجارة والبيئة. وأكد حرص المفاوضات المصرية على أن تكون التزاماتنا في إطار هذه الاتفاقية تتفق وواقع

لمواجهة الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية الجات» تقرر وضع استراتيجية قومية شاملة للحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية على بعض القطاعات الاقتصادية في مصر ودعم النواحي الإيجابية للاتفاقية بما يساهم في تدعيم برامج التنمية الاقتصادية في مصر. وتضمن الاستراتيجية - التي سوف تضعها اللجنة القومية الدائمة لنتائج الاتفاقية - وضع برنامج زمني لتنفيذ التزامات مصر من اتفاقية الجات بعد أن وافق عليها مجلس الشعب مؤخرا. وصرح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن اللجنة سوف تقوم



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٥

الجامعة العربية تدرس تأخير «الجات» على الطيران العربي

٥٠ مليون دولار أرضة بعبء لشركات الطيران العربية

تطبيق اتفاقية «منع الازدواج الضريبي» يخفف العبء على الشركات العربية

وفي سبيل ذلك أعدت الامانة العامة «الأكو» تقريراً أرسلته الى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تناولت فيه كيفية الحد من الآثار السلبية وتقليل الخسائر عند تطبيق اتفاقية الجات وسبل زيادة فعالية الاتفاقيات العربية الجماعية لتعظيم المكاسب كما تناول التقرير سبل استفادة الدول المنظمة للجات من المزايا والاستثناءات التي توفرها.

● وقد أشاد تقرير عدلي الداجاني الأمين العام لأكو الى أن قطاع النقل الجوي بصفة عامة قد تم استثنائه من تطبيق احكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات حتى صدر حياله ملحق خاص يتضمن أنظمة النقل الجوي التي تدخل ضمن اتفاقية التجارة بالخدمات وهي ثلاثة حقول

● وفيما أوضح تقرير الأمين العام «الأكو» الى الجامعة العربية ان السنوات الخمس المقبلة تعطي فرصة لشركات الطيران لكي تعيد هيكلة نفسها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة والتعايش مع نظام حر وعن كيفية استفادة قطاع النقل الجوي من مزايا الجات أوضح التقرير أن هذه الاستفادة محدودة جداً في الوقت الحاضر خاصة وأن القطاعات الثلاثة التي انضمت الى اتفاقية التجارة بالخدمات وهي الصيانة والتسويق والحجز الآلي تتمتع في الدول العربية بهيكل حمانتي متنوع الأشكال.

وبالتالي لو كان الوضع معكوساً وكانت المؤسسات التي تعمل في هذه الحقول الثلاثة ذات قدرة تنافسية دون أي دعم حكومي لكان من الممكن أن تضغط الدول العربية للمنظمة الى الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة في دول أخرى لكي يتم

- ١ - الصيانة والتسويق.
- ٢ - المبيعات والتسويق.
- ٣ - نظم الحجز الآلي

كما تناولت الاتفاقية قطاعين آخرين متعلقين بالنقل الجوي وخاصة في الدول النامية وهما أولا البند المتعلق باحتكار الخدمات المحيطة بالنقل الجوي وتطبيق مبدأ الدول الاخرى بالرعاية والثاني يتعلق بتحويل أرضة شركات الطيران.

● كما تضمنت الاتفاقية أيضاً استثناء من احكامها «للحقوق الصلبة» ويقصد بها حقوق النقل والتشغيل والسعة والتعرفة. وهذا الاستثناء قد اتاح مظلة واقية على منع حقوق النقل الجوي حيث لن تكون هذه الحقوق عرضة لمفهوم التبادل الحر لتجارة الخدمات.

إلا أن الاحكام تقضي باعادة النظر مرة كل خمس سنوات في شمول الاتفاقية لقطاعات الخدمات ومنها النقل الجوي وبالتالي فإنه بحلول ٢٠٠٠ يمكن إعادة النظر بشمول التبادل الحر للحقوق الصلبة أو لجزء منها.

رفع الدعم الحكومي عنها وبالتالي تصبح المؤسسات العربية قادرة أكبر على المنافسة إلا أن هذا لا يمنع أن بعض قواعد الصيانة في الدول العربية تتمتع بمواصفات تنافسية عالية وتترربحاً على من يملكها مما يجعل قدرة هذه القواعد التنافسية أكبر في ظل إزالة الحماية والدعم عن مؤسسات مشابهة في دول أخرى غير عربية.

● وفيما يتعلق بنظم الحجز الآلي فيسبب عدم وجود قطاع حجز الآلي عربي تصبح عملية الاستفادة من تحرير دخول الأسواق من قبل نظم الحجز الآلي لمصلحة اصحاب النظم وهم جميعاً في الدول المتقدمة إلا أن مواجهة هذا التطور يمكن أن تكون على النمط الذي قام به «الأكو» من خلال المشروع المشترك القائم حالياً بين عشر شركات طيران عربية وأحد النظم العالمية الكبرى «نظام جاليليو» للحجز الآلي وهو ما يجعل قدرة شركات الطيران العربية على المنافسة عالية.

أصبح الاتجاه الى تحرير صناعة النقل الجوي العالمي من القيود التي يركز عليها الآن ملحا في ظل ضغوط الدول الصناعية الكبرى لتطبيق مفاهيم تحررية على حريات النقل ونظراً لأن هذه القوى الاقتصادية هي الأكثر قدرة على صياغة النظام الاقتصادي العالمي ويعتبر النقل الجوي بحسب تكوينه وطبيعته على خط التماس الأول مع المتغيرات العالمية فإنه من المتوقع أن يسود بشكل ما إزالة القيود على صناعة الطيران المدني الفتي وتطبيق سياسات أكثر تحرراً وخاصة في ظل تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والاتفاقيات العامة للتجارة بالخدمات المعروفة باسم «الجات».

وأدراكاً من الدول العربية لأهمية مسايرة التطورات العالمية والتأثيرات المتوقعة لاتفاقية «الجات» على التجارة العالمية فقد طلبت جامعة الدول العربية الى الاتحاد العربي للنقل الجوي «الأكو» تقريراً عن التأثيرات المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات على صناعة الطيران المدني العربي وإمكانية الاستفادة من الاستثناءات التي اقترتها الجات لبعض القطاعات ومنها «النقل الجوي» وكذلك الاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية.



المصدر : الإقليم رام

للتنسيق والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٥

● وفيما يخص تحرير عمليات البيع والتسويق فإن ذلك ليس جديداً على عالم النقل الجوي كما يؤكد التقرير وبالتالي فإن التعامل معه لا يستوجب استحداث استراتيجية عربية ولكن الجدير بالانتباه هو التطورات التي تحدث في العالم من دخول شركات الطيران في تحالفات تسويقية وربط ذلك بانتشار نظم الحجز الآلي مما يتخطى بشكل عملي الأساس الذي أوتكرت عليه حريات النقل الجوي ومعالجة هذا التحدي لا يمكن أن تتم إلا بصياغة تحالفات تسويقية بين شركات الطيران العربية من جهة وفيها عربية شركات أخرى لتستطيع تغطية تسويقية شاملة للمسافرين ولتتمكن من منافسة الغير وقد بدأت بعض الشركات العربية للدخول في تحالفات تسويقية ناحية ولتقليل الآثار السلبية لاتفاقيات الجات أيا من التقرير أن هذه الآثار تكمن في اختلال المستوى التنافسي لشركات الدول الأعضاء في الاتفاقيات والحد من هذه الآثار لا يكون إلا بدعم للقوة التنافسية للشركات العربية وهذا ما يتطلب اتخاذ قرار

على المستوى السياسي العربي، فعلى الرغم من أن شركات الطيران العربية تلعب دوراً اجتماعياً واستراتيجياً واقتصادياً كل على مستوى بلده إلا أنه أصبح مطلوباً أن يتاح لهذه الشركات أن تعمل بشروط اقتصادية بعيدة عن الخلافات السياسية وتخفيف الأعباء عنها.

وفيما يتعلق بزيادة الكاسب وتقليل الخسائر عند تطبيق اتفاقية الجات ● طالب الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير ضرورة استفادة المؤسسات الاقتصادية العربية من اقتصاديات الحجم وفي مجال النقل الجوي هناك اتفاقيات مهمة لنجرت ضمن إطار الجامعة العربية كما يشير التقرير ومنها اتفاقية منع الازدواج الضريبي، وبواسطة تفصيل هذه الاتفاقية فإن ذلك يخفف عبئاً مالياً تعاني منه الشركات العربية.

وهناك أيضاً مشكلة الارصدة المجمدة لصالح شركات الطيران العربية في البلدان العربية ويصل حجم هذه الارصدة إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار أكثر من نصفها لصالح الشركات العربية ولاشك أن حرمان هذه الشركات من تحويل الارصدة المجمدة يقلل من قدرتها على المنافسة وطالب التقرير بالاستشفافية من اعلان ما اكش الصابر في عام ١٩٧٤ بالمغرب الخاص بفتح الاجواء العربية امام الشركات العربية وإطلاق حريات النقل الجوي داخل الوطن العربي. بما يحقق وجود شبكة نقل جوي عربية أكثر مرونة ويعود بالنفع على شركات الطيران العربية من خلال زيادة الحركة ولكن تقرير الاتحاد العربي للنقل الجوي إلى الجامعة العربية يربط كل ما سبق بضرورة وجود قرارات سياسية عربية تفتح الطريق أمام العمل الاقتصادي للجماع العربي

أشرف الحديدي



المصدر :
الزراعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :
٢٠٢٠ أبريل ١٩٩٥

توصيات وقرارات الندوة الدولية لمستقبل الزراعة في ظل الجلات: تقرير للمسؤولين في وزارات لبدء التنفيذ ودعم المنتجين الزراعيين

كتب - عبد الوهاب حامد:

تم الانتهاء من مشروع توصيات وقرارات الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية في ظل الجلات وتقرر رفعها الى وزارات الزراعة والصناعة والتموين والتعليم والاقتصاد والمالية والتعاون الدولي والى كافة الجهات التي لها صلة بالعلاقات الزراعية ومايستتبعها من مجالات . وأعلن الدكتور فخرى شوشة رئيس الندوة أن الهدف من التوصيات والقرارات هو ضمان المتابعة والتنفيذ نظرا للتأثير المباشر على المنتجين الزراعيين نتيجة تطبيق الاتفاقية الجديدة للجلات والتي أصبحت سارية المفعول من أول يناير الماضي.

وأضاف رئيس الندوة أن هناك محاور أساسية للاتفاقية الجديدة تتطلب من متخذي

القرار مراعاتها من أهمها أن تخفيض دعم الانتاج الزراعي ودعم التصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدي الى زيادة أسعار التصدير وهذا قد يخفف من آثار سياسات الاغراق وتشجيع الانتاج الزراعي المحلي في الدول النامية للاحلال محل الواردات ، كما أن زيادة أسعار التصدير تشجع الدول النامية للانتاج من أجل التصدير ، كما أن هناك حاجة الى اهتمام التعليم باعداد الكوادر الملائمة للنظم الاقتصادية الجديدة وأن تعمل الصناعة على الاستفادة من الانتاج الزراعي لاحداث طفرة في التصدير .

واكد الدكتور فخرى شوشة أن توصيات الندوة التي تم اعداد تقرير حولها لارسالها الى الجهات المعنية تتضمن ضرورة الاستمرار في برامج استصلاح الاراضي الجديدة

الاستمرار في التوسع
في استصلاح الاراضي
وتمليك ٥٠ ألف فدان
للمستأجرين سنويا

بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا مع تمليك ٥٠ ألف فدان منها سنويا الى ١٠ آلاف شاب من شباب الخريجين في اطار مشروع مبارك القومي للمساهمة في حل مشكلة البطالة ، كذلك المطالبة بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار ، كما تتضمن التوصيات تشجيع اقامة مشروعات زراعية للتصدير في المناطق الجديدة ، والاستمرار في تحقيق معدل نمو في الانتاج الزراعي ، وتوسيد استخدامات مياه الري ، والاستعانة بنتائج البحوث في تحديث الانتاج الزراعي وتكثيفه ، وتقليل استخدام الاسمدة الكيماوية للحفاظ على البيئة والاعتماد على برامج مكافحة البيولوجية المتكاملة ، وتطوير برامج الارشاد الزراعي وربط البحوث بالارشاد ونقل التكنولوجيا في الاراضي القديمة والجديدة على السواء ، وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية الدقيقة والحديثة .

كما اكدت التوصيات المطالبة بزيادة حجم الانتاج الوطني من الحبوب من ١٥ مليون طن عام ٩٢ الى ١٨ مليون طن سنويا في نهاية التسعينات ، والحفاظ على مكانة القطن المصري في الاسواق العالمية ، والحفاظ على ما تحقق من زيادة في انتاجية قصب السكر ، وزيادة مشروعات الاستزراع السمكي ، واعادة النظر في قانون التعاون الزراعي من أجل اعطاء التعاونيات المزيد من المسؤوليات في اطار تحرير الزراعة المصرية ضمانا لحقوق اعضائها من المزارعين ، واتخاذ اجراءات لتيسير على اصحاب مشروعات الانتاج الزراعي وتوطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والافريقية.



المصدر :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٥

في ندوة الجسات

د. والى : القطن المصري يستعيد عرشه في

الأسواق العالمية

تصدير نصف مليون طن أرز .. حملة
القمح نجحت

د. حسين بهاء الدين : التدريب على أحدث وسائل التسويق

.. وإتقان الإنجليزية ضروري

دائمة لدراسة ومتابعة كل ما يتعلق باتفاقية الجات برئاسة وزير الاقتصاد وتمثل فيها جميع الوزارات تمثيل وزارة الزراعة القطاع الاقتصادي .

أشار د. والى الى ان قطاع الزراعة في مصر كان سابقا في الوفاء بمتطلبات الجات وذلك بتحريره مما أصبح معه مؤهلا للاستفادة من هذه الاتفاقية الدولية ولتحقيق الواقع الفعلي لابد من زيادة الانتاج والتصدير وليس لصالح المستهلك المستورد .

قال وزير التعليم انه ضروري اعداد المواطن القادر على التعامل مع عصر الجات وهي مهمة التعليم مع عصر الجات وهي مهمة التعليم بتسليمه بالخبرات اللازمة للتعامل مع المشاكل والتكيف مع المتغيرات .

أشار وزير التعليم الى ضرورة التدريب على أحدث وسائل

ويجرى حاليا التوسع الراسي في محصول القصب بزراعة اصناف عالية الانتاج والتوسع الافقى في مساحات البنجر لزيادة انتاج السكر .. جاء هذا خلال افتتاح ندوة الجات بالمعهد العالى للتعاون الزراعى والقى الكلمة بآية عنه د. سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف على القطاع الاقتصادى وحضرها د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ود. احمد جويلى وزير

التموين والدكتور فخرى شوشه عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى .

وأكد د. والى ان الجولة التاسعة لاتفاقية الجات عام ١٩٩٩ ستشهد الغاء كل ما يعوق التجارة الدولية من قيود جمركية وما يتبع ذلك من اتفاقيات الشركة واتشاء مناطق للتجارة الحرة .

قال ان هناك لجنة مصرية

أكد د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان القطن المصرى استعاد عرشه فى السوق العالمية وواجبنا الحفاظ على الاسواق العالمية التى نجحنا هذا العام فى فتحها للانتاج المصرى وانه تم تصدير نصف مليون طن أرز و ٣٥٠ ألف طن بطاطس هذا العام لأول مرة .

قال ان الحملة القومية للقمح تستهدف انتاج ٦ ملايين طن وتشير الدلائل ان احتمال زيادة الانتاج على المستهدف كما تستهدف الحملة القومية للذرة زراعة ٢,٥ مليون فدان هذا الموسم مؤكدا ان قطاع الزراعة كان رائدا فى خطوات تحرير الزراعة المصرية



المصدر : المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٩٥

التسويق مع أهمية دراسة
اللغات الأجنبية واللغة
الانجليزية باعتبارها لغة

التفاهم والحوار مع اطراف
التجارة الدولية .

أكد د. احمد جويلي وزير
التموين ان توقيع مصر على
اتفاقية الجات تعنى ان الفلاح
المصري قد ارتضى ان يكون
منتجا عالميا وفقا لاحكام
السوق التي تعنى الجودة
العالمية مع خفض تكاليف
الانتاج مما ينتج المنافسة
المصرية .

قال انه في ظل الاتفاقية لابد
من وجود مؤسسات تسويقية
قوية لان تطوير السوق
المحلى نقطة الانطلاق
للسواق الخارجية وذلك من
خلال التعاونيات

اضاف فخرى شوشة عميد
المعهد العالى للتعاون الزراعي
ان ندوة التوقعات المستقبلية
للزراعة المصرية في ظل
الجات تعد ثمرة طيبة للتعاون
بين مركز ادارة المشروعات
الزراعية والبحوث والتدريب
بالمعهد العالى للتعاون
الزراعي ومركز التنمية الريفية
والزراعية بجامعة ايسوا
الامريكية وقطاع الشئون
الاقتصادية بوزارة الزراعة
واستصلاح الاراضى .

قال ان هدف الندوة التعرف
على الآثار الايجابية والسلبية
لاتفاقية الجات على الزراعة
المصرية مع التركيز على
اثرها على بعض المحاصيل
الرئيسية في مجالات الانتاج
والتجارة الخارجية .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٢٠ أبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية مهمة تمس الاقتصاد المصري :

في سوق برامج الكمبيوتر .. الخصوص

لا يلتفتون

مصر تصدرب «٢٠» مليون دولار برامج كمبيوتر .. ولكن !

هذه المعلومة مفاجأة !
إن مصر تصدرب برامج كمبيوتر ! وهذا الرقم مفاجأة أيضا : إن ما تم تصديره من برامج مصرية إلى منطقة الخليج بلغ ٢٠ مليون دولار .. وأن المستهدف هو الوصول إلى ١٠٠ مليون دولار هذا العام .
هذه هي الأخبار السارة التي تبشرنا بأن مصر لديها من العقول المبدعة والمبتكرة ثروة لا يستهان بها . وأنها دولة دخلت عصر المعلومات والتكنولوجيا كمنتجة ومصدرة .. ليست مستخدمة ومستوردة فقط .
أذن ما هي المشكلة .. ولماذا نكتب ونثير هذه القضية على صفحات الأخبار اليوم ؟
الاجابة : أن هناك لصوصا يتربصون بهذه الصناعة الوطنية وكذلك بالاستثمارات الأجنبية التي تتعلق بها في مصر .. وذلك بنسخ البرامج الأصلية .. وضربها في السوق !
وتعالموا تعرف الحكاية .

تحقيق تكتبه :

نوال مصطفى

نسخ البرامج الأصلية وبيعها يضيع الملايين على فزائسة الدول



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ أبريل ١٩٩٥

نستطيع أن نقول أن ٩٠ مليون جنيه كان المفروض أن تدخل خزينة الدولة بالإضافة إلى نسبة الجمارك المفروضة على هذا المنتج لو تم استيراد هذا العدد من النسخ. أما الواقع فيقول أن نسبة النسخ الأصلية المبيعة من هذا البرنامج لا تتعدى ٥٪، وبالنسبة إلى ٩٥٪ المبيعة نسخ مقلدة أو منسوخة من البرنامج الأصلي.

الشركات الوطنية مهددة !

ونفس الشيء يحدث لنا نحن كشركات وطنية نعمل في إنتاج برامج الكمبيوتر في مصر.. فقد أعلن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أن جملة ما تم تصديره لمنطقة الخليج من برامج مصرية كان ٢٠ مليون دولار، وأن المستهدف هذا العام هو الوصول إلى ١٠٠ مليون دولار.

والوصول إلى هذا الرقم فنحن نحتاج إلى دعم من وزارة الخارجية

المصرية للتنسيق والتشاور مع مثيلاتها في الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة قرصنة البرامج لديها وعقد الاتفاقيات التي توفر الحماية لكل مصنع ومصدر البرامج. وكذلك دعم الشركات المصرية كي تستطيع أن تكثف من تواجدها في المعارض الدولية الخاصة بالحاسب كي تستطيع أن ترسخ هذه الصناعة التي هي صناعة المستقبل.

القانون يحصى .. ولكن !

وما الحل ؟

الحل يحدثنا عنه الدكتور محمد حسام لطفي أستاذ القانون وصاحب المؤلفات والدراسات والخبرة الكبيرة في مجال حق المؤلف.

فيقول : إن برامج الحاسب الآلي تتمتع كلها من أنواع الابتكار

والإبداع بحماية قانونية من خلال قانون حق المؤلف .. والمعروف أن مصر لديها تشريعات واف فيما يخص بحماية المؤلف في مختلف مجالات الفكر والإبداع منذ بداية الخمسينيات، وكذلك فقد انضمت مصر إلى جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف وهذا يؤكد لنا حرص مصر على حماية إنتاج مواطنيها الفكري .. وفي المقابل حماية حقوق المؤلفين الأجانب الذين يقدمون إنتاجهم للبلدان التي تحترم حقوق المؤلف وتعمل بها.

والمقويات التي وضعها المشرع المصري في هذا الشأن رادعة وحاسمة فقد جاء في القانون المصري رقم ٢٤٤

أول مستثمر يتعامل معهم . ووجود الحماية سيجري عليه انهيار هذه الحجة .

قرصنة لا بد أن نحاربها

كان علينا أن نتعرف على المشكلة من أنوار أصحابها أو منتجي برامج الكمبيوتر في مصر.. فالتقت «الأخبار» بالهندس اشرف السنوسي - مدير التسويق بإحدى شركات الحاسب الآلي بمصر - وسألناه عن أصل المشكلة .. قال :

- إن هذه القضية تعتبر قضية

ارغب من نوع جديد .. وسوف أسوق هنا مثالا حيا حتى يوضح كيفية حدوث هذه القرصنة التي لا بد من مواجهتها والتصدي لها لانقاذ صناعة من أهم صناعات العصر وهي صناعة التكنولوجيا من خلال برامج الكمبيوتر.

فلو افترضنا أن إحدى الشركات المصرية أنتجت برنامجا لأغراض السكرتارية سعره لا يزيد على مائة وخمسين جنيها بينما مثيله العالي قد يصل سعره إلى تسعمائة جنيه. فلعل وملة قد نظن أن المنافسة حسمت لصالح البرنامج الأول، ولكن للأسف لا يحدث ذلك، لأن البرنامج العالي ليست له حماية على الاسطوانات وإنما تعتمد الشركات الأجنبية المنتجة للبرامج على حماية القانون لحماية حقوق المنتجين. وما يحدث أن تتلفه مجموعة من المقلدين ويقوموا بنسخه دون وجه حق فيصبح سعره لا يتعدى عشرة جنيهات. وبذلك يخسر المستخدمون منافسة شرقة كانت تستهدف صالحهم في تطوير المعلومات عليها وبذلك نجد أن المستفيد الوحيد من هذه العملية هو تلك الفئة التي تريد الربح دون أن تقدم شيئا سوى الاستيلاء على إبداع وجهد وتعب الآخرين ودون أي وجه حق !

التقليد يكسب !!

وتأكيدا لما أقول أسوق أيضا هذا الحوار الذي جرى بيني وبين أحد وكلاء شركة إقليمية تنتج برنامج «الويندوز» - والذي لا يكاد جهاز كمبيوتر في مصر يخلو منه .

فلو افترضنا أنه على أقل تقدير يوجد ثلاثة ملايين جهاز كمبيوتر في مصر وأن كل جهاز أثنى نسخة من الامكانيات والدراسات لنصل للاستخدام الأمثل بهذا بخلاف ما قد يتعرض له المستخدم من مخاطر الفيروس الذي يدمر الاسطوانات الصلبة «hard disk» التي يتم تخزين هذا البرنامج، فيحسب بسيطة

● يشرح لنا الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض .. رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي هذه المشكلة فيقول :
- إنها عملية قرصنة تمارس على برامج الكمبيوتر، وتهدد بالفلاس شركات الكمبيوتر المحلية.

واحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم في السوق المصري.

وهي عملية نهب وسلب يقوم بها المقلدون الذين ينسخون برامج الكمبيوتر ثم يبيعون النسخ المقلدة بشئ زهيد .. والحماية التي نطالب بها اليوم ليست مقصورة على المؤلف .. بل إنها حجة المستثمر وسنده في بذل الجهد والمال.

ويضيف : والحماية القانونية الفعالة عنصر أساسي لجذب المستثمر الأجنبي إلى أي دولة من الدول. فهي تؤمن له عدم تحمل أي مخاطر مثل المصادرة أو النهب. وإذا تحدثنا عن الاستثمارات في مجال الحاسبات بتقنياتها المتقدمة فإننا نتحدث عن استثمارات مالية وبشرية هائلة، وهو ما يضاعف عن الحاجة إلى حمايتها.

الحماية القانونية .. واجبة

فالحماية القانونية للمنتج الأجنبي وطرحه في الأسواق بسعره الحقيقي، مهما كان مرتفعا يشجع المستثمر المصري على الدخول في مجال المنافسة، وتكون وسيلته في ذلك هي طرح منتج وطني منخفض السعر. ويلقى الدكتور فؤاد الضوء عن نقطة هامة في هذا الموضوع فيقول : والمشكلة الكبيرة التي تواجه هذه الصناعة أن المنتجات المقلدة في مجال الحاسبات بالذات تضاهي المنتجات الأصلية في الكفاءة وتباع بأسعار أقل نسبيا من المنتجات الأصلية، ويستأثر المقلدون بما يحصلون عليه من أموال دون مسداد هرائب. مستغلين ما لمنتجهم من شبه بالمنتج الأصلي، فيطرحونه في الأسواق بسعر وسطي كان من الممكن أن يكون سعر المنتج الأصلي إذا ما كانت السوق المحلية مفتوحة أمام مختلف الشركات الأجنبية، حيث تكفل المنافسة الحرة الهبوط بسعر المنتج إلى هذا السعر. فإذا ما تم ذلك كان للدولة أن تسترد ضرائبها من شركات تعمل في وضع النهار تحت سمعها وبصرها.

ونقطة أخرى يضيفها الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض تتعلق بحماية الاستثمارات الأجنبية في مصر للحد من استغلال الشركات الأجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرش أسعار باهظة وغير حقيقية نظير نقل تكنولوجياتهم المتقدمة. حيث يحتاجون بأن عدم وجود حماية في مصر تدفعهم إلى الحصول على أكبر عائد لمنتجهم من



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٠٢٠ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لسنة ١٩٥٤ ما يلي :

- يعاقب الاعتداء على حقوق المؤلف
بالحبس ، وبغرامة لا تقل عن خمسة
آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف
جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .
وفي حالة العود تكون العقوبة
الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة
آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف
جنيه . وفي جميع الأحوال تقضى
المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة
والأدوات المستخدمة للتقليد ، وينشر
ملخص الحكم الصادر بالأداة في
جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة
المحكوم عليه .

كذلك أجاز المشرع للمحكمة عند
الحكم بالأداة أن تقضى بإغلاق
المنشأة التي استغلها المقلدون ، أو
شركائهم في ارتكاب أحد الأفعال
المكررة للركن المادى مدة لا تزيد على
سنة أشهر .

وقد نصت المادة ٤٧ في صياغتها
الآخيرة المعدلة بالقانون ٢٨ لسنة
١٩٩٢ على أن تعدد العقوبة دائما
بتعدد المصنفات محل الجريمة .
الدليل المادى هو المشكلة

ويضيف الدكتور محمد حسام
لطفى قائلا : وهكذا فإننا نجد أن
التشريع المصرى من أفضل التشريعات
في العالم التي تحمى حقوق مؤلفينا
ومبدعينا ومنهم بالطبع مبتكرى برامج
الكمبيوتر ، الحاسب الآلى .. ولكن
المشكلة الأساسية التي تواجهنا
كرجال قانون هي كيفية الحصول على
الدليل المادى في جريمة نسخ البرامج



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥

بورسعيد تتضرر من اتفاقية الجات

أكد محمد عبد الفتاح المعري رئيس الفرقة التجارية في بورسعيد أمس أن تطبيق اتفاقية الجات سيؤدي إلى فقدان المنطقة الحرة لميزتها النسبية في تجارة السلع المستوردة مما يؤدي إلى انتشار البطالة داخل المدينة. وأشار المعري إلى أن الاتفاقية ستخلق جراً من التنافس غير المتكافئ بين شركات الخدمات الدولية العملاقة في مجالات النقل والتأمين والبنوك والشركات المحلية التي تعمل في نفس المجال. كما أعلن مجدى محمد حسين أحد المستثمرين في بورسعيد في تقرير لوكالة رويترز حول تأثير الجات على المدينة أن تطبيق الاتفاقية سيقضي على الآمال في بناء صناعة وطنية مغنية توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية مما يهزم المنطقة الصناعية من فرص اجتذاب رؤوس الأموال. وإن يكون للجات آثار إيجابية على المدينة إلا في تنمية تجارة الترانزيت.



الأخبار

المصدر :

٢٧ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبراء يحذرون من الإغراق التأميني في حالة تطبيق الحات

كتب محمد علي ومحمود التهامي.
حذر الخبراء المشاركون في مؤتمر حرية
التجارة وخصخصة أسواق التأمين المنعقد
حاليا بالقاهرة من حدوث نوع من الإغراق
التأميني في حالة تطبيق اتفاقية الحات
وأشاروا إلى ضرورة رسم سياسة تسعيرية
محددة لتجنب الوصول إلى نقطة الإغراق
التأمين كما طالبت شركات التأمين في الدول
النامية بدراسة أوضاع التأمين وضغوط البنك
الدولي والمؤسسات الاقتصادية العالمية مع
حكومتها لوضع الاستراتيجية المناسبة لتطوير
أسواق التأمين بها.

أكد هيربرت هاج مدير مكتب شركة برنتر لإعادة التأمين ببرمودا في
بحث قدمه للمناقشة تحت عنوان «تحرير صناعة التأمين في ظل الحوار
الاقتصادي الدولي» أن تحرير سوق التأمين سيؤدي إلى انتقال سلطة
الإشراف والرقابة من يد الدولة إلى الشركات الجديدة مشيرا إلى أن
سياسة الدمج هي الاتجاه السائد للنظام الاقتصادي الجديد الذي سينتج
مزيدا من المنافسة وتحسين المنتج.
وقال هيربرت هاج إن حرية نقل رؤوس الأموال والخدمات ستعطي
لشركات التأمين فرصة العمل في دول أخرى دون أن يكون لها فروع في
هذه الدول مؤكدا أن النظام التأميني الجديد له عدة مميزات إلا أن سلبياته
متعددة وأبرزها أنه لا يوفر حماية كافية للمستهلك وسيعمل على تحديد
ربحية بعض الشركات واحتكار الشركات الكبرى لأسواق التأمين كما أنه
يمثل خطورة في بعض الأحيان على الصناعات المحلية.
وأوضح هيربرت هاج أن أي منطقة تريد أن تلعب دورا مهما في
التجارة العالمية لابد وأن تزيل كافة المعوقات وأن يكون انفتاحها على

السوق العالمية وفقا لقواعد محددة.
وطالب س. ف. موني مدير شركة التأمين
الهندية في بحث قدمه للمناقشة بضرورة
تخفيض الأقساط تدريجيا حتى لا تتعرض
أسواق التأمين في الدول النامية للانهايار إذا
تم تخفيض الأقساط بصورة فجائية مشيرا إلى
أنه بعد عدة سنوات لن يكون هناك وجود
سوى للكمانات الكبرى فقط التي تمتلك رأس
المال الضخم والكفاءة العالية والخبرة التي
يقتنع بها العميل.

وفي تعليقه على الباحثين أكد الدكتور مصطفى
السعيد أن التحرير الاقتصادي ضرورة ملحة في
ظل التطورات الموجودة حاليا على الساحة إلى أنه أكد على ضرورة توافر
نوع من الحماية حتى تستطيع الدول النامية مواجهة سلبيات التحرير
الاقتصادي.



المصدر : [الأحد]

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٥

وقال الدكتور مصطفى السعيد إن هناك إجماعاً على ضرورة تحول صناعة التأمين إلى السوق المفتوحة ولكن يجب أن تتم هذه الخطوة تدريجياً حتى لا تضر بالاقتصاد القومي لهذه الدول وذكرت ماريان جاليس مندوب هيئة الأمم المتحدة للتنمية «الأونكتاد» أن التحول نحو الخصخصة والتحرير الاقتصادي يلزمه جدول زمني محدد لتقييم مراحل التجربة والحكم عليها.

وقال محمد الطير رئيس الشركة المصرية لإعادة التأمين ورئيس المؤتمر إن بعد مناقشة بنود اتفاقية الجات أتضح أن مصر هي البلد النامي الوحيد القادر على حماية صناعة التأمين بسبب ما توفره تشريعات التأمين بها لهذه الصناعة.



الأهرام المسائي

المصدر :

٢٤ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوفد المصري في «الجات» يرد على أعضاء مجلس الشعب والشورى

توصيات الأعضاء حول الاتفاقية

هامية للغاية ويجب تنفيذها

ضمانات كاملة لمصر عند تنفيذ نصوص

«الجات» لحماية الاقتصاد الوطنى

انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل ونقاش عند عرض هذه الاتفاقية على مجلسى الشعب والشورى وظهر اتجاه واضح من جميع اعضاء المجلسين سواء من الاغلبية او المعارضة او المستقلين ، الكل اكد ان مصر بحكم سياستها المتوازنة ودورها الرائد والمتميز على الساحتين الاقليمية والدولية لا يمكن ان تتعزل عن العالم كما وافق الجميع على ضرورة واهمية انضمام مصر الى هذه الاتفاقية خاصة بعد ان اكدت الحكومة على لسان الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان انضمام مصر يجعلها تستفيد من ايجابيات هذه الاتفاقية وان عدم انضمام مصر لا يجعلها تستفيد من ايجابيات الاتفاقية ورغم ذلك فان اثارها سوف تظهر على مصر وبالتالي تحرم من ايجابياتها

وبالذاتى تحرم من ايجابياتها

رحول عدد من التساؤلات التى طرحها اعضاء مجلسى الشعب والشورى والتي لم تمكن الحكومة من الرد عليها نظرا لضيق الوقت فقد حملت هذه التساؤلات الى الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح الوزير المفوض للتجارى لمصر بجنيف ورئيس مجموعة

وبالنسبة لما اثاره اعضاء مجلسى الشعب والشورى خلال مناقشتهم الموسعة لاتفاقية الجات حول ارتفاع اسعار السلع الغذائية بسبب هذه الاتفاقية .

اوضح رئيس الوفد المصرى فى المفاوضات حول هذه الاتفاقية انه بالنسبة لاسعار السلع الغذائية فكان من المقرر رفع الدعم كاملا مؤكدا ان من خلال المفاوضات حول هذه الموضوع نجح المفاوض المصرى فى ان يتم رفع الدعم بالتدريج وان يكون ٣٦٪ على ٦ سنوات والباقى يتم الاتفاق عليه مستقبلا .

وقال ان المفاوض المصرى حذر من خطورة رفع الدعم مرة واحدة وحذر من زيادة اسعار السلع الغذائية اذا تم ذلك مشيرا الى انه بالنسبة للدولة الافريقية بما فيها مصر فان يكون رفع الدعم اكثر من ١٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠ وأشار الى ان المفاوض المصرى نجح كذلك فى وضع نص هام جدا وهو انه فى حالة زيادة اسعار استيراد المواد الغذائية فيكون لمصر حق التعويض وهذا النص كان من خلال المفاوضات المصرى ولمصالح كل الدول النامية .

وقال ان الخطر على اسعار السلع الزراعية تأثيره ضعيف مشيرا الى ان الدعم الأمريكى هو الذى جعل مصر تعتمد على الاستيراد اكثر من الانتاج وأوضح ان مصر بمجرد ان بدأت فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى خاصة تحرير الزراعة وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية عند توزيعها فقد تم انتاج ٢.٥ مليون طن قمحا خلال العامين الماضيين وقال ان مصر تسيير فى الطريق الصحيح فى مجال السلع الزراعية

مختلف الجالات وان مصر سوف تستفيد من هذه الاتفاقية خاصة من الدول الكبيرة فى مجال تخفيض الجمارك مع عدم ترك الصناعة المحلية سواء فى مجالى الزراعة او الصناعة تتعرض للخطر الخارجى بل لابد من حمايتها بوسائل وطرق مشروعة وأنه يمكن رفع الرسوم الجمركية كاجراء وقائى للحماية وذلك لايتعارض مع بنود الاتفاقية.

واوضح ان مصر تقوم منذ عامين بتدريب خبراء وطنيين فى أوروبا وكندا على وسائل حماية المنتجات الوطنية ومكافحة الاغراق والاحتكار

ويشان ما اثاره اعضاء مجلسى الشعب والشورى بموضوع المواصفات القياسية فى ظل اتفاقية الجات اشار الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح الى انه من حق كل دولة ان تسمى الانتاج الوطنى من اى سلع رديئة ولابد من احترام المواصفات حرصا على سلامة الانسان موضحا ان مصر منضمة الى المنظمات العالمية التى تعمل فى مجال المواصفات القياسية العالمية وقال ان هذه المنظمات لاتجبر الدول على الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية ولكن اذا تم الالتزام بها فذلك فى صالح الاقتصاد القومى لكل دولة وأنه بالنسبة لمصر فلحماية منتجاتها فمن حقها ان تضع هذه المواصفات.

واوضح ان هناك خلطيا بين المواصفات القياسية والغش الذى يمكن ان يأتى من منتج محلى او احد المستوردين ويمكن وضع القوانين التى تقضى على ذلك مثل قانون الغش التجارى الذى اقره مجلس الشعب مؤخرا مشيرا الى ان موضوع الغش فى السلع والخدمات لاصلة له باتفاقية الجات

المفاوضين المصريين فى الاتفاقية

فى بداية اللقاء اشار الدكتور مأمون الى ان مناقشات اعضاء مجلسى الشعب والشورى كانت حول الاقتصاد المصرى حاضره ومستقبله بشكل عام وجزء منها لايتعلق باتفاقية الجات مؤكدا ان توصيات الاعضاء اكثر من ممتازة وفى غاية الاهمية وارى ضرورة الاهتمام بهذه التوصيات نظرا لاهميتها الكبرى فى اعطاء دفعة قوية للاقتصاد المصرى

واوضح ان حقيقة اتفاقية انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية ان نصوصها محايدة ولايوجد بها الاجزاء بسيط من الالتزامات موجودة فى ملحقات جدول الاتفاقية لكل دولة ويبلغ عددها حوالى ١٠٠ دولة لها مطلق الحرية بشأن تحديد الرسوم الجمركية . وأكد ان موضوع جداول الخدمات يمثل المبادئ العامة ولايتميز بين دولة واخرى واي ميزة تم اعطاؤها لدولة تذهب لباقى الدول مشيرا الى انه لم يتم تخفيض اى رسم جمركى

وقال ان مصر فى مجال تحرير قطاع الخدمات قد سبقت اتفاقية الجات وعلى سبيل المثال قطاع البنوك ثم فتح فروع لبنوك اجنبية فى مصر وكذلك قطاع التأمين فى تعديل قانون الاشراف والرقابة على التأمين ثم السماح لوجود شركات اجنبية تتعامل فى هذا القطاع فى مصر وذلك بشروط حفاظا على الاقتصاد المصرى حيث يتم السماح لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى مصر من خلال شركات مصرية . اجنبية مشتركة برأسمال مصرى ٥١٪

واكد الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح ان مصر من خلال مسيرة الاصلاح الاقتصادى قد سبقت هذه الاتفاقية فى



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٥

وحول قضية الملكية الفكرية اوضح الدكتور مأمون أن هذا الموضوع اختلاط الامر خاصة ما اثاره أحد الأعضاء حول سرقة الآثار مشيراً الى أن ذلك ليس فكراً وإنما جريمة يعاقب عليها القانون ولا صلة لها باتفاقية الجات وقال ان الملكية الفكرية في مصر وفي حدود ما جاء في الاتفاقية فان مصر رائدة في مجال الأفلام والسينما وأفكار المؤلفين والفنانين ومن ثم فان الاتفاقية في هذا المجال سوف يكون لمصر استفادة كبيرة جداً وسوف تظهر الآثار الإيجابية على مصر في هذا المجال خاصة أنه من حق مصر أن تستكي في حالة تعرض أي بلد من بنود الملكية الفكرية للسرقة.

وبالنسبة لأسعار الدواء أكد الدكتور مأمون أن القانون المصري في هذا المجال يعطي حماية براءات الاختراع لمدة ١٥ عاماً والاتفاقية تعطي ٢٠ عاماً وتم الاتفاق على ألا يتم تطبيق ذلك إلا بعد عشر سنوات وأوضح أن الدواء الأساسي يبلغ عدده ٣٧٩ دواء ومدتها انتهت وتصنيعها حر ويدون دفع أي رسوم ومن ثم فلا توجد أي التزامات على

مصر في هذه الأدوية . وأشار الى وجود أدوية جديدة خاصة بالسرطان والايذ ويصل عدد هذه الأدوية الى حوال ١١ صنفاً لها اثر مباشر وقررى على الدواء ومن حق الحكومة أن تعطى الترخيص اجبارياً لم يريد الإنتاج في مصر وبالنسبة لما اثاره أعضاء مجلسي الشعب والشورى حول قضية المنسوجات ومدى تأثيرها باتفاقية الجات اوضح الدكتور محمد مأمون عبد الفتاح ان الدول الصغيرة تأخذ معاملة أفضل بحيث لو عليها حصص فلا يتم قرض قيود عليها . وقال ان مصر وصلت لوضع جديد بالنسبة لقضية التصدير حيث انها تأخذ حقوقاً اكبر ولا تطبق عليها الالتزامات الخاصة بالتصدير بالنسبة للدول الكبرى وحول الجهاز الإداري بالدولة وعلاقته باتفاقية الجات أكد رئيس وفد مصر في هذه الاتفاقية أنه لا توجد أي علاقة بينهما ولكن المطلوب إزالة الروتين والبيروقراطية خاصة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتصدير .



الخبراء المصريون يبحثون تنفيذ اتفاقية الجات

كتب - محمود الشاذلي :
بحث أمس الخبراء والعلماء
المصريون وضع خطة متطورة
وتصور شامل للنهضة العلمية
لمسايرة تطورات الخطوات
التنفيذية لاتفاقية التجارة العالمية ،
والتعريف الجمركي ، والجات .
طالب الدكتور علي حبيش رئيس
أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا بوضع تصور
للنهوض بالالكترونيات لمواجهة
التحول الحضاري الذي يواجه
الدول النامية .

طالب الدكتور نبيل أبو العينين
رئيس المركز القومي للبحوث بزيادة
الاهتمام بصناعة الالكترونيات

لمواجهة التزايد المستمر في تدخل
الالكترونيات في نظم تشغيل
الاجهزة والمعدات المستخدمة في
مجالات الصناعة والزراعة والطب .
جاء ذلك أمس في المؤتمر العلمي
لبحث سبل استخدام العوازل
الكهربائية وتطبيقاتها في الصناعة
والذي نظمه أكاديمية البحث
العلمي والمركز القومي للبحوث
وحضره عدد كبير من الخبراء
المصريين والعالمين .



المصدر : أخبار اليوم

٢٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات واستراتيجية المواجهة

انعقد المؤتمر الوزاري لجولة اورجواي بالمغرب يوم ١٥ أبريل ١٩٩٤ وانتهت تلك الجولة بالتوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بإنشاء منظمة التجارة العالمية . ولقد وقع أكثر من ١٢٠ دولة - من بينها مصر - بالاحرف الأولى على أهم اتفاقية عرفها التاريخ في مجالها ، وتستهدف هذه الاتفاقية تدعيم التجارة العالمية وتوسيعها لتشمل فيما تشمله التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

والبشرية تحقيقا لهدف الانطلاق الانتاجي في مختلف المجالات وهو ما تدور حوله خطة السنتين الثالثة والرابعة من الخطة الخمسية الثالثة * ثانيا : لابد من التخلص من مشاكل وعيوب البيروقراطية تشجيعا للاستثمار وتسهيلا لانتهاء مصلح المواطنين . والاصلاح الاقتصادي لابد ان يسير معه في نفس الاتجاه وينسجم الاهتمام بالاصلاح الاداري . والاصلاح الاداري لا يقتصر على جهود الدولة أو الحكومة ولكن هو مشكلة سلوك الافراد بما يعنى الشعور بالانتماء ، وبالانضباط وتحمل كل فرد لجميع مسؤولياته الوظيفية ، ووضع أنظمة الحوافز التي تجعل من سياسات الاجور وسيلة للتجديد وتحسين الأداء .

* ثالثا : لابد ان يبدأ رجال الادارة في مشروعاتنا الانتاجية بإعداد الدراسات المتأنية والمتعمقة عن موقف الانتاج من حيث الجودة والتكلفة والسعر لكي نتعرف على الميزة النسبية التي تتمتع بها في مختلف عناصر الانتاج سواء المواد الخام أو المنتج النهائي أو الطاقة أو تشغيل الأيدي العاملة وذلك لاننا سوف نواجه منافسة عالمية .

* رابعا : من أهم شروط نجاحنا في مواجهة احكام هذه الاتفاقية هو الاهتمام بموضوع الجودة والرقابة عليها طبقا للمواصفات القياسية العالمية كي تتمشى مع جودة المنتجات العالمية وهذا يقع على عاتق وزارة

الصناعة ، وهي تقوم بالفعل بمراجعة تطوير وتحديث المواصفات المحلية كي تتمشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة . ومعظم شركات قطاع الاعمال العام والخاص مؤهلة للحصول على شهادة الجودة الشاملة . والجودة الشاملة لا تقتصر على جودة

ولقد انضمت مصر الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الايجابيات أو المزايا التالية : * مزايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاعمال الفنية . * ان تلتزم مصر بهذه الاتفاقية قبل خمس سنوات . * تتيج الاتفاقية فترة انتقالية تعمل الى عشر سنوات . * النظام الجديد لفض المنازعات يحمي الدول الصغيرة من الاجراءات والضغوط التعسفية التي كانت موجودة في اتفاقية الجات .

هذا ومن ناحية اخرى فان عدم انضمامنا الى اتفاقية التجارة العالمية يحرمنا من الكثير من المزايا والضمانات التالية :

* تحريم البلاد من المزايا والضمانات والحماية التي تكنلها الاتفاقية . * توفر الاتفاقية حماية الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة .

* سوف تعمل أسواق الدول الاعضاء الى نحو ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية وعدم توقيعنا يحرمنا من التصدير أو الاستيراد من تلك الاسواق وسوف يؤثر بالحثم على التنمية وعلى انطلاقنا الانتاجي .

وأضع أمام القاري الكريم تصور يثقل باطار استراتيجية تحدد خطوطا واتجاهات معينة لابد من اتباعها لكي نتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والاقليمية وفي عالم يتسم بالمنافسة والصراع .

* أولا : ليس امامنا من سبيل آخر غير زيادة الانتاج وزيادة الصادرات . وهذا يتطلب تطوير الاداء في مشروعاتنا الانتاجية بما يضمن زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية للانتاج المصري بما يسمح بالاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية



المصدر: [جهاز الإعلام]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ أبريل ١٩٩٥

مستوى السلع وعلى مستوى الاسواق مع ضرورة متابعة نشاط التصدير على المستوى القومى وهذا يتطلب

الآتى:

* مراجعة الاعباء التى يتحملها المستثمر.

* العمل على تحرير التجارة الخارجية وتوثيق الصلة بالاسواق الخارجية.

* اجراء مسح تنظيمى للاجهزة المنوطه بنشاط التصدير واعادة مبككة البناء التنظيمى.

* سابعها: الاهتمام بعنصر الادارة ووضعها فى مكانه الصحيح ولابد ان تعتنى الادارة مناهيم جديدة فى الادارة وفى التخطيط الاستراتيجى وان تأخذ بأسلوب جديد فى عملها مؤداه.

* نفقج السلع التى تستطيع تسويقها وليس تسويق السلع التى تم انتاجها.

* التعرف على احتياجات الاسواق المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

* استخدام اساليب حديثة فى البيع والتسويق وفى تخطيط السلع وتصميمها وتطويرها بما يتفق مع حاجات ورغبات المستهلكين.

* ثانيا: أرى أنه لا مناص من العمل على اقامة سوق عربية مشتركة فى

مراجعة الكتلات الاقتصادية الدولية - شرقا وغربا - كمنطلق الى وحدة اقتصادية عربية - فالسوق العربية المشتركة - التى يمكن ان تضم اكثر من مائة وخمسين مليوناً من المستهلكين - هى الكيان الاقتصادى

الفعال الذى يتفق مع تطور الاحداث وتطور العلاقات بين الدول العربية

وفيما بينها وبين الدول الاخرى فتحتل بذلك مكانة متميزة فى السوق الاقتصادية العالمية.

وختاماً أرى من الضرورى ان تكون زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وزيادة

الصادرات هدفا قوميا حتى عام ٢٠٠٥ تعمل من اجله كل القوى

الوطنية المخلصة - خاصة ان الشعب المصرى الاصيل قد عودنا انه صاحب

الارادة القوية الذى يقبل التحدى ولا يتردد فى العطاء والتضحية فى سبيل

مصرنا العزيزة.

المنتجات فحسب ولكن هو نظام متكامل يغطى النظم الادارية للعمل - كفاءة الافراد - كفاءة الادارة - نظم

الحوافز - مكافآت الافراد - والتدريب وغيره - ولقد حصل عدد ليس بالقليل

من شركاتنا على شهادة الجودة الشاملة وسوف تحصل عليها بقية

الشركات خلال السنوات القليلة المقبلة.

* خامسا: ضرورة البدء فى وضع خطة قومية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة بحيث لا تترك هذه المهمة

الخطيرة للمبادرات الفردية - ان استيعاب التكنولوجيا الحديثة ثم

تطويرها وتطويرها على مفتضى الامكانيات والموارد المتاحة فى مصر

يعتبر أمرا ضروريا فى هذه المرحلة بالذات بحيث يتحقق منها أقصى كفاءة

متاحة وبحيث تكون المحصلة النهائية انتاجا ذا جودة عالية وبأسعار

مناسبة ولكى يلقى هذا الانتاج قبولا محليا وعالميا ، الأمر الذى سيؤدي

بالجزم الى زيادة صادراتنا الى تحقيق فائض فى الميزان التجارى ، ونحن

قادرين بإذن الله على اللحاق بركب التقدم التكنولوجى لتتبرا مصر موقعها

اللائق بين دول العالم .

* سادسا: ان نجعل من قضية التصدير شاغلنا الأول وان نبدأ

باعداد برنامج قومى للتصدير يعتمد على وضع اهداف تصديرية على



المصدر : بوز اليوسف

١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وافق مجلس الشعب على دخول مصر اتفاقية «الجات» و«كل» خبراء الاقتصاد يحذرون :

تقرير: أمانة سلامة

بعد خمس سنوات من الآن سنعانى من نقص الدواء او زيادة اسعاره لحد جنونى (فاحذروا المرض) ، وربما لن نجد منتجات مصرية من المنسوجات والسلع الغذائية ، فكل الصناعات المصرية مهددة ، ما لم نتدارك الموقف من الآن ، والسبب اتفاقية الجات التى سيبدأ العمل بها فى مصر بعد خمس سنوات حيث اعطت الاتفاقية للدول النامية هذه السنوات الخمس لتوفيق أوضاعها ، بينما ، تسرى الاتفاقية فى دول العالم الأول ابتداء من شهر يونيو القادم .

الاتفاقية على الصناعة المصرية ؟

وجاءت الإجابات من خلال الأبحاث المقدمة والتى أكدت جميعها ان الصناعات المصرية ستتأثر كثيراً بهذه الاتفاقية نظراً للمنافسة الشديدة التى ستواجهها من منتجات الدول

هذا الكلام كتبه الأبحاث التى توفقت خلال الندوة التى عقدها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حول اتفاقية الجات والرها على مصر ، ولعلك فيها العديد من خبراء الاقتصاد والصناعة واساندة الجمعيات وعدد من الوزراء ، وتبدو أهمية الأبحاث التى قدمت فى الندوة من كونها تدق ناقوس الخطر من الآن وتوضح إيجابيات وسلبيات الاتفاقية وخطورتها على الصناعة المصرية وكيفية الحد

من ضرورها ، خاصة بعد موافقة مجلس الشعب على الانضمام إليها الأسبوع الماضى باعتبارها شراً لابد منه ، ولعل السؤال الذى تردد كثيراً : ما هو تأثير



المصدر : مركز البحوث والصناعات

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

ومتولفاً على الطرف المنتج ، وهو ما يجعله يلغى قيوداً على أنشطة البحث والتطوير المحلية ، وهو ما يعنى وقوف المنتج المصرى عند حد معين من التطور ، في الوقت الذى تطور فيه الشركات المتقدمة منتجاتها الدوائية بشكل مستمر .. كل هذه القيود تجعل من صناعتنا لا تلوى على مواجهة صناعات الدول المتقدمة ما لم تتدخل الدولة بشكل أو بآخر لمواجهة هذه القيود .

ويضيف د . صلاح الدين فهمى في بحثه ان الاتفاقية اشترطت سريان مفعول براءة الاختراع على المنتج لمدة ٢٠ عاماً ، لا يسمح خلالها بصنع نفس المنتج باستحداث طرق جديدة ، وهو قيد يحكم تطور الصناعة وقد يتحول إلى سبب من اسباب تدهور وتراجع صناعة الدواء في مصر علاوة على تعرضنا للمغالاة في تقدير الثمن في المنتجات الدوائية حيث ان الاتفاقية اعطت لصاحب البراءة وضعاً احتكاريًا ينصرف على كلفة لوجه التصنيع والاستغلال ، مما يطلق يده في فرض الإكوات والأرباح . والبديل لذلك ، إما ان نتجه إلى التصنيع بموجب امتيازات ، وهو أمر ليس سهلاً ، وإما ان نتجه إلى الاستيراد المباشر من المبتكر الوحيد وهو أمر ليس أحسن حالاً .. ويوضح الدكتور صلاح في بحثه ان الأمر قد يؤدي إلى توقف خطوط الإنتاج وتراجع حجم التصدير وزيادة الاستيراد وارتفاع معدلات البطالة .

وحتى لا تكون الصورة سوداء تماماً فإن د . صلاح فهمى قل في بحثه نقلاً عن فاروق شقير وكيل وزارة الاقتصاد ، ان ٩٠٪ من براءات الاختراع الحالية للأدوية لن تمسها الاتفاقية ، ولكن تظل المشكلة في الأدوية الجديدة حيث ان معظم الاختراعات تتم في الدول المتقدمة ، ومعنى ذلك ، إما حرمنا من الأدوية الجديدة أو زيادة أسعارها بصورة كبيرة ..

ويوضح البحث نفسه ان الاتفاقية لها أيضاً بعض الآثار الإيجابية على صناعة الدواء ، ومنها اتفاق مكافئة الإغراق ، وهو الأمر الذى يفيد صناعة الدواء في مصر ويحميها مما حدث لها اعتباراً من عام ١٩٩١ عند الفى وزير الصحة القرار رقم ٥٠٥٠ ، لسنة ١٩٨٢ ، الذى كان يحظر استيراد الكيمويات الدوائية عن غير طريق شركة الجمهورية ولور إلخلك . تم إغراق السوق المحلية بمنتجات مثيلة لإنتاج الشركة من الخامات الدوائية والمضادات الحيوية من دولتي الهند والصين بأسعار رخيصة مدعومة من دولة المنشأ ، مما أدى إلى إحجام الشركات عن شراء خامات شركة الجمهورية ، ومن ثم تكسبت المنتجات حتى وصلت قيمتها ٥٠ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٩٢ ، ونتج عن ذلك بيعها بأسعار غير اقتصادية وبخسارة بلغت ١٦,٥ مليون جنيه

المتقدمة نتيجة خفض الجمارك ، وإيضاً بسبب حقوق الملكية وخاصة حقوق الملكية الفكرية والتي تتضمن براءة الاختراع والتي تمنع تماماً التعامل مع هذه المنتجات إلا بعد الرجوع لمبتكرها والاتفاق معه . ولهذا فإن أكبر الصناعات تالراً بهذه الاتفاقية ستكون صناعة الدواء وحسب البحث الذى قدمه د . صلاح الدين فهمى محمود استلا الاقتصاد بكنية تجارة الأزهر تحت عنوان : انعكاس اتفاقية الجات على

القطاع الصناعى المصرى وبالتطبيق على صناعتي الدواء والمنسوجات ، ان الآثار السلبية للاتفاقية ستكون أكبر على صناعة الأدوية ، لعدة أسباب منها ان صناعة الدواء من الصناعات الكيماوية الراقية كلفة التكنولوجيا ، وقد لا تتحقق إلا في المجتمعات المتقدمة علمياً ، وبالتالي تكتنفها الأسرار الإنتاجية والغنية ويزيد من الأمر ان كلفة الأدوية تتمتع ببراءات اختراع ، ولذلك فإن كلفة الصناعات الدوائية التى تصنع في مصر ستتوقف فور الشروع بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في الجات ، ويزيد من خطورة الأمر ان الإنتاج المحلى يغطى ٦٧٪ من احتياجاتنا ، وأن أقله من المبتكرات المصرية ، وعلى الرغم من ان لمصر خبرة طويلة في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الاستيراد في صناعة الدواء تلم الصنع ، إلا ان هناك بعض السبلات التى تزداد مع الاتفاقية ، باعتبار ان صناعة الدواء تعتمد على نقل التكنولوجيا

وعقود التصنيع ، منها اشتراط شراء الكيماويات الدوائية من الشركة المانحة للترخيص والمغالاة في تقدير الثمن الكيماويات ومنع

الانتشار العلمى للتكنولوجيا في شركات المستحضرات الصيدلانية ، واشتراط عقد جديد وبشروط جديدة عند

انتهاء العقد الاصل بدلاً من تجديده التوماتيكياً مثلما كان يحدث ، ومعنى ذلك ان التقدم في هذه الصناعة سيظل مشروطاً



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ مايو ١٩٩٥

بالإضافة إلى تقلص حجم الإنتاج إلى ٨٨ مليون جنيه بدلاً من ١٥٥ مليون جنيه ، وتوقف إنتاج ٧٠٪ من خطوط الإنتاجية .. وبذلك أصبحت الشركة على حافة الانهيار ، ولعل اتفاقية الجات تحمي السوق المصرية وصناعة الدواء من الإغراق ، ولكن لا يعنى هذا أن الإيجابيات تفوق السلبيات بل العكس ، وهو أمر يدعو إلى دراسة الموقف ، وإمكانية التعايش مع هذه القيود والاستفادة من المزايا وهو أمر يتطلب دعوة البلدان العربية إلى التعاون فيما بينها في عدة مجالات خاصة بهذه الصناعة مثل تطوير البحوث الدوائية والدخول بشكل جماعي في اتحاد إقليمي أو تكوين تجمعات اقتصادية بينها وبين بعض الشركات الدوائية الدولية للتصنيع بالمثل في إحدى الدول العربية لجعل السوق العربية ..

ما ينطبق على الدواء ينطبق أيضاً على صناعة المنسوجات التي لن تصمد أمام المنافسة من الدول الأجنبية في ظل تخفيض الجمارك وجودة المنتج الأجنبي مقارنة بالمصري وما لم نتدارك الموقف ونحسن إنتاجنا سيكون موقفنا صعباً ..

ونفس الأمر ينطبق على إنتاج وتجارة السلع الغذائية ، وحسب البحث الذي قدمه د . اسامة البهنسawy المتخصص في الاقتصاد الزراعي بكلية زراعة الأزهر أن تطبيق حرية التجارة الدولية ملغماً هو منصوب عليه في الاتفاقية سوف يؤدي إلى إضعاف مركز مصر التنافسي في مجال صادرات المنتجات بصفة عامة ، ومن السلع الزراعية بصفة خاصة على الأقل في المدى القصير ، وإلى أن تنجح سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة ، وإلى أن يتم تطوير صناعة التصدير في مصر وإعادة توجيه الإنتاج وفقاً لمتطلبات السوق العالمية حيث أن نوعية إنتاجنا الحالي لا ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية ، ويزيد من الأمر أن تطبيق هذه السياسة التي تعنى إلغاء دعم مستلزمات

الإنتاج الزراعي ، ستؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية مما يشكل عبئاً إضافياً على الميزان التجاري الذي يعاني من عجز بلغ متوسط قيمته ٦١٠١ مليون دولار سنوياً من بينها حوالي ٢٥٨٤,٣ بالنسبة للميزان التجاري الزراعي كمتوسط ، للفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ ، ولكي نتضح خطورة الأمر ، فإن د . البهنسawy يكشف في بحثه أن الواردات من القمح ستبلغ عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٥ مليار جنيه ، بدلاً من ١٦٠١ مليون جنيه بسبب رفع الدعم وتطبيق بنود اتفاقية الجات ، أما القطن والتي تعتبر مصر منتجاً ومصدراً رئيسياً له خاصة في الاقطان طويلة التيلة ، فإنه سيواجه منافسة كبيرة خاصة بعد أن انخفضت صادراتنا منه بالفعل

إلى ٣٦٨ ألف قنطار عام ٩٣ بدلاً من ٣٢٨١ مليون قنطار عام ١٩٨٠ مما جعل الإحساس لدى الغزاليين العاملين بعدم إمكانية الاعتماد على القطن المصري ، فالتجهوا إلى الاقطان المنافسة حيث احتلت أمريكا والصين وروسيا وإسرائيل مكانة مصر في بعض أسواقنا التقليدية ، ونفس الأمر بالنسبة للبرتقال حيث تراجعنا إلى المركز الثاني عشر بين أهم الدول المصدرة له بسبب انخفاض الصادرات المصرية من ١٠٩,٥ ألف طن إلى ٥٦,٢ ألف طن ..

كل هذا يؤكد أن مصر بلد مستورد للسلع الغذائية وأن اتفاقية الجات سوف تلحق في المدى القريب بمزيد من الأعباء على الميزان التجاري .. ويوضح الدكتور البهنسawy أن مصر ستكون من أكثر البلدان تعرضاً للخسارة في الإيرادات العامة والرفاهية بسبب الجات حيث تشير السيناريوهات المختلفة لتقدير تلك الآثار إلى هذه الخسارة ، فالسيناريو الأول ويتضمن التحرير الكامل للتجارة الزراعية والذي يتضمن إلغاء الدعم والتعريف الجمركية والضرائب سيجعل الخسارة السنوية في الإيرادات العامة ١٧٢ مليون دولار ، وفي الرفاهية الاجتماعية ٢٣٦ مليون دولار .

أما السيناريو الثاني والذي يتضمن إنقاص دعم المنتج بحوالي ٢٠٪ بدون تدخل في طبيعة السوق وهو الاقتراح الذي تقدمت به السوق الأوروبية المشتركة ، فإن مصر ستخسر ٦٩ مليون دولار في الإيرادات العامة و١٠٥ ملايين دولار في الرفاهية الاجتماعية ، ويوضح السيناريو الثالث والذي يتضمن التدخل من دعم الصادرات أن الخسارة ستصل إلى ٨٧ مليون دولار في الإيرادات العامة و١٢٣ مليون دولار في الرفاهية الاجتماعية ، وأما السيناريو الرابع والذي يتضمن زيادة الواردات بنسبة ١٠٪ لكل سلعة في أوروبا وأمريكا ، فإن خسارتنا تصل إلى ١٦ مليون دولار في الإيراد العام و٣٢ مليون دولار في الرفاهية الاجتماعية ، وهكذا فإننا سنخسر في كل السيناريوهات المتوقعة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من شرفة الصحافة

إرادة التغيير!

■ جاءت موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» حاسمة في مواجهة الرأي المتخوف من تأثيراتها السلبية على الإنتاج الوطنى بسبب المنافسة والاغراق.

■ وأعجبني قول الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تحت قبة المجلس من أن مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» تقتضى منا زيادة الانتاج وتحسين جودته، ولكن إعجابى سيكون أشد عندما يتم وضع السياسات التى تحقق هذه الأقوال على أرض الواقع.

● كان التخوف شديدا من التأثيرات السلبية للبنوك الأجنبية على البنوك الوطنية عند تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد نجحت البنوك الوطنية فى تطوير نفسها بسرعة لمواجهة المتغيرات الجديدة، وتلافت الآثار السيئة فى المنافسة، فهل نأمل فى تحقيق هذا على الصناعة الوطنية والإنتاج المحلى فى مواجهة حرية تجارة السلع والخدمات المعروفة باسم «الجات»؟!.....
أعتقد ان هذا ليس مستحيلا، فالمهم هو توافر الإرادة اللازمة للعمل والتطوير!



المصدر : **العربي**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١ مايو ١٩٩٥**

.. وبسبب الجات:

توقع زيادة سعر رغيف الخبز

كتب مسعد نوار:

حذر الدكتور علي لطفى رئيس الوزراء الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من حدوث زيادات كبيرة في أسعار رغيف الخبز والسلع الضرورية بسبب توقع ارتفاع فاتورة الغذاء المصرية بنسبة ١٥٪ خلال الفترة المقبلة عقب إلغاء الدول المصرية لدعم القمح والمواد الغذائية تنفيذًا لاتفاقيات الجات تصاريحات د. علي لطفى جاءت أمام المؤتمر السنوى لكلية التجارة بجامعة عين شمس أول أمس السبت.



المصدر : **إشراف**

التاريخ : **٢ مايو ١٩٩٥** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية...؟ حماية الانتاج الوطنى من المنافسة الأجنبية .. أم حماية جمهور المستهلكين ؟

الأجنبية في السوق المحلي بل والعالمي ومن البديهي أن المنتجين المحليين سيتأثرون سلبيا بهذه المنافسة على الأقل في مراحلها الأولى إلى أن يستجيبوا لها بتطوير عملياتهم الانتاجية وتحسين جودة منتجاتهم وتقليل تكاليف انتاجهم وزيادة انتاجية العمالة لديهم .

ما زالت تلك الاعتبارات الهامة غائبة عن معظم الشركات المصرية عامة كانت او خاصة اذا استأثرت بالسوق المحلي بصورة او بأخرى في الماضي .

لقد حان الوقت للتنبيه على الشركات المصرية كافة أن تعد العدة من الآن للمرحلة المقبلة ذلك أن رياح التغيرات المتوقعة ستكون عاتية ، ولن تبقى إلا الشركات التي ستطور قدرتها التنافسية بحيث تحصر انتاجها فيما لها فيه من ميزة نسبية ، وتنمي انتاجية عمالتها بحيث تنتج سلعة ذات جودة عالية تلبي طلبا فعليا في السوق المحلي والعالمي . ومن ثم فإن المتوقع أن يحدث في مصر إعادة هيكلة للانتاج وتغير في تركيبته مع انحسار سياسات الماضي التي شجعت تحت ظروف معينة على التوسع في انتاج أى شيء بغض النظر عن مردوده المالى والاقتصادى والتحول الى مرحلة قصر الانتاج على ما تتمتع مصر فيه بميزة نسبية .

لذلك من المتوقع أن تغلق مصانع عديدة أبوابها وتعدل مصانع أخرى في تركيبية انتاجها بحيث تبدأ أولا بما مل خبراء الإدارة من النصيح به من ضرورة أن تكون نقطة البداية دائما دراسة السوق المحلي والعالمي واختيار ذلك الجزء من الطلب الذى تستطيع الشركة توفيره بصورة مثلى تعظم أرباحها . تلك هي الفلسفة الغالبة التي أن للقطاع العلم والخاص أن

مع توقيع مصر على اتفاقية الجات وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية طالعنا الصحف المصرية عن اتجاه الحكومة الى اصدار قانون ضد الاغراق الاجنبى يتم صياغته حاليا في وزارة الاقتصاد . ذلك القانون يمثل أهمية قصوى لتأثيره الشديد على حاضر ومستقبل الصناعة في مصر من جهة وعلى قدر الاستفادة التي طال انتظارها للمواطن المصرى لثمرة احد اهم مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى وهو تحرير التجارة من ناحية أخرى .

لهذا من الواجب على كل ذى رأى أن يدلى به الآن لكي يستطيع المشرع المصرى الموازنة بين مصالح المنتجين والمستهلكين في هذا الوقت المبكر حتى يخرج القانون محققا أهدافه ومعروفا للكافة بحيث يستعدون من الآن لبدء تطبيقه قبل أن يجدوا الباب قد فتح على مصراعيه وهبت رياح المنافسة الأجنبية التي لا ترحم بما لها وما عليها وهم في سكون لا حول لهم ولا قوة .

بداية تعتبر تحرير التجارة الدولية من خلال خفض المعوقات الادارية والكمية وتخفيض الحماية التعريفية أحد اهم مكونات أى برنامج للاصلاح الاقتصادى ولعلنا لا تتجاوز الحقيقة لو قلنا أنه أحد اهم الثمار التي يجنيها ويحص بها المواطن (على عكس الوضع بالنسبة للاصلاح المالى) من خلال نزول أسعار المنتجات الأجنبية المستوردة ومثيلاتها المنتجة محليا وارتفاع مستوى جودة الانتاج المحلي لينافس المنتجات



المصدر :

أمر سامية

التاريخ :

٥ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بكم : د. أحمد إيهاب عبد الأحد جمال الدين

سيخول اليه النظر في الشكاوى والتحقيق فيها ومنحهم حماية مؤقتة من أية ممارسات غير مشروعة قد تلجأ اليها عدد من الشركات الأجنبية .

وتعريف الاغراق المبسط هو أن تقوم الشركة الأجنبية ببيع سلعتها في السوق المصرية بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها المحلية أو في سوق دولة ثالثة وذلك بنية الاستحواذ على السوق المصرية وإفلاس المنافس المصري ثم تقوم برفع السعر مرة أخرى بعد أن تكون السوق المصرية في حوزة الشركة الأجنبية .

وقد يكون الاغراق نتيجة حصول الشركة الأجنبية على دعم من حكومة الدولة التي تنتمي اليها تلك الشركة . تلك بعض الأمور غاية في الدقة والصعوبة ، وسيتعين على الشركات المصرية اثباتها للجهاز الذي سينشأ خصيصا للبت في تلك الشكاوى وأحسب أن الكثير من الشركات المصرية لم تبدأ بعد في الاستعداد لتلك الأمور استعدادا جديا .

ومن ناحية أخرى يجب الإشارة الى أن على الحكومة ممثلة في فريق وزارة الاقتصاد الذي

يصوغ القانون مسئولية التحديد الدقيق لطرق حساب الاغراق وتعريفه واعداد النماذج التي سيكون على الشاكي والمشتكى أن يملأها للدفاع عن وجهة نظرهم قبل أن يصدر الجهاز المختص حكمه بون ابطاء ، وطرق التحقق من جدية وصحة الشكاوى إذ من المسلم به أنه ليست كل منافسة اجنبية غير مشروعة . كذلك فإن اعطاء أى استثناء لصناعة ما سيترتب عليه ضغوط صناعات أخرى في نفس الاتجاه . من هنا كان التفكير في عدد من الدول التي سبقتنا بالاتجاه الى

يتبناها قبل قوات الاوان .

السؤال الآن ما هو دور الدولة ازاء هذا التغيير الجذري في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من مشكلة بطالة بشقيها الصريح والمقنع ويتبعياتها وآثارها الاجتماعية والسياسية ؟ كيف يجب أن يكون دور الدولة ازاء الشكاوى بل لا نبالغ لو قلنا الصراخ المتوقع من متجبي القطاع الخاص الذي تحفره الحكومة حاليا بشتى الوسائل لزيادة استثماراته ولشراء الشركات العامة المعروضة في برنامج الخصخصة بحيث يصبح القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي في التسعينات والقرن الواحد والعشرين ؟

لعل من المناسب هنا الإشارة الى نقطتين أساسيتين مسئوليتين عن الحذر الحكومي من الاسراع في عملية الخصخصة في الوقت الحاضر .

أولا : التأثير المتوقع على العمالة التي تنقل كاهل شركات القطاع العام والتي قد يستغنى عنها أو يعاد تأهيلها لأعمال أخرى ولا شك أن تحرير التجارة سيضيف أعباء جديدة بالنسبة لكيفية رعاية عمالة شركات القطاع الخاص الذي لن يقدر على مجابهة المنافسة الأجنبية وسيضطر الى إغلاق أبوابه وتسريح عماله .

ثانيا : يعتبر تقييم الشركات التي سيتم عرضها للخصخصة عاملا توليه الحكومة ، عن حق ، قدرا كبيرا من الأهمية لكي لا تنهم في المستقبل بأنها بددت ثروة الشعب . مما لا شك فيه أن برنامج تحرير التجارة سينعكس على تقييم الشركات بالسلب إذ ستتخفص قيمة الشركات المباعة حيث لن يكون لها سوق محل أسير مقلما في الماضي وسينعكس ذلك سلبا على القيمة السوقية التي يعرضها المشترون نظير امتلاك تلك الشركات إذ أنه سيكون عليهم أيضا عمل استثمارات إضافية وفورية لتأهيل الشركة للوقوف أمام المنافسة الأجنبية . لعلنا لا نتجاوز الحقيقة لو قلنا أن عددا من شركات القطاع العام قد لا يكون له بعد تحرير التجارة أية جدوى اقتصادية من أساسه ومن ثم سيستوجب تصفيتها حفاظا على المال العام من الهدار في محاولات يائسة لاعادة الحياة اليها على حساب أموال دافعي الضرائب التي يمكن في المقابل أن توجهها الحكومة لاستخدامات أكثر للحلحلا مثل التعليم والصحة وتخفيف المعاناة عن محدودى الدخل .

وتعتبر قوانين مكافحة الاغراق إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها حكومات الدول النامية ايجاد التوافق السياسى من قبل الناجحين لعملية تحرير التجارة بحيث تقلل من معارضة الذين سيفضرون منها من خلال ايجاد الميكانيزم الذي



المصدر : آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥

جعل الجهاز المعنى بمكافحة الاغراق مستقلا عن
أى وزير لا يبعد آياه عن مواجهة ضغوط جماعات
المصالح بقية استصدار قرارات في مصالحهم .
من ناحية أخرى قد يكون ذلك الاستقلال عصبة
للوزير المختص من شبهة استقلال الجهاز لمنفعة
سياسية خاصة أو شخصية . كذلك لابد أن يضم
الجهاز الذى سيعهد اليه النظر في الشكاوى
كفاءات على مستوى عال في المالية والاقتصاد
والمحاسبة والعلاقات الدولية وفي هذا الصدد فإن
تجارب العديد من الدول النامية يمكن الاستفادة
بها في هذه المرحلة مثل المكسيك وتشيلي ولا يكفى
الاستعانة بخبراء منظمة التجارة العالمية إذ أن
التطبيق العملي في عدد من الدول أسفر عن دروس
غاية في الأهمية من حيث الايجابيات التى يجب
أن تحاكيها والسلبيات التى يجب أن نعمل على
تلافيها .

تلك هي بعض الأفكار الأولية رأيت المشاركة
بها في بداية حوار قومي مستقير حول تحرير
التجارة والمخاض الواجب مراعاتها وأهمية
الموازنة بين حماية المستهلك والحماية الميصرية
للصناعة الوطنية . فمن ناحية يمكن أن يصبح
القانون الذى يصاغ الآن من التعقيد والشدة
بحيث يترتب عليه إلغاء الفائدة المرجوة من تحرير
التجارة من الناحية الفعلية ، إذ يمكن أن تصبح
العملية الادارية الباب الخلفى الذى يتمكن
الاقتاج المحلى من خلاله من الاستئثار والسيطرة
على السوق المحلى .

وهذا بالطبع يحرم المواطن من الحصول على
سلع بسعر معتدل وجودة عالية . من ناحية
أخرى فإن التساهل المبالغ فيه في القانون
المرتقب قد يفتح الباب لعاصفة من الأنماط غير
العادلة من المنافسة الأجنبية التى قد تسفر عن
تدمير الصناعة المحلية المصرية . من هنا كان
واجبا أن يشارك المهتمون بالتجارة الخارجية
وبالصناعات وبحقوق المستهلك المصرى وزارة
الاقتصاد حتى يخرج هذا القانون في أحسن
صوره وعلى الله التوفيق .

كتب المقال :

دكتوراه في الاقتصاد الدولى
من جامعة جونز هوبكنز ،
الولايات المتحدة



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٥

الجات: نشأتها.. أهدافها.. آثارها «1 - 2»

أهمية اتفاقية الجات لدول الخليج العربية

النشأة التاريخية للجات:

الجات كلمة مركبة من الاحرف الاولى الانجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجمركية، وتمثل الجات الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، أما الركبان الآخران فهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إن قواعد النظام الاقتصادي العالمي وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى اتفاقية «بريتون وودز» التي أنشأت صندوق النقد الدولي لكي يكون حارسا على النظام النقدي الدولي، وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وكانت مهمة الصندوق وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي، وأما مهمة البنك الدولي فهو مساعدة البلاد الأعضاء بتقديم وقروض طويلة الاجل لتمويل مشروعات لازمة للتنمية. وفي عام 1947 عقد مؤتمر التجارة والعملية في «هافانا» عاصمة كوبا، وكان عدد الدول الاعضاء 23 دولة وكان نتائج ذلك المؤتمر الميثاق المعروف بميثاق «هافانا» الذي وضع محاولا الأسس المنظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها التي تتركز على أن يقوم الاقتصاد العالمي على الثلاثي المكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية وهذا لم ينجح حيث رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق «هافانا» بسبب

احتواء الميثاق على احكام تنادى بتدخل الحكومات في التجارة الدولية. ثم بعد ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول النامية أن تأخذ من ميثاق «هافانا» الجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية وتضعه موضع التنفيذ فأصبحت الجات تمثل جزءا فقط من ميثاق «هافانا» وقد انضم إلى هذه الاتفاقية عدد كبير من الدول وكانت الجولة الثانية هي أشهر هذه الجولات والتي سميت باسم جولة «أوروغواي» وهي الدورة الثامنة عام 1993 في جنيف حيث وقعت 117 دولة في 15/4/1994 بمدينة مراكش المغربية لتدخل بالتالي حيز التنفيذ من أول يناير 1995.

أهداف الجات:

- 1 - الارتقاء بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.
- 2 - العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- 3 - الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- 4 - سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- 5 - ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.
- 6 - تشجيع الحركات الدولية

- 1 - الأهداف الموضوعات التي يحتويها هيكل الجات:
- 2 - جداول التراخيص أو الامتيازات
- 3 - المعاملة الدولية والضرائب الداخلية والقواعد
- 4 - حرية انتقال أو مرور السلع.
- 5 - مواجهة الاغراق والاجراءات المضادة.
- 6 - تقييم أغراض العملاء
- 7 - الرسم أو الرسوم المتصلة بالاستيراد والتصدير
- 8 - علامات المنشأ
- 9 - عمومية وإدارة قواعد الجات
- 10 - إزالة عامة للقيود الكمية
- 11 - التقييد لتأمين ميزان المدفوعات
- 12 - إدارة عدم التمييز في القيود الكمية
- 13 - الاستثناءات من قواعد عدم التمييز
- 14 - ترتيبات التبادل
- 15 - الإعانات
- 16 - حالة تجارة المشروعات
- 17 - المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية
- 18 - حالات الطوارئ في الواردات لمنتجات معينة
- 19 - الاستثناءات العامة
- 20 - استثناءات الأمان
- 21 - الإلغاء أو الحذف



المصدر : العالم اليوم

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٥

22 - الاتحادات التجارية
ومناطق التجارة الحرة
23 - منظمة للتعاون التجاري
24 - القبول والدخول
والتسجيل
25 - الانسحاب وسحب
الامتيازات
26 - تعديل الاجراءات
27 - المفاوضات الجمركية
28 - التقويم أو الاصلاح
29 - الانسحاب
30 - اجراء التعاقد
31 - الدخول أو الزيارة
32 - الملحقات
33 - عدم تطبيق الاتفاقية على
تعاقبات جزئية
34 - التجارة والتنمية: المبادئ
والاهداف
35 - معاملة السلع المصدرة في
الدول الأقل تقدما
36 - الخطوط العامة للربط بين
التجارة والتنمية
القواعد الحاكمة لنشاط
منظمة التجارة العالمية:
1 - كفاءة عضوية المنظمة لجميع
الدول الاعضاء في منظمة الجات
شريطة استيفائهم لجميع التنازلات
الجمركية والالتزامات الخاصة
بتحرير التجارة الدولية في
الخدمات.
2 - تتضمن الاتفاقية الاحكام
والقواعد الخاصة بانضمام
الاعضاء الجدد، وعلى الاخص شرط
قبول جميع اتفاقيات جولة
«أورو جوى» كوحدة واحدة لا تقبل
التجزئة مع الاخذ بالبيات اقتصاد
السوق.
3 - صياغة العلاقة بين منظمة
التجارة العالمية والمؤسسات الدولية
الآخري، وعلى الاخص صندوق
النقد الدولي والبنك الدولي على نحو
يسمح بالتعاون والانسجام بين
هذه المؤسسات الدولية الثلاثة
لتوفير ادارة جيدة للاقتصاد
العالمى.
4 - يتولى الاشراف على منظمة
التجارة العالمية مجلسا يطلق عليه
«المؤتمر الوزارى» الذي يعقد مرة
كل عامين، ويحل محله المجلس
العام الذى يقوم بمهام المؤتمر في
الفترات ما بين انعقاد المؤتمر
الوزارى وبجانب ذلك توجد ثلاثة
مجالس رئيسية هي مجلس السلع
ومجلس الخدمات ومجلس الملكية

الفكرية.

5 - الاصل في اتخاذ القرارات هو
مبدأ توافق الاراء أو الاجماع، غير
أن تعديل اتفاق المنظمة يترتب عليه
تغيير في حقوق والتزامات الدول
الاعضاء، فإنه يتطلب موافقة ثلثي
الدول الاعضاء.

6 - تتولى منظمة التجارة العالمية
مراجعة السياسات التجارية للدول
الاعضاء بصفة دورية وذلك طبقا
لنظام ثابت للمراجعة.
اتفاق الزراعة:

1 - التوصل إلى اتفاق يتعلق
بتخفيض دعم التصدير
2 - يحتوى الاتفاق على التزامات
معينة في مجال تخفيض الدعم
الداخل الذى تمنحه حكومات الدول
الاعضاء للمزارعين.

3 - التعريف الجمركي للحواجز
التجارية المفروضة على التجارة
الدولية الزراعية وهو ما يعنى
اتفاق الدول الاعضاء على تحويل
جميع القيود غير الجمركية إلى
رسوم جمركية يتم تثبيتها كمرحلة
أولى في إطار مبدأ الشفافية ثم
الاتجاه نحو تخفيضها كمرحلة
ثانية.

4 - يقر اتفاق الزراعة التزامات
معينة تضمن فتح الاسواق أمام
السلع الزراعية الخاضعة للقيود
التجارية غير الجمركية.
5 - يؤكد اتفاق الزراعة أيضا
على حق الدول الاعضاء في اتخاذ
مجموعة من الاجراءات الحمائية
اللازمة لحماية صحة الانسان
والحيوان والنبات كاجراءات
وقائية.

اتفاق المنسوجات والملابس:
اختارت الاتفاقية فترة انتقالية
قوامها عشر سنوات «يناير 1995
- يناير 2005» وفي خلال هذه
الفترة يتم إلغاء نظام الحصص.
اتفاق النفاذ إلى الأسواق:
وهو الاتفاق الذى يسعى إلى
ازالة جميع القيود الجمركية أمام

تدفقات السلع والخدمات وانتقالات
عناصر الانتاج ويتعرض ذلك
الاتفاق لعدة نقاط هي:

1 - تنفيذ التنازلات الجمركية
التي تقدمها كل دولة مع شركائها
التجارين وتستغرق فترات التنفيذ
4 سنوات للسلع الصناعية، 6
سنوات للسلع الزراعية، 10
سنوات للمنسوجات والملابس. كما

حددتها اتفاقية جولة أورو جوى.
2 - التعرف الجمركية، أى عملية
تحويل القيود الغير جمركية إلى
رسوم جمركية.
3 - منح الدول النامية التى يقل
متوسط دخل الفرد السنوى عن
1000 دولار معاملة تفضيلية في
التخفيضات الجمركية وفترة
التخفيض في نطاق التجارة الدولية
الزراعية.

اتفاق الخدمات:
يمكن القول ان اتفاق التجارة
الدولية في الخدمات يحتوى على
ثلاث نقاط رئيسية:

1 - مجموعة الالتزامات العامة
2 - مجموعة الملاحق التي
تضمن احكاما خاصة
3 - مجموعة الالتزامات
المحددة.

اتفاق اجراءات الاستثمار
المرتبطة بالتجارة:

هناك ثلاث نوعيات من احكام
قوانين الاستثمار وهي:

1 - الاحكام المتصلة بشرط
المكون المحل
2 - الاحكام المتصلة بشرط
التوازن التجاري
3 - الاحكام المنظمة للنقد
الاجنبى

اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة
بحقوق الملكية الفكرية:

هناك عدد من التنظيمات الدولية
منها:

1 - اتفاقية حماية المصنفات
الادبية والفنية «برن 1986»
2 - اتفاقية حماية الملكية
الصناعية «باريس 1883»

3 - اتفاقية حماية الدواء
والانتاج الفنى والاذاعة «روما
1961»

4 - اتفاقية حماية الملكية الفكرية
للدوائر المتكاملة «واشنطن 1989»

5 - إنشاء المنظمة الدولية
لحماية الملكية الفكرية «جنيف»



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع لمواجهة الجات والشرق أوسطية

يناقش مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعاته المقبلة مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية مقدمة من حسن إبراهيم أمين عام المجلس. يقوم المشروع على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر



الوطن العربي

عمر أحمد عمر

للتجارة العربية البينية. ويستند المشروع من الناحية القانونية على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية القائمة بالفعل ولا يتطلب الأمر سوى أن تبحث المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك صيغة بروتوكول تنفيذي وتصدره لهذا الغرض. يستند المشروع من الجانب الاقتصادي إلى أن تجارب تحرير التجارة العربية على المستويين الثنائي والإقليمي أظهرت أن آثار التحرير بمفرده يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة البينية للدول المعنية بمعدلات متسارعة وصلت إلى ٢٠٠٪ -

تطورات الانفتاح التجاري للسوق العالمي للتجارة، وتعاظم دور وأهمية التكتلات الاقتصادية ومحاولات إقامة صيغ لم تتضح ملامحها وأهدافها بعد لتعاون اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة عملية السلام الجارية والتي لم تكتمل خطواتها بعد. وهو تعاون - كما يقول حسن إبراهيم - يفترض أن يشمل الدول العربية وإسرائيل وبالأخص من داخل المنطقة وخارجها.

٥٠٠٪ خلال سنوات قليلة. ويمكن تجاوز هذه المعدلات في حالة دعم خطوات تحرير التجارة بإجراءات موازنة لتنمية وتكثيف نشاطات التبادل التجاري. ويوضح المشروع أن تنامي معدلات التجارة العربية البينية كنتيجة متوقعة لانتساع السوق بعد إزالة كافة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة) سوف يترتب عليه تلقائياً نتائج اقتصادية متلاحقة وبعيدة المدى، على رأسها أن المنطقة ستصبح جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي والمصحوب بالتكنولوجيا للاستفادة من حجم السوق الكبير. وسوف ينعكس المشروع على الاقتصادات العربية بتحقيق وفوران الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحمل تكاليف بحوث وأعباء التطور التكنولوجي للإنتاج ودعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج السوق العربي وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية التي يتزايد تدفقها إلى سوق العمل سنوياً. وقد صرح حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للأهالي بأن مشروع المنطقة قد يتحول أيضاً إلى نواة للتعامل العربي الجماعي مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة ممثلة في



المصدر : العالم العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

الجات: نشأتها..

أهدافها.. أثارها (2-2)

الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام السعودية الى الجات

التقرير الذي أعدته الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج اجتماع الخبراء العرب لخص إلى ما يلي:

1 - الأثر على الصناعة:

من البداية استبعدت الجات البترول من مجال المفاوضات لكونها سلعة ذات وضع عالمي خاص. ولذا فإن تحليل المزايا يمكن أن يبدأ من قطاع الصناعة خاصة في مجال الصناعة البتروكيميائية وما يتطلبه العمل على تدعيم وجود هذه الصناعة في السوق العربية والتوجه لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين أدائها واستكمال مراحل انتاجها في نفس الوقت اتاحت الإتفاقية للدول العربية مدى زمنيا قدره عشر سنوات لتعديل أوضاعها فضلا عن حق الدول العربية في اتخاذ اجراءات لحماية انتاجها من ممارسات الدعم والإغراق.

وإن كانت صناعة البتروكيمياويات العربية سوف تواجه قيودا متزايدة في أسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة لها كما أنها ستزداد تكلفة انتاجها لتطبيق قيود الملكية الفكرية وإمكانية اعتبار انخفاض تكلفة القيم نوعا من الدعم قد تواجه بإجراءات مواجهة الإغراق. ومن المتوقع أن تواجه صادرات الدول العربية من الغزل والنسيج منافسة شديدة من دول جنوب شرق آسيا بعد ادماج اتفاقية المنسوجات في اتفاقية الجات. أما بالنسبة للأدوية فإن 90٪ من براءات الاختراع الحالية للأدوية الأساسية سوف لا تمسها الجات، وإنما تقع المشكلة في الأدوية المتقدمة فإن من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البراءات ويمكن للبحوث العربية المشتركة والاستثمار العربي المشترك مواجهة ذلك بمزيد من الإتجاه نحو انتاج صناعة دواء عربية بإنهاء الفترة الانتقالية.

2 - الأثر على الزراعة:

من المعلوم أن الدول العربية - مستورد صاف للمنتجات الغذائية الزراعية ولذا فإن ازالة الدعم من الإنتاج الزراعي سوف يمكن بعض الإنتاج العربي الكفاء من الدخول لاسواق الدول الصناعية وإن كان في نفس الوقت سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات العجز الواضح في اكتفائها الغذائي.

3 - الملكية الفكرية:

تخضع نظم الملكية الفكرية إلى عدد من الإتفاقيات العالمية، وقد اعتمدت الجات هذه الإتفاقيات وهي من الأهمية بحيث يجب على الدول التعامل معها بحذر من حيث ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق مواطنيها من ناحية وايضا مواجهة التعسف والاحقاف الذي يمكن أن تستخدم به هذه الحقوق داخل الدول العربية من قبل الدول الأجنبية من ناحية أخرى، ولذا فإنه من المطلوب ايجاد تنسيق قوى بين الدول العربية بالنسبة لمسائل الملكية الفكرية، وعموما فإن أمام الدول العربية عاما كاملا قبل الانضمام للإتفاقية.

4 - قطاع الخدمات:

نظرا لضعف البنية التحتية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتمادها على خدمات كثيفة العمل فإن قدرتها محدودة في الأسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة في فتح أسواقها للمنافسة الدولية في قطاع الخدمات عندما ترغب في الانضمام للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات. أهمية الجات لدول الخليج العربية:



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

■ أ.د. عبد الملك بن عباس أبو خشبة ★ ■

بعد امد التعاون الدولي ليشمل جميع المجالات الاقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الآثار السالبة لقيام التعاون الثنائي أو الجماعي المحدود على الاقتصاد الدولي كلية. لذلك ظهر عقب الحرب العالمية الثانية عديد من الإتفاقيات بالإضافة الى ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تساعد على دعم هذا التعاون وتقويته بشكل مستمر، وتعد الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) واحدة من هذه الإتفاقيات وقد سارعت معظم الدول الى الانضمام

اليها ان مزايا (الجات) لا تنصب على دول معينة، وانما تمتد الى كل المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أن درجة الاستفادة سوف تختلف من دولة الى اخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي، ونوعية صادراتها ووارداتها، ومراحل التصنيع التي تمر بها.

لكن هناك بعض من العيوب مثل:

أولاً: ضعف العائد الاقتصادي من الانضمام في الأجل القصير، نظراً لأن التجارة الخارجية لدول المجلس - بخلاف البترول - تتسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والراسمالية معاً، والذي يعد انتاجها مستقراً صناعياً في الدول المتقدمة في حين أن دول المجلس لا تزال في المراحل الأولى من دورة حياة المنتج مما يسبب استمرار القيود أمام منتجاتها.

ثانياً: تطالب (الجات) بالمزيد من اجراءات التحرير مما قد يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي القومي حيث أن (الجات) تتوخى بالضرورة أن يكون الانضمام عاملاً مساعداً وليس عبئاً عليها، بمعنى أن الانضمام ينبغي أن يؤدي الى خفض القيود وليس الى الاستفادة بدون مقابل، أن (الجات) قد تطالب بضرورة تأييد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي الى التوجه الخارجي وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية (فيما بين دول المجلس ذاتها) او بين الوطنيين والمقيمين وقد يكون لهذا تأثير على الأمن القومي الاقتصادي عند دخول غير الوطنيين في النشاط التجاري.

ثالثاً: احتمالات التأثير السلبي المستقبل وهذا مرتبط بمدى تضمين (الجات) المجالات الجديدة محل البحث في جولة أوروجواي، مما قد يكون له بعض التأثير السلبي على اقتصاديات المجلس، فقطاع الخدمات بدول المجلس قطاع ناشئ ويعتمد على الدعم الحكومي لتقويته، أن ازالة القيود عليه قد تهدد الاستثمارات التي تمت فيه كما أن المقاييس المرتبطة بالاستثمارات قد يكون لها تأثيرها السلبي عند فتح الباب أمام امتلاك غير الوطنيين للأنشطة الاستثمارية المختلفة.

ان المزايا التي تتيحها الاتفاقية العامة، والنظم المعممة للمزايا هي في صالح دول المجلس، وينبغي الاستفادة منها في ظل وجود كثير من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اقترتها الاتفاقية لصالح الدول النامية، والتي يمكن من خلالها الحصول على أكبر استفادة ممكنة دون أن تقابلها اية التزامات اضافية.

ملاحظات:

1 - هناك بعض الالتزامات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي الملكية الفكرية وإزالة الدعم ولكن لدينا فترة انتقالية ويمكن أن نرتب لمواجهة والاستفادة منها.

2 - الدخول في الاتفاقية أمر واجب ويمكن الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن أن نستفيد من ناحية التصدير دون قيود أو حصص وهذا معناه الاندماج في المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة

3 - الدخول في الاتفاقية يمكننا من الحصول على ما يكفي من اجراءات لمنع الغش والاغراق ومنع انشاء آلية التحكيم يمكن لنا أن نأخذ حقنا بسهولة.



المصدر : العالم اليوم

١٩٩٥

التاريخ : ٤ مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

4 - أما عن موضوع الدعم فإن هناك بنوداً في الاتفاقية لتعويض الدول المتضررة من زيادة أسعار السلع الزراعية بشكل معين وهذا أيضاً ينطبق على تحرير الخدمات والحرية الفكرية وأمامنا عشر سنوات فترة انتقالية. الآثار الإيجابية المتوقعة أن تترتب على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الجات

1 - توقع زيادة حجم المكاسب التي ستجنيها المملكة من صادراتها من المنتجات البتروكيمياوية وذلك بسبب تمتع المملكة بميزة نسبية في مجال

صناعة البتروكيمياويات بحكم انخفاض أسعار المواد الخام والطاقة فيها نتيجة توافر هذه المواد محلياً بالمقارنة مع العديد من الدول.

2 - توقع زيادة دخل المملكة من صادراتها البترولية بسبب توقع زيادة معدلات النمو في البلدان الصناعية الكبرى الموقعة على الاتفاقية بمعدل 3% - 4% والذي سيرافقه زيادة في معدلات الطلب على الطاقة.

3 - توقع زيادة الصادرات السعودية من منتجات الصناعات التحويلية خصوصاً في ظل التخفيض في الرسوم الجمركية في الأسواق الخارجية والتي ستخفض بنسبة 30% وخصوصاً بالنسبة للمنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية.

4 - سيؤدي انضمام المملكة لمنظمة الجات إلى التسهيل من إمكانية حصولها على التكنولوجيا بشروط أفضل من السابق.

5 - من المتوقع أن تستفيد الصناعات السعودية من تطبيق اتفاقية الجات لإجراءات منع اغراق الأسواق خصوصاً بالنسبة للمصانع الوطنية التي تواجه منتجاتها في السوق المحلي ضغوطاً إغراقية حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة حيث من المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تمكين المصانع الوطنية من تسويق منتجاتها داخل السوق المحلي دون منافسة حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة.

6 - من المتوقع أن تستفيد المصانع والمزارع التخصصية في إنتاج المنتجات الزراعية والحيوانية بالمملكة من الإجراءات التي نصت عليها الاتفاقية فيما يتعلق برفع الدعم الذي تقدمه الدول المختلفة للمصانع والمزارع العاملة في هذا المجال، حيث أن ذلك سيؤدي إلى رفع القيمة الاستيرادية للمنتجات الزراعية والحيوانية التي كانت تستوردها المملكة من الدول التي كانت تقدم دعماً لهذه المنتجات مثل الدجاج الفرنسي على سبيل المثال الأمر الذي سيتيح مقابل ذلك أمام المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات بتحقيق مكاسب كبيرة أقلها أن سعر المنتج المحلي لمرتفع الجودة سيكون أقل من مثيله المستورد بسبب رفع الدعم عنه في بلده.

الآثار السلبية التي من المتوقع أن تترتب على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الجات

1 - سوف يطلب من المملكة العربية السعودية عند انضمامها للاتفاقية اتخاذ الإجراءات والنظم الكفيلة بحماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية والرقائق والشرائح المغنطة للحواسيب والأفلام وأفلام الفيديو والشرائط الغنائية.. إلخ ويعنى هذا زيادة واضحة في أسعار هذه المنتجات الفنية والفكرية والعلمية في الأسواق السعودية.

2 - أن توقف أو تقلص سياسات الإغراق والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول لكثير من منتجاتها سيرفع بالضرورة تكلفة هذه المنتجات على المستهلك السعودي الذي يستورد هذه المنتجات المدعومة.

وسيلاحظ السوق السعودي المحلي زيادة في أسعار كثير من هذه من المنتجات المستوردة والتي تشمل بعض المواد الغذائية والمنسوجات ومع ذلك فإنه يمكن للمملكة أن تخفض كثيراً من الآثار المتوقعة أن تنشأ عن ارتفاع المستوردات وخاصة الغذائية منها حتى عن طريق التوسع في الطاقات الانتاجية المحلية من هذه المواد وكذلك من خلال التوسع في تطبيق سياسات الشراء الجماعي من الخارج مما سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الواردات بنسبة الحصول على أسعار أفضل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

3 - سيؤدي فتح أسواق المملكة أمام الدول المنضمة للاتفاقية إلى زيادة المنافسة من المنتجات الأجنبية مما قد يؤثر خصوصاً على حركة تسويق المنتجات للمصانع الصغيرة والمتوسطة الوطنية داخل الأسواق المحلية، الأمر الذي يمكن موجهته مستقبلاً عن طريق تفضيل أداء هذه المصانع وكذلك التسهيل من إمكانية الاندماج فيما بينها.

☆ استاذ هندسة الانتاج / كلية الهندسة
جامعة الملك عبد العزيز



المصدر : الجمهورية

٩ مايو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمال مصر .. واتفاقية الجات

تعكس اتفاقية الجات مجموعة من التحديات للاقتصاد المصري ، والتي تستدعي المواجهة بكفاءة والموهله لهذه المهمة عمالنا الشرفاء الذين يتفهمون تبعات المنافسة وضرورتها خاصة بعد ان اتسع مجالها لتشمل العالم كله الذي تحول الى سوق مفتوحة تعتمد على الثقة والتجويد والتميز والسبيل الى ذلك اداء جاد وتحديث

ملائم وسعر مناسب وعرض جذاب

وقد استطاع العامل المصري عبر تاريخه الانتاجي ان يحظى بثقة المستهلك في مصر والخارج سواء في المصنوعات اليدوية او الوسيطة والثقيلة وان كانت المنتجات المصرية اليوم تواجه منافسة شديدة من دول جنوب شرق اسيا في الاسواق العربية والافريقية ، وهو ما يتطلب منا جهدا اكبر ومعرفة ادق باحتياجات السوق واتجاهات المستهلك

ومما يدعو للتفاؤل ان القطاع الخاص والاستثماري في مصر استطاع القطاع الخاص والاستثماري في مصر ان يوظف امكانياته بنجاح في انتاج سلع



مناقب / السيد حسين الغزالي

في شعبة كسريا، مصر

جيدة حازت ثقة المستهلك في مصر وفتح اسواق جديدة في الخارج .. كما حرص القطاع العام على التخلص من عه إمار الضعف

والاتجاه للاحلال والتجديد بالتركيز على دعم الخبرات بالتدريب مما افرز انجازا افضل ويبقى بعد ذلك ان يتواصل العطاء لتحقيق المزيد حتى نستطيع تغطية الاحتياجات المحلية وسد فجوة الاستيراد وتوجيه قدر مناسب للتصدير ومن الواجب ايضا بذل جهد اكبر في القطاع الزراعي باعتباره مصدرا للغذاء والخامات والتوسع في مجال التعدين والكشف عن البترول مع ترشيد الاتفاق بالاستغلال الاقتصادي لعناصر الثروة الوطنية وذلك في مجمله دور العمال وواجبهم . وهو رسالة حضارية تستهدف كرامة الوطن وعزته ونهضته



المصدر : الجمهورية

للتشبيخ والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

تساؤلات

في ظل تطبيق اتفاقيات « الجات » ودخول ساحة المنافسة العالمية يصبح الاهتمام بالبحوث والتطوير في المجال الزراعي بوجه خاص أكثر أهمية حتى نستطيع مواجهة ارتفاع تكلفه استيراد الغذاء

ولاشك ان وزارة الزراعة في ظل ادارة الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة قد قطعت شوطا طويلا في مجال الاهتمام بالبحوث والتطوير واستنباط سلالات جديدة ولكن في ظل هذا كله يجب توجيه أقصى رعاية ممكنة للعاملين في قطاع لبحوث الزراعية باعتبارهم العمود الفقري لأي تطوير وقد تلقت هذه الرسالة الموقعة من ابو مسلم احمد ابراهيم بادارة التجارب الزراعية بالمنصورة يقول فيها :

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لـ ١٩٩١ لتطبيق كادر الجامعة على اعضاء هيئة البحوث وشاغلي الوظائف المعاونة في مركز البحوث الزراعية والتي يصدر لتجديدها قرار من وزير الزراعة واصدر الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

القراريين ١٢٨٠ و ١٢٨١ لـ ١٩٩١ وقد تم تنفيذ القرار الاول بعد تدبير الموارد المالية اللازمة لذلك .. وتعثرت تنفيذ القرار الثاني لعدم توافر الموارد المالية .. فهل سقط هذا القرار من اعتبارات التنفيذ .. واين المساواة ..

ونقول الرسالة اننا نستغيث لتنفيذ القرار الوزاري رقم ١٢٨١ لرفع الظلم عن المظلومين ولتحقيق المساواة واتصاف المستحقين ..

وهذه الرسالة تكشف عن مطلب عادل للعاملين في مجال البحوث الزراعية فنحن في اشد الحاجة الى توفير الاستقرار الوظيفي والاجتماعي لهم حتى يتمكنوا من الدخول في مسيرة الابتكار والبحوث بدون اية عراقيل .. انهم يستحقون كل الرعاية من اجهزة الدولة ومن وزارة المالية .. ونحن على ثقة ان الدكتور والي يحرص على رعاية كافة العاملين في المجال الزراعي ان يتواني عن اتصافهم .

عبدالله نصار



المصدر : الأمانة العامة

١٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتبه.. السينما في خطرا «الجات» قادمة

فهل نحن مستعدون؟ طرح السؤال الزميل

عبد اللطيف وهبه وهذه هي الإجابة

«الجات» وأجراس الخطر

بدأ تطبيق الاتفاقية وليس أمامنا سوى أحد أمرين: إما تعديل مواصفات الإنتاج للمنافسة العالمية وإما أن نتحول إلى مجرد سوق استهلاكي للإنتاج الأجنبي.. ما يسرى على أي سلعة يسرى أيضاً على السينما. أبسطها نحن نحتاج إلى تعديل تشريعي في مجال السينما ونحتاج أكثر إلى عقلية جديدة. وفي هذا المجال، يقول عبد الفتاح الجبالي مدير الوحدة الاقتصادية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: إن صناعة السينما أصبحت خاضعة لاتفاقية التجارة العالمية «الجات» فلم تنص الاتفاقية في أي بند من بنودها على الاستثناء الثقافي كما كانت تطالب أوروبا، ولا تتضمن ما يشير إلى الخصوصية الثقافية التي تميز الإنتاج السمعي والبصري، وهذا يعني أن القواعد العامة التي تضمنها الاتفاق في شأن حقوق الملكية الفردية سوف تطبق على قطاع السينما. وتنص الاتفاقية على الاعتراف للمؤلف بحقه في التأجير التجاري للجمهور وحددت مدة الحماية بخمسين عاماً وترتب على تطبيق هذا الحكم ضرورة إجراء بعض التعديلات في القوانين المحلية المصرية والعربية بشأن مدة الحماية فالتشريع المصري ينص على ١٥ عاماً فقط. وهنا يصبح السؤال - كما قال الجبالي - هل السينما المصرية بوضعها الراهن ومؤسساتها القائمة قادرة على التعامل الإيجابي مع نتائج الاتفاقية؟ ويجب أن نقول من الصعب حساب المكسب أو الخسارة الصافية من إجراء التطبيق. ولكن السينما المصرية تتمتع بميزة نسبية تتمثل في اتساع سوق الفيلم المصري ويمكن أن يتسع إذا تم إعادة ترتيب البيت من الآن. ونلاحظ أن الفيلم المصري سوف يحظى بقدر من الحماية إذا اتخذت الإجراءات الكفيلة بحمايته في الخارج بما يضمن إعادة ملايين الدولارات التي كانت تضيع على المنتج المصري. ولتحقيق ذلك لابد من وجود مؤسسات مؤهلة قوية قادرة على التحقيق من المخالفات ومتابعتها بحسب آليات الاتفاقية. أما الأخطر من ذلك - فإن الاتفاقية تنص على السماح بعمل السوق الحرة، أي حرية كاملة لدخول الأفلام الأجنبية للسوق المصري. وهو ما يؤثر على الفيلم المصري نظراً لاختلاف مستوى الجودة وغيرها من أدوات التقنية الفنية التي تساعد على ترويج الأفلام الأجنبية.



للنشر والخدمات الصحفية والعلميات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٨٥

المصدر :

سابقة برامج الكمبيوتر والمستقبل الإبداع في مصر

بعد موضوع هذا المقال من أهم الموضوعات التي يثار حولها الجدل في الآونة الحالية، حيث ما زال البعض يرى عدم ضرورة حملة برامج الحاسب اعتقاداً منه في أن مصر ما زالت على طريق النمو والحداثة إلى استغلال نتائج الفكر المتقدم أياً كان مصدره حتى تنفع بحملة التنمية إلى الأمام دون أن تكبلها الأغلال التي تفرضها القوانين من سداد مقابل مالي نظير هذا الاستغلال وما هذه للشخلة سوى فرع من مشكلة أكثر شمولاً، ألا وهي مشكلة حماية إبداع الفكر الإنساني بكافة صوره.

ولاشك أن إبداع الفكر الإنساني من أهم سمات تقدم أي مجتمع. ومن ثم تتولد مشكلة توفير حماية قانونية فعالة للمبدعين تسمح لهم بالانتماء في مسيرة الإبداع وتكريس كافة جهودهم له دون حاجة للبحث عن أبواب أخرى للربح. ويحضرني في المقام الأول الشهير للأديب الفرنسي بومارشيه من دواعي السعادة للمؤلف أن يرى مصنفاته الفكرية تستغل في كل مكان، ولكن يجب ألا ننسى أن الطبيعة تجبره على تناول الطعام ٣٦٥ مرة في السنة.

فمن الغريب أن يستمر المبدع في إبداعه إذا تريض له القرصان ليسله العائد المالي المتروك الذي يصبو إليه ويستأجر بأبدائه. وفي توقف المبدع عن العطاء تخلف للمجتمع بأكمله حيث يصبح هذا المجتمع مجتمعا متقادماً يستهلك ولا ينتج.

وليسأت الحماية شرطاً لا غنى عنه بالنسبة لإبداع المبدعين لحسب بل هي أيضاً الدافع الذي يجلب المستثمرين ويضعهم في بئل الجهد والمال، فالحماية القانونية توفر المناخ اللازم لعمليات الاستثمار حيث يطمئن المستثمر على حقه في عائد مناسب ولا يخشى نهب اللصوص ومناقبته له بنفس أدواته.

وبخلاف من ضرورة هذه الحماية ما يتميز به الاستثمار في مجال برامج الحاسبات من تقنيات متقدمة لا يتخفى النوصل إليها إلا باستثمارات مالية وبشرية هائلة. ومن ثم لا يتصور قديم مستثمر اجنبي في هذا الحال إلى دولة لا توفر له حماية قانونية تؤمنه ضد القرصنة، فإذا ما توافرت الحماية القانونية للمنتج الاجنبي فتحت أبواب السوق المحلية أمام الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وفي تناقصها ما يكفل عدم استغلال المستهلك، فضلاً عن ذلك فإن طرق المنتج الاجنبي في الأسواق يسفره الحقيقي من شأنه حفظ المستثمر المصري على الدخول في هذا المجال والمنافسة بطرح المنتج وطني أقل سعراً، ويبدو أن للاستثمر المصري لا يستطيع الدخول في منافسة مع القرصنة (القرصنة) إذ أنهم يبيعون المنتج لثمن تكلفته الدعاية التي يفسخ عليها البرنامج مع هامش ربح بسيط نظراً لعدم تحمله أية أعباء مالية في سبيل الحصول على المنتج.

ويستدرك على إجماع المستثمرين المصريين الدخول في هذا المجال استثماراً لجمعية السوق المصرية للمنتج الاجنبي، إذ لن يقدم عائل على الاستثمار في مجال شعاره السرقة والقرصنة لأن هذا الأمر سيكون مصيره أيضاً. والأمر من ذلك أن المستثمر الوطني سيعاني من استغلال

الشركات الأجنبية المنتجة التي قد تفرض أسعاراً باهظة نظير نقل تكنولوجيا منتجاتها المتقدمة متبعة بعدم وجود حماية في مصر مما يضطرها إلى الحصول على أكبر عائد لمنتجاتها من أول مستثمر مصري يتعامل معها.

وتفيد التجربة أن من المنتجات المقلدة في مجال برامج الحاسبات بالذات ما يضاهي المنتجات الأصلية في الكفاءة غير أنها تقام بأسعار أقل نسبياً من المنتجات الأصلية. ويستأثر القليلون بما يحصلون عليه من

د. فؤاد عبد المذموم رياض رئيس قسم القانون الدولي بكلية حقوق القاهرة

أموال في هذا الصدد دون سداد أي ضرائب. وكان من الممكن أن يكون هذا السعر هو سعر المنتج الأصلي إذا كانت السوق المحلية مفتوحة أمام الشركات العديدة التي توفر لها الأمان إذ ستشكل المنافسة الهبوط بسعر المنتج فإذا ما تحقق ذلك كان للدولة أن تستوفي ضرائبها من شركات تعمل في وضع التهرب فيما لمبدأ المعاملة بالمثل من دور هام في هذا الصدد، حيث أن مصر بالذات ويجري التنبؤ به فيما لمبدأ المعاملة بالمثل من دور هام في هذا الصدد، حيث أن مصر بالذات لديها إبداعات فكرية تستغل خارج حدودها ويحصل الموظفون بشائنها

على حقوق مالية. ويبدو أنه لن يكون هناك محل لحماية المصريين لدى الدول الأجنبية إذا كان المنتج الاجنبي لا يتمتع بآية حماية في مصر، إذ ستمتص الدول دورها عن توفير الحماية للمصريين.

وتتسم هذه النقطة بأهمية كبيرة في الآونة الحالية حيث ترتبط سائر صور الملكية الفكرية برباط وثيق وتخضع للمحقق انتقالية الحيات الخاص المسمى بـ «تريبس» وتتعرض آية دولة تغفل حماية أي من أشكال الملكية الفكرية للعقاب من قبل منظمة التجارة العالمية.

وإذا كانت مصر أقل تقدماً في مجال برامج الاختراع، فإن ما يحققة المبدعون المصريون من إنتاج فكري من الصنفات التكنولوجية والسعوية البصرية منتشرة في العالم أجمع، بل إن من المبدعين المصريين من اهتز تقدماً ملموساً في مجال برامج الحاسب ويات بصير منتجاته إلى الخارج، ويستحق هؤلاء المبدعون الحماية ضد القرصنة، بيد أنه لا يمكن لمصر أن تطالب بحماية مصنفاتها الفكرية العابرة للحدود إلا إذا كانت تحمي المصنفات الأجنبية العابرة للحدود. كما وإن ترك الحل على الغارب للقرصنة سبلحق الضرر بالمبدعين المصريين داخل مصر أيضاً، إذ أنهم لن يستطيعوا منافسة برامج مقلدة مطروحة بسعر زهيد (بمثل ثمن الدعاية التي سجل عليها البرنامج) وهامش ربحاً بسيطاً ولا يضمن هذا السعر مقابلاً مكافئاً لجهد المبدع أو جوائز للمبدع لتطوير إبداعاته أو حتى الضرائب المستحقة للدولة).

ومن جماع ما تقدم تبين أن مصلحة مصر، وهي الرائدة في المنطقة العربية وحسبما وجدت جاليات عربية في آية دولة من دول العالم، هي في حماية المصنفات الفكرية الأجنبية والوطنية على حد سواء وتلك لاجتناب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والإبداع الوطني في مناح تسوده المنافسة الحرة التي ستؤدي إلى هيوط سعر المنتج، مما سيؤدي بالنفع على المستهلك، كما أنها ستلج بالمبدعين إلى زيادة كفاءة البرامج والعمل على تطويرها باستمرار وهو أمر لا يتحقق في ظل القرصنة التي لا يعينها سوى تحصيل الأموال والتهرب من الضرائب.

خلاصة القول أن حماية الإبداع المصري أياً كانت صورته التي يتخذها جديرة برعاية الدولة، فإذا كان للشرع قد أدى الأمانة التي عهد بها إليها ووضع للتصووس القانوني الصارمة فليس أقل من أن تحشد الدولة إمكاناتها المالية والبشرية لرعاية المبدعين من أبناء مصر النابهين في مجال الكمبيوتر بتهيئة المناخ الصحي للإبداع دون خوف من قرصنة الفكر الذين يستغلون إبداعات المصريين والأجانب على حد سواء دون سند من قانون أو دين أو أخلاق.



المصدر : الأسبوع

للتنمية الاقتصادية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٥ مايو ١٤

أحدث دراسة يناقشها مجلس الوزراء لمواكبة عصر الجات تطالب : إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء مجلسان للانتاجية والجودة وتنمية التجارة والاستثمار والسياحة

الاتفاق المشترك عليها مع تحقيق
الاستخدام الامثل للمساعدات .

أكدت الدراسة على ضرورة ان
يكون مجلسان للانتاجية والجودة
ويبحث التطوير برئاسة احد نواب
رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء
المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية
 والتجارية وممثلين لقطاعي الاعمال
 العام والخاص والادارة والقوى
 العاملة والاكاديمية ويختص بدعم
 الانتاجية في الصناعة والزراعة
 والخدمات وتحسين جودة الانتاج ونقل
 التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى .

وايضا انشاء مجلس قومية التجارة
 والاستثمار والسياحة برئاسة احد
 نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من
 الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات
 الصناعية والتجارية وممثل قطاعات
 الاعمال العام والخاص والنقل البحرى
 والجوى والبنوك وسوق المال ويختص
 باستكشاف الاسواق الدولية الملازمة
 لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها
 وجذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط
 السياحة وترويج منتجاتها وتنظيم عقد
 المعارض فى الداخل والخارج .

ودعت الدراسة الى قيام الحكومة
 بتوفير مورد مالى منتظم للمجلسين
 الجديدين اضافة الى عائداتها مقابل
 الخدمات

يناقش مجلس الوزراء الدراسة
 الجديدة .

أوصت الدراسة بإنشاء مجلس
 أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس
 الوزراء ويتولى المجلس التنسيق بين
 الاستراتيجيات وبرامج العمل وتوجيه
 مساعدات التنمية من الدول والهيئات
 الدولية المانحة وفقا للارليات التى يتم

تب محمد الهوارى :

أكدت دراسة مصرية بالتعاون مع
برنامج الانماء للامم المتحدة على
ضرورة دعم الانتاجية وزيادة التصدير
وانشاء مؤسسات عليا لتنفيذ برامج
تراكب عصر الجات والاستفادة من
خبرة دول النمر الاسيوية وسوف



المصدر : **المجلة الاقتصادية**

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٥

مصر والتجارة الحرة («الأيزو» ٩٠٠٠)

أشار الدكتور / السعيد محمد شعيب استاذ التكاليف بتجارة بنها في بحثه حول مواصفات الجودة واتفاقية الجات إلى أن انضمام مصر إلى منظمة للتجارة العالمية W. T. O في ١٩٩٤ يعني قبولها جميع الاتفاقيات المبرمة في إطارها بما فيها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة بالجات والتي انضمت مصر إليها منذ عام ١٩٧٠ وتخالف قواعدها . وانضمام مصر للاتفاقية يجعل من الدخول إلى الأسواق العالمية ضرورة أكثر من ذي قبل، وهذه الأسواق يتميز نسقها بالآتي .

- احترام المستهلك والعمل على ارضائه
- تنمية التبادل التجاري والتوسع في التصدير

حرية الاختيار وتفاعل قوى السوق وبناء على ذلك تصبح المنافسة هي المحددة لمركز أي مشروع في السوق والمؤثر الحقيقي للميزات التنافسية هو رضا المستهلك ويتحقق الرضا بالحصول على السلعة أو الخدمة التي تحقق رغبته ومعياري الاختيار هو:-



السعيد شعيب

جودة المنتجات - مع انخفاض اسعارها وجود المنتجات تحكمها مواصفات دولية تمثل معايير معينة وإرشادات لتحديد إحتياجات الإنتاج وتستهدف الرضاء باحتياج معين للمستهلك. وقد قدمها الباحث واقترح استخدام تلك المعايير في مناطق خفض التكلفة وذلك وفقا لشروط العقد على النحو التالي:

- ١ - إمكانية استخدام المواصفة ISO 9001 في حالة ما إذا كان العقد يتطلب مطابقة الإنتاج في التصميم والتطوير والإنتاج والتركيب والخدمة
- ٢ - إمكانية استخدام المواصفة ISO 9002 في حالة ما إذا كان العقد يتطلب المطابقة في مراحل الإنتاج والتركيب
- ٣ - إمكانية استخدام المواصفة ISO 9003 في حالة ما إذا كان العقد يتطلب اكتشاف ومراقبة والتخلص من أي منتج غير مطابق حالة الفحص النهائي والاختبار
- ٤ - كما أوصى الباحث باستخدام المواصفة ISO 9004 لكافة أنشطة إدارة وظائف الجودة داخل المنشأة مع تقديم إطار عام للمواصفة ٩٠٠٤ حيث اعتبارها دليلا لإدارة الجودة وعناصر نظام الجودة داخل المنشأة وانخفاض الاسعار إنما يتأثر بما يعرف بخفض التكلفة وتتطلب عملية خفض التكلفة برامج ذات طبيعة ثابتة ومستمرة بدون أي تأثير سلبي على جودة الإنتاج وقد قدم الباحث انواعا عديدة لبرامج خفض التكلفة ومناطق تطبيق مناهج خفض التكلفة مع التوصية باستخدام هيكل معايير الجودة مع عملية خفض التكلفة والجدي في تطبيقها

وقد رأى الباحث أنه إذا تحقق ما جاء سابقا فإنه يمكن القول حينئذ بأننا قد وصلنا إلى ما يعرف بالأسعار التنافسية والتي تحقق ما يلي :-

- سعر مناسب للمستهلك
- جودة منتجات

تحسين هامش ربح مناسب لاستمرار المنشآت فالمسألة إذن ليست زيادة الإنتاج كما يتصور البعض، ولكن المشكلة تكمن في كيفية الوصول إلى الاسعار التنافسية في ظل اتفاقية التجارة العالمية «WTO» وفي ظل سوق مفتوحة لكافة المنتجات من كل دول العالم.. طوفان من الواردات ذات الجودة العالية!! إذا ما لم تتم مواجهتها بأسعار تنافسية فستكون النتائج في غير صالح جميع الوحدات الاقتصادية في مصر.



المصدر : الأمام الاقتصادي

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعجبني تأكيد الحكومة تحت قبة
مجلس الشعب أن إتفاقية الجات ستكون دافعا لزيادة الإنتاج
الوطني وتحسين جودته لمواجهة الإغراق والمنافسة، ولكنى ساكون
بالقطع أشد إعجابا عندما يتم إعداد السياسات لوضع
هذا القول موضع التنفيذ





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ سابر ١٩٩٥

المصدر :

المصدر :

بعد اتفاقية الحركات مطالوب بناء ألف بيتها

●● اهتمامى بالحماية القانونية للأدب والفكر والفن، وضمان الحقوق المادية والأدبية للمبدعين ينبع من عدة أصول :

أولها : أنه قد آن لنا أن نستعيد للفكر والابداع مكانتهما السابقة . المكانة التى عصفت بها السياسات المضطربة .. تلك السياسات التى سمحت لأجهزة غير ثقافية بقرص الابداع والتمييز ضد يمينه الليبرالى ويساره الاشتراكى .. مما أدى الى تحجيم الابداع فى المدرسة وفى الكتب المدرسية .. وفى المطبعة .. فبعد أن نشأ جيلنا على تقدير طه حسين والحكيم والعقاد والمازنى وعلى الجارم وفريد أبو حديد وقراءة كتبهم بين الكتب المدرسية، اتكرت وزارة التربية والتعليم على تلايمذها فضل وفائدة قراءة الجيل التالى عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح عبد الصبور ويوسف ادريس وعلى باكثر ونجيب محفوظ واحسان عبد القدوس وعزيز اباطة وكاتب هذه السطور ●●



بقلم :

ألفريد فـرـج



المصدر :
.....

التاريخ :
.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في توحيد الوجدان العربى وتدعيم نزعة الاستقلال والقومية واعلاء الروح القومية بين المتحدثين بالعربية والمتطوعين الى التعبير باللغة العربية ..

وفي الحاضر أسعدنا أن مسرح عادل إمام قد حقق حوالى العشرين مليون جنيه إيرادات فى مدة سنتين من عرض مسرحية «الزعيم» ، وهذا الى جانب معناه الاقتصاد يدل على ما للمسرح المصرى من مكانة حالية ومكانة أكبر فى المستقبل بين الشعوب العربية وزائرى مصر من أبناء العالم العربى، ويدل على ما للمسرح المصرى من دور ثقافى كبير فى الحاضر ودور ثقافى أكبر فى المستقبل فى اقاليم مصر والبلاد العربية كلها .

وفي الحاضر أيضا تعلم أن التليفزيون المصرى يستثمر حوالى السبعين مليون جنيه للانتاج الدرامى والمنوعات، وأن أكثر هذا الانتاج الكبير يباع للبلاد العربية ، وربما للبلاد الاسلامية والافريقية ايضا .. وهو كذلك امر يضيف الى الاقتصاد ويضيف الى الدور الحضارى لمصر ورسالتها الدولية والقومية، ويترتب عليه حوافز للسياحة وحوافز للقبول لسلع التصدير المصرية الأخرى وحوافز للترحيب وحسن استضافة العمالة المصرية فى البلاد العربية وغير ذلك من نتائج ايجابية كبيرة.



وربما كنا نعرف من هذا بعضه أو كله .. ولكن الذى نريد أن نعرفه أكثر من هذا وأبعد منه أن اتفاقية الجات وسريانها سيكون من العوامل الملزمة لنا بزيادة الاهتمام بالابداع الفنى وتطويره اقتصاديا وتشريعيا وفكريا وفنيا بأقصى ما نستطيع من همة .

اتفاقية الجات جوهرها ازالة الحواجز الجمركية وفتح الحدود لتدفق السلع والخدمات بلا قيود .. وسيخرج الأمر خلال عدة سنوات للوصول الى هذه الحالة وتحويل اسواق العالم.

وقد حمل هذا الجيل رسالة التعبير عن الضمير القومى أيام اتساع رقعة البلاد القارئة للعربية بالاستقلال وتكثيف التعليم وحمل رسالة مزاجية الأدب بوسائل الفنون الحديثة كالسينما والمسرح والإذاعة والتليفزيون ، حتى اتسعت ساحة الابداع وتنوعت وسائله ، واتسعت أغراضه لتتنوع الواقع وحفز عوامل التقدم ...

ولكن السياسات المضطربة التى حجعت ابداع ذلك الجيل وما بعده من أجيال جديدة قد قطعت الاتصال الضرورى بين المبدع والمتلقى . فلم يعد للجيل ما كان لطفه حسين والعقاد والحكيم واحمد أمين من حضور فعال فى المدرسة والإذاعة والمكتبة .

وأدت هذه السياسات أيضا إلى اهتزاز الشخصية الفردية والقومية بسبب فصم علاقة القراءة الحرة بالمعرفة وبسبب ابعاد النصوص عن الواقع وتحصين الناشئة ضد الإبداع .

إن دعاوى التنوير اليوم لا يمكن أن تتصف بالجدية لمجرد تأليف كتب جديدة رخيصة الثمن قليلة التوزيع فقط، وإنما تكتسب دعاوى التنوير جدية الضرورية أيضا بتعميم كل الكتب وتعميم عادة قراءة الكتب وإعادة الحضور والاعتبار لابداع جيل كامل غائب بقرارات جائرة أضرت بمستقبل الناشئين .

ولكن هذا ليس ما اتووه من حديث بلغة هذا الزمان أى بالمادة والفلوس والاقتصاد ..

فالابداع المصرى قد حقق فى الماضى وفى الحاضر الى جانب دوره الحضارى نجاحا اقتصاديا كبيرا، وسيكون له دور أكبر بكثير بعد انتهاء المهلة الممنوحة لتنفيذ كامل بنود «اتفاقية الجات» الاقتصادية .

فى الماضى كانت السينما (الاربعينات والخمسينات) هى سلعة التصدير المصرية الثانية بعد القطن .. فضلا عن أن السينما كان لها دور كبير مع الفناء والاسطوانة المصرية



المصدر :

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بريطانيا تستقنى اليوم عن الاستثمار فى
 مناجم الفحم وتحول استثمارات الى
 الاتصالات الفضائية وتكاد تعتمد على تفوق
 محركات رولز رويس والسيارات والكومبيوتر
 والسياحة (عشرون مليون سائح سنويا) كما
 تحول جانبها من الاستثمارات الى الانتاج
 التلفزيونى والسينما والمسرح ..
 وقس على هذا معظم الدول الغنية.. كل
 دولة لها صناعات تخصصية ستحقق لها
 مكانة فى السوق الدولية وستكون رصيدها فى
 التنافس على السوق..



ولا شك أن مصر فى أعقاب نزاع الحواجز
 الجمركية التقليدية خلال السنوات القليلة
 المقبلة ستطرح على نفسها هذا السؤال
 الحيوى، ولا شك أنها ستدرك أن وظائفها
 الاقتصادية ربما تختلف وأن ركائزها المكنية
 التى ستنافس بها فى السوق الدولية هى قناة
 السويس وربما البترول والسياحة، وموقعها
 القريب جدا من أسواق استيراد المنتجات
 الزراعية.. (فى حالة تطوير وسائل وتكنولوجيا
 النقل طبعا وربما صيد السمك وتصنيعه
 للتصدير حيث تملك مصر شواطئ طويلة على
 البحر الاحمر والبحر المتوسط فضلا عن
 البحيرات)، وذلك فى حالة استعادة انشاء
 اسطول الصيد بحجم كبير.. ثم الابداع.
 وتستطيع مصر أن يحتل ابداعها مكانة
 كبيرة فى الاقتصاد الدولى وتجارة التصدير لو
 تمت للابداع الحماية القانونية التى تضمنها
 اتفاقيات حقوق التأليف والانتاج فى الداخل
 والخارج ولو اخذت وزارة الثقافة على عاتقها
 مشروعا قوميا واسع النطاق لتدعيم الابداع
 وتطويره وتمكين استثمارات وترقية نظم
 الانتاج.

وهذه ليست دعوة للوزارة أو الحكومة
 للتدخل فى الانتاج والاستثمار فيه، ولكن دور
 الدولة هو التكوين المهنى (الاكاديمي)
 ومساندة المستثمرين لتكوين شركات كبرى
 للانتاج ودور الدولة هو الاتفاق على البحث

وهذه الحالة الاقتصادية لم يسبق لها مثيل
 منذ نشأة الدولة القومية فى الغرب وصدر
 قوانين حماية الصناعة القومية .
 وفى ظروف السوق الدولية التى تصنعها
 اتفاقيات الجات ستتنافس الدول فى الاسواق
 المفتوحة بما تستطيع أن تنتجه بسعر أرخص
 وجودة أعلى.. اما ما تنتجه بجودة أنفى أو
 بسعر أعلى فلن يجد قبولا حتى فى سوقه
 الوطنية وسيعرض للزوال .

ومعنى ذلك أن الدنيا ستتغير فيها
 الوظائف الاقتصادية لكل دولة.. فتستغنى
 بعض الدول عن بعض الزراعات أو الصناعات
 وتحاول تنمية تخصصات معينة تستطيع أن
 تنافس أى نظير لها فى العالم .

وقد يغير الانسان عمله ووظيفته أحيانا فى
 مشوار حياته، فربما كان محاميا فيصبح
 صحفيا وربما كان موظفا فيصبح محاميا،
 وربما كان مهندسا فيصبح فنانا ..

والأمم أيضا تتعرض لتغيير دورها
 الاقتصادى ووظيفتها الانتاجية .. ومصر أقرب
 دليل على ذلك حيث كانت بلدا زراعييا
 فأصبحت بلدا زراعييا صناعيا، وكانت تصدر
 القطن فأصبحت تصدر البترول ، وكانت
 تصدر القمح فأصبحت تستورده .

وقد نشأت فى بلادنا صناعات كثيرة تحت
 الحماية الجمركية، أى أن الرسوم الجمركية
 المرتفعة كانت تحمى صناعات محلية من
 منافسة الصناعات الأجنبية الأرخص فى
 الاسعار والأفضل فى الجودة ..

وهذه الصناعات ستتعرض لآخطار
 المنافسة وربما تنتقل الاستثمارات من مجالها
 الى مجال آخر وصناعات أخرى ..

وكل بلد فى العالم يتجه منذ سنوات الى
 تركيز اقتصادياته فى تخصصات معينة تتفوق
 على المنافسة وتحقق للبلد الفوز بنصيب فى
 سوقه الداخلية ونصيب من سوق التجارة
 الدولية .



المصدر : الله

التاريخ : ١٩٩٥ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمشروع كما اتصوره يجب أن يمتد في كل فواحي سوق السينما المصرية، في الداخل - في كل أحيائه المدن وفي القرى الكبيرة والمدن الجديدة - وفي الخارج - في كل المدن العربية المهمة والمدن الأوروبية والأمريكية والتي تتميز بجاليات عربية كبيرة.. ألف دار لعرض ستتكلف مليار جنيه أو نحوها لتكون لها شركة قابضة يساهم في تكوينها الفنانون والبنوك وتدعمها المحافظات بالأرض المجانية أو المؤجرة بأسعار معتدلة كما تدعمها الحكومة بالاعفاء المؤقت من ضريبة الملامى، وهذه الشركة تقوم بالمشاركة المصرية في الداخل والمشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض باقتصاديات سليمة ..

وأؤكد لكم أن دار العرض السينمائي مشروع استثماري سليم من الناحية الاقتصادية ولا يخافه إلا من يجهله، فدار السينما المتوسطة التي تعرض أفلاما متوسطة يسمح بخلها بسداد ديون الانشاء وتغطية النفقات وتحقيق ربح جيد .

ومثل هذه الدور لعرض هي القاعدة الصلبة لاية نهضة في الإنتاج الفني تطلع اليها ويعونها تظل اقتصاديات الإنتاج السينمائي مهتزة وتعتمد على أموال لها طبيعة المغامرة أو أموال أجنبية تعتمد أحيانا على المبالطة في التصريح بأرباح الفيلم في الخارج واعتبار ذلك الاستغلال تمويزا عادلا عن أية مخاطرة مالية يتحملها الموزع في مساهمته في سلفة الإنتاج .



ألف دار لعرض يمكن تمويلها في الواقع، وجنواها واضحة للماملين في الفن، وتستطيع أن تنقل الإنتاج السينمائي فنيا وتقنيا ومن حيث المستوى نقلة كمية ونوعية كبيرة .. إن مباشرة وزارة الثقافة بالتوسط لدى البنوك من أجل تمويل عدد صغير من دور العرض .. هي مباشرة ممتازة ، ولكن حل مشكلة السينما اليوم بعد أن تعقدت ، ونظرة لما بعد اتفاقية الجات، تحتاج الى حلول

العلمي والاقتصادي والفني لترقية الصناعة . لحسن الحظ أن صناعة السينما المصرية (مثلا) تمتد سوقها الطبيعية من المحيط الى الخليج وتتجاوز ذلك الى البلاد الاسلامية وإلى المجاليات العربية الكبيرة في الغرب وهي سوق اكبر في الواقع من سوق السينما الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية.. ومع ذلك فإن عوائدها أقل من الصناعات السينمائية الأوروبية بسبب غياب قرارات واجراءات الحماية وفقدان السينما لسوقها الاساسي بمصر ذاتها حيث تتناقص اعداد دور العرض (٢٠٠ دار عرض سينمائي اليوم) وبسبب غياب البنوك عن ميدان الاستثمار السينمائي - مع أن بنك مصر قبل تأميمه (١٩٥٢ - ١٩٦٠) كان له استثمارات في الإنتاج والاستديو ودور العرض تلد الارياح وتنتج احسن الافلام المصرية وكان السند الاساسي لصناعة السينما المصرية .

وقد عانت السينما المصرية من تدهور دور العرض من حيث العدد ومن حيث نقص الكفاءة التقنية ووسائل الراحة بسبب العصار الاقتصادي الذي عانت منه مصر، والسينما المصرية في الستينات بسبب السياسات الاقتصادية للدولة، وفي السبعينات بسبب السياسات الخارجية للدولة. ولكن هذا كله أصبح في نمة التاريخ والدنيا تفتح صفحة جديدة وتريد للسينما المصرية أن ترتفع الى مكانتها الأدبية والاقتصادية التي تنمائها لها . وأول مشروع أتصوره لتحقيق ذلك هو انشاء ما لا يقل عن ألف دار عرض سينمائي في مدى خمس سنوات ..

يجب أن يكون المشروع طموحا في الحجم وفي سرعة التنفيذ ، وأن يكون على مقاس أهمية ونجاح السينما المصرية في الداخل والخارج وهو شيء لا ينكره أحد . وتمويل مثل هذا المشروع ليس صعبا للغاية ولا هو بعيد المنال..



المصدر : المصنف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

هذا بالكثافة نفسها مثل السينما الأمريكية فإنها تحتاج لبناء أربعة عشر ألف دار عرض سينمائي سعة ألف مقعد، وإذا كانت تريد أن تحقق ذلك بالكثافة التي تتمتع بها السينما الأوروبية فعليها أن تبني عشرة آلاف دار عرض سعة ألف مقعد في أنحاء العالم العربي..

على أن يكون لمصر وحدها ثلاثة آلاف دار عرض (ليكون في المستوى الأمريكي) أو ألفان ومائتا دار عرض سعة ألف مقعد (لتكون في المستوى الأوروبي) ...

فالرقم الذي ذكرته ليس مبالغاً فيه وهو الأساس المهم لتطوير صناعة السينما المصرية وقوتها على الاحتفاظ بسوقها الداخلية فضلاً عن حضورها العربي والتصدير للعالم ..

وفي مطلع الثياب كان الكتاب المصري يتخاطفه القراء في الرياض ويفقد ، وكانت مجلة الرسالة توزع في البلاد العربية كلها، وكانت لدار المعارف ودار الهلال مكتبات في العواصم العربية ..

واليوم يعاني الكتاب المصري من عدم وجود المكتبات التي تباع الكتب حتى في مدن بها كليات جامعية في الصعيد والوجه البحري، كما أن مصر لا تمتلك مكتبات تباع الكتب المصري خارج البلاد ..

ولكن هذا حديث آخر، ربما لا أرجع إليه.. اعتماداً على أن القارئ يمكنه بسهولة قياس مشكلات وحلول كل أنواع الإبداع على مآذركه من مشكلات وحلول اقتصادية في مجال السينما ..

اليوم يمثل عائد المواد الثقافية البريطانية من الخارج مبلغ عشرة مليارات جنيه استرليني.. ومصر تتسع أمامها الفرصة لتحقيق أرقام كبيرة من العوائد المالية من الخارج بتصدير الإبداع المصري فضلاً عن أن هذا الإبداع يعتبر في مقدمة الاستثمارات الربحية والرائجة في الداخل ..

وسيحقق الإبداع عائداً أكبر من الخارج وعائداً أفضل في الداخل لو اهتمت الحكومة والهيئة التشريعية بضبط السوق وحماية حقوق المؤلف والمنتج وبخول القرن الحادي والعشرين بوطن مصري متعلق بالإبداع مزدهر الآداب والفنون قوى الفكر والرأي والنق والكفاءة والحضور في الزمان ...

طموحة ومرنة وعاجلة حيث يمكن أن تصبح السينما المصرية سلعة تصدير لها أولوية متقدمة ، وأن تواف السينما جزءاً من الحضور المصري الاقتصادي في الداخل والخارج ، وأن تكون أداة تنوير وثقيف ومن عناصر التقدم الاجتماعي .. وهذه كلها مزايا حافزة للتفكير في مشروع كبير يتم تنفيذه في وقت قصير ..

والسينما المصرية من السلع التي تتميز بالقدرة على المنافسة بعد الجات مع السينما الأجنبية - وكانت دائماً تتميز بذلك .

وأن يكون لها دور اقتصادي أكبر مما كان لها في أي وقت مضى، فضلاً عن دورها الفني والثقافي الكبير .

ألف دار عرض سينمائي ليست بالمشروع المبالغ فيه ..

وربما كان الرقم يبدو كبيراً أو فوق الحاجة، ولكني أرجع إلى تقرير ليونسكو عن السينما في العالم فأجد مقارنة بين عدد مقاعد دور العرض السينمائي هنا وهناك بالنسبة لتعداد السكان فتذهلني المقارنة ..

ففي العالم العربي كله يوجد سبعة مقاعد في دور العرض السينمائي لكل ألف مواطن، بينما تصل إلى ٥٢ مقعداً لكل ألف مواطن في أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) وإلى ٢٩ مقعداً لكل ألف مواطن في أوروبا الغربية (السوق المشتركة) ..

وهذه الكثافة السينمائية هي السند الحقيقي والاساس المكين لصناعة السينما الأمريكية وهي من أكبر الصناعات في

الولايات المتحدة ومن أهم سلع التصدير كما أنها من أهم وسائل اشاعة أسلوب الحياة الأمريكية في الدنيا.. كما أن دور العرض الأوروبية هي الدعامة الرئيسية لصناعة السينما الأوروبية.. (الانجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية) .

فإذا كانت صناعة السينما المصرية تريد أن تحقق حضورها في أسواقها الطبيعية في الداخل وفي العالم العربي وبنسب الجاليات العربية المهاجرة في المغرب وأن تحقق توازنها الاقتصادي بين الإنتاج والتوزيع وأن تحقق



المصدر : **الأهرام** - رابع

التاريخ : **٢ مايو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات .. ومعوقات الإنتاج والتصدير

وافق مجلس الشعب في مؤخرا على الاتفاقية التي عرفت باسم «الجات» والتي أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وما من شك في أن هذه الاتفاقية تحقق فوائد عديدة لمصر - بصفتها دولة نامية - إذ تتيح لها التمتع بالعديد من المزايا، ولكن لا ينكر أحد أن الاتفاقية تلقي بالتزامات كثيرة على عاتق الدول النامية، وإنما الذي يخفف من عبئها ما نصت عليه الاتفاقية من فترات انتقالية أو للتدرج في التنفيذ. وعلى أية حال، فمن المؤكد - وللعالم يستشرف القرن الحادي والعشرين - أنه لم يعد من الممكن أن تعزل أي دولة نفسها عن التيار الرئيسي للتجارة العالمية

د. إدوار غالى الذهبى

عضو مجلس الشعب
ورئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

انطلاق عجلة التصدير للخارج، وقد ساهى كثيراً ما قراته في مجلة «الأهرام الاقتصادي» للعدد ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٠ (ص ١٠٤٠) من أن عملية التصدير للخارج مازالت تمر بمرحلة حرجية (وقد ذكرت المجلة بالتفصيل هذه المراحل). هذا أمر غير معقول ولا مقبول في ظل انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية. إن القرن الحادي والعشرين لا مجال فيه للتشريعات أو القرارات التي تكرر القيود البيروقراطية في مجال التجارة العالمية، لأن ذلك من شأنه التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية الحقيقية، والبقاء على عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك أصبح من الواجب إعادة النظر في تشريعات الجمارك وتشريعات الاستيراد والتصدير وغيرها من التشريعات التي تفرض القيود العديدة على التجارة الخارجية. وأنا واثق تماماً من أن مصر بشعبها العريق وقيادتها السياسية الحكيمة، قادرة على ولوج القرن الحادي والعشرين والانطلاق في مجال الإنتاج والتصدير وغزو الأسواق العالمية وتحقيق ما تنطه إليه من تقدم ورقابية وإزدهار.

ولذلك فإن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً، ويمثل تحدياً حقيقياً لمصر عليها أن تقبله، كما يتبع لها وجوداً حقيقياً في الأسواق العالمية.

ولا أريد أن استعرض للمزايا والالتزامات التي وردت في الاتفاقية، فقد سبقني كثيرون إلى الكتابة فيها، ولكني أريد أن أركز على مسألة بالغة الأهمية ويؤنها يصبح العبء ثقيلاً على مصر، وأعني بذلك الإنتاج والتصدير، فأقول أنه في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سيكون القرن القادم قرن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، سواء في أوروبا أو أمريكا أو جنوب شرق آسيا أو غيرها، وحتى يمكن مواجهة هذه التكتلات ليس أمام الدول النامية - ومنها مصر - سوى خيارين: الإنتاج أو الانعزال عن العالم، وليس هناك خيار ثالث.

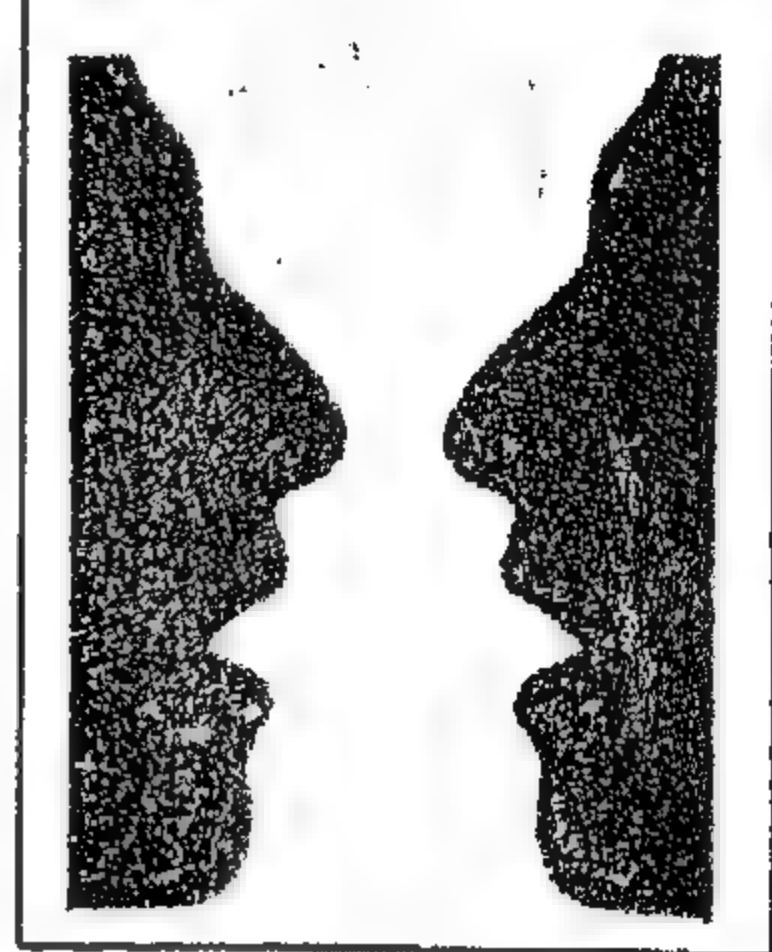
وللأنصاف أقول إن دفع عجلة الإنتاج والتصدير ليس مسئولية الحكومة وحدها، وإنما هو مسئولية الشعب بأكمله، وخاصة في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي نتجه إليه. ولكن - من ناحية أخرى - فإن من واجب الحكومة أن تعمل على إزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعوق الإنتاج والتصدير إلى الخارج.

لقد تم في العام الماضي تشكيل لجنة عليا لتنمية الصناعات، أسندت رئاستها إلى الأستاذ الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وهذه اللجنة يقع على عاتقها واجب إزالة كافة المعوقات التي تحول دون



المصدر : المأهرام الاقتصادي

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥



كسيف نواجهه تأثير اتفاقية الجسبات على أسعار المنتجات الغذائية

تجمع الدراسات التي أجريت على اتفاقية الجات وتأثيرها على المستوى العالمي على أن تحرير التجارة سوف يسفر عن زيادات في الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية تتراوح بين ٥٪ / ١٠٪ سنوياً وعن المخاطر الخارجية التي

ستعرض مصر لها نتيجة تحرير التجارة العالمية كانت هذه المواجهة مع الدكتور جمال صيام مدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية الزراعة بجامعة القاهرة.

يقول : يتسم الاقتصاد المصري بعدة خصائص تجعله معرضاً ومكشوفاً لتغيرات والمخاطر

الخارجية منها اعتماده على الواردات الغذائية وعلى الصادرات السلعية الأولية مثل السلع الزراعية والبتروكيمياويات فضلاً عن اعباء الدين الخارجي الكبيرة والبنية الأساسية الضعيفة نسبياً.

وبالرغم من نجاح مصر خلال فترة الإصلاح في تخفيض اعتمادهما على الواردات إلا أنها مازالت تستورد نصف احتياجاتها من القمح، ومازالت تعتمد على

الواردات من الزيوت النباتية بنسبة ٨٥٪، والسكر بنسبة ٢٤٪

ويؤكد الدكتور جمال صيام : أن اعباء الجات سوف تتوزع بشكل متفاوت على الأطراف الثلاثة في الاقتصاد المصري وهم المنتجون والمستهلكون والحكومة، فصغار المزارعين سيعانون من خسائر فهم ينتجون سلعا تجارية كالارز والقمح والقطن إلا أنهم يستهلكون من الغذاء أكثر مما ينتجون، وعلى النقيض من ذلك فإن من لديهم مساحات أكبر وينتجون من الغذاء أكثر مما يستهلكون فسوف يحققون مكاسب نتيجة لزيادة أسعار السلع الغذائية والزراعية.

ويقترح الدكتور جمال صيام استراتيجية تهدف إلى ضمان استقرار السوق، وسلامة السلع المتداولة تجارياً وتطوير وتنمية الأسواق في اتجاه اوضاع تتسم بالتنافسية والكفاءة بجانب دعم وحماية الفئات المستهدفة.

وتتنوع الوسائل التي يمكن لوزارة التموين والتجارة الداخلية اتباعها لتحقيق هذه الاهداف وتشمل بناء مخزون استراتيجي واحتياطي طوارئ، واستيراد السلع الأساسية والتوريد الاختياري للسلع بأسعار تنافسية وشبكة

توزيع متكاملة وتطبيق قوانين منع الاحتكار ومنع الاغراق، بجانب استخدام تعريفات جمركية متغيرة على الواردات، والرقابة والتفتيش على المواصفات والجودة واصدار التشريعات المتعلقة بها.

ويؤكد ضرورة اجراء البحوث والدراسات التسويقية والتنبؤات السعرية ونشر المعلومات ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية ضرورة التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية وبين الوزارات المعنية المختلفة لتأكيد فعالية الدور الحكومي في مرحلة اقتصاد السوق.

زينب إبراهيم



قضية المناقشة

ألف سينما أو أكثر

ربما يصدمنا عنوان مقال ألفريد فرج في المصور «بعد اتفاقية الجات مطلوب ألف سينما» وحين نقرأ حيثياته بعد ذلك نتبين أن ما نحن في حاجة إليه حق لننهض بصناعة السينما فنيا واقتصاديا، ولتكون، مؤثرة كما ينبغي لها في بناء الذوق والوجدان الوطني، ولنصل إلى نسبة المقاعد المتوافرة في دور العرض السينمائي لكل ألف مواطن كما هي في الدول المتقدمة أي ٥٢ مقعداً لكل ألف (وفي أمريكا وكندا) .. نحن نحتاج حقاً إلى أربعة عشر ألف دار عرض سينمائي سعة ألف مقعد.. أي أن الطموح المدهش والصادم في عنوان المقال هو أقل كثيراً من الحاجة الواقعية الفعلية لو شئنا أن ننهض بكل من الصناعة والوجدان، وأن يكون لنا قولنا الحميم والوطني في قضايانا وقضايا الإنسانية، وأن يكون هذا القول عن طريق صناعة السينما التي ستنهض مؤثراً وقادراً على المنافسة في الأسواق الطبيعية للثقافة العربية الإسلامية.. الإفريقية الآسيوية. وفي أوساط المهاجرين العرب والمسلمين الذين يتوزعون- بالملايين على كل قارات العالم، وفي فترات سابقة لعبت مصر دوراً تحريراً قانداً في هذه البلدان وكانت ثقافتها هي رسولها الأول لسياستها.

يقول «ألفريد فرج» ميلورا اقتراحه «ألف دار للعرض ستتكلف مليار جنيه أو نحوها تتكون لها شركة قابضة يساهم في تكوينها الفنانون والبنوالة وتدعمها المحافظات بالأرض المجانية أو المؤجرة بأسعار معتدلة. كما تدعمها الحكومة بالإعفاء المؤقت من ضريبة الملاحى، وهذه الشركة تقوم بالمشاركة المصرية في الداخل، والمشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض باقتصاديات سليمة..»

وتستطيع وزارة الثقافة بالتعاون مع النقابات الفنية والبنوك وكسبار الفنانين الأثرياء أن تنهض بمثل هذا المشروع على أن تتوافر له شروط الحماية ضد الفساد المنتشر كالوباء.

ولكن محنة السينما المصرية - وهي الصناعة الوحيدة مع صناعة الكتاب التي ستستفيد من اتفاقيات الجات- تتجاوز أزمة دور العرض، وهي محنة مركبة يدخل فيها الإنتاج والتوزيع والرقابة، فالإنتاج متوقف، وأصبح توزيع الفيلم المصري خاضعاً للأجنبي، والرقابة تمارس دوراً فخرياً

يسوء الإبداع في المنبع، ويهدد مواهب السينمائيين المصريين. لهذا كله يحتاج إنقاذ صناعة السينما إلى استراتيجية متكاملة العناصر تبدأ دور العرض دون إصلاح لهياكل الصناعة وبناء ستوديوهات جديدة وحل مشكلة التوزيع والرقابة سوف يؤدي تلقائياً إلى إشغال هذه الدور الجديدة بإنتاج السينما الأمريكية والسينما الهندية وتبقى صناعة السينما المصرية متعثرة بل ومتدهورة كما هو حالها الآن. ويدعو «ألفريد فرج» وزارة الثقافة لإطلاق مشروع قومي واسع النطاق لتدعيم الإبداع وتطويره، وتمكين استثماراته وترقية نظم الإنتاج...

ثم يستدرك: وهذه ليست دعوة للوزارة أو الحكومة للتدخل في الإنتاج والاستثمار فيه... وهنا اختلف مع «ألفريد فرج» وأرى أنه يساير الحالة الشائعة التي خلقتها ثقافة «الخصخصة» وجنونها، وأحيله فقط إلى عدد ومستوى الأفلام التي أنتجها القطاع العام للسينما في الستينيات. صحيح أنه ما من تجربة ناجحة يمكن تكرارها في كل الظروف، ولكنني اعتقد أن الصيغة التي يمكن أن تضمن لصناعة السينما التطور المرجو هو ملكية عامة للإنتاج، مع رقابة شعبية وإدارة ديمقراطية عصرية تشترك فيها كل النقابات الفنية لتكون هناك ضمانات حقيقية لكي يصب العائد الاقتصادي والثقافي لهذه الصناعة في نهر المصالح الوطنية، مع ملاحظة أن الملكية العامة ليست من الضروري أن تكون حكومية، ومراعاة الفروق بين الدولة والحكومة.

ولكن هذا كله مرهون لا فحسب بالتطور الديمقراطي للبلاد وإنما أيضاً بارتفاع مستوى معيشة الطبقات الشعبية حتى تكون هذه الطبقات مستهلكاً مضموناً ودائماً في السوق المحلي للسينما.. أي أنه مرهون بسياسات شاملة جديدة.

فريدة النقاش



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار.. وحرب

القصة «1-4»

«رسالة إلى العرب قبل أن

تقع الواقعة»

■ عمر عبد الله كامل ■

يشهد العالم حالياً عهداً جديداً من الأسواق المتحررة بعد انتهاء الجولة الأخيرة من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورجواي، حيث توصل أعماد الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة باسم «جات». ويعتبر توقيع الاتفاقية العالمية الذي شهدته مدينة مراكش بالملكة المغربية ميلاداً لمنظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير 95، لتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولقد تعددت الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات حيث يرى البعض أن المستفيد من هذه الاتفاقية هم الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هم الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية. وخول اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة تقوم العالم اليوم بنشر دراسة حول (اتفاقية الجات النتائج والآثار.. وحرب القصة) أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة، الذي قسم خطة البحث إلى عدة نقاط رئيسية وهي: مدن الاتفاقية،

وأهم البنود بها، والآثار المترتبة عليها، تأثيراتها على دول العالم وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، فضلاً عن الطول المقترحة لمواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع الجات، النتائج والتوصيات.

الهدف من اتفاقية الجات
يكمن الهدف الاساسي من اتفاقية الجات في تمكين الدول العضو من النفاذ إلى الأسواق

لباقى الدول الاعضاء بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلي وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف هناك التزام يقع على عاتق الدول الاعضاء، التزامات عامة تطبق على جميع الدول الاعضاء فيما عدا بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول النامية ومن أمثلة هذه الالتزامات، عدم اللجوء إلى قيود كمية إلا في ضوء ما أقرته اتفاقية الجات والتزامات محددة للدول الاعضاء.

أهم النقاط التي تضمنتها اتفاقية الجات
تضمنت الاتفاقية تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية «الجات» إلى هيئة تتولى تحرير التجارة العالمية بما يسمح باتسياب المنتجات بين الدول بحرية وفعالية والعمل على ايجاد تسوية لاية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه النزاعات خلال ستة شهور على الاكثر. وتم كذلك إدخال بنود جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير والمعروفة بحماية الحقوق الفكرية والادبية بهدف تشجيع الابتكار التكنولوجي وتحقيق فوائد



المصدر : المصالح اليومية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

الجات والدول العربية

في إطار الاتفاقية، أصبحت الدول النامية تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة 13.3٪ على أقساط متساوية خلال 15 سنة اعتباراً من العام الحالي، ويتيح الاتفاق للدول النامية بما فيها الدول العربية الأعضاء استخراج دعم الاستثمارات الزراعية، ودعم مدخلات الإنتاج، حيث يتضمن الاتفاق إعفاء الدول الفقيرة من تخفيض دعم الإنتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز 10٪ من القيمة الإجمالية للإنتاج.

أما بالنسبة لدعم التصدير فإن الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية بحيث يتم خفض قيمة الدعم بنسبة 36٪ للفترة 86 - 1990، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومة لنفس الفترة المذكورة.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض عدة أشكال وهي الدعم المباشر المرتبط بالأداء التصديري، وبيع الحكومة للمخزون غير التجاري من السلع غير الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية، ودعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة، بالإضافة إلى دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي، والرسوم المنخفضة على النقل الداخل لشحنات التصدير، وأخيراً دعم السلع الزراعية المرتبطة بادخالها في سلع للتصدير.

حيث يتم هذا الإلغاء على ثلاث مراحل تبدأ الأولى من العام الحالي وتشمل خضوع 16٪ من إجمالي تلك الصناعة للجات، والمرحلة الثانية في عام 98 وتشمل خضوع 25٪ أخرى لقواعد الاتفاقية، أما المرحلة الثالثة فتبدأ في عام 2002 وتتضمن نسبة 27٪.

وتنص كذلك الاتفاقية على تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والإدارية إلى تعريفات جمركية حيث ستخضع الدول الصناعية تعريفاتها الجمركية خلال 6 سنوات بمتوسط 36٪ مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة خلال الفترة 86 - 88.

وتم إخضاع الخدمات المالية والمصرفية والأنشطة التأمينية والسياسية التي تشكل أو تمثل 20٪ من التجارة العالمية لاتفاقية الجات.

الأثار المترتبة على الجات

انتهت اتفاقية الجات بصور مجموعة من الاتفاقيات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي النفاذ إلى الأسواق ومجموعة الاتفاقيات المؤسسة واتفاقيات حول الموضوعات الجديدة، حيث تعني الأولى بجداول الالتزامات المحددة لكل دولة موضحة نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة بإزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية بينما تتضمن مجموعة الاتفاقيات المؤسسة، الدعم والوقاية ومكافحة الإغراق، أما الموضوعات الجديدة فتتمثل في إجراءات الاستثمار والملكية الفردية والتجارة في الخدمات.

مشتركة للمنتجين والمستخدمين للتكنولوجيا بما يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات.

كما عملت الاتفاقية على تخفيض القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمار على المستوى العالمي، والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والأجنبي.

واتخذت «جات» عدة إجراءات لمنع اغراق السوق من خلال وضع معايير محددة تحد من اغراء الأسواق المحلية بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ كما دعت الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية الكمية والإدارية خلال خمس سنوات مما يزيد حركة التجارة العالمية ويحقق دخلاً صافياً يتراوح وفقاً لتقديرات البنك الدولي بين 212 و 274 مليار دولار سنوياً (بأسعار عام 92) بما يعادل 1٪ من إجمالي الناتج العالمي في العام المذكور. وتم كذلك إخضاع صناعة النسيج والملابس لقواعد الجات

